المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكمة

ISSN (Online) 2569-7366

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكمة

مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا – برلين عن "المركز الديمقراطي العربي" تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات: العربية والانجليزية والفرنسية.

رئيس المركز الديمقراطي العربي

د.عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. لحلو بوخاري

جامعة محمد البشير الإبراهيمي–الجزائر

هيئة التحرير:

د. عميروش شلغوم – جامعة جيجل الجزائر

د. وليد لعايب – جامعة برج بوعريريج الجزائر

د. عزت ملوك قناوي جامعة كفر الشيخ مصر

د. أبوبكر خوالد جامعة عنابة الجزائر

الهيئة العلمية والاستشارية:

- أ.د موسى لرباني – جامعة كارلتون، كندا
- أ.د محمد بن بوزيان – جامعة تلمسان، الجزائر
- أ.د آيبن أكوي – جامعة اسطنبول للتجارة، تركيا
- أ.د محمد بوجلال – جامعة المسيلة، الجزائر
- أ.د بلقاسم زايري – جامعة وهران، الجزائر
- أ. د حيدر عباس – جامعة دمشق، سوريا
- أ.د مخلوفي عبد السلام – جامعة بشار – الجزائر
- د. إبراهيم محمد على – أستاذ مساعد اقتصاد بجامعة شقراء – المملكة العربية السعودية
- د.عبد الرحمن رشوان – أستاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا. غزة
- د حسن الزبيدي – جامعة الكوفة، العراق
- د مؤيد السمارة – جامعة قطر، قطر
- د علي بن الضب – جامعة عين تموشنت، الجزائر
- د الأسعد الجبالي – جامعة تونس، تونس
- د. بودخيل أمين– جامعة بشار، الجزائر
- د. حنان ميري– جامعة محمد الخامس السويسي، المغرب
- د.عدالة لعجال– جامعة مستغانم، الجزائر
- د.حمزة رملي– المركز الجامعي ميلة، الجزائر
- د. سفيان بن عبد العزيز– جامعة بشار، الجزائر
- د.شليحي الطاهر– جامعة الجلفة، الجزائر

شروط النشر:

- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- ألا يكون البحث منشورا أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسيق أقسامه، وإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- يكتب في الورقة الأولى عنوان البحث واسم صاحبه وصفته العلمية، وعنوانه البريدي، والمؤسسة التي ينتمي إليها، مع ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
- يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
- يحرر البحث باستخدام نظام (Word)، وفقا للشروط التالية:
  - المقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (simplified Arabic) حجم 14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق(Gras).
  - بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم12، و10 بالنسبة للهوامش.
  - إعدادات الصفحة: أعلى3، أسفل3، يمين 2.5 ويسار=1.
  - تستخدم الأرقام العربية (1-2-3...Arabic) في جميع ثنايا البحث.
  - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.
- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.
- يكون التهميش في آخر المقال(Notes de fin) بطريقة آلية.
- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.

- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الالكتروني:economie@democraticac.de

أهداف ومجالات المجلة:

تنشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلى بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحا لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية (critical studies) للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

افتتاحية العدد

يسر المركز الديمقراطي العربي أن يضع بين يدي القراء والباحثين الكرام العدد الثاني من المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، والتي نأمل أن تكون قناة فاعلة في ربط التواصل المعرفي بين الأكاديميين والمختصين، ونافذة لتبادل الأفكار بما يسهم في تطوير المعرفة في العالم العربي.

تنوعت مقالات العدد الثاني بشكل واسع، وقد ضمت دراسات حول السياسة الاقتصادية الكلية ومتغيراتها على غرار دراسة الدكتور حسن توكل أحمد فضل من خلال تسليطه الضوء على العلاقة السببية طويلة الأجل بين معدلات سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في السودان، كما قام كل من الأستاذ زواويد لزهاري والدكتور بونقاب مختار بتقييم سياسات التشغيل في الجزائر، كما كان لدراسات الاقتصاد الاسلامي نصيب في هذا العدد ، فقد استكمل كل الدكتور موسى لارباني والدكتور جيلاني بن توهامي مفتاح، دراستهما النقدية حول نظام الاحتياطي الجزئي وعدم ملائمته للبنوك الاسلامية، في حين تعرض الدكتور علي حمزة وآخرون لتحليل أثر الزكاة على البطالة، كما يضم العدد مقالات أخرى حول السياحة وتدبير الصفقات في المغرب، وأثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية، وغيرها من المقالات الأخرى.

وفي الأخير تتوجه هيئة تجرير المجلة إلى قرائها الكرام بأن يتقدموا عبر بريدها الالكتروني بكامل ملاحظاتهم ومقترحاتهم، والتي من شأنها المساهمة في تطوير المجلة، كما ندعوهم للمساهمة بمقالاتهم وأبحاثهم المختلفة في الأعداد القادمة.

د. لحلو بوخاري

رئيس تحرير المجلة.

فهرس المحتويات

الهيئة العلمية والاستشارية: **3**

شروط النشر: **4**

أهداف ومجالات المجلة: **5**

الكلمة الافتتاحية ..... Erreur ! Signet non défini.

نظام الاحتياطي الجزئي من وجهة النظر الإسلامية، (الجزء الثاني):

أ.د**موسى لارباني د. جيلاني بن توهامي مفتاح**.....

9

دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين معدلات سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في السودان للفترة من 1975-2016م

د. حسن توكل أحمد فضل..... 23

سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)

أ.زواويد لزهاري د. بونقاب مختار.....44

معضلة الفساد الاقتصادي في الجزائر بين مشكلة التشخيص وإشكالية العلاج ظاهرة غسيل الأموال: دراسة وتحليل

أ.د شريف غياط د. مهري عبد المالك 64

الرقابة المالية على تدبير الجماعات الترابية للصفقات العمومية في المغرب

أ.**أسماء القادري**.....83

تحليل أثر الزكاة على معدلات البطالة في الإقتصاد الحقيقي

د.زوليخة بختي د. علي حمزة د. عبد الرحمان نعج.....100

دراسة قياسية لأثر الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية خلال الفترة 2012-2016".

أ.د العايب عبد الرحمان أ. هامل

دليلة.....125

عرض التجربة المغربية في مجال التميز السياحي ومجالات الاستفادة منها محليا **أ.مرزوق سارة**.....**153**

أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية

د.الدغباجي المختار الحمروني د.عايض بن عامر الدوسر.....**175**

تحليل عدم تماثل أثر التضخم في سرعة دوران النقودباستخدام نموذج : NARDL وطريقة الانحدار التدريجي
د.مصطفى جاب الله.....199
أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي
د.فروانة حازم د.عباس عبد الحفيظ.....**218**

نظام الاحتياطي الجزئي من وجهة النظر الإسلامية، (الجزء الثاني):

أ.د موسى لارباني
قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
larbani61@hotmail.com
د. جيلاني بن توهامي مفتاح
قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا
babout2@yahoo.com

الملخص: سنقوم في الجزء الثاني من البحث بتقديم أدلة من القرآن والسنة النبوية تثبت أن كل من طريقة دخول النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي إلى الاقتصاد وطريقة تملك المصارف للأصول مخالفة للشريعة الإسلامية، وبناء على هذه الأدلة نستنتج أن الصيرفة الإسلامية في هذه النقطة تخالف الشريعة الإسلامية، بالرغم من عدم تعاملها بالفائدة، وبالتالي صفة الإسلامية لا تناسب هذا النوع من المصارف.

الكلمات الرئيسية: نظام الاحتياطي الجزئي، الصيرفة الإسلامية، الشريعة الإسلامية، شرعي، غير شرعي.

Abstract

In Part 2 of this paper**,** we provide evidence from Qur'an and Sunnah that both the way FRB money enters economy and the way the banks acquire assets are unlawful in Islam. Then based on this evidence, we conclude that Islamic banking is unlawful 'haram in Arabic' from Islamic point of view, although it is interest-free. Therefore, the adjective 'Islamic' is not appropriate for this type of banking.

Key words: FRB, contract, Islamic banking, Islamic Law, lawful, unlawful.

مقدمة:

تدخل النقود المنشأة بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي إلى الاقتصاد من خلال القروض التي تمنحها المصارف إلى عملائها، بالإضافة إلى امتلاك المصارف للأصول الحقيقية في الاقتصاد بعد تسديد العملاء لقروضهم والتي منحتها لهم من خلال خلق النقود بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي أو بمصادرتها مباشرة عندما يعجزون عن السداد، وقد سبق وأن قدمنا في الفرع الثالث من الجزء الأول من البحث أدلة من القرآن والسنة تثبت حرمة النقود التي تنشأ عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي، وفي هذا الجزء من البحث سنوضح أن إدخال نقود نظام الاحتياطي الجزئي إلى الاقتصاد و طريقة امتلاك المصارف للأصول في الاقتصاد محرمة أيضا، كما أننا سنخرج بنتيجة مفادها أن الصيرفة الإسلامية القائمة على نظام الاحتياطي الجزئي ليست إسلامية كما تدعي.

وسيكون الجزء الثاني من البحث كما يلي: الفرع 2 يثبت أن طريقة دخول نقود نظام الاحتياطي الجزئي إلى الاقتصاد محرم في الإسلام، في حين يوضح الفرع 3 أن طريقة تملك المصارف للأصول في الاقتصاد بواسطة نقود الاحتياطي القانوني محرمة أيضا، ويناقش الفرع 4 ادعاء المصارف الإسلامية موافقتها لقواعد الشريعة الإسلامية، ويكون الفرع 5 خاتمة لكل البحث بجزئيه.

2. طريقة دخول نقود نظام الاحتياطي الجزئي إلى الاقتصاد مخالفة للشريعة الإسلامية:

من المعروف أن المصارف تقوم بخلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي عندما تقوم بمنح القروض لزبائنها، و القرض عبارة عن عقد، وهذا ما يجعل هذه المعاملة تندرج تحت ضمن قانون العقود في الشريعة الإسلامية، والآن سنرى أن القرض الممنوح بواسطة نقود نظام الاحتياطي الجزئي غير شرعي أو هو عقد فاسد وفق الشريعة الإسلامية لأنه ينتهك عناصر أساسية للعقود الصحيحة في الإسلام.

هناك قاعدة أساسية في الشريعة الإسلامية وهي أن كل المعاملات مباحة ما لم يرد نص شرعي على تحريمها: " الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد نص يحرمها"، وباستخدام هذه القاعدة سنسلط الضوء على القواعد التي يجب إتباعها في كل معاملة. وأي إخلال بواحدة من هذه القواعد سيجعل من هذا العقد عقدا باطلا. يمكن إدراج هذه القواعد في العناصر التالية: (Ibin Rush 2004, p. 537)

(i) أن لا يكون العقد حول شيئ محرم في الإسلام، على سبيل المثال، الخمر محرم لذاته ولذلك فإن أي عقد أو معاملة حول الخمر تجعل من العقد عقدا فاسدا.

(ii) أن لا يتضمن العقد أي شكل من أشكال الربا. يقول تعالى في سورة آل عمران." يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة، واتقوا الله لعلكم تفلحون".

(iii) أن لا تتضمن المعاملة أي شكل من أشكال الغرر، فقد روى ابن عمر رضي الله عنهما "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر" (Ibin Hanbal 1999, v4, p. 480).

(iv) أن لا تتضمن المعاملة أي شكل من أشكال الغش، لقول النبي صلى الله عليه وسلم:" من غشنا فليس منا"(Al-humaidi 2002, v3, p. 220; Muslim v1, p. 271).

لقد سبق و أن بينا في الجزء الأول من البحث أن خلق النقود بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي غير شرعية في الإسلام، ووفقا لـ (i) فإن العقد الذي يمنح به المصرف قرضا لزبائنه عقد غير شرعي أو هو عقد باطل وذلك لأن موضوع العقد يتمثل في النقود الناتجة عن نظام الاحتياطي الجزئي، وحسب (iv)-(iii) فإن عقد القرض غير شرعي وذلك لاحتوائه على الغرر والغش، في غالب الأحيان لا يكون الزبون على علم بأن النقود المقترضة تم إنشائها من لا شيء، فهو يعتقد أن هذه النقود هي وديعة لشخص آخر، لذلك فإن ادعاء أنصار نظام الاحتياطي الجزئي(1996) Salin (1998) and Selgin & White بأن قبول الزبائن للعقود القائمة على نظام الاحتياطي الجزئي لا يعتبر مشكلا أخلاقيا، وهو باطل وفق الشريعة الإسلامية، وسواء كان الزبون على علم أو دون علم ، فإن ممارسة نظام الاحتياطي الجزئي، أو عقد القرض الناشئ عنه باطل من وجهة النظر الإسلامية لاحتوائه على عناصر محرمة شرعا.

3. امتلاك الثروة الحقيقية بنقود نظام الاحتياطي الجزئي:

توجد طريقتين لتملك المصرف للثروة عبر نقود نظام الاحتياطي الجزئي، تتمثل الطريقة الأولى في حالة عدم قدرة الزبون على الوفاء بدينه يقوم المصرف إما بمصادرة أصوله أو إعادة جدولة الدين، وفي هذه الحالة يمكن للمصرف من مصادرة أصول زبونه في حالة العجز مرة أخرى عن السداد. عندما نمنح المصارف قروضا للزبائن وتحدث أزمة سداد هذه الديون مثلما حدث سنة 2008 أثناء أزمة الرهن العقاري، وما زاد الأمر تعقيدا هو أن غالبية الحكومات في العالم لا تمتلك حق إصدار نقدها الخاص، إذ يتوجب عليها اقتراضها من المصارف الخاصة، وعندما تعجز الحكومات عن السداد أو تواجه صعوبات اقتصادية في دفع النقود التي أنشأتها المصارف من العدم

(خلق النقود)، تقوم باتباع إجراءات تقشفية و فرض ضرائب، اقتطاعات من أجور العمال، وإيقاف كل أنواع المساعدات الاجتماعية الأخرى، والنتيجة هي معاناة معظم شرائح المجتمع كما يحدث الآن في دول عديدة كاليونان، إيرلندا، البرتغال. أما الطريقة الثانية عندما يقوم الزبائن بتسديد قروضهم ، تقوم المصارف سواء " المصارف التقليدية" أو " المصارف الإسلامية" التي تستخدم إما الأرباح أو الفوائد الناجمة عن القروض لامتلاك أصول في الاقتصاد.

دعنا الآن نبين أن طريقة امتلاك المصارف للأصول في الاقتصاد عن طريق نقود نظام الاحتياطي الجزئي أو عن طريق الأرباح الناتجة عن هذه النقود غير شرعية في الإسلام، وحسب العنصر (i) في الفرع الثاني فإن أي عقد يتضمن عنصرا محرما فهو محرم.

بما أن طرق امتلاك الثروة المذكورة أعلاه هي في الواقع إما عبارة عن صفقات اقتصادية أو عقود تتضمن نقود نظام الاحتياطي الجزئي، وهي غير شرعية في الإسلام كما تم ذكرها في الفرع الثالث من الجزء الأول من البحث، و الطرق المذكورة أعلاه لتملك الثروة عن طريق نقود نظام الاحتياطي الجزئي غير شرعية في الإسلام.

يرتكز خلق الثروة في الإسلام على مبدأين أساسيين، سواء كان مجهودا بدنيا أو فكريا وهما: العمل والمخاطرة. في حقيقة الأمر فإن هذه المبادئ عالمية وتعترف بها كل الديانات. فهما العقيدة الأساسية لأي نشاط اقتصادي مستدام، وعند القيام بخلق الثروة في الاقتصاد على مدى واسع دون هذه المبادئ يصبح الاقتصاد غير مستدام، و في النهاية سينهار، وبالفعل عند قيام شخص او هيئة ما بخلق الثروة من لا شيئ كقيام المصارف بخلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي فإنهم سيلحقون أضرارا جسيمة بالمجتمع.

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:" ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكُل من عمل يديه، وإن نبي الله داود صلى الله عليه وسلم كان يأكل من عمل يده"(Bukari 1987, v. 2, p. 730) [1]

بعبارة أخرى يجب أن لا يكون طعام الواحد قد اشتراه أو تملكه بمال حرام كحالة نقود نظام الاحتياطي الجزئي، ومن الجدير بالذكر أن الطعام أحد المقومات الذي تتوقف عليه الحياة، وعليه يمكن تطبيق الحديث على الأشياء

[1]Bukhari, Muhammad bin Ismail, al-Jami' al-Sahih, edited by mustapha Dib al-Bugha. 3edt, Beirut: Dar ibin Kathir 1987. V 2 p. 730

الأخرى كالبيت والسيارة...إلخ، فإذا كان النهي عن امتلاك أشياء مهمة لحياة الإنسان كالغذاء بوسائل محرمة، فما بالك بالأشياء الأقل أهمية ، التي يحرم امتلاكها أيضا بثروة خلقت من العدم.

سئل النبي صلى الله عليه وسلم مرة:" يا رسول الله ، أي الكسب أطيب ؟ قال : " عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور. " (Ibin Hanbal 1999, v. 25, p. 157) ، يؤكد النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى على أن العمل أو التجارة المبرورة من وجهة النظر الإسلامية أفضل وسيلة للكسب والتملك، وهي التكوين الحقيقي للثروة.

من الجدير بالذكر هنا أن خلق النقود بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي هو خلق للثروة لأول مرة، من العدم إلى الوجود، لذلك لا يمكن إدراجها ضمن التجارة للمصرف الذي لا يحصل على الملكية عن طريق التجارة أو تبادل أشياء ذات قيمة، ومن ناحية أخرى يقوم المصرف بخلق النقود دون أي جهد أو عمل، وهكذا فإن ملكية النقود المنشأة عبر نظام الاحتياطي الجزئي لا تندرج ضمن خلق الثروة ببذل جهد أو عمل ولا عن طريق التجارة.

علاوة على ذلك، فإن كل النشاطات الاقتصادية تحتوي على مخاطر، لأنه من المستحيل توقع سلوك الأعوان الاقتصاديين والعوامل البيئية، على سبيل المثال يقوم الفلاح ببذل مجهود وإنفاق ماله لإنماء القمح في حقله، ففي حالة ما إذا كان المناخ ملائما ومساعدا للقمح سيجني محصولا وفيرا في النهاية، لكن إذا كان المناخ غير ملائم ومساعد على نمو القمح فسيخسر الفلاح جزءا أو كل جهده وعمله. وعندما تقوم شركة ما بتصميم منتج جديد، فإنها تتحمل مخاطر عدم نجاحه وقبوله في السوق، وهكذا نجد أن خلق النقود بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي هو النشاط الوحيد في الاقتصاد الذي يستثنى من مبدأ المخاطرة، فعلا لا ينطوي على أية مخاطر ولا يتطلب أي وقت أو مجهود، إذ يتم إنشاؤه بمجرد بمجرد وضع الزبون وديعة في المصرف وحصول آخر على قرض، وبناء على ذلك فإن نظام الاحتياطي الجزئي يكون محرما في الإسلام لأنه يتناقض مع قول النبي صلى الله عليه وسلم :" الغنم بالغرم".(al-Nasa'i 1986 v7, p254)

بالإضافة إلى ذلك فإن طريقة استخدام المصرف لنقود الاحتياطي الجزئي في الاقتصاد كما بيناه أعلاه لا تحتوي على أية مخاطر، والأكثر من ذلك أن العميل عندما يتخلف عن السداد يستولي المصرف على أمواله، وعندما يسدد العميل القرض يحصل المصرف على أصل القرض و الفوائد أو الأرباح في حالة ما إذا كان المصرف إسلاميا.

حتى في الحالات التي تشهد إفلاس المصارف فإن أكبر المتضررين هم من صغار المودعين والمساهمين، وليس المالكين و كبار المساهمين لأنهم يكونون قد جنوا أرباحا خيالية من نظام الاحتياطي الجزئي كما أنهم يمتلكون معلومات أكثر مما يمتلكه العامة مما يمكنهم من اتخاذ القرارت المناسبة في الوقت المناسب لإنقاذ ثرواتهم وإن كانت على حساب خسائر الآخرين، وعند إفلاس المصارف تقوم الحكومة بإنقاذهم بأموال دافعي الضرائب كما ذكرنا أعلاه، وهو ما يجعل المصرفيين إلى حد الآن لا يخسرون لأنهم لا يتحملون أية مخاطر.

من المهم الإشارة إلى أنه لا يجب الخلط بين الثروة أو المال المكتسب عبر نظام الاحتياطي الجزئي و الثروة الموروثة عن أحد أفراد العائلة أو آخرين، قد يقول البعض أن الثروة التي يرثها الابن عن والده تنتقل إليه دون بذل أي مجهود أو مخاطرة ، فنجيبه بمايلي: أولا، إن الإرث في الإسلام مباح شرعا، ثانيا أن الشخص الموروث قد قام بجهد لإنشاء الثروة أو المال الموروث، ونفس الشيء ينطبق على الهبات والأعطيات وما شابههما، فإن الواهب أو المعطي قد قام بالجهد المطلوب لإنشاء ما قام بهبته أو التنازل عنه.

وقد يدعي أحدهم ويقول أن الشريك في صيغة المضاربة، حيث يقدم أحد الطرفين المال والآخر يقوم بالعمل، أن صاحب المال لا يقوم بأي مجهود ويحصل على عوائد، وهنا نقول له أنه يوجد اختلافين أساسيين بين المضاربة وخلق النقود عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي، الاختلاف الأول هو أن المستثمر لا يقوم بخلق المال من العدم، حيث يقوم ببذل جهد في سبيل تحقيق ربح، في حين أن المصرف يقوم بخلق النقود دون أدنى مجهود، أما الاختلاف الثاني فهو أن المستثمر عند مباشرته لنشاطه الاقتصادي سوف يتعرض لخطر فقد جزء من ماله، في حين أن خلق النقود بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي لا يحتوي على أي خطر.

بما أن نقود نظام الاحتياطي الجزئي والفوائد قد نتجا عن آلية الإقراض دون أية مخاطر، يتبادر إلينا السؤال التالي: أيهما أسوأ؟

سنبين بمثال بسيط جدا أن خلق النقود بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي أكثر سوءا من تحصيل النقود عن طريق الفوائد، وذلك من خلال مفاهيم الزمن، المخاطرة والجهد، بافتراض أن معدل الاحتياطي الجزئي يساوي 3% و معدل الفائدة يساوي 10% سنويا، ونفترض أيضا أن زبونا وضع وديعة تقدر بـ 100 دولار أمريكي في المصرف، بناء على صيغة نظام الاحتياطي الجزئي التي تسمح بخلق النقود والتي سبق وأن بيناها في الفرع 2 من الجزء الأول من البحث، سيكون للمصرف 100/3 x 100 = 3333.33، وهذا يعني أن المصرف قد قام

بخلق دولار 3233.33 =100−3333.33 دون أي مخاطرة أو عناء، والآن دعنا نفترض أن الشخص (أ) قد قام بإقراض ال 100 دولار لشخص آخر (ب) دعنا الآن نحسب عدد السنوات التي نحتاجها للوصول إلى 3233,33 دولار من إقراض 100 دولار، فإذا افترضنا أن الفوائد يتم حسابها بصيغة الفوائد البسيطة، فمن السهل معرفة ذلك من خلا المعادلة التالية: سنة 323.33 = 3233.33/10 = n، وهذا يعني أن ما يمتلكه المصرف في الحال يتطلب 323,33 سنة ليحققها الشخص من خلال إقراضه، ومن الواضح أن الأطفال الصغار لا يبقون على قيد الحياة لاستغلال هذه الفوائد، بالإضافة إلى أن الفوائد الناتجة من القرض فيها بعض الجهد و تتعرض لمخاطر عدم استرداد الأصل المتمثل في 100 دولار، وفي حالة ما إذا تم الحساب على أساس الفائدة المركبة فإن عدد السنوات التي يحتاجها الشخص أ للوصول إلى قيمة نظام الاحتياطي الجزئي تكون كما يلي:

$$n = (\log(3233.33)-\log(100))/(\log(1+0.1))= 36.81$$

36,81 سنة مدة طويلة جدا في حياة الفرد، ومن هنا يتبين بشكل واضح أن نظام الاحتياطي الجزئي أسوأ من الفوائد الربوية من ناحية مبلغ النقود المنشأة، الزمن، الخطر والجهد.

من المعروف أن القرآن العظيم قد شدد الوعيد في الربا في سورة آل عمران، يقول سبحانه وتعالى:" يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون واتقوا النار التي أعدت للكافرين" (سورة الأعراف، الآية 130−131)، ويقول سبحانه وتعالى في سورة البقرة:" الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون، يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون" (سورة البقرة 275− 278 و 279).

ومن حديث جابر:" لعن رسول الله − صلى الله عليه وسلم − آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال : هم في الإثم سواء"(Muslim v. 5, p. 50).

بما أن نظام الاحتياطي الجزئي أسوأ من الفوائد الربوية، والفوائد الربوية محرمة في الإسلام فيكون لزاما حرمة نظام الاحتياطي الجزئي، وحسب مبدأ القياس(al-Razi, 2000, v. 20, p. 103) في الفقه الإسلامي، إذا كان العقد محرما فإن أي عقد مماثل له نتائج أسوأ يكون محرما أيضا.

وسنوضح من خلال الأمثلة التالية أن الحجة ضد نظام الاحتياطي الجزئي، فعمليات التحويل الضخمة لثروات الناس إلى المصرفيين أو رجال المصارف عبر نظام الاحتياطي الجزئي تجعل منهم لاعبين أقوياء وأصحاب نفوذ كبير في الاقتصاد مما يمكنهم في النهاية من السيطرة على القرار السياسي، وقد قام (Vitali et al 2011) بتقديم أول بحث عن بنية شبكة التحكم العالمية إلى جانب تقدير نفوذ كل واحد من اللاعبين في هذه الشبكة العالمية، ويشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات وبالضبط المالية منها تشكل قوسا متماسكا و تتحكم بجزء كبير من التدفقات التي تحصل في العالم، وتتمثل أهم هذه الشركات في : مثل مجموعة جولدن ساكس ، بنك امريكا، بنك باركلي ، مورجان كيس، ميرريل لنك، بنك دتش ، مجموعة سوزي للاقراض، مورجان ستانلي، جنرال سوسيو، مجموعة باريباس ومتسوبيشي.

إن ما يحدث اليوم في الاتحاد الأوروبي يلقي الضوء على النفوذ المتعاظم للمؤسسات المالية، فكما هو معروف تنص المادة 23 من اتفاقية لشبونة على أنه لا يحق للدول الأعضاء طبع عملتهم الوطنية، إذ يتوجب عليهم الاقتراض من المصارف الخاصة وبفوائد، بطبيعة الحال تقوم هذه المصارف بخلق النقود من العدم، فتحت هذه المادة الباب للمصارف الخاصة لبسط نفوذها السياسي (Roche, 2010)، وعندما وصلت الديون إلى حد لا يطاق، على سبيل المثال الدين العمومي لإيطاليا (120 % من الناتج المحلي الإجمالي)، بدأت المؤسسات المالية إملاء شروطها وماذا يجب أن تفعل الحكومة (الإجراءات التقشفية، تغيير السياسة، تغيير الحكومة، الخوصصة...إلخ) كما في حالة اليونان، إيرلندا، البرتغال، وإيطاليا، علاوة على ذلك فقد أخذت المؤسسات المالية تتحكم مباشرة في القرار السياسي، فرؤساء الوزراء تم تعيينهم ولم يتم انتخابهم كلوكاس باباديموس وماريو مونتي اللذين عملا لسنوات طويلة في مؤسسات مالية نافذة، فقد كان باباديموس نائب رئيس محافظ المصرف المركزي الاوروبي تحت جان كلود تريشي، في حين كان مونتي يشغل منصب مستشار دولي لدى مجموعة قولدمان ساكس منذ 2005، وهي وضعية غير مقبولة من وجهة النظر الإسلامية، فالشخص أو المجموعة الذي أو التي تكون مصادر أمواله من الحرام لا يمكن أبدا قبوله كقائد لتقرير شؤون المسلمين، فقد ورد في الحديث الشريف:" من

غشنا فليس منا" (Muslim v. 1, p. 69) " ، كما أن هذا التحويل الجائر للثروة من الناس إلى المصارف يشجبه القرآن في سورة النساء حيث يقول سبحانه وتعالى: " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما " (سورة النساء، الآية 29).

4. نظام الاحتياطي الجزئي و الصيرفة الإسلامية:

بدأت الصيرفة الإسلامية في مصر في ستينيات القرن الماضي ثم انتشرت بعد ذلك إلى باقي أنحاء العالم الإسلامي، ويصل عدد البلدان المطبقة للصيرفة الإسلامية اليوم إلى 51 بلدا بما فيها البلدان غير الإسلامية كبريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة، تشير التقديرات الحديثة إلى أن الصيرفة الإسلامية تدير أكثر من 250 مليار دولار من الأصول في العالم وذلك حسب تقديرات سنة 2004، ومن المتوقع أن تحقق معدل سنوي ب 15 % سنويا(Chong and Liu 2009)، وتستخدم المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف الربوية الأخرى نظام الاحتياطي الجزئي لخلق النقود من العدم. ويعود جزء من نجاح المصارف الإسلامية إلى أنها تدعي تطبيق الشريعة الإسلامية في معاملاتها المختلفة، مما يجلب المستهلكين المسلمين الذين يرفضون التعامل مع المصارف الربوية، لذلك فإن تقييم المصارف الإسلامية يجب أن يرتكز من حيث المبادئ والعمليات الأساسية في الشريعة الإسلامية بدلا من القوانين التقليدية ، وهنا يطرح التساؤل التالي: هل المصارف الإسلامية إسلامية بمعنى الكلمة؟ قمنا في الفرع الثالث من البحث بإثبات أن بأن النقود المنشأة بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي، وطريقة دخولها على الاقتصاد و وطريقة امتلاك المصارف للثروة من خلال هذه النقود محرم في الإسلام، وبما أن المصارف الإسلامية تستخدم أيضا نظام الاحتياطي الجزئي، فإن كل المعاملات والعقود المرتبطة بنظام الاحتياطي الجزئي محرمة أيضا في الإسلام، فعلى سبيل المثال إذا كان معدل الاحتياطي الجزئي 3%، فإن هذا يعني أن غالبية نقود المصرف تكون بالنتيجة نقودا محرمة.

تتمثل حجة (إسلامية) المصارف الإسلامية في أنها لا تتعامل بالفوائد الربوية في معاملاتها، ولقد رأينا في الفرع السابق من البحث أن خلق النقود عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي أسوأ بكثير وأخطر من تحصيل النقود عن طريق الفوائد، وذلك من خلال المبلغ، الزمن، الجهد والمخاطرة، أي أن المصارف الإسلامية ترتكب إثما أكبر من الإثم الذي كانت سترتكبه في حالة التعامل بالفوائد، بما أن نظام الاحتياطي الجزئي يقوم على الغش والتدليس فإن المصارف الإسلامية ليست بإسلامية بالمرة، حسب حديث النبي صلى الله عليه وسلم:" من غشنا فليس منا" و

حسب شروط صحة العقود (أنظر الفرع 2)، تجدر الإشارة هنا إلى أن ما تقوم به المصارف الإسلامية قانوني من وجهة نظر القانون الوضعي، فنظام الاحتياطي الجزئي ممارسة قانونية في كل البلدان الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء.

لذلك لا يجب علينا الخلط بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، فمعظم الدول الإسلامية لا تطبق الشريعة الإسلامية، خصوصا في المسائل المتعلقة بالاقتصاد والتمويل، بمعنى آخر فإن كل المصارف المركزية في البلدان الإسلامية يجب غلقها بسبب وظيفتين أساسيتين من وظائفهما، وهما تثبيت أسعار الفائدة و معدل الاحتياطي الجزئي وكليهما محرم في الإسلام.

علاوة على ذلك، لا تتعامل المصارف الإسلامية بالفوائد مباشرة وإنما تستخدمها كمؤشر لأو مرجعا في معاملاتها وتقدير الأرباح (Khan 2010). لذلك فمن ناحية الربح تحصل المصارف الإسلامية على ما تحصل عليه المصارف التقليدية، وقد قام Chong and Liu (2009) بتقديم أدلة على أن المصارف الإسلامية تقوم على الفوائد بالرغم من أنها لا تتعامل بها.

يجد المستهلك نفسه في بعض حالات معاملات الدفع المؤجل تعامله مع المصارف التقليدية أحسن من المصارف الإسلامية أنظر (Mydin and Larbani 2006)، وقد أشار على ذلك عدة باحثين بأن المصارف الإسلامية لا تقوم إلا بتقليد المنتجات المالية للمصارف غير الإسلامية (Khan 2010). ونقول أن الحال أسوأ عندما تقوم المصارف الإسلامية على نفس المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المصارف التقليدية : نظام الاحتياطي الجزئي، لا مخاطرة و لا جهد. هذه المبادئ الثلاثة محرمة في الشريعة الإسلامية كما وضحنا ذلك في الفرع 3.

لقد رأينا أن معاملات الصيرفة الإسلامية بالرغم من تطابقها الظاهري للشريعة الإسلامية إلا أنها في الحقيقية تقوم على نظام الاحتياطي الجزئي، وهذا يعني أن معاملات الصيرفة الإسلامية تقوم باسم الإسلام ولكنها جوهرها يتعارض مع روح الإسلام ومقاصد الشريعة الإسلامية، فهي تتناقض مع مقاصد الشريعة في خلق الثروة، امتلاكها، استعمالها، تحويلها وحفظها. علاوة على ذلك نظام الاحتياطي الجزئي له نتائج مدمرة على المجتمع بالإضافة على أنه لا يتلاءم مع الحياة الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية، ومن المؤسف أن نجد له مكانا في الفضاء الإسلامي و والفكر الاقتصادي الشرقي.

وهناك عدة أسباب بالنسبة إلى الحالة الإسلامية، أحدها أن نظام الاحتياطي الجزئي لم يكن موجودا من بداية انتشار الإسلام إلى غاية توقف التشريع الإسلامي، كما انه لم يتطرق إليه أحد من الفقهاء المسلمين الأوائل، والسبب الآخر هو ارتباط الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر بالنظرية الاقتصادية والتي ترتكز بشكل أساسي على نظام الاحتياطي الجزئي، وأخيرا حصر الاقتصاد الإسلامي بمجال الصيرفة والتمويل الإسلامي فقط، والذي يجلب إليه غالبية الباحثين والطلبة والتشريعات المختلفة لأنهم يتجاهلون نظام الاحتياطي الجزئي كممارسة مطبقة أو لأنه مربح جدا، خصوصا إذا كانت الهيئة الشرعية للمصرف كالهيئة التي تقرر أن المنتجات الإسلامية التي تصدرها تتوافق مع الشريعة الإسلامية، في واقع الأمر إن رفض نظام الاحتياطي الجزئي هو رفض للصيرفة الإسلامية كما أن رفض نظام الاحتياطي الجزئي هو رفض للصيرفة التقليدية الحالية، ويتضح جليا أن رفض نظام الاحتياطي الجزئي في الاقتصاد الإسلامي ومن طرف العلماء الذين يعملون ويبحثون لصالح المؤسسات المالية الإسلامية غير ممكن نظرا لتضارب المصالح، كما لا يمكن لنظرائهم من المصارف التقليدية الوقوف ضد مستخدميهم برفضهم لنظام الاحتياطي الجزئي.

خاتمة:

لقد بينا أن خلق النقود عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي محرم في الإسلام أن ممارسة كهذه تحتوي على قدر كبير من الغش والتدليس في قياس قيمة الثروة و جهود الناس لأنها لا تحتوي على أية مخاطرة أو جهد. وبالتالي تحويل ثروات ضخمة من الناس إلى المصارف عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي. كما رأينا أن نظام الاحتياطي الجزئي أسوأ حالا من الفوائد، وتوصلنا في النتيجة إلى أن المصارف الإسلامية ليست إسلامية لأنها تتعامل بنظام الاحتياطي الجزئي، أما الطريق لإيقاف هذه الوضعية الجائرة والخطيرة هو تجريد المصارف من قدرتها على خلق النقود بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي، والعودة مرة أخرى إلى نظام الاحتياطي الكامل 100%. ولا يمكن الانتقال إلى هذه الوضعية بين عشية وضحاها نتيجة العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تنجر عن ذلك، فالتدرج في التحول هو النظام الأنسب والضروري لذلك، سنقوم الآن بتقديم بعض الإرشادات والتوجيهات، لتفادي الأزمات كمرحلة أولى، يجب إزالة نظام الاحتياطي الجزئي بالتدريج إلى غاية الوصول إلى الاحتياط أو التغطية الكاملة بنسبة 100% عن طريق طبع الحكومة للنقود ، مما يستدعي تأميم المصارف المركزية، إضافة لذلك، فإن التخلص نهائيا من الممارسات الاحتيالية للمصارف و الفصل بين توقيت الإيداع والسحب ضروري جدا، ويجب

أن يكون هناك نوعين من المؤسسات المالية بنسبة تغطية تصل إلى 100%، المؤسسة الأولى تلعب دور القائم أو الحارس لودائع الناس بنسبة تغطية 100%، ويقوم المودعون بدفع مبلغ ثابت لحفظ أموالهم في مكان آمن، وليس من حق هذه المؤسسة أن تقوم بأي استثمار لهذه الودائع، أما المؤسسة الثانية فهي مؤسسة استثمارية بنسبة تغطية 100% ، أين يقبل المودعون استثمار أموالهم بناء على اتفاق يتلاءم مع الشريعة الإسلامية كالمشاركة في الأرباح والخسائر بنسب متفق عليها (صيغ المشاركة والمضاربة)، حيث يقدم الطرف الأول المال فقط في حين يقوم الطرف الثاني بإدارة المشروع، وفي حالة الخسارة يخسر صاحب المال ماله وصاحب العمل مجهوده (Khan 2010)، بعض النشاطات الاقتصادية تتطلب من المؤسسات المالية أن تتخصص في عدة مجالات اقتصادية لأن المشاريع الإسلامية تتطلب الاستثمار في القطاع الحقيقي والذي يحتوي على مخاطر، بالإضافة على ذلك فإنه منم المهم الإشارة إلى أنه بالرغم من احتكار الحكومة لطبع النقود، فإنه يمكن أن يحدث تحويل جائر للثروة من الناس إلى الحكومة إذا قامت الحكومة بالإفراط في طباعة النقود. وتحدث هذه الحالة على سبيل المثال عند إساءة إدارة الموارد أو انتشار الرشوة بين المسؤوليين الحكوميين أو تمويل حروب جائرة، لذلك وكخطوة ثانية يجب البدء باستخدام النقود الحقيقية كالذهب والفضة بصفة تدريجية، كأداة مبادلة و مخزن للقيمة في الاقتصاد إلى غاية اختفاء النقود الورقية(Mydin and Larbani, 2006 a,b)، ونحن نؤمن بأن بأن أي معاملة اقتصادية عادلة يجب أن تكون متكافئة، فمثلا قيمة مقابل قيمة، لذلك فإن أي معاملة تتضمن الأوراق النقدية أو نقود نظام الاحتياطي الجزئي غير عادلة لان قيمة (السلعة أو الخدمة) تمت مبادلتها بالنقود الورقية أو نقود نظام الاحتياطي الجزئي التي لا تحمل أية قيمة جوهرية، تظهر عدم عدالة المبادلات في أوقات الأزمات، حيث و في وقت قصير جدا يفقد عدد كبير من الناس ثرواتهم (التي تم تجميعها طيلة سنوات من العمل والخطر)، إذ يحتفظون بها في المصارف فتفقد قيمتها نتيجة التضخم في الفترات الطويلة، تفقد النقود الورقية قيمتها لأنه من السهل طباعتها أو عبر نظام الاحتياطي الجزئي بكميات معتبرة، إن من يقوم بإنشاء هذه النقود لأول مرة في أي شكل كانت، سيحقق مكسبا كبيرا نظرا للفرق الكبير بين قيمة 100 يورو المصدرة وتكلفة إصدارها، لذلك يجب على النقود الورقية ان تكون لها قيمة ذاتية أو جوهرية كالذهب أو الفضة، القمح، النفط... إلخ لأن النقود وحدة للتحاسب، مخزن للقيمة و وسيط مبادلة، فالنقود مقياس قيم الأشياء و مقياس الجهد البشري، لذلك فممارسة نظام الاحتياطي الجزئي في حالة النقود الحقيقية مستحيل، فالذهب على سبيل المثال لا يمكن خلق الذهب من العدم إذ يجب بذل مجهود للحصول عليه، إضافة إلى التكاليف والتكنولوجيا المطلوبة لذلك، وهو ما يعكس قيمته. ومن

الجدير بالذكر الإشارة إلى أن النقود الورقية و نقود نظام الاحتياطي الجزئي سوف لن تصمد أمام منافسة النقود الحقيقية كالذهب والفضة، إذ سيفضل الناس بصفة طبيعية الذهب والفضة، فهيمنة النقود الورقية ونقود نظام الاحتياطي الجزئي يعود إلى الغطاء القانوني الذي تتمتع به بالإضافة إلى أن القانون يمنع أي وسيلة دفع أخرى إلى جانب النقود التي يعترف بها، ويعتبر قانون العملة القانونية النقطة التي يلتقي فيها السياسيون، التمويل والاقتصاد. إنها النقطة التي تلتقي فيها مصالح الأقلية من المصرفيين والسياسيين للتآمر على مصلحة الأغلبية الساحقة، لذلك نأمل في المستقبل القريب إقامة قانون عملة من وجهة نظر إسلامية.

المراجع:

Al-humaidi, Muhammad bin futouh (2002). al-Jam'u baina al-Sahihain, edited by Ali Hasan al-Bawwab. Beirut: Dar al-Nashir and Dar Ibin Hazm.

Al-Nasa'i, Ahmad ibin Shu'aib (1986). al-Mujtaba Mina al-Sunan, edited by Abdilfattah Abu Ghuddah. Halab: Maktab al-Matbou'at al-Islamiyah.

Al-Suyouti, Abd al-Rahman (1403 HJ). al-Ashbah wa al-Nadha'ir. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Bukhari, Muhammad bin Ismail (1987). al-Jami' al-Sahih, edited by mustapha Dib al-Bugha. 3edition. Beirut: Dar ibin Kathir.

Chong B.S. and Liu M. H. (2009). Islamic Banking: Interest Free or Interest Based? Pacific-Basin Journal of Finance, 17, 125-144.

Hayek F. A. (1933). Monetary Theory and trade Cycle, New York: Augustus M. Kelley.

Ibin Hanbal, Ahmad (1999). al-Musnad, edited by: Shu'aib Arna'out et la., Beirout: Mu'assasah al-Risalah.

Ibin Rushud, Muhammad bin Ahmad, 2004. Bidayah al-Mujtahid wa Nihayah al-Muqtasid. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Khan F. (2010). How "Islamic" is Islamic Banking?. Journal of Economic Behavior and Organazation, 76, 805-820.

Muhammad ibn Umar Atamimi al-Razi (2000). Mafa'atih Alghaib. Beirut: Da'ar alkutub alilmiyah.

Muslim, Muslim bin al-Hajjaj (n. d.). al-Jami' al-Sahih, Beirut: Dar al-Jil and Dar al-Afaq.

Mydin Meera, A.K. and Larbani M. (2006a). Part I: Seinorage of Fiat Money and the Maqasid Al Shariah: The Unattainabless of the Maqasid. Humanomics, 22 (1), pp. 17-33.

Mydin Meera, A.K. and Larbani M. (2006b). Part II: Seinorage of Fiat Money and the Maqasid Al Shariah: The compatibility of the Gold Dinar with the Maqasid. Humanomics, 22(2), 84-97.

Roche M. (2010). La banque, comment Goldman Sachs dirige le monde, Albin Michel.

Salin P. (1998). Free Banking and Fractional Reserve: a Comment on Jorg Guido Hülsmann. Quarterly Journal of Austrian Economics, 1(3), 61-65.

Selgin G. and White L.H. (1996). In Defense of Fiduciary Media; or We are Not Devo (lutionists), We are Misesians! Review of Austrian Economics, 9(2), 83-107.

Vitali S., Glattfelder, J. and Battiston, S. (2011). The Network of Global Corporate Control, PLoS ONE, 6(10), 1-6.

دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين معدلات سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في السودان للفترة من 1975-2016م باستخدام منهجية (Toda and Yamamoto - *1995*) –

د. حسن توكل أحمد فضل

جامعة الخرطوم

wdalaweeea1981@gmail.com

الملخّص:

تهدف الدراسة إلي إيجاد العلاقة السببية بين معدلات سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في الاقتصاد السوداني وذلك باستخدام اختبار (Toda and Yamamoto 1995) والتي تعتمد علي نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وهي منهجية لا تأخذ بعين الاعتبار سكون واستقرارية السلاسل الزمنية، أي تحاول أن تتفادى إشكالية الانحدار الزائف، وحسب هذه الاختبار تبين أن هنالك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من سعر الصرف إلي الاحتياطي من النقد الأجنبي في السودان، أي أنه رغم عدم ثبات سعر الصرف في فترات الدراسة إلا أن اتجاه العلاقة كان من طرف واحد وهذا يعزي إلي ضعف السياسة النقدية وعدم وجود قاعدة احتياطي للنقد الأجنبي في السودان. وأوصت الدراسة بإيجاد وسائل وأدوات لامتصاص أثر التوسع في عرض النقود وخلق وسائل أخرى لتمويل موازنة الدولة بالإنتاج والمشروعات المتوسطة والصغيرة عدا الاستدانة من البنك المركزي ويحافظ على تحقيق على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، استقرار السلاسل الزمنية، احتياطي النقد الأجنبي، العلاقة التوازنية طويلة الأجل، نماذج الانحدار الذاتي، سببية جرانجر.

Abstract:

The study aims to find the causal relationship between exchange rates and foreign exchange reserves in the Sudanese economy using the (Toda and Yamamoto 1995) test, which is based on the VAR model, which does not take into account the static and time series Stationary to avoid the problem of false regression. According to this test, it was found that there is a one-way causal relationship between the exchange rate and the foreign exchange reserve in Sudan, ie, although the exchange rate was not stable during the study periods, the direction of the relationship was one-sided. Monetary policy and the lack of a bottom Foreign exchange reserve in Sudan. The study recommended finding ways and means to absorb the impact of the expansion of money supply and to create other means to finance the state budget for production and medium and small projects, except for borrowing from the Central Bank and maintain the achievement of low and stable inflation rates.

Keywords:

Exchange rate, Stationary, Foreign exchange reserve, Long-term equilibrium relationship, Autoregressive models, Granger causality

JEL: E52., E5

المقدمة:

تستخدم العديد من الاختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات قد لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن وذلك لتأثرها بعوامل مختلفة مما يشير إلى وجود مدد للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة وبالعكس. وهذه الفكرة تكون أكثر أهمية أذا رُتّبت وفق التتابع الزمني الذي تتطلبه العلاقة السببية، الذي يتوقف على مبدأين، الأول الوقوع ويعني أن كل قيمة سبب يتوقف وقوعها عليه، الثاني التتابع الزمني يعني أن المتغيرات تحدث وفق قانون الارتباط بين السبب والتأثير. ولكن معاملات الارتباط لا تعطي التفسير الاقتصادي الكافي كونها لا تدل دائماً على تحديد اتجاه التأثير، والارتفاعات الكبيرة لهذه المعاملات لا تعني بأي حال من الأحوال وجود ارتباط سببي، وقد ترتبط المتغيرات مع بعضها دالياً، لذا تستخدم السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. وتعد من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية ونماذج الاقتصاد القياسية، إذ تهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية للتميز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها. ويعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية، وتعكس تحركاته في معظم الحالات مدى جودة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي معاً. وتحدد نظم أسعار الصرف الإطار والكيفية التي ستتم بها تحركات أسعار الصرف. ويمكن تصور أن نظم أسعار الصرف تبدأ من نظام أسعار الصرف الثابتة، وتنتهي عند نظام أسعار الصرف المرنة. وفيما بين هذين الحدين يمكن أن تتدرج نظم عديدة تحمل خصائص أسعار الصرف الثابتة والمرنة بدرجات متفاوتة وبمتغيرات ذات صلة وتأثر كحجم الاحتياطات النقدية الأجنبية للدولة.

مشكلة الدراسة:

دأب المخططون على التركيز على ضرورة تقليص الاعتماد على الآخرين، وزيادة الاعتماد على الذات وقد تركزت الجهود في هذا المجال على الإحصاء التطبيقي وأدبيات الاقتصاد القياسي ومنهجيات السلاسل الزمنية في معالجة التحديات الهامة للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تسعي إلي تثبيت الاقتصاد وتحرير معاملاته الخارجية في الحفاظ علي مقدرته التنافسية، ومنذ التسعينات استخدم البنك المركزي في رسمه للسياسة النقدية ومنهجية ربط استهداف سعر الصرف عن طريق إدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي وهوامش المرابحات لتحقيق الاستقرار النقدي. ومن هنا يمكن تحديد المشكلة وفق التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة سببية بين معدلات سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في الاقتصاد السوداني للفترة من 1975–2016م، وما هي اتجاهاتها إن وجدت وما هو مداها؟.
2. هل هناك علاقة مستقرة (طويلة الأجل) بين التغيرات في سعر صرف في الاقتصاد السوداني وبين حجم الاحتياطي النقد الأجنبي، وإن وجدت؟.

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين استقرار سعر الصرف وقوة الاحتياطي من النقد الأجنبي في الاقتصاد السوداني.
2. توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف وقوة الاحتياطي من النقد الأجنبي في الاقتصاد السوداني أي أن احتياطي النقد الأجنبي يُسبب التغيرات في سعر الصرف وسعر الصرف يُسبب التغيرات في حجم احتياطي النقد الأجنبي في (الأجل الطويل).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم وأحدث الاختبارات المستخدمة في أدبيات الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي ومنهجيات السلاسل الزمنية لتحديد العلاقات السببية، وتحليل التطورات في كل من سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة، كما تهدف إلى دراسة طبيعة العلاقة السببية الثنائية بين سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في السودان في المدى الطويل وفق منهجية العلاقة السببية لـ *Granger*. المطورة من قبل (Toda and Yamamoto 1995).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج الاقتصاد القياسي، لدراسة العلاقة معدلات سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في الاقتصاد السوداني باستخدام مقاربة "اختبار" (Toda and Yamamoto 1995) للفترة من 1975–2016م.

حدود الدراسة:

إعتمدن هذه الدراسة علي عينة مكونة من 41 سنة في إطار البيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية من 1975–2016م، بغرض تطبيق منهجية اختبار (Toda and Yamamoto 1995) المطوّرة لسببية (*Granger*) غير المتكاملة من نفس الرتبة أو الدرجة لتحقيق أهدافها.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسات ذات صلة بمنهجية الدراسة (*Toda and Yamamoto 1995*):

1- دراسة منصور وآخرون، (2017):

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين تطور السوق المال البحريني والنمو الاقتصادي، باستخدام مقاربة Toda and Yamamotoالتي تعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ، وهي منهجية لا تأخذ بعين الاعتبار استقرارية السلاسل الزمنية، أي تتفادى إشكالية الانحدار الزائف .وحسب هذه المقاربة تبين أن هناك سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى السوق المالي. رغم تطور مؤشرات الرأسمالية السوقية إلا أنها لم تستطع أن تؤثر في نشاطها الاقتصادي، قد يعود إلى صغر حجم السوق المالي.

2- دراسة ندوه وآخرون، (2011):

ان ظاهرة البطالة في العراق أصبحت مشكلة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وتعبر بوضوح عن عجز في البني الاقتصادية وعن خلل في السياسات الاقتصادية والهيكل الاقتصادي مما ادى الى اثار اجتماعية كبيرة اذ ان البطالة تعد آفة اجتماعية خطيرة تنخر الجسم الاقتصادي فهي تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو وتلاشي الرفاه الاقتصادي. وعليه فان تخفيف من حدة البطالة يتطلب تحقيق نمو حقيقي في البناء الاقتصادي حسب قانون اركن اللذان بينا طبيعة العلاقة العكسية بين المتغيرين وكذلك منهجية (Toda and Yamamoto 1995).

3- دراسة Ghumro وآخرون، (2016):

تبحث الدراسة في العلاقة السببية الفعلية بين الإنفاق الفيدرالي والإيرادات الفيدرالية داخل باكستان من خلال استخدام منهج (**Toda Yamamoto Methodology 1995**) للفترة من 1972 إلى 2014. هذه المنهجية الإحصائية تفتح قناة إضافية للسببية بين إجمالي الإيرادات الحكومية (LFTR) والنفقات(LFEXP) تكشف النتائج التجريبية وجود سببية أحادية الاتجاه تنطلق من (LFEXP) نفقات إلى (LFTR)إيرادات "الإنفاق – الإيرادات". يقترح أن تهتم السلطات بتفضيل التحكم في النفقات أو تخفيضها.

4- دراسة Sajal، (2011):

تبحث الدراسة في التأثير الديناميكي للمواصفات الخطية وغير الخطية المختلفة لصدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلد نام مستورد للنفط – مثل الهند خلال الفترة من مارس 1991 إلى يناير 2009. تقوم الدراسة بنشر نموذج VARموسع للعمليات المتكاملة المحتملة المقترحة من قبل (Toda and Yamamoto 1995)، التي لديها ميزة التطبيق بغض النظر عن المتغيرات التي تكون ثابتة أو مترابطة .تبحث الدراسة السببية Granger بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي .كما تفحص الدراسة تحليل تباين الأخطاء العامة ومسارات استجابة الاندفاع لمتغيرات الاقتصاد الكلي بسبب صدمات أسعار النفط .وتؤكد الدراسة أن الحركة في أسعار النفط هي خارجية فيما يتعلق بحركات الاقتصاد الكلي في الهند وأن تأثير صدمات أسعار النفط غير متماثل في طبيعته ، وأن صدمات الأسعار السلبية لها تأثير أكثر وضوحا على متغيرات الاقتصاد الكلي من الصدمات الإيجابية.

5- دراسة chris وآخرون، (2013):

تبحث هذه الورقة العلاقة بين التضخم المتوقع وأسعار الفائدة الاسمية في نيجيريا ومدى تأثير فرضية تأثير فيشر، للفترة 1970-2011م استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك لجيوهانسن، ونموذج تصحيح الخطأ وطريقة اختبار السببية (Toda and Yamamoto 1995). وجدت هذه الدراسة أن أسعار الفائدة في أسواق

المال والتضخم المتوقع تتحرك معا على المدى الطويل ولكن ليس على أساس واحد إلى واحد. يشير هذا إلى أن فرضية فيشر الكاملة لا تصمد ولكن هناك تأثير قوي فيشر في حالة نيجيريا خلال الفترة قيد الدراسة، وأنه وبالاتساق مع فرضية فيشر الدولية، فإن هذه المتغيرات المحلية لها علاقة طويلة المدى مع المتغيرات الدولية، وأنه في سياق الاقتصاد المغلق، فإن العلاقة السببية تدار بصرامة من التضخم المتوقع إلى أسعار الفائدة الاسمية على النحو الذي اقترحته فرضية فيشر وليس هناك "سببية عكسية". ولكن في سياق الاقتصاد المفتوح، فإن التضخم المتوقع والمتغيرات الدولية تحتوي على المعلومات التي تتوقع معدل الفائدة الاسمية. في النهاية أنه يتم تصحيح حوالي 22 في المائة فقط من عدم التوازن بين سعر الفائدة طويل الأجل وقصير الأجل خلال السنة.

6- دراسة Jauhari وآخرون، (2014):

تستخدم الورقة اختبار السببية غير المتماثل على أساس منهجية العلاقة السببية (Toda and Yamamoto 1995) لمزيد من التحقيق في العلاقة السببية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في بروناي وماليزيا وسنغافورة وتتم مقارنة النتائج بين Granger التقاربية ومنهجية (Toda and Yamamoto 1995)، المعدلة واختبار السببية غير المتماثلة .أثبتت النتائج المتضاربة المُبلغ عنها وجود تشوه في الحجم وتقديرات مزعجة عند تطبيق نهج جرانجر التقليدي. النتائج من منهجية (Toda and Yamamoto 1995) مع السببية غير المتماثلة اختبار إثبات وجود العلاقة السببية لـ (Granger) ينطلق من صدمات سعر الصرف التراكمي الإيجابية إلى الصدمات التراكمية الإيجابية في التضخم الفروق لبروناى وماليزيا .ومع ذلك ، فإن السببية غير المتماثلة لسنغافورة تتبع من التراكمي المحلي الإيجابي والسلبي صدمات التضخم لصدمات سعر الصرف الإيجابية والسلبية على التوالي .السياسة المترتبة على النتائج هي أن استقرار الأسعار قوية السياسة في كل الأوقات الجيدة والسيئة يمكن أن تثبت تقلبات أسعار الصرف في سنغافورة في حين صياغة سياسة سعر الصرف الفعالة يمكن تحقيق استقرار السعر فقط في بروناي وماليزيا خلال فترة جيدة .

7- دراسة Chaido (2002):

تبحث هذه الورقة العلاقة بين التضخم وأسعار الفائدة الاسمية لثلاثة بلدان أوروبية ، ألمانيا وسويسرا وبريطانيا العظمي بلد عضو في الاتحاد الأوروبي ولكن ليس الاتحاد النقدي الأوروبي) (دولة خارج الاتحاد الأوروبي من يناير 1995 حتى مايو 2015. لاختبار العلاقة السببية في المدى الطويل العلاقة المتوازنة نستخدم تقنية التأقلم التراجعي التلقائي (ARDL) التي طورها Pesaran et al. (2001) وكذلك منهجية (Granger) للعلاقة السببية التي طورها (Toda and Yamamoto 1995) في نموذج . autoregression نتائج ARDL تبين أنه يوجد تناقل متجانس للبلدان الثلاثة التي تم فحصها وبالتالي فإن افتراض فيشر صحيح .وأخيرا ، فإن نتائج الدراسة أظهرت في منهجية (Toda and Yamamoto 1995) أن سعر الفائدة الاسمي له علاقة إيجابية ويؤثر

على التضخم على نطاق واسع في البلدان الثلاثة التي ندرسها، بينما يؤثر التضخم على سعر الفائدة في ألمانيا فقط.

8- دراسة Andriansyah وآخرون، (2015):

تتوقع نظرية المحفظة وجود علاقة سلبية بين أسعار الأسهم وأسعار الصرف .وتعتمد هذه الورقة على قناة إرسال الاستثمارات في حوافظ أجنبية وتختبر ذلك من خلال تمديد اختبار ثابت من نوع Dumitrescu and Hurlin (2012) في Granger، في لوحات غير متجانسة إلى بيئة تفاضلية في إطار Toda and Yamamoto (1995). باستخدام بيانات الألواح الكلية في ثمانية اقتصادات ناشئة ومتقدمة تطبق ترتيبات أسعار الصرف المدارة أو المجانية، تظهر النتيجة أن إندونيسيا قد تكون الحالة الوحيدة التي تؤثر فيها أسعار الأسهم على أسعار الصرف من خلال تدفقات أسهم المحفظة .هذه الدراسة تلقي بظلال من الشك على العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة كما هو متوقع من نظرية محفظة الأسهم.

9- دراسة Dipendra وآخرون، (2007):

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين نصيب الفرد من المدخرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للهند باستخدام اختبارات العلاقة السببية لـ (Granger) المطورة من قبل (Toda and Yamamoto 1995). البيانات هي للفترة من 1950–2004م نحن نميز بين ثلاثة أنواع من الادخار .هذه هي الأسرة الادخار، وتوفير الشركات والادخار العام . وتظهر النتائج أنه لا توجد علاقة سببية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من توفير الأسر ونصيب الفرد إنقاذ الشركات في أي اتجاه .ومع ذلك، هناك سببية ثنائية الاتجاه بين نصيب الفرد من ادخار الأسر وحفظ نصيب الفرد من الشركات.

10- دراسة Marques وآخرون، (2003):

الغرض من هذه الورقة هو استعراض الأدبيات التي تركز على العلاقة بين الطاقة / الكهرباء والنمو، وتسليط الضوء على كيفية تحول التركيز من استهلاك الطاقة / الكهرباء المجمعة نحو مصادر الطاقة المحددة . علاوة على ذلك، تركز الورقة على تحليل التفاعلات بين توليد الكهرباء في إسبانيا في إطار النظام الخاص (SR) والنظام العادي (OR) وعلاقتهما بالنشاط الاقتصادي .تتم دراسة البيانات الخاصة بإسبانيا لفترة زمنية من يناير 2003 – يناير 2016م يتم إجراء اختبار السببية (Toda and Yamamoto 1995) للتحقق من العلاقات السببية .بالإضافة إلى ذلك يتم تقييم كل من التأثيرات القصيرة والطويلة المدى باستخدام نهج اختبار حدود

.ARDLبشكل عام، وتكشف النتائج عن درجة عالية من الاتساق الداخلي عند مقارنة نتائج ARDL مع تحليل السببية (Toda and Yamamoto 1995).

ثانياً: دراسات ذات صلة بمتغيرات الدراسة (سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي):

1- دراسة فضل، (2015م):

تناولت الدراسة أثر السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان، وهدفت الدراسة إلي استعراض خصائص الاقتصاد السوداني، وخصوصية تجربته في تطبيق أدوات السياسة النقدية والمالية، ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في عدم تحقيق الاستقرار في سعر الصرف السوداني في فترة الدراسة. وقياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في فترة الدراسة. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ضعف السياسات النقدية والمالية وعدم فاعليتها بدرجة عالية يرجع إلى ضعف الأسواق النقدية والمالية وضيق نطاقها، الأثر المتزايد لبعض المؤسسات المالية غير المصرفية، مما يجعل المصرف المركزي ووزارة المالية لا يستطيعان توجيه نشاط هذه المؤسسات بما يتلاءم مع وسائل السياسات النقدية والمالية. وكان لقصور البيانات الرسمية للسلاسل الزمنية لمتغيرات النماذج القياسية المقدرة أثر سلبي في التقدير، حيث أن بعض النتائج لم تتطابق الواقع الاقتصادي. وتميزت فترة الدراسة بوجود سياسات اقتصادية كلية (نقدية ومالية) مخططة مركزياً بحجم كبير من الاستثمارات وبمشاكل في إنجاز المشاريع المبرمجة أدى ذلك إلى اللجوء المفرط إلى الخارج للاقتراض. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية، والعمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع. وتشجيع الصادرات خارج المحروقات. وضرورة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية في تحديد الأهداف النقدية وأن يتولى البنك المركزي صياغة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه السياسة. والحفاظ على استقرار سعر الصرف المعوم، ودوره كهدف كلي.

2- دراسة سلامي، (2015م).

لقد تطرقت إشكالية هذه الورقة البحثية إلى العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014.1970)، وهذا بناء على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس

الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر. وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعدلات التضخم، وفضلا عن ذلك، فإنها تكشف عن عدم وجود أي أثر للسببية في كلا الاتجاهين، بمعنى أن نظرية تعادل القوى الشرائية نظرية لا تنطبق على الواقع الجزائري. وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد وتفسير سعر صرف الدينار الجزائري في الواقع الحالي وبالبيانات الحالية.

3- دراسة نور الدين، (2013م):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، ولهذا الغرض تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغيرين :متغير مستقل وهو عرض النقود، ومتغير تابع هو سعر الصرف للفترة الزمنية من 1970-2010م لتوفر البيانات حولها .وكما هو معلوم فأن بيانات السلاسل الزمنية غالبا ما تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذلك أخضعت المتغيرات التي تمثل سعر الصرف وعرض النقود (MS, PR) على التوالي إلي اختبار السكون والتي بينت نتائجه إلي أن سعر الصرف وعرض النقود غير ساكنة في مستوياتها وأن حالة السكون للمتغيرات محل الدراسة تتحقق عند الفرق الأول. ومن ثم انتقلت الدراسة إلى أجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة والتي أشارت نتائجه إلي وجود علاقة سببية في اتجاهين بين المتغيرات، وبناءا علية فقد خلصنا إلي أن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات التي تتصف بخاصية التكامل المشترك هو نموذج تصحيح الخطاء.

4- دراسة البر، (2002م):

والتي توصلت إلي أن سياسات سعر الصرف المتبعة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المعطلة مع استخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة. استخام سياسة التخفيض لسعر الصرف لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات لا تكون صالحة في معظم الدول النامية وقد تكون ناجحة في معظم الدول المتقدمة.

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1- سعر الصرف:

يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تتغير في اليوم الواحد باستمرار استجابة لقوى عرض العملات والطلب عليها. وأهمية تأثير سعر الصرف في الأداء الاقتصادي تتفاوت من بلد لآخر بحسب ظروف البلد ونوع اقتصاده والمرحلة التي يمر بها في سلم التنمية وطبيعة الهيكل الاقتصادي للبلد ومدى تنوع مصادر الدخل والثروة فيه، وعليه فأن سعر الصرف مرة يكون متغيراً مستقلاً يؤثر في متغيرات تابعة ومرة يكون هو ذاته متغير تابع لتغيرات حاصلة في متغيرات أخرى، ولا يوجد اتجاه واحد للعلاقة الدالية السببية لسعر الصرف.

سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخري،أو هو نسبة مبادلة عملتين. ولا يوجد إتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر الي سوق الصرف الأجنبي وتحديد وحدة القياس في هذة العلاقات التقابلية بالعملات المختلفة. وتقوم أغلب الدول علي حساب العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملات الوطنية. وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في كل وحدات من العملة الوطنية.غير أن هناك دول أخري تري أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة في شكل وحدات من علمة أجنبية معينة. ومن الواضح أنه لاخلاف بين الطريقتين. وككل ثمن فإن سعرالصرف عرضة للتقلب الإرتفاع والإنخفاض ، لكن درجة هذا التقلب إما تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع (**عوض الله، 2004: 44**).

مراحل تطور سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة (1975–2016م):

يمكن تمييز أربع مراحل مر بها سعر الصرف للجنيه السوداني هي:

أ–المرحلة الأولى: (1975–1980م):

لقد تم ربط الجنيه السوداني بالدولار عام 1971م بعد ان قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار مما أدى إلى تخفيض قيمة الجنيه السوداني بحوالي (10%). وهو تخفيض غير معلن، واستمر العمل بسعر الصرف الجديد حتى عام 1979م وقد شهد سعر الصرف في هذه الفترة استقرارا بسبب الوفرة من النقد الأجنبي التي تمتعت بها السودان من خلال التدفقات الرأسمالية العربية والأجنبية وخاصة بعد تصحيح أسعار النفط. حيث كانت أهم ملامح سياسات سعر الصرف في هذه الفترة (**الامين، 1995: 15**):

أ. توحيد سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني بتضمين ضريبة التحويل وحافز المتحصلات.

ب. إلغاء السعر التشجيعي لتحويلات المقتربين.

ت. تطبيق سعرين للجنيه السوداني أحدهما رسمي والآخر تشجيعي.

ث. إلغاء الرسم الإضافي وضريبة التنمية على الواردات.

ج. إلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عمله.

ح. إلغاء نظام تجارة المقايضة باستثناء تلك التي تتم في إطار تجارة الحدود.

خ. السماح للمقيمين وغير المقيمين من السودانيين بفتح حسابات جارية بعملات أجنبية.

د. يسمح بشراء وبيع العملات الأجنبية لدى البنوك المرخص لها بالأسعار الواقعية والمرنة وقد تحدد سعر الدولار بـ 80 قرش سوداني لهذه العمليات.

ذ. تلغى القيود الحالية على إدخال وتحويلات العملات الأجنبية إلى داخل وخارج القطر وفقاً لضوابط مرنة وواقعية.

ب–المرحلة الثانية (1981–1991م):

لقد ادت الوفرة في النقد الأجنبي التي تمتع بها السودان خلال المرحلة الثانية الى ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي والخاص وقيام الحكومة بتنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية بهدف تسريع عملية التنمية وتطوير البنية التحتية، رافق هذا الاتجاه ضعف وقصور في التخطيط، حيث تم تنفيذ مشاريع بدون تقدير تكاليفها وعوائدها فضلا عن ان بعضها لم يكتمل تنفيذها، يضاف الى ذلك الفساد وسوء الإدارة (نبلوك، 1990، 259). وقد ادت هذه العوامل الى حدوث فجوة في التمويل الداخلي والخارجي ورافق هذه الفجوة تباطؤ في نمو الناتج وتراكم في المديونية الخارجية، إزاء هذا الوضع لجأ السودان الى تطبيق برنامج التركيز المالي والاستقرار الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 1978م، وقد اضطر السودان في ضوء هذا البرنامج الى تخفيض سعر الصرف.

ج– المرحلة الثالثة (1992–2000):

في هذه المرحلة تم التحرير الكامل لسعر صرف العملة الوطنية عام 1992م (عبد القادر، 1994، 106). كجزء من سياسة التحرير الكامل للاقتصاد، وبموجب ذلك تم الغاء السوقين الرسمي والحر وأنشئ بدلاً عنهما السوق الحر الموحد على أن يتم إعلان السعر اليومي بواسطة لجنة من البنوك التجارية بناءاً على مؤشرات العرض والطلب، ليصبح سعر الصرف (100) جنيه للدولار الواحد، وان هذا الإجراء أدى إلي إنهيار سعر الصرف للعملة الوطنية، وهذا الجأ الدولة إلى إنشاء نافذتين للتعامل في النقد الأجنبي (رسمي وموازي). وفي ظل التوجهات الرسمية لتحرير الاقتصاد السوداني تعددت أسباب الطلب على العملات الأجنبية وخاصة لتمويل واردات القطاع الخاص بعد تقييد الاستيراد بدون تحويل خارجي لذلك ظل سعر الصرف الرسمي يجاري سعر الصرف الموازي مما أسهم في تدهوره. هذا من جانب.

د– المرحلة الرابعة: (2001 – 2016م):

لم يتم تخفيض للسعر الرسمي والحر عام 1990م، حيث بقى السعر الرسمي كما كان عليه 0.22 دولاراً للجنيه، أما سعر السوق المصرفية الحرة فتحدده لجنة من سبعة مصارف، وتقوم هذه اللجنة بتحديد السعر يومياً

على ضوء مقتضيات العرض والطلب. فكان إلى جانب السعرين الرسمي والحر مجموعة أسعار أخرى خاصة ببعض العمليات مثل الدولار الحسابي في اتفاقية الدفع مع مصر، وسعر لتمويل الطلاب السودانيين بالخارج في غير مصر .وفي عام 1991م وتمشياً مع موجهات البرنامج الثلاثي للإنقاذ نحو التحرير الاقتصادي تم تخفيض السعر الرسمي ليصبح 0.7 دولار للجنيه، وكذلك السعر الحر ليصبح 0.3 دولاراً للجنيه.

2- الاحتياطي من النقد الأجنبي:

يمثل احتياطي النقد الأجنبي دوراً هاماً في التأثير على مختلف نواحي البيئة الاقتصادية حيث تعكس أهمية هذا الدور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية مثل معدلات النمو، والتضخم، والناتج المحلى الإجمالي، والبطالة وكذلك وضع ميزان المدفوعات واستقرار العملة الوطنية، ويمكن تعريف احتياطي النقد الأجنبي بأنه مخزون الدولة من السندات والودائع التي تكون علي شكل عملات أجنبية مثل الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو الأوربي والجنيه الإسترليني، وان المصطلح الأكثر استخداماً يضيف أيضاً احتياطات الذهب ومراكز احتياطي صندوق النقد الدولي، ولكن في إطار نظام بريتون وودز، اعتمد الدولار لأمريكي كعملة لاحتياطي النقد، وأصبح أيضاً جزء من أصول الاحتياطي الدولي الرسمي للدول ومن سنة 1944-1968م كان الدولار الأمريكي قابلا للتحويل إلى الذهب عن طريق نظام الاحتياطي الفيدرالي، ولكن بعد سنة 1968م تفردت المصارف المركزية بإمكانية تحويل الدولار إلى الذهب من احتياطي الذهب الرسمي (بشارة، 2003: 214). وهي جملة الاحتياطات التي تحتفظ بها الدولة لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية **(توكل، 2014: 14)**.

أما سياسات النقد الأجنبي تعرف بأنها ذلك الكم من القوانين والضوابط والتوجيهات والإرشادات والمنشورات التي تصدرها البنوك المركزية عادة لتنظيم المعاملات التي يتم تسويتها بالنقد الأجنبي والأطراف المتداخلة فيها على المستويين المحلى والخارجي ويعتبر احتياطي النقد الأجنبي كذلك من العوامل التي تؤدي إلى الخلل في الاقتصاد الكلي وبالتالي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي أو العكس، إن أزمة النقد الأجنبي التي يعاني منها السودان أثرت سلباً على مجريات الاقتصاد ككل، والتأثير على حركة الاستثمار وتراجع حركة الاستيراد، في ظل ارتفاع أسعار الدولار وعدم توفره، حيث يؤثر انخفاض النقد الأجنبي على ارتفاع معدل التضخم وتدني الإنتاج المحلي وارتفاع تكلفته، شهد الاقتصاد السوداني تدنياً واضحاً في معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي خلال تلك الفترة التي امتدت من (1975-2016م) وتذبذباً مضطرباً في سعر الصرف **(الرشيد، 2016: 42)**.

3- العلاقة السببية لـ (Granger):

أدخل (*Granger*) مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي في عام 1969، حيث طرح طريقة جديدة للتسبب أطلق عليها فيما بعد سببية جرانجر، تستند سببية جرانجر على الحكمة القائلة أن السبب يسبق النتيجة، وهذا المفهوم يتيح التمييز بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية، ويتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة

السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) (**رشاد، 2011: 270**). أدت مساهمات جرانجر إلى توضيح مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية وهو وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين وأصبح يستعمل وبشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغيرات المدروس فضلاً عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية.

تعريف العلاقة السببية لـ (Granger):

نقول عن المتغير العشوائي (X) أنه يُسبب التغير في المتغير العشوائي (Y) إذا كانت هنالك معلومات في ماضي (X) مفيدة في التنبؤ بـ (Y)، وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي (Y) (**MONFORT .A, 1990 p p 442-446**). إذن لدينا هنا مسلمتان هما أن:

1. العلاقة السببية لا تطبق إلا علي متغيرات عشوائية.
2. الماضي والحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس صحيح.

4- منهجية العلاقة السببية طويلة الأجل لـ (Toda and Yamamoto 1995)):

من أشهر الطرق والمنهجيات المستخدمة لدراسة العلاقة السببية نجد ثلاثة اختبارات رئيسية هي كل من (Granger 1969) و(Sims 1972) و(Gwekes 1983)، وتعد منهجية جرانجر الأكثر استخداماً وانتشاراً، إذ جري تقديرها باستخدام نموذج (VAR) هذا الاختبار يسمح لنا بتقدير وتحديد العلاقة السببية واتجاهها بين المتغيرين، فنقول أن هنالك علاقة سببية لـ (Granger) إذا كانت قيم سابقة لمتغير ما (X) تؤثر علي قيم مستقبلية لمتغير آخر (Y_{t+1}) والعكس صحيح، وهذا الاختبار يعتمد علي المعادلتين الآتيتين:

$$X_t = \beta_0 + \sum_{k=1}^{m} B_k X_{t-k} + \sum_{e=1}^{n} \alpha_e Y_{t-1} + U_t \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$X_t = Y_0 + \sum_{k=1}^{m} Y_k Y_{t-k} + \sum_{e=1}^{n} \alpha_e X_{t-1} + V_t \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن كل من (X_t, Y_t) يمثلان المتغيرين قيد الدراسة (سعر الصرف والاحتياطي) و(U_t) و(V_t) عبارة عن الخطأ الأبيض لكلا المعادلتين وهما غير مترابطين خطياً، (t) يعبر عن الزمن، (k) و(e) عدد التأخير الفجوات الزمنية وهي محددة بواسطة (Schwarz and Alaile)، حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: a_0 = \alpha_e = 0$$
$$H_1: a_e \neq 0 \; et \; \partial_e \neq 0$$

ففي حالة رفض الفرضية الصفرية فرض العدم وقبول الفرضية البديلة نستنتج وجود علاقة سببية لـ(Granger)، حيث إذا كان (α_e) مختلف معنوياً عن الصفر و(∂_e) غير مختلف معنوياً عن الصفر نستنتج وجود علاقة سببية والعكس صحيح. أما في حالة أن كليهما مختلف معنوياً عن الصفر فالعلاقة السببية في هذه الحالة في كلا الاتجاهين. لكن من أهم الشروط لاستعمالها هو استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة وبخاصة عند المستوي، لهذا الغرض اقترح كل من (Toda) و(Yamamoto) منهجية جديدة لتقدير السلاسل الزمنية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة من التكامل (1)I، (0)I، أو حتى (2)I، وذلك من خلال تقدير نموذج (Toda) VAR ($p+d_{max}$)، حيث (d) هو الدرجة الأكبر للتكامل بين المتغيرات وتحصل منهجية (Toda – yamamoto) وفق الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1)

يوضح منهجية (*Toda & Yamamoto 1995*) لسببية جرانجر المعدّلة (المطوّرة):

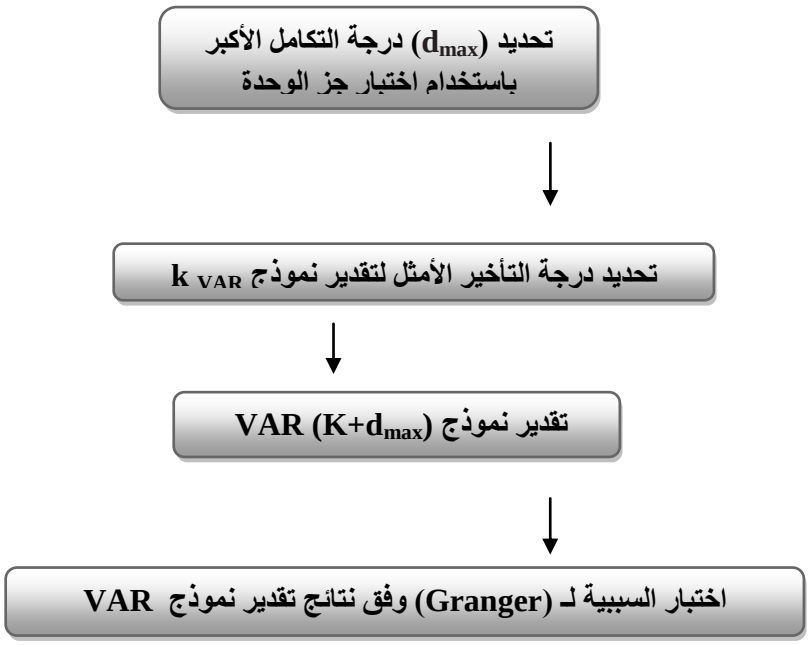

المصدر: من إعداد الدارس.

وللتغلب على أوجه القصور في اختبار (Granger 1969)، تم تقديم منهجية فعالة ومطورة من العالمان (Toda and Yamamoto 1995) وهو أكثر فعالية نسبياً في التعامل مع حجم العينة الصغيرة والكبيرة وتجاهل ترتيب التكامل المشترك للمتغيرات النسبية، بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يؤمن بالاختبار المسبق للسلسلة الزمنية لخصائص التكامل المشترك طالما أن ترتيب التكامل في السلسلة لا يتجاوز طول النموذج الفعلي للتأخر (الفجوات الزمنية). يتم إجراء (Toda and Yamamoto 1995) مباشرةً لاختبار Granger للسببية، واختبار معامل

VARعلى المستوى. وتقلل هذه المنهجية من المخاطر المرتبطة التي تم تحديدها بشكل خاطئ في السلسلة الزمنية لترتيب التكامل المشترك ووجود علاقات للتكامل المشترك (**Mavrotas and Kelly, 2001**) (**Kelly, 2001: pp 97-105**).

الجانب التطبيقي:

ولغرض دراسة علاقة معدلات سعر الصرف والإحتياطي من النقد الأجنبي في الاقتصاد السوداني للفترة (1975-2016م) تم التطرق إلى ثلاثة عناصر وهي:

1. اختبار سكون واستقرار السلاسل الزمنية.
2. تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag Length).
3. اختبار سببية (Granger) المطورة من قبل (Toda and Yamamoto 1995).

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرة باستخدام اختباري ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) بهدف تحديد درجة تكامل كل سلسلة.

جدول رقم (1):

يوضح إختبار جزر الوحدة باستخدام ((ADF) Augmented Dickey-fuller):

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوي (Level)		الفرق الأول (1 st Difference)		الفرق الثاني (2 nd Difference)	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
ER	***I(1)***	***-1.71***	*-3.82*	*-3.22*	***-3.19***	***-5.94****	*-5.97**
R	***I(2)***	*-1.55***	***-4.44***	***-5.79****	*-5.57****	…	…

(***) معنوية عند مستوي 1%، حسب القيمة الجدولية، (**) معنوية عند مستوي 5%، حسب القيمة الجدولية، (*) معنوية عند مستوي 10%، حسب القيمة الجدولية.

جدول رقم (2):

يوضح إختبار جزر الوحدة باستخدام (Phillip – Perron) (PP):

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوي (Level)		الفرق الأول (1 st Difference)		الفرق الثاني (2 nd Difference)	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
ER	I(1)	***-1.081***	*-1.67*	*-3.03*	***-3.82***	***-6.94****	*-6.92**

R	I(2)	*-1.23*	***-2.44****	*-5.47****	*-5.52****	…	…

(***) معنوية عند مستوي 1%، حسب القيمة الجدولية، (**) معنوية عند مستوي 5%، حسب القيمة الجدولية، (*) معنوية عند مستوي 10%، حسب القيمة الجدولية.

يتضح من نتائج الاختبارين (ADF) و(PP) أن السلسلتين الزمنية (ER) و(R) غير مستقرتين حيث أنها تحتوي علي جزر الوحدة، بإعتبار أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة، وبعد أخذ الفروقات للسلسلة الزمنية لـ (R) استقرت وسكنت في الدرجة الأولي يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولي أي I(1)، في حين أن السلسلة الزمنية لـ(ER) استقر وسكن عند الفرق الثاني أي متكاملة من الدرجة الثانية I(2).

ولأجل اختبار السببية بين السلسلة الزمنية لـ(ER) و(R) نستعمل اختبار (Toda and Yamamoto 1995) الذي يمكن أن يطبق على مستوى السلاسل غير المستقرة (Seher Nur Sulku,2011, p143). وهذه المقاربة أو هذا الاختبار تقوم على ما يلي: أولا تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية، لتحديد درجة تكامل السلسلة (d_{max})، وتشير نتائج اختبار الاستقرارية إلى درجة تكامل I(2) وعليه فإن $d_{max}=2$، وثانيا نقوم بتحديد فترات تباطؤ (K) لنموذج VAR، ثم نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات بدرجة VAR($k+d_{max}$)، وهذا يعني أن ($K \geq d_{max}$) (**هلال جوده، 2010: 77**).

2- **تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني: (Selection the Lag Length)** نقوم بعملية تحديد درجة تأخير k لنموذج VAR، باستخدام اختبار VAR Lag Order Selection Criteria والذي يعتمد علي المعايير والمؤشرات الموضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم (3):

يوضح نتائج اختبار اختيار درجة تأخير المسار (VAR) أو عدد الفجوات الأمثل:

الفجوات	LR	FPE	AIC	SC	HG
0	NA	**48716.96***	38.63850	**36.37154**	39.36514
1	527.3958*	**1477556**	29.2514	**31.01380**	31.01323
2	28.79015	**1333797**	27.25841	**32.42543**	31.28530
3	30.35160	**205071.9**	28.2562	**30.63485**	32.51741
4	35.16362	**209462.3**	28.3651	**38.98677**	33.88766
5	43.55884	**282414.5**	27.8956	**37.48259**	35.13721
6	33.53428	**143271.25**	27.4510	**36.11234**	36.27931

7	45.83932	**284254.3**	23.6589	**34.86279**	37.32603
8	NA	**3.175546**	38.9582	**33.72069**	38.28804

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل القياسي 2018

نجد من الجدول أن كل المعايير والمؤشرات تشير إلى ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين، ومنه درجة التأخير (K = 2). ويجب الحذر في اختيار عدد الفجوات (التأخير) للنموذج، إذ أوضحت دراسة (Pittis, and Caporal) أنه في حال اختيار عدد فجوات أقل من عدد الفجوات الحقيقية يسبب تحيّز للمعلمات، أما اختيار عدد فجوات أكبر من عدد الفجوات الحقيقية يجعل من التقدير غير معنوي بالرغم من معنوية المعلمات المقدرة.

3- اختبار سببية Granger المطورة (Toda and Yamamoto 1995):

تعدّ منهجية (Toda–Yamamoto 1995) أحد الاختبارات السببية البديلة التي تعتمد على معادلة (Granger) السببية، تم تطويرها بإضافة الفترات المتباطئة للمعادلة (Olajide S. Oladipo, 2011: p42). يستخدم اختبار Toda–Yamamoto test بين السلاسل الزمنية ولا تحذف قيم من السلسلة فهي مهمة لاختبار طبيعة العلاقة بين السلاسل غير المستقرة، الذي يعتمد على خطوات سببية كرانجر باستخدام نموذج VAR model وفي هذه الطريقة، اولاً نحدد درجتي التكامل والتباطؤ بين المتغيرات على وفق صيغة الانحدار الذاتي لكل متغير ويستخدم معيار Schwarz Information Criterion لتحديد تباطؤ المتغيرات فنحصل على التباطؤ K ودرجة التكامل d_{max} وثانياً يتم تقدير نموذج VAR model وثالثا يتم تقدير العلاقة بين المتغيرات بتباطؤ $(k+d_{max})$ وهذا يعني ان $(K \geq d_{max})$ ونعتمد احصاءة wald التي تتبع توزيع (chi) بدرجة حرية مساوية لعدد المشاهدات (Mansour Z.Nezhad&R.Zarea, 2014: .Vol.3.No.4.2007.p.240)، ويعبر عن النموذج لمتغيرين بالصيغة التالية (Jarita Duasa, 2011:.Vol.28.No.2.2007.p.86.) **(جودة وعيسى، 2010: 11)**:

$$ER_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{k+\mathrm{dmax}} \alpha_{1i}\ ER_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+\mathrm{dmax}} \alpha_{2i}\ R_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$R_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{k+\mathrm{dmax}} \beta_{1i}\ R_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+\mathrm{dmax}} \beta_{2i}\ ER_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث تشير (ER_t) و(R_t) إلى سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي علي التوالي. في النماذج، يتراجع ويتباطأ كل متغير عن الآخر مع ترتيب التباطؤ بدءاً من السنة السابقة ثم التي قبلها وهكذا، ويشير مصطلح (k) إلى الحد الأقصى لعدد حالات التأخر التي يتم أخذها بينما يبيّن (d) ترتيب تكامل متغيرات الدراسة .بما أن

الإجراء يتطلب VAR فقط في المستويات ، فإنه لا يؤدي إلى فقدان المعلومات كما يحدث في حالة الاختلاف . لهذا السبب، يمكن استخدام اختبار (Toda–Yamamoto 1995) فقط كاختبار على تحديد العلاقة السببية واتجاهها في المدى الطويل. وفي الخطوات السابقة تم اعتماد أن (d=2)، وعدد فترات التباطؤ أو التأخير (K=2) ومنه تقدير النموذج يكون من الدرجة (4)VAR، واختبار (*Wald Test*) المعدل علي وفق الصيغة التالية:

$$W = T\left[\frac{\hat{\beta}_i}{s.e(\hat{\beta}_i)}\right]^2 \dots\dots\dots\dots\dots\dots(5)$$

حيث أمن $\hat{\beta}$ المعلمة المقدرة، و(S.e $\hat{\beta}_i$) الانحراف المعياري للمعلمة، و(T) حجم العينة.

جدول رقم (4):

يوضح اختبار (Granger) للسببية الذي يعتمد على طريقة (Toda Yamamoto Test 1995)

المتغير التابع	المتغير المستقل	فرضية العدم	إحصائية (x^2)	P – value
ER	R	(R) لا يسبب (**ER**)	4.82	0.0471*
R	**ER**	(**ER**) لا يسبب (R)	7.64	0.0784

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

حيث تشير إلى*، **، ***إلى معنوية (رفض الفرضية العدمية) عند مستوي معنوية 1%، 5%، 10% علي الترتيب.

وأتضح من نتائج الجدول إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف (**ER**) إلي الاحتياطي من النقد الأجنبي (**R**) إلا أنها ضعيفة نسبياً

جدول رقم (5):

يوضح نتائج تقدير النموذج وبعض المؤشرات الإحصائية المصاحبة للتقدير

نوع العلاقة	المعادلة	R^2	F	اتجاه التسبب	W
ER = f(R)	**ER** = 14.8 + 0.74 $\mathbf{ER_{t-1}}$ – 0.17$\mathbf{ER_{t-2}}$ 0.074$\mathbf{R_{t-1}}$ – 0.74$\mathbf{R_{t-2}}$	58.5	1.79	$ER \Rightarrow R$	17.8
Prob of (B)	(0.074) (0.001) (0.000) (0.000) (0.001)				
R = f(ER)	**R** = −1.45 – 4.5$\mathbf{ER_{t-1}}$ + 3.14$\mathbf{ER_{t-2}}$ +0.14$\mathbf{R_{t-1}}$ −0.34$\mathbf{R_{t-2}}$	43.4	0.91	$R \Rightarrow ER$	23.3*
Prob of (B)	(0.514) (0.041) (0.000) (0.000) (0.001)				

(*): معنوية عند مستوي معنوية 5%

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل سعر الصرف في فترة الدراسة يتناسب عكسياً مع معدل الاحتياطي من النقد الأجنبي فكلما كان هنالك زيادة في حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي يسهم بشكل كبير في خفض معدلات

سعر الصرف وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، في حين أن العلاقة غير سببية بين الاحتياطي من النقد الأجنبي وسعر الصرف جاءت معلمة (**Toda Yamamoto Test 1995**) غير معنوية علي وفق اختبار (T) أما العلاقة بين سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي كانت سببية وفق اختبار (Wald) وهذا يعني أن سعر الصرف يتأثر الاحتياطات النقدية للاقتصاد السوداني غير أن الاحتياطات النقدية في الاقتصاد السوداني لا تتأثر بمعدلات سعر الصرف، في حين أن الارتفاع في الاحتياطي النقدي يعني زيادة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية لفترة أكبر. وتتنوع التزامات الدولة ما بين وفاء ديون أو سداد مستحقات نتيجة شراءها مستلزمات سلعية من الخارج وهذا لا بد أن يسهم في خفض معدلات سعر الصرف وفقاً لقانون العرض والطلب علي النقد الأجنبي.

الخاتمة:

تسعي كل الدول إلى تطوير السياسات لتتلاءم مع متغيرات سوق الصرف وقوة الاحتياطات النقدية، بإصلاح هياكلها التنظيمية، وإدخالها لنظام السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الرشيدة، حتى تواكب تطوراتها الاقتصادية. وتعد الوظيفة الأساسية للاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، بمكوناته من الذهب والعملات الدولية المختلفة، هي توفير السلع الأساسية وسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية، ومواجهة الأزمات الاقتصادية، في الظروف الاستثنائية، مع تأثر الموارد من القطاعات المدرة للعملة الصعبة، مثل الصادرات والسياحة بسبب ضعف السياسات الاقتصادية وقوانين الاستثمار. ووفقا لاختبار السببية المطوّر من قبل Toda and Yamamoto، تم الوصول إلى وجود علاقة ذات اتجاه واحد من سعر الصرف إلى حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي في الاقتصاد السودان لفترة الدراسة في الأجل الطويل، إلا أنها ضعيفة. ويعود ذلك إلى صغر حجم الاحتياطات النقدية في بنك السودان المركزي. ويبقى سعر الصرف الجنيه السوداني بعيد كل البعد عن متطلبات حجم ونشاط الاقتصاد السوداني. وتوصي الدراسة ببذل مزيد من الجهود لتطوير وإصلاح سوق الصرف وزيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي حتى يتماشى مع تطور النظام النقدي، وحجم الاقتصاد. وذلك عبر أحد أهم الوسائل وهو الإنتاج.

التوصيات:

1. علي الدولة إتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي، وتحرير الأسواق، وتشجيع الإستثمارات الخاصة التي من شأنها إمتصاص ضعف الاحتياطي من النقد الأجنبي من خلال تشجيع واقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة.
2. من الجانب القياسي لابد من حالة إستعمال والتعامل من سلاسل زمنية ذات درجات تكامل مختلفة I(0)، I(1)، أو I(2) من إتباع منهجية (Toda and Yamamoto) للحصول علي نتائج للسببية تكون أكثر معنوية (ذات تأثير) وقبولاً من الناحية الإحصائية.

3. للاهتمام بالاستقرار الاقتصادي ينبغي التنسيق التام بين السلطات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد.
4. إيجاد وسائل وأدوات لامتصاص أثر التوسع في عرض النقود وخلق وسائل أخرى لتمويل موازنة الدولة عدا الاستدانة من البنك المركزي ويحافظ على تحقيق على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. ادريوش، دحماني محمد . (2011). إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة التحليل، أطروحة دكتوراه اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان.
2. الامين، محمود وراق . (1995). سياسة سعر الصرف وأثرها على تجارة السودان الخارجية، 1957-1994، مجلة المصرف العدد (4) بنك السودان، الخرطوم، ص15.
3. بشارة، أحمد. (2015). الاحتياطي النقدي وسلة العملات، ماهيتها ووظيفتها، موقع الجزيرة الإخبارية.
4. جودة، ندوة هلال. عيسى، رجاء عبد الله. (2010م). العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda and Yamamoto ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 79 ، العدد2 ، جامعة القادسية، العراق.
5. جودة، ندوه هلال. عيسي، رجاء عبد الله. (2011) العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون (Okun) واختبار Toda-Yamamoto، بغداد.
6. رشاد، ندوى فزعل . (2011). استخدام اختبار جرانجر في تحليل السلاسل الزمنية (المجلة العراقية للعوم الإحصائية، العدد 19 لسنة.
7. رشاد، ندوى فزعل. (2002). العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في قطر، السلسة العلمية لمجلة الاقتصاد السعودي، العدد الثامن.
8. سلامي، أحمد (2015م) اختبار علاقة التكامل المشترك والعلاقة السببية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة من 1970-2014م، ورقة علمية مقدمة في جامعة قاصدي مرباح – الجزاير.
9. عبد القادر، علي. (1994). برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة.
10. عوض الله، زينب حسين. (2004). الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، ط1، دار النهضة، القاهرة.
11. فضل، حسن توكل أحمد. (2014). دور الفجوات الزمنية في تحديد العلاقة السببية بين سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي في السودان للفترة من 1980-2011م، جي تاون، الخرطوم.

12. فضل، حسن توكل أحمد. (2015م) أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في السودان). جامعة الزعيم الأزهري، رسالة دكتوراه منشوره بمجلة الشمال لعلوم الإنسانية – جامعة الحدود الشمالية– الرياض– العدد الأول.

13. محمد، زراقة. (2010). آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص :اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر.

14. موسي، منصور حاج. عبد الغني، ودادن. (2017)، (دراسة علاقة سوق المال البحريني بالنمو الاقتصادي للفترة2003–2016 باستخدام مقاربة (Toda Yamamoto))، البحرين.

15. نبلوك، تيم. (1990). صراع السلطة والثروة في السودان (1956–1985)، ترجمة الفاتح التيجاني واخرون، مطبعة جامعة الخرطوم.

16. نور الدين، عبد الله إبراهيم . (2013م). العلاقة السببية بين سعر الصرف وعرض النقد في ليبيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاحصاء القياسي، جامعة سبها.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. Andriansyah, G. M. (2015). Stock Prices, Exchange Rates and Portfolio Equity Flows: Toda-Yamamoto approach for Granger non-causality test in heterogeneous panels
2. Chaido, D. (2002). Toda-Yamamoto Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Three Countries of Europe.
3. Chris, C. S. R. A. (2013). Toda-Yamamoto causality test between money market interest rate and expected inflation: the fisher hypothesis revisited. Nigeria.
4. Dipendra, S. T. S. (2007). Toda and Yamamoto Causality Tests Between Per Capita Saving and Per Capita GDP for India
5. GOURIEROUX, C. (2010) MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed. Economica-Paris. pp. 442-446
6. Jauhari, D. Mohammed. U. (2014). An Application of Asymmetric Toda–Yamamoto Causality on Exchange Rate-inflation Differentials in Emerging Economies.
7. Kelly, G. &. (2001). Old wine in new bottles: Testing causality between savings and growth. The Manchester School, 69, 97–105.
8. Marques, A. C. F. N. (2003). Ordinary and Special Regimes of electricity generation in Spain: How they interact with economic activity.
9. Olajide, S. O. (2012). Does saving really matter for Growth in developing countries the case of a small open economy p 8
10. Sajal, G. (2011). Impact of oil price shocks on macro-economy: evidence from an oil importing developing country.

11. Sulku, S. N.(2011). Causality Relation between Real Exchange Series and Emerging Stock Market : Panel Common Factor Analysis, Journal of Applied Economics and Business Research JAEBR, 1(3): 130-148.

سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)

أ.زواويد لزهاري
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، الجزائر
Zou.lazhar@yahoo

د. بونقاب مختار
جامعة ورقلة، الجزائر
waeldoc3000@gmail.com

أ.طواهير عبد الجليل
المركز الجامعي إيليزي، الجزائر
touahir.abdeldjalil@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معالم سياسات التشغيل في الجزائر، إلى جانب إبراز أهم البرامج والإصلاحات التي قدمتها السلطات الحكومية في البلاد بغية تطوير ومواكبة هذه السياسات التشغيلية لتطلعات العاطلين عن العمل ومدى نجاعتها في التقليل من البطالة، هذا وحاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم تقييم لهذه البرامج والآليات الإصلاحية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات الهدف منها تطوير وتحسين بيئة الشغل في الجزائر وأهمها تنظيم وتفعيل وتطوير أدوات التدخّل في سوق الشغل، تطوير مهام مؤسسات الوساطة الرسمية أي أنظمة التصرّف في سوق الشغل، وكذا توسيع شبكة الوساطة في سوق الشغل.

الكلمات المفتاحية: سياسات التشغيل، سوق الشغل، وساطة مؤسسية، أجهزة وبرامج الإصلاح، مشاريع مقترحة.

Abstract:

This study aims to recognise the employment policies in Algeria, besides highlighting the most important programs and reforms introduced by State's governmental authorities, so as to develop And keep pace with these operational policies for the expectations of the unemployed, and to what extent they are efficient in reducing unemployment. We also tried through this study to evaluate these programs. This research has come up with a set of suggestions that aimed at developing and enhancing operational environment in Algeria, most importantly:

-Organizing, activating, and improving intervention tools in labour market.

-Developing the tasks of official mediation foundations. That is, conducting systems in occupation market as well as expanding the mediation network in labour market.

Key words: Employment policies, labour market, institutional mediation, reform programs, Proposed Projects.

JEL Classification : E24.

مقدمة:

كما هو الشأن في كل دول العالم يكتسي الشغل في الجزائر أهمية بالغة في تحقيق استقرار الأفراد والمجتمع، فهو المصدر الأساس للعيش الكريم ووسيلة فعالة لتحقيق اندماج الأفراد في المجتمع وتحقيق الاستقرار المادي والنفسي للأسرة التي تعتبر النواة الأولى لبناء مواطن صالح قادر على المساهمة الواعية والفاعلة في بناء ورقي وازدهار بلده.

من هذا المنطلق، ما فتئت السياسات الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال إلى اليوم تولي اهتماما ملحوظا بمسألة التشغيل وأحدثت من أجل ذلك آليات وبرامج متعددة تخص سياسات التشغيل وصرفت مبالغ مالية ضخمة بغية مواكبة النمو الديموغرافي المتزايد وما نتج عنه من ارتفاع مضطرد في الطلب على الشغل، ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا الإطار ورغم أن نسب البطالة عرفت انخفاضا ملموسا في العديد من فترات الإصلاح، خاصة خلال الفترة الماضية (من 12,51% سنة 2006 إلى 9,83% سنة 2013)، إلا أن الأرقام والإحصائيات الرسمية حول واقع سوق الشغل (عدد العاطلين عن العمل، الشغل الناقص أو الهش، بطالة الشباب والنساء، بطالة حاملي الشهادات،.. إلخ) تبين بالملموس أن هناك المزيد من العمل يجب القيام به لتفعيل سياسات التشغيل بغية مواكبتها لتطلعات العاطلين عن العمل وهذا من شأنه أن يعطي حلا أو على الأقل يساهم في تقليص المشاكل البنيوية التي يتخبط فيها سوق الشغل.

من خلال ما سبق يمكننا طرح إشكالية ورقتنا البحثية كما يلي:

- **فيما تتمثل معالم سياسات التشغيل في الجزائر؟ وما مدى فعالية هذه السياسات في تقليل مستوى البطالة؟**

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال محاولة معرفة سياسات التشغيل المتبعة في الجزائر، إضافة إلى محاولة تقييم برامج وأجهزة الإصلاح المنتهجة في سياسات التشغيل، مما يستدعي ضرورة وضع مقترحات يمكن من خلالها الإسهام في تطوير سوق الشغل في الجزائر ومواكبته لتطلعات العاطلين عن العمل الأمر الذي من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة للبلاد.

هدف الدراسة

إن الهدف الذي تطمح إليه هذه الدراسة هو التعرف سياسات التشغيل في الجزائر ومعرفة إن كانت برامج الإصلاح المتبعة من قبل السلطات الحكومية في البلاد ذات نجاعة وسياساتها التشغيلية لها الأثر في تقليص معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب.

المنهج المستخدم

في دراستنا هذه وبغية الوصول للنتائج المرجوة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بالتطرق إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري لسياسات التشغيل؛
- المحور الثاني: واقع سياسات التشغيل في الجزائر؛
- المحور الثالث: تقييم سياسات التشغيل في الجزائر ومقترحات لتنظيم وتحديث سوق الشغل.

المحور الأول: الإطار النظري لسياسات التشغيل

1- مفهوم سياسات التشغيل

يمكن تعريف سياسات التشغيل بكونها:" جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل"[1].

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل على أنها سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، و كذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج[2].

وتعرف أيضا على إنها: "مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية[3].

سياسة التشغيل لا تعتبر فقط من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية أو سياسة لسوق العمل فحسب، وإنما هي: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل[4].

ويعطي هذا المفهوم الأخير مجالا أوسع لسياسات التشغيل، حيث نرى في هذا المفهوم أن سياسات التشغيل لا تنحصر فقط في الإجراءات والتدابير التي تتخذ وتنفذ على مستوى سوق العمل بل تتعداها لتشمل الإجراءات والتدابير التي تتخذ

وتنفذ على مستوى السوق الاقتصادي ككل، وبالتالي سياسات التشغيل هي تلك السياسات التي تطبق على مستويين هما:

- مستوى السياسات الاقتصادية الكلية؛

- مستوى سياسات سوق العمل.

مما سبق يمكننا القول أن سياسات التشغيل تعبر عن مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف الأطراف أصحاب الأعمال والعمال وكذا منظمات القطاع الخاص، بهدف زيادة فرص العمل، بمعنى الرفع من معدلات التشغيل من السكان في سن العمل، بغية الحد من البطالة.

2- الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل

لسياسة التشغيل أبعاد متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى، يمكن إبرازها من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل

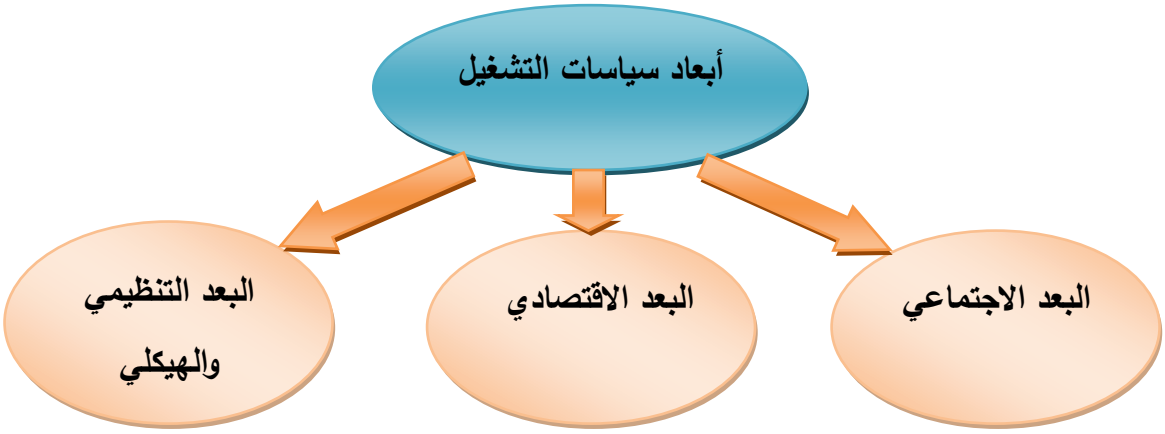

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على (أحمية سليمان، ص: 03) و (ماجدة أبوزنط، ص: 166).

2-1 البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء[5].

2-2 البعد الاقتصادي: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات و قطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور[6].

2-3 البعد التنظيمي والهيكلي: يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة و وضع السياسات الخاصة بالتشغيل و تنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى[7].

3 سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية في ظل اقتصاد السوق

3-1 مفهوم سوق العمل

يلاحظ في مختلف التجارب استعمال مفردتي **سوق العمل وسوق التشغيل** مع تحميلهما في أغلب الأحيان معنى واحدا، في حين أنهما مختلفان.

سوق العمل نظريا وبالمعنى التقليدي هي سوق ككلّ الأسواق باعتبارها قد توفّر المقومات الأساسية للسوق: **العرض والطلب والسعر**. وبهذه المفردات فهي تخضع ككلّ الأسواق إلى العرض والطلب وآلية التعديل بينهما هو السّعر. إلا أنّه نظرا لتطوّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتمثّلة خاصة في بروز ظواهر جديدة كانعدام التوازن بين عارضي العمل وطالبيه والبطالة المتنامية[8].

3-2 سياسات التشغيل النشيطة والسلبية

هناك نوعين من سياسات التشغيل حسب مدى ديناميكية سوق العمل وقدرته على استيعاب القوى العاملة العاطلة من خلال خلق مناصب الشغل، ويتعلق الأمر بسياسة التشغيل النشيطة أو الفعّالة – سياسة ترقية التشغيل – وسياسة التشغيل السلبية أو الخاملة – سياسة محاربة البطالة –.

3-2-1 سياسات التشغيل النشيطة: تتضمن سياسة التشغيل مجموع التدابير التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات، حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل بشكل تجعله يستجيب إلى الظروف التي تعيشها هذه المؤسسات. وعلى هذا الأساس، تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي لأنها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول من طرف المؤسسات. لذلك تعتبر سياسات طويلة المدى لأنها لا ترمي إلى توظيف العاطلين في اللحظة الراهنة ولكنها ترمي إلى تهيئة الاقتصاد لتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل نتيجة دخول أعداد إضافية إلى سوق العمل. وبالتالي فإن سياسات التشغيل تهدف أساسا إلى زيادة ديناميكية هذه السوق عبر مختلف التدابير سواء كانت ذات طابع اقتصادي بحت أو مؤسسي أو غير ذلك. ولذلك يمكن اعتبار هذه السياسة بأنها سياسة نشطة تسمح للاقتصاد بخلق مناصب عمل جديدة وفق معايير اقتصادية[9].

3-2-2 سياسات التشغيل السلبية: بالمقابل، عندما نتحدث عن سياسات التشغيل السلبية أو الخاملة فإننا نضع أنفسنا في سياق اجتماعي للعملية. حيث تتم العملية بمحاولة توظيف أكبر عدد من العمالة

بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات. يتمثل مقياس النجاح هنا في عدد العمال الذين تم النجاح في توظيفهم.

في هذا السياق، لا يمثل الأفق الاقتصادي للمؤسسات بالضرورة أهمية كبرى. وبالتالي لا تؤدي شروط سوق العمل دورا حاسما في عملية التوظيف. حيث تعتمد هذه الأخيرة على حزمة المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها السلطات العمومية. ولذلك تندرج هذه السياسة ضمن منظور الفترة القصيرة، أين يتمثل الهم الأساسي للسلطات العمومية في امتصاص أكبر قدر من القوى العاطلة. ويتنافى منطق هذه السياسة مع وجود أية ديناميكية في سوق العمل. لهذا يمكن اعتبار سياسات الحد من البطالة سياسات سلبية طالما أنها تستهدف امتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى مستويات يمكن تحملها، ودون أن يصل طموحها إلى غاية زيادة مستوى الطلب على العمل في الاقتصاد (خلق مناصب شغل). كما يمكن الإشارة في الأخير إلى أن هذا المنطق في مقاربة عملية التشغيل لا يولي أهمية كبيرة لجودة العمل لاسيما من زاوية الدخل[10].

من خلال ما سبق يمكننا التمييز والتفرقة بين سياسة التشغيل النشيطة والسلبية من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): الفرق بين سياسة التشغيل النشيطة وسياسة التشغيل السلبية

نوع السياسة	الميزة	الهدف
سياسة التشغيل النشيطة	– ذات طابع هيكلي؛ – سياسة طويلة المدى؛ – سياسة نشطة تسمح للاقتصاد بخلق مناصب عمل جديدة.	– نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول؛ – زيادة ديناميكية السوق من خلال التدابير ذات الطابع الاقتصادي أو المؤسسي.
سياسة التشغيل السلبية	– سياسة قصيرة المدى؛ – تعتمد على المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها السلطات العمومية.	– امتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى مستويات يمكن تحملها؛ – توظيف أكبر عدد من العمالة دون مراعاة ظروف المؤسسات.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

4- مفهوم الوساطة في سوق الشغل

يقصد بالوساطة في سوق العمل في الطرح الاقتصادي الكلّي معان مختلفة وإن كانت ليست بالضرورة متضاربة.

فالوساطة تعني في الأدبيات الاقتصادية معالجة اختلال التوازن في سوق العمل عرضا وطلبا. ومن هذه الزاوية فهي تركّز على تحليل سلوكيات مختلف الفاعلين: أصحاب العمل، طالبو الشغل والدولة عن طريق مؤسسات الوساطة الحكومية.

أمّا بالنسبة لأصحاب القرار السياسي والقائمين على سوق العمل تعني الوساطة المؤسسية التوظيف المباشر أو المطابقة بين العرض والطلب (placement/employment) في إطار حيادي **أي جعل الطلب والعرض يلتقيان عن طريق توفير المعلومات حول طالبي العمل وعارضيه (la mise en relation entre l'offre et la demande). وهذا الإطار الحيادي هو سليل مفهوم الوساطة التقليدية التي ظهرت في إطار الثورة الصناعية.**

وتحت وقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية تطور مفهوم الوساطة المؤسسية من الدور الحيادي **إلى** دور تعديلي **يتمثّل في تدخلية الدولة (interventionnisme) عن طريق سياسات التشغيل النشيطة وما تتضمنه من آليات كبرامج المساعدة على التشغيل وبرامج المرافقة وأنظمة الحوافز المختلفة، إضافة إلى فتح منظومة التربية والتدريب والتعليم العالي على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتطويع مخرجاتها إلى احتياجات سوق العمل[11].**

المحور الثاني: واقع سياسات التشغيل في الجزائر

1- البعد التنظيمي والهيكلي لسياسات التشغيل في الجزائر

وهي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل فيما يلي:[12]

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية؛
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط؛
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية؛
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل؛
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل؛
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات؛
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل؛
- بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009؛
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج؛

- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في سنة 2009 – 2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن سياسات التشغيل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد التنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق أهداف سياسة التشغيل على مجموعة من الآليات والبرامج والمخططات العملية.

2- أجهزة وبرامج التشغيل في الجزائر

لقد باتت سياسات التشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستوى البطالة ومنه الفقر.

من جهة أخرى تعتبر سياسات التشغيل السياسات التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق[13]، كما تعتبر سياسات التشغيل في الجزائر جميع البرامج أو الأجهزة والتي أنشئت بغرض إدماج البطّالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطّال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:

2-1 جهاز للإدماج المهني للشباب: تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية، كما يهدف إلى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و97 شهرا[14].

2-2 صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ): تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء أو ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب بـ30% والباقي تساهم به البنوك[15].

2-3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

- دفع تأمين من البطالة ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23شهرا؛
- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل؛

- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي

أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الاستفادة من إعانة تتراوح بين 500.000دج و1.000.000 دج، بمساهمة شخصية بـ 1 % أو 2% من كلفة استثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر سنة 1998 و يبلغ عددها حاليا 49[16].

2-4 وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): أنشئت هذه الوكالة سنة 9117 بمرسوم تنفيذي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996، مهمتها محاربة الفقر، البطالة والتهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير ومتابعة العقود ما قبل التشغيل (CPE)، العمل المؤقت (ESIL)، والأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل، وحسب وزارة العمل تم إدماج حوالي 35344 دج خريج جامعة في إطار هذه الوكالة إلى غاية سنة 2000.[17]

2-5 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية و متابعة الاستثمار (APSI)، كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها. تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن تم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع و تطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل[18].

2-6 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(A.N.G.E.M): أنشئت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية 1 ديسمبر 2003، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكل البطالة فهو بذلك موجه لفئة البطالة، أو لأولئك الذين يمارسون عملا مؤقت غير مضمون، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع وخدمات. ولقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999 ويتراوح القرض المصغر بين 50000دج و350000دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر[19].

2-7 الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 259/90 المؤرخ في 1990/09/08 وذلك خلفا للديوان الوطني لليد العاملة، هذه الوكالة جاءت لكي تدعم الهيئات السابقة في مجال محاربة البطالة، كما تدعمت بميزانية قدرها حوالي 07 مليار دينار ابتداء من 2006، مهمتها تتمثل في تقديم المعلومات عن المعروض من العمل من طرف القطاع العام والخاص.

وإلى غاية 2006 تلقت الوكالة حوالي 635529 طلب عمل، 70 % منها طلبات شباب أقل من 30 سنة، 40 % منهم يحملون شهادات جامعية، كما وصل عدد طلبات النساء إلى حوالي 30 %.

لقد أرتفع عدد طلبات العمل بين 2001 و2006 إلي 653529 طلب، هذه الطلبات موزعة كالآتي: 35% بدون مستوي تعليمي، 33 % مؤهلين، 32 % يحملون مؤهلات جامعية[20].

2-8 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A): وهو برنامج فلاحي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إضافة إلى توفير فرص التشغيل.

2-9 برنامج عقود ما قبل التشغيل (C.P.E): وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1998 موجه لفئة الجامعيين والحاصلين على الشهادات الجامعية (C.P.E)[21].

2-10 الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب) ESIL: منذ بداية 1990، تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا. وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التمنية الاجتماعية (ADS) ومديريات النشاط الاجتماعي (DAS)[22].

2-11 الشبكة الاجتماعية (I.A.I.G): وهي عبارة عن آلية استحدثتها الحكومة الجزائرية سنة 2110 في إطار التقليل من البطالة وتوفير الشغل من جهة وتحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى.

2-12 برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO): وهو عبارة عن مشروع أو برنامج استحدثته الحكومة الجزائرية سنة 1997 بدعم من البنك العالمي في إطار دعم الشبكة الاجتماعية وذلك لتحقيق فرص التشغيل والقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي.

2-13 مشروع الجزائر البيضاء: وهو مشروع يهدف إلى تغيير وجهة الجزائر السياحة وذلك انطلاقا من توظيف جزء كبير من اليد العاملة وهذا من شأنه التخفيف من البطالة في الجزائر.

2-14 مشاريع صندوق الزكاة: وهو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي يعتمد هذا المشروع أساسا على مورد واحد وهو الزكاة.

2-15 المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات: وهو مشروع رئاسي يضم 100 محل في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى[23].

المحور الثالث: تقييم سياسات التشغيل في الجزائر ومقترحات لتنظيم وتحديث سوق الشغل

1- تقييم سياسات التشغيل في ظل أجهزة وبرامج الإصلاح المتبعة في سوق الشغل

1-1 تقييم إجراءات الشغل المأجور بمبادرة محلية: تم تبني هذا النهج قبل أكثر من عشرين سنة واستمر إلى يومنا هذا، خاصة وأنه يعتبر الوسيلة الوحيدة لتشغيل الشباب في المناطق المحرومة بالدرجة الأولى، والنتيجة بقاء الوظائف المنشأة في إطار هذا الإجراء تعاني اختلالا في توزيعها وفق القطاعات الاقتصادية، حيث تتركز أغلب هذه المناصب في قطاع الخدمات بنسب تتراوح بين 48% و 95.2% بحسب وكالة التنمية الاجتماعية، كما أن الحجم الكمي للوظائف في هذا السياق، يخضع لمستوى التمويل في إطار الغلاف المالي الموجه لأجهزة التشغيل، مما يجعل هذه الوظائف تحت رحمة الأوضاع المالية التي تمر بها البلاد، والتي أساسا مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، بحيث وفي فترة الوفرة أو البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر منذ بداية الألفين إلى غاية صيف 2014 كان من حسن حظ الجزائر إنفاق الأموال على أجهزة التشغيل هذه تقريبا من دون حساب، ولكن ما نعيشه اليوم وفي ظل أزمة انهيار أسعار النفط سيتطلب الأمر حتما ترشيد النفقات من قبل السلطات العمومية وبالتالي سيؤثر الأمر سلبا على سياسات التشغيل هذه، بحيث سيتم إعادة النظر في تنفيذ سياسات تمويل المشاريع الاستثمارية في إطار مختلف الوكالات المستحدثة لهذا الغرض[24].

1-2 تقييم إجراءات التعاونيات الفردية والجماعية: امتازت هذه الإجراءات بنوع من السهولة الإدارية وتنوع الإعانات والإعفاءات الضريبية. وبحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن نسبة 58% من هذه التعاونيات قد توقفت نهائيا، أما النسبة الباقية فإنها تعاني وضعية مالية صعبة خاصة تجاه تسديد ديونها.

1-3 تقييم إجراءات الإدماج المهني والتكوين: تم إنشاءه لمرافقة الشباب، ولقي هذا الإجراء عدم التعامل معه باعتباره ينتج عمال إدماج مهنيين، وبالتالي فالعديد من الشباب بحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يستفد من الوسائل الضرورية المناسبة والكافية.

1-4 تقييم برنامج الأنشطة ذات المنفعة العامة واليد العاملة الكثيفة: ساهم في خلق العديد من مناصب شغل، حيث تم في السنوات القليلة الماضية إدماج 176976 منصب في إطار الإدماج الشهري و14743 منصب في إطار الإدماج السنوي بمخصصات مالية إجمالية قدرت ب6067020000 دج بحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات. عرف هذا البرنامج جملة من النقائص من بينها:

- عدم تشجيع البلديات على الاشتراك في اختيار قطاعات المشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن؛
- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك؛

– اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون توسيعه ليكون جهويا أو وطنيا؛
– المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص، لاسيما المقاولة والمؤسسات المصغرة.

1-5 تقييم برنامج عقود ما قبل التشغيل وإدماج حاملي الشهادات: تم تبني هذا الأسلوب بعد الارتفاع الحاد في نسب البطالة في وسط خريجي الجامعات، حيث أصبحت الجامعة الجزائرية تبحث عن الكمّ بدل النوعية ومن ثم بلغت مناصب الشغل المنشأة في إطار هذا البرنامج إلى غاية 2011 وفق وكالة التنمية الاجتماعية 410754 منصب شغل لتنتقل إلى حوالي 800 ألف في أحدث إحصائيات رسمية. عرف هذا البرنامج كذلك جملة من النقائص من بينها:

– عدم وجود معايير واضحة لتشغيل الجامعيين مثل التخصص وسنة التخرج مما ترك ثغرة ليست بالهيّنة أثرت على التوزيع العادل لهذه الفئة؛
– تعرض هذه الفئة إلى الضغوطات والتهديد بالطرد وعدم الاستفادة من الإدماج بصفة دائمة؛
– ارتفاع معدلات البطالة المقنعة في هذا النوع من التشغيل مما يؤدي إلى عدم اكتساب الخبرة والمهارة، الأمر الذي انعكس سلبا على المردودية والنوعية بطبيعة الحال؛
– ضعف الرواتب الممنوحة للمستفيدين والتي لا تتلاءم في كثير من الأحيان مع أصحاب الشهادات الجامعية؛
– تداخل الصلاحيات بين أكثر من هيئة رسمية لتسجيل طالبي العمل لهذه الفئة، مما أدى إلى خلق نوع من الفوضى في استفادتهم من فرص العمل؛
– ضعف نسب التثبيت في القطاعات الاقتصادية بالمقارنة مع عدد المسجلين والراغبين في العمل؛
– التمركز الكبير للمستفيدين من مناصب شغل في إطار هذا البرنامج في الإدارة على حساب القطاعات الأخرى؛
– عدم المراقبة والمتابعة مما ينجر عنه تواطؤ بين حاملي الشهادات الجامعية وبعض الخواص على تسجيل أنفسهم على أنهم مشتغلون وبالتالي تتحمل خزينة الدولة الأعباء على الرغم من عدم ممارسة أي عمل من طرف المستفيدين[25].

2- نتائج إصلاح سياسات التشغيل في الجزائر

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج إيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:[26]

– تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و 2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي تُرجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية؛

- تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية؛
- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي؛
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار دينار جزائري؛
- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

وبالنسبة لمعدل البطالة في الجزائر، فقد كان للسياسات دورا هاما في هبوط معدلها إذ نرى تراجعاً في معدل البطالة خاصة خلال الفترة 2008 - 2013 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2006 - 2015

السنوات	نسبة البطالة %
2006	12.51
2007	13.79
2008	11.33
2009	10.17
2010	09.96
2011	09.97
2012	11.00
2013	09.83
2014	10.60
2015	11.58

المصدر: https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-unemployment-rate.php

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية أقرت البرنامج الخماسي 2010- 2014، والذي خصصت 41% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي رسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2104، منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. وفي هذا الإطار، فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل استفادت من

غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل ألانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيف التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معدل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التقديرات للفترة 2010– 2014 تفيد بما يلي:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)؛
- تنصيب 300000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP)؛

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محوراً مهماً في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008[27].

3- تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر

إن حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع و يمكننا حصر التحديات في النقاط التالية:[28]

- عجز في اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب؛
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؛
- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار؛
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية؛
- ترجيح النشاط التجاري الذي لا يُنشئ مناصب شغل كثيرة(على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل)؛
- ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب وضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور؛
- عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

4- مشاريع مقترحة لتنظيم وتحديث سوق الشغل في الجزائر

سعيا إلى تحسين برامج سياسات التشغيل في الجزائر بما يستجيب للضغوطات المألوفة والضغوطات المستجدّة وللتحوّلات النوعية لسوق الشغل من ناحية ولمتطلبات اقتصاد السوق من ناحية ثانية، يتعيّن مراجعة المبادئ والقيم التي أنبنى عليها نظام العمل والتشغيل في ظرف تاريخي محكوم بعقد اجتماعي أسّست له "الدولة الراعية" والاقتصاد الممركز والموجّه وهيمنة القطاع العام. وفي ما يلي بعض الاقتراحات لمزيد تنظيم وتحديث سوق الشغل في الجزائر نجملها في ثلاث محاور مهيكلة[29]

4-1 المحور الأول يتعلّق بتنظيم وتفعيل وتطوير أدوات التدخّل في سوق الشغل: عن طريق خاصة:

- إعادة هندسة سياسات التشغيل النشيطة وترشيد الإنفاق عليها باتّجاه تصرّف أكثر فاعلية في البرامج والآليات وهو ما يتطلّب:

- ضبط الأهداف والأولويات مسبقا لكل برنامج لضمان جدواه وللتمكّن من قياس أثره اقتصاديا واجتماعيا؛
- وضع الشروط والضوابط للانتفاع من كل برنامج حتّى لا تزيغ هذه الآليات عن أهدافها التي أحدثت من أجلها وحتى لا تكون عائقا للبحث الجدّي عن العمل بالنسبة لطالب الشغل وحتّى لا تقوّض إحداثات الشغل التلقائية وحتّى نتجنّب الانزلاق إلى الابتزاز بما يعيق السير الطبيعي لسوق العمل؛
- توجيه نسبة أعلى من الإنفاق على التدريب الأساسي والمستمرّ وخاصة بالنسبة لطالبي الشغل من المستويات المتواضعة والمفصولين عن العمل والمهدّدين بالفصل عن العمل بما يدعم حظوظ التشغيلية عند الدخول إلى السوق والمحافظة عليها بالنسبة للمشتغلين؛
- إضافة إلى تصويب البرامج حسب المستويات التعليمية، فإنّه يستحسن أيضا تصويبها حسب الشرائح العمرية لتستجيب أكثر لخصوصيات ورغبات كلّ شريحة عمرية: في بريطانيا مثلا فإنّ برنامج (New Deal) ينظّم تدخلاته حسب الشريحة العمرية أقل من 25 سنة، والشريحة العمرية بين 25 و49 سنة، والشريحة العمرية أكثر من 50 سنة. كما أنّه من الضروري تصويب البرامج حسب الخصوصيات الاقتصادية المناطقية (الجهوية). علما وأنّ بعض المناطق لا تتوفّر فيها سوق عمل أصلا لضعف نسيجها الاقتصادي وبالتالي فإنّ برامج التشغيل التقليدية لا تفي بالمطلوب؛
- ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم باتّجاه المهننة (التمهين) (Professionnalisation) وذلك بالاقتراب من التجارب الدولية في هذا المجال حيث تفيد التوزيعات لروّاد أنظمة التعليم في الإتّحاد الأوروبي أن 50 % مسجّلون في التعليم العام و50 % مسجّلون في التعليم التقني

والتدريب المهني. مع الإشارة إلى أنّ المعدّلات في النّمسا 22 % و78 % على التوالي وفي هولندا 32 % و68 %.

4-2 المحور الثاني يتعلّق بمزيد تطوير مهام مؤسسات الوساطة الرسمية أي أنظمة التصرّف في سوق العمل: وذلك خاصة عن طريق:

- تطوير الوظائف التقليدية لمكاتب التشغيل ودعمها بالإمكانيات البشرية والمادية والتكنولوجية بما يمكّنها من تجويد خدمات الإعلام والتوجيه ومعالجة العرض والطلب ومن بناء نظام معلوماتي حول سوق العمل يتّسم بالشمولية والدقّة والتحديث المستمرّ وتبادل البيانات على أساس مفاهيم ومصطلحات ومؤشرات موحّدة ومتّفق عليها من قبل المنتجين للمعلومات والمستعملين لها.

إنّ التطوير في هذا الاتّجاه يساعد على تحسين التصويب للبرامج (ciblage) والضغط على الكلفة (maîtrise des coûts) وتعزيز الأثر (impact)؛

- استحداث وظائف جديدة لمكاتب التشغيل تماشيا مع التطورات النوعية لسوق العمل من ناحية والتطوّرات التكنولوجية من ناحية أخرى. وهو ما يتطلب توفير خدمات التوظيف الإلكتروني وخدمات تتّصل بالمهن الصاعدة وقطاعات وأنشطة الاقتصاد الجديد وكذلك خدمات تتعلّق بمهن الجوار (métiers de proximité) ومهن الهاتف (call center) ومهن العائلة (métiers de la famille). وهذه المجالات أصبحت توفّر جانبا كبيرا من فرص العمل.

4-3 المحور الثالث يتعلّق بتوسيع شبكة الوساطة في سوق العمل: وذلك عن طريق:

- استحداث مكاتب تشغيل خاصة ووضع قوانين تنظيمية لها تضمن الحقوق والواجبات لكل طرف وتحافظ على مكاسب العمّال الأساسية في الحقّ النقابي والحماية الاجتماعية وظروف العمل اللائق خاصة وأنّ هذه المؤسسات غير الرسمية موجودة في الواقع العملي وتعمل ضمن القطاع غير النظامي وبالتالي دون ضوابط ودون مراقبة.

كما أنّ هذه الوساطة الخاصة تحدث حركية تنافسية جديدة في سوق العمل في إطار جدلية الشراكة والمنافسة مع مؤسسات الوساطة الرسمية (concurrents/partenaires)؛

- فتح المجال للوسطاء الخواص لإحداث مواقع واب على الانترنيت للتشغيل على الخط وتوفير العديد من الخدمات ذات الصلة بالتوظيف بالسرعة والشفافية المطلوبتين. علما وأنّ التوظيف الإلكتروني الذي اخترق الحواجز الجغرافية والزمنية يساعد على تخطّي الصعوبات اللّوجستية لمؤسسات الوساطة الرسمية.

خاتمة

من خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع "سياسات التشغيل في الجزائر"، دراسة لمساهمة برامج وأجهزة سياسات التشغيل في معالجة اختلال سوق الشغل في الجزائر، إضافة إلى واقع هذه السياسات في إطار الإمكانيات المالية المرصودة خلال مختلف مراحل الإصلاح الاقتصادي في البلاد، وكذا دراسة تطور سوق الشغل في الجزائر من خلال تتبع تنظيم وتطوير أجهزة وبرامج سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر، خلصنا إلى جملة من النتائج والتوصيات التي من خلالها يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع.

نتائج الدراسة

- بالرغم من ارتكاز سياسات التشغيل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة على مجموعة من الأبعاد التنظيمية والهيكلية، التي ساهمت إلى حد ما في تحقيق بعض أهداف سياسة التشغيل بتوفر مجموعة من الآليات والبرامج والمخططات العملية، إلا أن هذه الأخيرة لازالت تحتاج إلى مراجعة وتنظيم لتحقق الأهداف الكلية لسياسات التشغيل؛
- الأجهزة والبرامج التي أنشئت بغرض إدماج البطّالين في سوق الشغل شهدت العديد من النقائص وأبرزها اقتصارها على المستوى المحلي دون توسيعه ليكون جهويا أو وطنيا، إضافة إلى المساهمة الضعيفة لهذه البرامج في ترقية القطاع الخاص، لاسيما المقاولة والمؤسسات المصغرة؛
- سوء التنسيق بين مختلف أجهزة الشغل وتداخل المهام فيما بينها هو ما ينقص من مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها؛
- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل رغم أنه القطاع الوحيد القادر على التحسين من أوضاع عدة على رأسها التشغيل والضمان لهذه التحسينات الاستمرارية والاستدامة؛
- هناك جملة من المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر وأبرزها عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، إلى جانب عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

توصيات الدراسة: بالرغم من أننا تطرقنا في المحور الثالث لاقتراح مشاريع من شأنها تنظيم وتحديث سوق الشغل في الجزائر، إلا أننا سنضيف بعض المقترحات تخدم الموضوع، ونوصي بها من خلال هذه الدراسة:

- ضرورة تطوير السياسات القطاعية المتعلقة بالتعليم والتكوين والتمهين والتعليم العالي والبحث العلمي والربط بينها وبين متطلبات سوق الشغل؛

- دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية وخاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي والسياحي والصناعي، على أن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية؛
- تحديد المهام بدقة لمختلف أجهزة الشغل بغية تجنب تداخل المهام فيما بينها وكذا من أجل ضمان التكامل فيما بينها لغرض التحسين من واقع الشغل في البلاد ومنه استغلال أكفأ للموارد المالية؛
- ضرورة تطوير النظام المعلوماتي وزيادة فعالية الوساطة المؤسسية كون هذا الإجراء من شأنه أن يسهل لسوق الشغل اتخاذ سياسات تتماشى وظروف سوق الشغل المحلي.

الهوامش والمرا

[1] Gilles Ferreo &, Philippe Deubel,**"Economie du Travail"**, Armand colin, Paris,1990, p: 123.

[2] غلاب فاتح، ميمون الطاهر، "**سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و 16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة – الجزائر،2011، ص: 03.

[3] مصطفى بوضياف، "**تحديات التشغيل في أسواق العمل**"، الدورة التدريبية: خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي أيام 03 نوفمبر – 03 ديسمبر، منظمة العمل الدولية – المركز الدولي للتدريب، 2008، ص: 09.

[4] مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2008، ص: 164.

[5] أحمية سليمان، "**السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع يومي 26 و27 أفريل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة – الجزائر،2009، ص: 03.

[6] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[7] ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، "**التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**"، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 01، 2006، ص: 166.

[8] علي حمدي، "**تنظيم وتطوير أسواق العمل**"، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى العربي للتنمية والتشغيل يومي 15و16 نوفمبر، الدوحة، 2008، ص ص: 09، 10.

[9] لطرش الطاهر، "**الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة – الجزائر، 2011، ص: 06.

[10] نفس المرجع السابق، ص ص: 06، 07.

[11] علي حمدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[12] بوزار صفية، "**فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي 08 و09 ديسمبر، جامعة الجزائر 03، 2014، ص: 562.

[13] رواب عمار، غربي صباح، "**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية"، العدد 05، 2011، ص ص: 68، 69.

[14] مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 275.

[15] علوني عمار، "**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة – دراسة تقييمية بولاية سطيف**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة يومي 15 و16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص: 05.

[16] درحمون هلال، تزير علي، "**استراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة يومي 15 و16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص: 12.

[17] Cnes ,**"Rapport National sur Le Développement Humain"**, pnud, 2006,pp: 55-65.

[18] دحماني محمد أدريوش، "**إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: فرع اقتصاد التنمية،غ. منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر، 2013، ص: 225.

[19] بوزار صفية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 560.

[20] علوني عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 07.

[21] رواب عمار، غربي صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص: 69.

[22] دحماني محمد أدريوش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 224.

[23] بوزار صفية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 561.

[24] غويني العربي، "**دراسة وتقييم البرامج لتدارك النقائص وإشراك البلديات ضروري لمواجهة بطالة الشباب**"، مقال متاح على الرابط التالي:

http://www.djazairess.com/echchaab/33539 ، تاريخ التصفح: 2017/10/01 [بتصرف].

[25] نفس المرجع السابق.

[26] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "**سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و 16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة – الجزائر،2011، ص: 12.

[27] بوزار صفية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 563، 564.

[28] سرير عبد الله رابح، "**سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**"، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية يومي 13 و 14 أفريل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، 2011، ص: 13.

معضلة الفساد الاقتصادي في الجزائر بين مشكلة التشخيص وإشكالية العلاج

ظاهرة غسيل الأموال: دراسة وتحليل

أ.د شريف غياط
مدير مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد،
جامعة 8 ماي 1945، قالمة
cghiat@yahoo.fr

د. مهري عبد المالك
جامعة العربي التبسي، تبسة
asilious@ymail.com

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة الفساد الإقتصادي في الجزائر، التي تعد من أخطر الظواهر والآفات التي تقف في وجه تطور وتقدم هذا البلد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. حيث يعد بأنواعه المختلفة خطرا يهدد المجتمع الجزائري، لدرجة أنه بات من الضروري البحث عن الآلية والميكانيزمات الفعالة لمواجهته أو على الأقل التقليل من حدة آثاره المدمرة.

لذا ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليتناول وبالتحليل ظاهرة الفساد الإقتصادي في الجزائر بشكل عام، وظاهرة غسيل أو تبييض الأموال بشكل خاص، مسترشدين في ذلك بمختلف البيانات والإحصائيات التي من شأنها أن توضح مدى خطورتها،

الكلمات المفتاحية: الفساد، الجزائر، التنمية، الرشوة، القانون، الشفافية.

Abstract :
This research aims to the phenomenon of economic corruption in Algeria, which is one of the most dangerous phenomena and pests that stand in the face of development and progress of this country from economic and social terms and even political analysis. Where different forms is a threat to Algerian society, to the extent that it is necessary to search for an effective mechanism to confront it or at least reduce the severity of its devastating effects and mechanisms working.

So From this point came this research and analysis to address the phenomenon of economic corruption in Algeria in general, and the phenomenon of laundering or money laundering in particular, guided by the various data and statistics that would explain how serious,

Keywords: corruption, Algeria, development, bribery, law, transparency.
JEL: D73, G34, K14, K00

تمهيد:

تعد ظاهرة الفساد الاقتصادي من بين المشاكل التي تصيب اقتصاديات الدول، فالفساد منتشر في المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعا في الدول النامية لما تتسم به من خصائص معينة كضعف الرقابة والمؤسسات وغيرها. وبذلك بدأ موضوع الفساد يحتل مساحة واسعة في الاهتمام وعلى مختلف المستويات السياسية، الإعلامية،...الخ. على اعتبار أنه أصبح واحدًا من الموضوعات الرئيسة لدى باحثي العولمة ودارسي النظرية الاقتصادية، كما صار محط اهتمام ومتابعة أهم المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، وذلك بدءا من العام 1995.

كما يعد الفساد الاقتصادي مظهرا من مظاهر الجريمة المنظمة التي تتضمن الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وكذلك قطاع الإدارات الحكومية. مما لفت انتباه الرأي العام والحكومات والمجتمع الدولي إلى ضرورة مكافحة هذه الظاهرة، ويرجع السبب في ذلك إلى الفشل غير المتوقع للبرامج المالية التي أودعتها هيئات كبيرة مثل البنك الدولي لدى الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية، حيث بينت آخر الدراسات أن غالبية هذه الدول تسيء التصرف في هذه المساعدات الموجهة للتنمية والتي في أكثر الأحيان تطالها يد الفساد، مما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد الاقتصادي في حد ذاتها وانتشارها على نطاق واسع.الأمر الذي دفع الباحثين وعلى اختلاف مناهجهم ومشاربهم إلى البحث في الظاهرة، من حيث المسببات والآثار وطرق العلاج.

الإشكالية:

يعد الفساد بأنواعه خطرا يهدد الأمم والمجتمعات، لدرجة أنه بات من أخطر الآفات والأمراض التي تقف في وجه تطور وتقدم الدول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الأمر الذي يتطلب بالضرورة البحث عن الآلية والميكانيزمات الفعالة لمواجهة هذه الظاهرة، بما تحمله من آثار مدمرة.

من هذا المنطلق تأتي إشكالية هذه الدراسة التي تطرح السؤال الرئيسي التالي:

- **إلى أي مدى تتجلى خطورة الفساد الاقتصادي، وكيف السبيل لمواجهته ؟ وهل نجحت الجزائر كواحدة من الدول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة في مكافحته ؟**

أهمية الدراسة وأسباب اختيارها:

تبرز أهمية الدراسة في ما يلي:

- أنها تتناول موضوعا هاما، له تشعبات كثيرة وهو الفساد الاقتصادي، من حيث تأصيل روافده وجذوره ومفهومه.
- إبراز وإظهار المخاطر التي تحملها الظاهرة.
- التأكيد على ضرورة أن تحرص الحكومات والمجتمع الدولي على مكافحة هذه الظاهرة. أما عن الدوافع التي كانت سببا لاختيار موضوع هذه الدراسة نذكر:

أ. حاجة هذا الموضوع إلى مزيد من البحث والتأصيل.

ب. خطورة ظاهرة الفساد الاقتصادي وأثاره المدمرة للاقتصاد الوطني.

ت. كثرة الفضائح المالية وفشل مخططات التنمية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف لعل من أبرزها ما يلي:

- تعميق الفهم في موضوع الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله ومظاهره، مع التركيز على الأسباب المختلفة لتفشي هذه الظاهرة.
- توضيح مختلف آثار الفساد الاقتصادي، وانعكاساته المدمرة لا على النواحي الأخلاقية فحسب، بل على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.
- تحديد الآليات وتوضيح الضوابط والشروط الممكن اعتمادها في مكافحة مظاهر الفساد الاقتصادي.

منهج الدراسة:

يستخدم الباحثان في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بهدف دراسة الظاهرة العلمية المتعلقة بالفساد الاقتصادي وسبل مواجهته من خلال الرجوع إلى مصادر المعلومات والبيانات المتوفرة في الأدب النظري. هذا وقد اتبعت الدراسة إجراءات البحث العلمي فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل البحث، مستشهدة بالأدب النظري ومفسرة لها في ضوء اشكاليتها وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

- **مصادر ثانوية:** تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.
- **مصادر أولية:** تتمثل في جمع المعلومات من الدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية. ونظرا لأهمية الدراسة وأثرها على الجزائر فقد ارتأينا تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسة:

حيث شمل **المحور الأول: التأصيل النظري لظاهرة الفساد الاقتصادي**، في حين استعرض **المحور الثاني: آليات ومحاور مكافحة الفساد الاقتصادي**، بينما ناقش **المحور الثالث: دراسة ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر**.

المحور الأول: التأصيل النظري لظاهرة الفساد الاقتصادي

إن الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية تنخر كل المجتمعات في كل القارات، إذ يعبر عن أنانية الإنسان التي تضع الأخلاق وراء ظهرها وتدوس القوانين الراعية للصالح العام، حيث ألقى هاجس الفساد الاقتصادي بكافة أشكاله، ظلاله على جميع المجتمعات خاصة النامية منها حتى بات موضوعا متداولا في كل المناسبات.

1.1. ماهية الفساد الاقتصادي: شهدت السنوات الأخيرة اعترافا متزايدا بمشكلة الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله، مما دفع بالبحث عن الأسباب الدافعة له. لذا وبناءا على ذلك سيتم فيما يلي التطرق إلى ماهية هذه الظاهرة من خلال العناصر التالية:

1.1.1.مفهوم الفساد الاقتصادي: لقد طرحت العديد من الاشتقاقات المهمة في تعريف الفساد أهمها:

أ. التعريف الأدبي: الفساد هو خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية، والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية، مثل الرشوة والبعد عن كل ما هو أصلي أو نقي أو صحيح [1].

ب. التعريف القانوني: الفساد هو " إعطاء أو منح أو الموافقة على منح فائدة لمسؤول أو وكيل وقبول أو الحصول على الموافقة من مسؤول حكومي أو وكيله " حيث يتم الاستناد إليه في المحاكمات التي تعقد لهذا الغرض"[2].

ج. التعريف الاقتصادي: الفساد هو " سوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات، من أجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات والذي ينص على أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص والحكومة" [3].

بالإضافة إلى ذلك يمكن الاستناد أيضا إلى مفاهيم أخرى لمجموعة من المفكرين والمؤسسات والهيئات الدولية لعل من أهمها ما نبرزه في الآتي:

فحسب (JOHNSTON) يعرف الفساد بأنه: سوء استخدام الأدوار والوظائف العامة أو الموارد العامة لغرض المنفعة الخاصة"[4].

أما مورو فيعرفه على أنه "سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص" [5].

بينما يعرفه **البنك العالمي** بأنه: " استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة " أو " الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أي الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة ". وفي هذا المعنى تندرج جميع ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة إذا تعلق بالمؤسسات الكبرى ومن ذلك العمولات، الرشاوى، ...الخ، مع أن الفساد الاقتصادي ظاهرة تكاد تكون محددة في استغلال المنصب الحكومي – وإلى حد ما المناصب في المؤسسات الخاصة– إلا أن ذيول هذا الاستغلال تطال مختلف الشرائح الاجتماعية، وقد لا يظهر للعيان للوهلة الأولى"[6].

وبالنسبة **لصندوق النقد الدولي** فإن له مفهومه الخاص للفساد، حيث يرى بأنه: "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجوعة ذات علاقة بالآخرين" [7].

تأسيسا على التعاريف السالفة الذكر، بالإمكان أن نخلص إلى التعريف التالي:

الفساد الاقتصادي هو: "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموما لتحقيق منفعة خاصة"، ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموما في هذا التعريف يعد أكثر شمولا من استخدامها مقيدة فيما سواه، حيث يشمل هذا المصطلح كل من الوظيفة العمومية والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام، كما يشمل أيضا الوظيفة في القطاع الخاص".

2.1.1. الأسباب المختلفة لتفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي

هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى ممارسة الفساد الاقتصادي، منها أسباب خفية وأخرى ظاهرية، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الأسباب [8]:

- ✓ ضعف المنافسة السياسية وضعف المجتمع المدني وسيادة السياسة القمعية.
- ✓ نمو اقتصادي منخفض وغير منظم.
- ✓ غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

بالإضافة إلى ذلك نجد أيضا:

- وجود خلل في شخصية الممارس للفساد وقصور في صفاته الشخصية (ضعف الإيمان)، كأن تكون صفة الطمع متأصلة لديه على الرغم من تمتعه بمستوى مادي قد لا يدفعه إلى ممارسة هذا السلوك. غير أنه يقدم عليه، لأنه قد يكون مصاب بحب جمع المال و الاستغلال و الابتزاز بأي طريقة.
- تمتع المسؤولين العموميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من شركات القطاع الخاص والمواطنين نظير حصولهم على استثناءات وامتيازات[9].
- إن الدافع وراء سلوك بعض المسؤولين هو الحصول على ريع مادي بطرق غير قانونية، ويساعدهم على تحقيق هذا المكسب التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها الحكومات. ومن الأمثلة على ذلك قيود التجارة والرسوم الجمركية، حصص الإستراد والتصدير المجزي، قائمة المسموح والممنوع إستراده والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية، مثل: الإعانات والاقتطاعات الضريبية وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف وخطط توزيع النقد الأجنبي وتوفير القروض تحت الرقابة الحكومية، واحتكار حق منح التراخيص للمنشآت الاقتصادية والسياحية والخدماتية[10].
- انخفاض أجور الموظفين الحكوميين، إذ أن ذلك قد يغري بالفساد من أجل زيادة رواتبهم وتحسين أحوالهم المعيشية، فيحاولون بفعل ضعف السلوكيات الطيبة، وانتشار الماديات بين الناس وتفكك التكافل والتضامن الاجتماعي، وانتشار الأنانية والحقد والكراهية إلى تعويض ذلك بتقبل الرشاوى وتسهيل بعض المعاملات غير المشروعة بالرغم من الحاجة إلى تلك الأموال، إلا أن هناك من لا يتسم بسلوك المفسد رغم حاجته، و يعود ذلك إلى دوافع أخلاقية في ذات الشخص.
- القرارات التي تتخذ في القطاع العام واللامركزية الإدارية التي تزيد من مصادر اتخاذ القرار، حيث أن عدم وضوح المركزية يؤدي إلى خلخلة التعامل مع ما يصدر من قرارات بشكل صحيح. كما أن عدم تحديد الجهة الرئيسية في اتخاذ القرارات يؤدي إلى حالات فساد متعددة بوجود تعدد في الجهات المصدرة للقرارات، إضافة إلى عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية الإجراءات والقوانين الضريبية وإعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.
- احتفاظ الدولة بثروة منشآت ومؤسسات خدماتية وإنشائية وممتلكات وموارد، الأمر الذي ساعد على منح بعض المسؤولين في مواقع مختلفة سلطات استثنائية وفرصا كثيرة لالتماس الرشوة، ونطاقا واسعا لنهب الثروات العامة، وعليه اعتبرت الخوصصة وسيلة من وسائل مكافحة ومحاصرة الفساد.
- تغير نظرة المجتمع للأشخاص الذين يقومون بأعمال الفساد من رشوة وإختلاس واحتيال ونهب للمال العام والخاص من أشخاص منبوذين إلى أصحاب الجاه والمكانة.

- انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، إذ أن العقوبة المنصوص عليها في القوانين المعمول بها لا تشكل رادعا على ارتكاب الأعمال الفاسدة.
- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية وعدم شفافية القوانين والتشريعات المرتبطة بالفساد، حيث تغيب هذه السمة لدى العديد من الدول خاصة بلدان العالم الثالث، الأمر الذي يجعل القوانين غير واضحة وقابلة للتفسير بصورة خاطئة، زيادة على عدم الإعلان المناسب عن أية تغييرات على هذه القوانين مما يفقدها فعاليتها وتصبح أداة فعالة لانتشار الفساد.
- ضخامة حجم المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة. فمثلا في نيجيريا بلغت المصاريف الإضافية المفروضة على المشاريع الحكومية الكبيرة حوالي 20% من قيمة المشاريع والعقود.

2.1. مظاهر الفساد الاقتصادي:

من المتعارف عليه، أن للفساد الاقتصادي مظاهر عديدة أبرزها:

1.2.1. التهرب الضريبي والجمركي: ويكون مصدر هذا السلوك رجال الأعمال الخواص من خلال دفع الرشاوى للمسؤولين بغية الحصول على تخفيضات ضريبية أو/و جمركية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نجد أيضا رشاوى تدفع إلى المسؤولين لتغيير مواصفات البضاعة المستوردة في السجلات قصد الحصول على إعفاءات وتخفيضات جمركية. وجدير بالملاحظة أن كلا من التهرب الضريبي أوالجبائي له آثار سلبية بليغة على الاقتصاد الوطني، فالتهرب الجبائي من شأنه أن يضعف ميزانية الدولة، والتهرب الجمركي من شأنه أن يخل بتنافسية المؤسسات كما يحرم الدولة من إيرادات مهمة.

2.2.1. تبييض الأموال: أصبح تبييض أو غسيل الأموال من المفاهيم التي أخذت تستحوذ على اهتمام صناع السياسات الاقتصادية والمالية وبالتحديد القائمين على السياسات النقدية والمصرفية سواء محليا أو عالميا، ورغم ذلك لا يمكن إيجاد تعريف متفق عليه لتبييض الأموال، بسبب تعدد مصادر الأموال غير المشروعة، وتنوع طرق ووسائل الغسيل، وتباين وجهات النظر حول المصادر التي يجب أن تكون هدف التجريم في إطار المكافحة [11].

ويمكن تعريف تبييض الأموال على أنه: "مجموع العمليات المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع، أو إخفاء وتمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الأنشطة المحظورة أو مصدرها أو ملكيتها في محاولة لتغيير صورة الأموال غير المشروعة، لتكون أموالاً تبدو في صورة مشروعة" [12].

كما يمكن أيضا تعريف ظاهرة تبييض الأموال بأنها:"كل الإجراءات التي تتبع لتغيير صفة أموال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت نشأت أصلا من مصدر مشروع" [13].

3.2.1. مظاهر أخرى: ومن أهم هذه المظاهر ما يلي:

أ. تهريب الأموال: يقوم بعض المسؤولين الحكوميين ذوي السلوك الفاسد من المراتب المختلفة بتهريب أموالهم التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية و غير شرعية إلى الدول المجاورة والأجنبية لاستثمارها على شكل ودائع في بنوك تلك الدول لقاء فوائد مرتفعة أو في شراء أسهم في شركات أجنبية أو في شراء عقارات... الخ.

ب. الرشوة: تطرح الحكومة عن طريق وزاراتها ومؤسساتها مشاريع للتنفيذ من قبل القطاع الخاص وذلك عبر مناقصات يتقدم لها أشخاص من القطاع الخاص، والتنافس على مثل هذه المناقصات يدفع بهذا القطاع إلى دفع الرشوة لبعض المسؤولين للحصول عليها عن طريق عقود بالتراضي أو بكشف أرقام العطاءات أو بحجب هذه المناقصات وعدم الإعلان عنها وإعلام أشخاص بعينهم عن هذه المناقصات وشروطها[14].

ج. سوء استغلال المنصب العام: من خلال سعي البعض إلى استغلال المنصب العام الذي يشغلونه لتحقيق مكاسب مادية، حيث يصبحون بعد مدة من الزمن رجال أعمال وشركاء في تجارة يديرون من خلالها أموالهم وأعمالهم، هذا إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين.

د. الاعتداء على المال العام: حيث يمكن أن يكون الاعتداء على المال العام في صورة تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات، تجارة البشر (الإنسان) الجريمة المنظمة، أين يتم الاتفاق مع شخص آخر أو أكثر على ارتكاب جريمة خطيرة، لغرض له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. بالإضافة إلى ذلك يوجد أيضا كل من الاستيلاء على المال العام وإهماله كصورتين من صور الاعتداء على المال العام.

3.1. آثار الفساد الاقتصادي

لا ريب في أن للفساد بأنواعه المختلفة آثار مدمرة، ليس فقط على النواحي الأخلاقية، بل أيضا النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية للدولة.

1.3.1. الآثار الاقتصادية: يؤثر الفساد على الوضع الاقتصادي للدولة كما يلي:

- ✓ يشوه الفساد الاقتصادي تركيبة النفقات العامة، ويؤدي إلى إضعاف الرقابة على القطاع العام.
- ✓ الفساد يعيق أكثر ما يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المؤسسات المعول عليها في نمو الاقتصاد الوطني.
- ✓ يضعف الفساد جودة البنية الأساسية والخدمات العامة ويدفع للسعي إلى الربح غير المشروع بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، كما يحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات ويفضي إلى معدلات ضريبة مرتفعة تجنى من عدد متناقص من دافعي الضرائب. ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية [15].
- ✓ يؤثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي من خلال انقسام هذا السوق إلى قسمين : سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي أدنى من السعر الرسمي، ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي وتوجيه هذا النقد إما لأنشطة غير مخططة، أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها [16].

- ✓ إن للفساد الاقتصادي تأثير على سوق الأوراق المالية، فانتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية ومضللة في أغلب الأحيان، وإعداد حسابات للأرباح تعكس وعاءا ضريبيا منخفضا، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق المؤسسات ينجم عنه في النهاية تضليل للمستثمرين في الأوراق المالية وانهيار لأسعارها في البورصات.
- ✓ يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية، حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشروعات ويهدد نقل التقنية ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار للمشاريع الأجنبية والمحلية وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشروعات لتسهيل وقبول مشروعاتهم.

2.3.1. الآثار القانونية: ويتجلى ذلك من خلال:

– معظم جرائم الفساد يطلق عليها جرائم الكتمان حيث يصعب الكشف عن الجريمة بقدر ما تزداد فرص التستر على ارتكابها فترة طويلة، لاسيما مع كون الجاني موظفا عاما يختار وقت ووسيلة ارتكاب الجريمة ويستفيد من مجموعة سلطات فعلية وامتيازات قانونية تمثل في نهاية المطاف غطاءا لارتكاب جريمته، ولعل هذا الوضع يفسر تصاعد ما يعرف بالرقم الأسود في جرائم الفساد.

– يؤدي الفساد الاقتصادي إلى إفقاد القانون هيبته، لأن المفسدين يملكون خاصية تعطيل القانون وقتل القرارات التنظيمية في المهد عندما يتأكد له أن القانون مهزوز في قراراته وفي سبات عميق، وأن الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفين لأنظمة وقواعد الدولة، فالأمر يؤدي بذلك المواطن إلى فقدان ثقته بهيبة القانون في المجتمع وسلطانه، ومن ذلك نرى التجاوز الصريح على القانون وعدم احترامه فيلجأ الأفراد إلى الانحرافات والجريمة وممارسة الفساد وعدم الاكتراث بسلطة القانون.

– الإخلال بمصداقية الحكومة، وفي حالة شيوع ظاهرة الفساد فإن مصداقية الحكومة تبدأ بالتأثر وتبدأ المؤسسات الدولية بالشك في قدراتها على تنشيط الاقتصاد، وبالتساؤل على مصير أموال المساعدات الأمر الذي سوف يعمل على تأخير فرص التنمية[17].

– تهميش الصلة بين الفرد والدولة، حيث من المعروف أن هناك علاقة تعاونية بين الفرد والدولة تتمثل بصيغة الحقوق والواجبات، فعندما يلاحظ الفرد انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وحتى في أركانها فقد لا يعير أهمية لما يصدر عنها من قرارات ولا ينظر إليها نظرة احترام بل يخالفها لعدم جدواها في محاربة الفساد [18].

3.3.1. الآثار الاجتماعية: للفساد الاقتصادي آثار اجتماعية كثيرة ومتعددة أبرزها:

- زيادة الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية، نتيجة تركز الثروات والسلطات وسوء توزيع الدخول والقروض والخدمات في المجتمع وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع، وما ينجم عن ذلك الفقر من ملابسات كثيرة قد تؤدي بهذه الفئات المسحوقة إلى ارتكاب الجرائم وبالتالي تعطيل قوة فعالة في المجتمع كان يمكن الاستفادة منها لو أحسن التعامل معها [19].

- يزيد الفساد من سلطة الأثرياء وتوسع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، ويؤثر سلبا على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مما يؤدي إلى شعور المواطنين بعدم عدالة الأجهزة الحكومية وزيادة عدم الثقة بهم [20].
- ضعف مستوى المعيشة، فتسرب مبالغ مالية عامة إلى جيوب بعض الأفراد، يؤدي إلى خفض المصادر المتاحة للتنمية الاقتصادية، وبالمقابل الإثراء الكبير لبعض الأفراد وإنخفاظ واسع في المستوى المعيشي لباقي الأفراد [21].
- يؤدي إلى إلغاء أو إضعاف مفعول الحوافز الموضوعية العادلة، حيث أنه بطبيعته الديناميكية القاتلة يثبط عزيمة العاملين والمنتجين الجادين ويجعل أغلب الإدارات متثاقلة وأقل فعالية في منح الحوافز نتيجة تغلغل الفساد فيه [22].
- الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية تسود الفرد تؤدي إلى الفساد، حيث يغير الفساد من سلوك الفرد، الذي يمارسه ويجره للتعامل مع الآخرين بدافع المادية والمصلحة الذاتية دون مراعاة لقيم المجتمع والتي تتطلب منه النظر للمصلحة العامة.

المحور الثاني: آليات ومحاور مكافحة الفساد الاقتصادي

مع ازدياد عدد فضائح الفساد الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى والنامية على السواء، والوعي المتنامي بآثاره الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السلبية، تعددت في الآونة الأخيرة جهود مكافحة هذه الظاهرة بأشكالها المختلفة.

1.2. ضوابط وشروط مكافحة الفساد الاقتصادي

إن مكافحة ظاهرة الفساد الاقتصادي تحكمها العديد من الضوابط ولها جملة من الشروط. وفيما يلي شرح موجز لهذه الضوابط والشروط:

1.1.2. ضوابط مكافحة الفساد الاقتصادي

تتمثل أهم ضوابط مكافحة الفساد الاقتصادي في:

أ. **الإسراع بإصدار قانون جديد للمعلومات:** لاشك أن سرعة إصدار قانون جديد للمعلومات سوف يتيح الفرصة كاملة للحصول علي البيانات والمعلومات الصحيحة، مع مراعاة التوازن الدقيق بين حرية تداول المعلومات والأمور المرتبطة بالأمن الوطني للدولة أو للحفاظ على حقوق الأفراد مع ضمان توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها، وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة. كما يجب أن تنشر بعقلانية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد من جهة والمساعدة علي اتخاذ القرارات الصالحة في السياسة العامة من جهة أخرى.

ب. **مجال تحصيل الضرائب:** إن مكافحة ومحاربة ظاهرة التهرب من دفع الضرائب يجب أن يكون من بين أولويات السياسات المالية للدول النامية خاصة تلك التي لازالت تمر بمراحل الإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها، حيث تقوم الجهات المختصة في مجال الضرائب بإعداد إجراءات وترتيبات فنية لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمصادر الضرائب وذلك بهدف تحديد الأموال التي يتهرب أصحابها من دفع الضرائب.

ج. ضبط القوانين والتشريع: من خلال القيام بإعادة صياغة القوانين التي تحكم أعمال البنوك المركزية والمصارف التجارية والصرف الأجنبي بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي.

د. إعداد وتقديم التقارير: في إطار محاولة البنك الدولي لتقدير تدفقات الأموال المغسولة بشكل مباشر بالتعاون مع المصارف الدولية، خلص البنك إلى أنه بالرغم من أن الودائع التي تغطيها الإحصائيات المصرفية الدولية وميزان المدفوعات قد تشمل مبلغا ضخما من أموال المخدرات، إلا أن هذا العنصر يمثل نسبة صغيرة من الإجمالي، وبالتالي لا يمكن اعتمادها لوحدها لتقدير حجم الأموال غير المشروعة، مما يستوجب جمع كافة الإحصاءات والمعلومات الأخرى للوصول إلى تقدير صحيح ومقبول.

و. الرقابة على الصرف: إن ضعف الرقابة على الصرف أدى إلى إنشاء أسواق موازية لها وثيق الصلة بالاقتصاد الخفي، لكن الرقابة على الصرف لا تتعارض في الواقع مع متابعة غسيل الأموال، إذ أن المعلومات المتعلقة بالأولى (الرقابة على الصرف) ترتبط بالوظيفة الاقتصادية للمعاملات، بينما تتعلق الثانية (متابعة غسيل الأموال) بإثبات هوية المتعاملين و أنماط معاملاتهم.

2.1.2. شروط مكافحة الفساد الاقتصادي

تبدأ جهود الحكومة في العادة لمكافحة الفساد برفع الوعي بضرورة محاربة الفساد والقضاء عليه، و من ثم إجراء تغييرات بجعل الحكومة أقل قابلية للفساد، ثم التصدي لمشكلة الأنظمة الفاسدة. وتقوم مكافحة الفساد على طريقتين: الأولى على أساس العقاب والثانية على أساس الوقاية. لذا فلمكافحة الفساد الاقتصادي شروط عدة أبرزها:

- وضع معايير محددة للحكم على مدى نجاعة وكفاءة السياسة المالية، وبالتالي عدم الاقتصار على مجرد عرض بيانات صماء عن الموازنة وأرقام دون الدخول في بعض التفاصيل المهمة، أي نشر بيانات غير مالية مثل عدد المستفيدين من برامج التأمينات الاجتماعية وعدد المدارس والمستشفيات وغيرها.
- وضع نظام عصري وعادل لتقييم الموظفين.
- اختيار الموظفين من ذوي الكفاءات المهنية والاختصاص.
- تفعيل دور المنظمات والمجتمع المدني في المساهمة بالحد من الفساد بأشكاله المختلفة.
- جهد كبير وإستراتيجية عمل لتوضيح الخطوط الرئيسية، التي يمكن من خلالها السير في مكافحة الفساد [23].
- ضرورة تطبيق الأسس العقلانية الإدارية والتي من شأنها أن تلغي المحسوبية وغيرها من الأعمال الفاسدة.
- تعزيز أجهزة مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي بالكفاءات العالية والأجهزة، وهذا ما يتطلب وجود إدارة ضريبية على درجة عالية من الكفاءة.
- التعريف بعقوبات التهرب الضريبي والتهريب الجمركي بشكل واضح، باعتبار ذلك أحد وسائل الردع.
- إشراك المواطنين في تشخيص الأنظمة الفاسدة، ويتمثل ذلك بإقامة الحملات الناجحة ضد الفساد ومشاركة المواطنين فيها، حيث أنهم خير دليل للكشف عن مواقع الفساد وحدوثه.

- تفعيل الجهاز الإعلامي لما له من أثر كبير في الكشف عن عمليات الفساد الصغيرة والكبيرة، ودوره في توجيه الجماهير نحو محاربة الفساد والتعريف بآثاره وما ينجم عنه من أضرار.
- تعزيز الاتفاقيات الدولية التي من شأنها أن تكافح الفساد العالمي والجريمة المنظمة، وتوفيق التشريع الوطني بما ينسجم معها.
- ضرورة قيام تحالفات دولية بين مجموع الدول والدول المجاورة لها لمراقبة وضبط الفساد عبر الحدود الدولية.

2.2. محاور ومعوقات مكافحة الفساد الاقتصادي

إن عملية مكافحة الفساد الاقتصادي تتم عبر مجموعة من المحاور، كما تتخللها جملة من الصعوبات والعوائق.

1.2.2. محاور مكافحة الفساد الاقتصادي

يمكن رصد ثلاث محاور رئيسية لمكافحة الفساد الاقتصادي، تتمثل في محاربته في الدول النامية والمتقدمة واعتماد مبدأ التدرج في مكافحته، والانتقال من العموميات إلى التحديد الدقيق لأشكال الفساد، وفيما يلي تفصيل لهذه المحاور:

– تعتبر الدول الصناعية والمؤسسات الدولية أن الفساد لاسيما رشوة المسؤولين المعنيين بتبادلات الأعمال في الأجهزة الرسمية تنتشر في الدول النامية، مما يتطلب إجراءات كفيلة بمحاصرة هذه الظاهرة تمهيدا للقضاء عليها. إلا أن جانبا من مسؤولية تفشي الرشوة في الدول النامية يقع على عاتق الدول الصناعية وشركاتها والشركات متعددة الجنسيات، ذلك أن القوانين المرعية في معظم الدول الصناعية تكتفي بتجريم عمليات الرشوة إذا قدمت في موظف حكومي محلي أو تمت على أراضي تلك الدولة، في حين لا تعتبر رشوة الموظفين الرسميين الأجانب جريمة يعاقب عليها القانون، بل بالعكس حيث يعتبر هذا النوع من الرشاوى وما في حكمها تحت نفقات ترويج الأعمال، ويتم إعفاؤها من الضرائب.

– اعتماد الدول الصناعية الكبرى مبدأ التدرج في مكافحة أنواع الفساد والأطراف المتورطة فيه. وتتركز الجهود الحالية على مكافحة الفساد وتحديدا رشوة الموظفين الرسميين الأجانب المعنيين في تبادلات الأعمال الدولية، مما يعني العمل على إيجاد إطار قانوني موحد في الدول الصناعية يجرم تقديم هذه الرشاوى على أن يتم تعميمه لاحقا ليشمل بقية دول العالم لتقوم بتطبيقه.

– الانتقال من العموميات إلى التحديد الدقيق لأشكال الفساد وكيفية التصدي له، مع ضرورة إحداث قدر كبير من التنسيق وتكامل الأدوار بين مختلف المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، والسعي لأن يكون التقدم على أي مسار أو مستوى مكمل لما سبقه وأساسا لمزيد من الجهد المنظم في هذا الاتجاه، ذلك أن محاربة الفساد أمر صعب لكل دولة منفردة، وهذا ما يحتم الانخراط في جهود دولية مع الحرص على تفعيل أنظمة المعلومات وتبادلها بين الدول بخصوص هذه القضايا [24].

بالإضافة إلى ذلك يوجد أيضا محاور أخرى أبرزها:

المزيد من الشفافية في مالية الحكومة: إذ أثبتت الدراسات أن الطريقة التي تنفق بها الحكومات مواردها المالية تبدو أكثر أهمية من حجم ما تنفقه من أموال أو الغرض الذي تنفق هذه الأموال من أجله، وبالتالي فإن الكشف العلني والواضح عن هذه المسألة يتطلب النشر الكامل للبيانات المالية للدولة في الوقت المناسب. كما يجب أن تكون تلك البيانات موثقة وعلى

درجة عالية من الدقة، ويمكن الرجوع إليها بحيث يسهل فهمها، كما يتعين أن تكون حديثة وتتفق مع المعايير الدولية المتبعة في البلدان الأخرى.

2.2.2. معوقات مكافحة الفساد الاقتصادي

هناك عدد كبير من العقبات مازالت تحول دون القضاء أو التخفيف من حدة الفساد الاقتصادي، ومن بين هذه العقبات نذكر ما يلي:

أ. ضعف أجهزة الرقابة: حيث قامت الدول المهتمة بمكافحة هذه الظاهرة بإنشاء أجهزة متخصصة في مجال الرقابة، لكن ومع ذلك ما تزال هذه الأجهزة الرقابية تعاني بعض النقائص التي تحد من فعاليتها، وتتعلق هذه النقائص خصوصا بتنوع القانون المطبق، والغموض في المهمات الملقاة على عاتق هذه الأجهزة، إضافة إلى أنه لاتزال إنتاجية نظام الرقابة والملاحقة محدودة جدا.

ب. عدم وجود نظام معلوماتي متطور: إن عدم توفير نظام معلوماتي متطور يهدف إلى تفعيل أجهزة الرقابة، و ذلك حتى يتم التوصل إلى كشف المعلومات وتحليلها، عسى أن يكون الوصول إلى مكافحة الفساد الاقتصادي صحيحا وسريعا، وتعتبر أستراليا مثلا أبرز الدول التي أنشأت نظاما وطنيا للرقابة على التحويلات البرقية، حيث يتم نقل المعلومات من المؤسسات المالية إلى الوكالة المركزية بالطرق الإلكترونية، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هذه الأجهزة غير قادرة على ضبط كل مظاهر الفساد الاقتصادي بسبب عدم وجود نظام معلوماتي متطور يسمح بالتحقق من مصدر الأموال المعروضة بشكل سري وسريع، هذا إلى جانب عدم وجود أجهزة معلوماتية في غالبية الدول المعنية بمكافحة الفساد الاقتصادي ومنها الجزائر [25].

ج. عدم التزام المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد الاقتصادي بالمراقبة والتحقق: وهذا بسبب ضعف أو نقص التكوين والتنمية لقدرات المكلفين بمكافحة الفساد الاقتصادي.

د. عدم تنظيم عمليات الإيفاء النقدي: ومثال ذلك لجوء المبيضين في كثير من الأحيان إلى تبييض أموالهم عبر القنوات غير المصرفية، كشراء المؤسسات والشركات والعقارات والمعادن الثمينة والتحف الفنية النادرة، ودفع ثمنها نقدا، ويحبذ الكثيرون استيفاء ثمن مبيعاتهم نقدا، نظرا لما توفره هذه الطريقة من سرعة في انتقال الأموال، وإمكانية الاستفادة السريعة من الفوائد والاستثمار الفوري. و عليه يكون من الضروري تحديد سقف للقيمة التي تدفع نقدا، وفي هذا الشأن نذكر بأن نموذج القانون الموضوع من قبل الجزائر مثلا لمكافحة تبييض الأموال قد نص على أنه "**يجب منع الدفع نقدا في المعاملات التجارية عندما يتجاوز المبلغ قيمة خمسمائة ألف دينار جزائري**".

المحور الثالث: دراسة ظاهرة غسيل الأموال في الاقتصاد الجزائري

تعيش الجزائر ظاهرة غسيل أو تبييض الأموال بكل جوانبها من الرشوة إلى الفساد، المحسوبية، وكذا دخول وخروج السلع ورؤوس الأموال دون رقابة صارمة. ففي تقرير أصدرته المنظمة الدولية للشفافية حول الفساد في العالم لسنة 2013، وضعت الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد، حيث جاءت في الرتبة 111 عالميا، بمعدل شفافية 2.8/10 بعد النيجر ومصر. مع الإشارة إلى أنه من بين 7.5% من المؤسسات التي شملها

الاستطلاع حول الفساد نجد 6% من رقم أعمال هذه المؤسسات وجه للعمولات والرشاوى. مع العلم أن مرتكبي هذه الجريمة استغلوا كل المنافذ والثغرات التي تسمح لهم بذلك من أجل تحقيق ثروات طائلة، وفي هذا المحور سوف نعرف الأسباب التي دفعت إلى تكوين شبكات إجرام قصد الحصول على المال من المصادر غير المشروعة وبانتهاج أساليب غير مشروعة.

1.3. مفهوم ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر ومصادرها

1.1.3. مفهوم الظاهرة

عرف المشرع الجزائري عمليات تبييض الأموال بأنها:

" أي نوع من الأموال المادية أو غير المادية المنقولة أو غير المنقولة التي يحصل عليها بأي وسيلة كانت، والوثائق أو الصكوك القانونية أيا كان شكلها بما في ذلك الشكل القانوني أو الرقمي والتي تدل ملكية تلك الأموال أو مصلحة فيها، بما في ذلك الإئتمانات المصرفية وشيكات السفر والشيكات المصرفية والجوالات والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد" [26].

كما عرفها أيضا بأنها: "كل تحويل للممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تأتي منها الممتلكات على الإفلات من الآثار القانونية لفعلته" [27].

" المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا للمادة، أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها أو محاولة ارتكابها والمساعدة والتحريض على ذلك وتسهيله ".

وما يلاحظ على المشرع الجزائري، أنه أخذ بما جاء في المادة الثالثة من اتفاقية فيينا 1988 فيما يخص تحديد الركن المادي والمعنوي للجريمة. كما أنه أخذ بالمفهوم الواسع لعمليات التبييض، حيث أنه لم يحصرها في تجارة المخدرات فقط، وهو ما يظهر من خلال المادة 04 من القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

2.1.3. مصادر عمليات التبييض

من أهم مصادر تبييض الأموال في الجزائر نذكر:

أولا: الرشوة: تعد الرشوة أو ما يعرف بالفساد السياسي من الجرائم الاقتصادية المولدة للأموال غير المشروعة، وعلى كل فإن الجزائر كسائر الدول سعت إلى مكافحة هذه الجريمة من خلال التعاون منظمة "Transparency International " – منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الرشوة – والتوقيع على اتفاقية ميريدا بالمكسيك في ديسمبر 2004 وصادقت عليها في أفريل 2005، وإصدار عدة قوانين تعاقب من خلالها كل من يرتكب هذه الجريمة، وذلك بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، ويمكن تشديد العقوبة من سنتين إلى عشر سنوات، هذا بالنسبة للجنحة، أما بالنسبة للجناية فتتراوح العقوبة من 05 إلى 20 سنة [28].

ولم تكتف الجزائر بهذا فقط، بل قامت بتنظيم العديد من الملتقيات والمؤتمرات كالملتقى التكويني للقضاة حول الرشوة وتبييض الأموال المنعقد في 04 مارس 2006 ، ولمدة أربعة أيام، ولقد كان الدافع إلى هذا هو انتشار الفضائح المالية عبر العديد من المؤسسات المالية والبنكية، وكان الملتقى يهدف إلى تمكين القضاة من تعميق المعارف القانونية واكتساب مهارات متخصصة من شأنها أن تسمح لهم بدراسة الآليات التقنية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق قانون مكافحة الفساد وقانون مكافحة الرشوة. وفي إطار مكافحة هذه الجرائم قام رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لدراسة واقع الفساد في البلاد سنة 1999، كما تم إنشاء المرصد الوطني لمكافحة الرشوة الذي ينشط إلى جانب بعض المؤسسات الدولية كفرع منظمة الشفافية الدولية والمنظمة الجزائرية لمحاربة الفساد.

ثانيا: جرائم تحويل المال العام: تعتبر جرائم تحويل المال العام وخاصة الاختلاسات من أهم الجرائم المرتبطة بالفساد، فضلا عن ارتباطها بعمليات تبييض الأموال. ولما كان اختلاس الأموال يسمح بتوفر كميات كبيرة من النقد بين أيدي المختلسين والتي تكون فيما بعد محل التبييض. ونظرا للآثار التي تتركها هذه العمليات على كافة جوانب الحياة خاصة الاقتصادية والمالية منها، قام المشرع الجزائري بسن قوانين تعاقب هذا النوع من الجرائم، وهو ما يتضح من خلال نص المادة 119 من قانون العقوبات بحيث تكون الجريمة جنحة إذا كان المبلغ المختلس أقل من 5.000.000 دج وتكون جناية إذا كان المبلغ المختلس 5.000.000 دج أو أكثر. ورغم الجهود المبذولة في تعقب هذه الجريمة، إلا أن الدراسات و الإحصائيات تشير إلى أن قيمة الأموال المختلسة في تصاعد مستمر.

ثالثا: تجارة المخدرات: نظرا للمردود الضخم الذي تدره تجارة المخدرات، فإنها تعتبر من أهم مصادر عمليات التبييض. وعندنا في الجزائر لا أحد يعرف الحجم الحقيقي للأموال المتداولة في سوق المتاجرة غير المشروعة بالمخدرات.

2.3. مكافحة طاهرة تبييض الأموال في الجزائر

صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية "فيينا 1988" بموجب المرسوم رقم 95-41 المؤرخ في 28 جانفي 1995 وتنفيذا لالتزاماتها ونظرا لما عاشته من مآسي في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وما أفرزته من آثار سلبية على كل المستويات، مما سهل وساعد على تنامي الفساد الإداري والرشوة وتجارة المخدرات، إضافة إلى التهرب الضريبي، أصبح لزاما على المشرع الجزائري تجريم ظاهرة تبييض الأموال. ورغم مصادقة الجزائر المبكرة على اتفاقية فيينا 1988 إلا أن المشرع الجزائري لم يتفطن لتجريم الظاهرة إلا مؤخرا، ويظهر ذلك جليا من خلال القانون 66- 156 المتضمن قانون العقوبات، أين جرم عمليات التبييض بموجب المادة 389 مكرر وما يليها منه.

وفيما يلي الجزاء المترتب على هذه الجريمة الاقتصادية باختصار:

1.2.3. بالنسبة للأشخاص الطبيعيين

يعاقب كل من قام بتبييض الأموال بالحبس من 5 إلى 10 سنوات وبغرامة مالية من 1.000.000 دج إلى 3.000.000 دج[29].

- يعاقب كل من يرتكب جريمة تبييض الأموال على سبيل الاعتياد أو باستعمال التسهيلات التي يمنحها نشاط مهني أو في إطار جماعة إجرامية بالحبس من 10 إلى 15 سنة و بغرامة من 4.000.000 إلى 8.000.000 دج [30].
- يعاقب على المحاولة في ارتكاب جريمة تبييض الأموال بالعقوبات المقررة للجريمة التامة [31].
- تحكم الجهة القضائية المختصة بمصادرة الأملاك موضوع جريمة تبييض الأموال بما فيها العائدات والفوائد الأخرى الناتجة عنها، في أي يد كانت إلا إذا أثبت مالكها أنه يحوزها بموجب سند شرعي وأنه لم يكن يعلم بمصدرها غير المشروع، ويمكن الحكم بمصادرة الأموال محل الجريمة عندما يبقى مرتكبي التبييض مجهولين.

– إذا اندمجت عائدات جناية أو جنحة مع الأموال المتحصل عليها بطريقة شرعية فإن مصادرة الأموال لا يمكن أن تكون إلا بمقدار هذه العائدات. كما يتم مصادرة الوسائل والمعدات المستعملة في ارتكاب جريمة تبييض الأموال، وإذا تعذر تقديم أو حجز الممتلكات محل المصادرة، فإنه يتم القضاء بعقوبة مالية تساوي قيمة هذه الممتلكات.

2.2.3. بالنسبة للأشخاص المعنوية

يعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب جريمة تبييض الأموال طبقا لنص المادتين 389 مكرر1 و 389 مكرر 2 بالعقوبات التالية:

- غرامة لا يمكن أن تقل عن 04 مرات الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادتين السالفتي الذكر.
- مصادرة الممتلكات والعائدات التي تم تبييضها.
- مصادرة الوسائل والمعدات التي استعملت في ارتكاب الجريمة.
- بالإضافة إلى ذلك، هناك عقوبات أخرى.

وجدير بالذكر أن المشرع الجزائري لم يكتف بمعاقبة القائمين بهذه الجريمة فقط، بل قام أيضا بمعاقبة كل من يخفي عمليات التبييض، بما فيهم مسيرو وأعوان البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بموجب القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والذي ينص على [32]:

– كل من يدفع أو يقبل دفعا خارقا لأحكام المادة 6 من نفس القانون، يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 500.000 دج.

– كل خاضع يتمتع عمدا وبسابق معرفة عن تحرير أو إرسال الإخطار بالشبهة المنصوص عليها في هذا القانون، يعاقب بغرامة من 100.000 إلى 1.000.000 دج، دون الإخلال بعقوبات أشد وبأية طرق تأديبية أخرى.

– معاقبة مسيرو و أعوان الهيئات المالية الخاضعون للإخطار بالشبهة الذين أبلغوا عمدا صاحب الأموال أو العمليات موضوع الإخطار بالشبهة بوجود هذا الإخطار أو أطلعوه على المعلومات حول النتائج التي تخصه بغرامة من 200.000 إلى 2.000.000 دج دون الإخلال بعقوبات أشد وبأي عقوبات تأديبية أخرى.

– معاقبة مسيرو وأعوان البنوك والمؤسسات المالية المشابهة الأخرى الذين يخالفون عمدا وبصفة متكررة تدابير الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في المواد 7، 8، 9، 10، 11 من هذا القانون بغرامة من 50.000 إلى 1.000.000 دج.

– وتعاقب المؤسسات المالية المذكورة في هذه المادة بغرامة من 1.000.000 دج إلى 5.000.000 دج.

3.3. دور البنوك الجزائرية في مكافحة تبييض الأموال

لا ريب في أن الدور الأول لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال يعود إلى المصارف و البنوك التي تستطيع مراقبة الإيداع والسحب، لكن جل المصارف لا تتعاون مع العدالة بما فيه الكفاية للكشف عن هذه الظاهرة، وهذا من خلال الامتناع عن الإبلاغ عن الحالات المشبوهة بحجة الحفاظ على مبدأ السرية المصرفية، إذن فالمصارف لا تكترث لبروتوكول التحقق من العمليات المالية المشبوهة خاصة ما تعلق بالودائع ذات المبالغ المقدرة بملايين الدولارات، مما يجعلها تستقبلها بالرحب والسعة مفرطة بالمصلحة العامة والمتمثلة في مكافحة الظاهرة. ومن ثم يطرح السؤال التالي: ما هي خطى البنوك الجزائرية اتجاه مكافحة الظاهرة ؟

لقد باشرت البنوك التجارية ممثلة في بنك الجزائر في تطبيق نظام الدفع الفوري للإيداعات التي تزيد عن 100 مليون سنتيم، تحت ما يعرف بالإصلاح البنكي الذي باشرته وزارة المالية، وهو ما عرف باسم L'ARTS* حيث يسمح للأشخاص الذين يملكون حسابات بأكبر من 100 مليون سنتيم أن يقوموا بتحويل أرصدتهم إجباريا من صناديق البريد إلى البنوك، وكذا فيما بين البنوك وهذا بعد إنشاء شبكة فيما بين البنوك، حيث يسمح لأي متعامل أن يعرف قيمة حسابه في البنك المركزي. وهذا ما يعطي دفعة نوعية لمكافحة الظاهرة في الجزائر، بحيث أنه من لديه مبالغ مالية مغشوشة أو ذات مصدر غير شرعي لا يمكنه التهرب أو الإفلات بها إذ تصبح معلومة المصدر، وبهذا فإن نظام L'ARTS* يعد بمثابة شبكة بها تعرف كل مصادر الأموال، بناءا على ما ورد على لسان محافظ بنك الجزائر «Traçabilité Complète Des Opération De Gros Montants » فكل العمليات المالية ذات القيمة الكبرى تكون معلومة من قبل مصالح البنوك.

- ✓ هذا وقد عقد مجلس يضع تحت حيز التنفيذ كل الميكانيزمات الضرورية لهذا النظام لمكافحة الظاهرة، زد على ذلك ما تضمنته النصوص التشريعية التي صادقت عليها الجزائر، حيث هناك تعاون من طرف السلطات الأوروبية لمساعدة المسؤولين الجزائريين في تطبيق ميكانيزمات المراقبة، أنظمة التدقيق والتحقق.
- ✓ إن شروط نجاح المكافحة في المرحلة الأولى لها تتطلب دورا متيقظا من المصارف وعدم إخفاء أي محاولة لتبييض الأموال، علاوة على ذلك الاحتراز والتعاون مع السلطات وذلك من خلال:
- ✓ معرفة الزبون والتحرك لاتقاء مخاطر عمليات التبييض.
- ✓ متابعة حركات رؤوس الأموال والعمليات المشبوهة والتبليغ عنها إلى دائرة مكلفة بمركز العمليات.
- ✓ إحصاء العمليات غير المألوفة و الشاذة ابتداء من مبلغ معين.

- ✓ توعية موظفي المصارف وتدريبهم على معرفة تقنيات المكافحة، وذلك من خلال عقد ندوات تدريبية محليا وعالميا، بالإضافة إلى تكوين العاملين في الهيكل المالي على العمليات المشبوهة والمشكوك في شرعيتها.

الخاتمة:

تعرضنا في هذه الدراسة لظاهرة الفساد الإقتصادي من خلال ابراز تعريفاتها المتعددة وكذا مظاهرها وآثارها بالإضافة الى أسباب انتشارها ومحاور مكافحتها، مع الإشارة لحالة الجزائر وبالتحديد ظاهرة غسيل الأموال، من خلال إعطاء بعض المؤشرات الدالة على مدى خطورتها، من أجل معرفة مدى نجاح الجهود المبذولة للحد منها.

وفي نهاية هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- وجود الفساد في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعاً في المجتمعات النامية، لما تتسم به من خصائص معينة تجعلها أكثر سهولة لجني الريع منها أكثر من غيرها كضعف الرقابة والمؤسسات ونحو ذلك.
- وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام والخاص على حد سواء، إلا أن الموظف في القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيره لبعده عن المساءلة، وأمنه من الرقابة، بخلاف الموظف في القطاع الخاص الأكثر المساءلة إما من مديره مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة ونحو ذلك.
- تعدد صور الفساد واختلافها من بلد لأخر، إلا أن أشدها خطورة هو الفساد المنظم.
- علاج الفساد في الأنظمة الاقتصادية الوضعية يكون بتقليل الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية ونموها.
- دور الوازع الديني أو الرقابة الداخلية لدى الفرد المسلم في منع الفساد قبل وقوعه، وهذا الأمر يعد من الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد في الإسلام وهو ما أغفلته الدراسات الاقتصادية الوضعية.
- دور الإرادة الصادقة في مكافحة الفساد، ولكن هذه الإرادة غير كافية إن لم يرافقها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات السياسية والاقتصادية المختلفة للمعالجة.
- تنوع أسباب الفساد، وهذه الأسباب بعضها يعود لعوامل داخلية، والبعض الآخر يعود لعوامل خارجية، وهذه العوامل لا تقل أهمية عن سابقتها في الآونة الأخيرة، إن لم تكن أكثر أهمية منها في أحيان أخرى.
- أن هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية التي يحدثها الفساد وهذه الآثار تتمثل في:

أ. إعاقته للنمو الاقتصادي.

ب. إخلاله بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، وتخفيضه للطاقة الضريبية للمجتمع ككل.

ج. سوء تخصيص الموارد العامة للمجتمع.

د. تدهور أسعار الصرف وما يترتب على ذلك من عجز ميزان المدفوعات واستمرارية هذا العجز.

و. تضليل المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

التوصيات: يمكن إيجاز أهم التوصيات فيما يلي:

- إن الحاجة ما زالت ملحة لمزيد من الدراسات حول أسباب الفساد، لما لها من أهمية في هذا العصر، إذ يتضح جليا عمق الأبعاد التي يكتسيها، ويكون من الواجب إذن حفز المنظمات غير الحكومية على إثارة هذا الموضوع، والسعي لإطلاق حوار حوله.
- الدعوة وخصوصا في الدول النامية إلى توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية، التي من شأنها الحد من انتشار الفساد.
- غرس روح الشفافية لدى الأفراد من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يكون باستضافة العلماء المتخصصين في العلوم المختلفة من خلال برامج وندوات متعددة، يتم فيها تسليط الضوء على هذا الداء الفعال وآثاره السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على الفرد والمجتمع.
- تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية.
- تفعيل دور المجتمع المدني وتأمين رقابة شعبية فعالة وفق قواعد سليمة لمراقبة ومحاسبة موظفي الدولة على مختلف مستوياتهم الادارية، وكذلك على نشاطات المؤسسات والشركات المحلية والأجنبية.
- نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، بغية رفع المستوى الحضاري للمجتمع، الذي يساهم بلا شك في التقليل والحد من ظاهرة الفساد الاقتصادي في المستقبل

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد عبد الرحيم مصطفى، االمجتمع الاسلامي والقرى، دار المصارف، مصر 1981.
2. خالد حمد محمد الحمادي، جريمة غسيل الأموال في عصر العولمة، دون بلد، 2006.
3. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
4. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
5. فؤاد شاكر ، غسيل الأموال وأثره على الاقتصاد القومي، دون بلد، 2003.
6. محمد جمال إمام، الفساد الاقتصادي، مركز الأهرامات، مصر، 2000.
7. محمد عمر الحاجي، غسيل الأموال، دار المكتبي، سوريا، 2005.
8. مورو باولو، الفساد، الأسباب والنتائج، التمويل والتنمية، مارس 1997.

ب- المجلات العلمية والجرائد:

ب-1. المجلات العلمية:

1. الريس الطارق والفيصل الفضلى، الوساطة بين الإلتزام الإجتماعي و الخلل الإداري، مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 2005.
2. بشير مصيطفى، الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة، مجلة العربي، العدد 265 ، 2005.
3. جواد رشمي، الفساد المؤسسي، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 50، 2004.
4. عبد الرحمان أبو عرفة، الفساد في المجتمع الفلسطيني، قراءات أولية، مجلة العربية، العدد 99، 2004.
5. مازن مرسول محمد، قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة، مجلة النبأ، العدد 27، 2003.
6. محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، مصر، العدد309 ، 2004.
7. نوزاد عبد الرحمان ، الفساد والتنمية التحدي والاستجابة، مجلة الإداري ،العدد86 ، 2001.

ج- الملتقيات العلمية:

1. عبد الله بن حاسن الجابري –الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابه، أثاره، علاجه، المؤتمر الإسلامي الثالث، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 2006.

د- المذكرات:

1. مناد بن يوسف، الحكم الراشد في التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، 2006.

هـ- القوانين والتشريعات:

1. القانون رقم 01/05 المؤرخ في 06 /02/ 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.
2. قانون العقوبات الجزائري.

ثانيا: باللغة الاجنبية:

séminaires:

1. The ninth annuel Banl Conference about Development Economics, The world Bank , Washington, DC, 30 april -1 may 1997

الرقابة المالية على تدبير الجماعات الترابية للصفقات العمومية في المغرب

"دراسة في مضامين تقرير المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط سلا القنيطرة لسنة 2007"

أسماء القادري

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، تخصص التدبير الاداري والمالي

جامعة محمد الخامس أكدال –الرباط، المغرب.

Email : Asmaa.kadiri13@gmail.com

الملخص:

تعتبر المجالس الجهوية للحسابات في المغرب محاكم مالية، تتولى مراقبة حسابات الجماعات المحلية وهيئاتها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها، من بين اختصاصها مراقبة التسيير واستخدام الأموال العمومية الذي يشمل مختلف مناحي التدبير، والتي ركز فيها المقال على الاختلالات التي عرفها مجال الصفقات العمومية مابين 2009 و2015 المضمنة في التقرير السنوي لسنة 2017 من خلال نموذج المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط سلا القنيطرة.

ولدراسة هذا التقرير اعتمدت تقنية "تحليل المضمون" وقسمت الموضوع إلى محورين تناولت في المحور الأول ملاحظات المجلس الجهوي للحسابات بينما خصصت المحور الثاني لأجوبة الجماعات الترابية وتوصيات المجلس الجهوي للحسابات باعتبارهم العناصر الأساسية للتقرير.

الكلمات المفتاحية: تدبير الجماعات الترابية، الرقابة المالية، الصفقات العمومية، المجالس الجهوية للحسابات، المحاكم المالية.

Abstract:

The regional accounts councils in Morocco are considered financial courts. The legislator entrusted them with the task of controlling the accounts of local communities and their bodies and how they managed their affairs. They assigned them a set of competencies to carry out this role, among them the competence to monitor the management and use of public funds, On the imbalances defined by the field of public transactions between 2009 and 2015 included in the annual report for 2017 through the model of the Regional Council of Accounts in Rabat, Salé Kenitra.

For the study of this report, the technique of" content analysis" was adopted. The topic was divided into two axes. The first topic dealt with the observations of the Regional Council of Accounts, while the second was devoted to the answers of the territorial groups and the recommendations of the Regional Council of Accounts.

Keywords: Financial Courts, Financial Control, Public Transactions, Regional Accounts Councils, Territorial Community Management,

JEL : G19 ,G15 .

مـــقـدمـــة:

أحدثت المجالس الجهوية للحسابات في المغرب بمقتضى الفصل 98 من دستور 1996، وعهد إليها بمهمة مراقبة حسابات الجماعات المحلية وهيئاتها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها، ونظمت اختصاصاتها وآليات عملها بمقتضى القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، كما حدد النطاق الترابي لعمل كل مجلس من خلال المرسوم رقم 2.02.701 المتعلق بتحديد عدد المجالس الجهوية للحسابات وتسميتها ومقارها ودوائر اختصاصاتها.

وبصدور دستور سنة 2011، عوض الفصل 98 من دستور 1996 بالفصل 149 من الدستور الجديد الذي أعطى للجماعات المحلية بعدا ترابيا واستبدل تسميتها بالجماعات الترابية، كما أن اعتماد المغرب للجهوية الموسعة وإعادة تقسيم التراب الوطني، أثر على دوائر اختصاص المجالس الجهوية للحسابات الشيء الذي أدى إلى نسخ المرسوم رقم 2.02.701 السالف الذكر وتعويضه بالمرسوم رقم 2.15.556 منذ 5 أكتوبر 2015.

إلا أن هذا التعديل لم يؤثر على عمل ونطاق اختصاص المجلس الجهوي للحسابات الذي نحن بصدد دراسة دوره في مراقبة تدبير الجماعات الترابية للصفقات العمومية من خلال تقريره لسنة 2017، بل استبدلت تسميته فقط من "المجلس الجهوي بالرباط" إلى "المجلس الجهوي لجهة الرباط سلا القنيطرة"، ذلك أن المرسوم رقم 2.15.10الصادر في 20 فبراير 2015 قام بدمج جهتي" الرباط–سلا–زمور–زعير" و"الغرب شراردة بني حسن" في جهة واحدة.

واعتماد المغرب لهذه التقنية الرقابية جاء بعد تبني الدول المتقدمة لها، فظهور تقنيات ومناهج حديثة للتدقيق في البلدان المتقدمة يؤدي حتما بالدول النامية إلى العمل على تطبيقها وتكييفها مع بيئتها الاقتصادية والإدارية، ففي فرنسا مثلا ثم احداث الغرف الجهوية للحسابات سنة 1983 وخولت مجموعة من الاختصاصات على المستوى المحلي الهدف منها تخفيض النفقات العمومية وقد استوحى منها المغرب نموذجه للمحاكم المالية.

ولتمكين المجالس الجهوية للحسابات من أداء الدور الذي أحدثت من أجله، خولها المشرع من خلال المواد من 126 إلى 126 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، مجموعة من الأدوات القانونية تمكنها من مراقبة عمل الجماعات الترابية وهيئاتها، ممثلة في:

- ✓ التدقيق والبت في الحسابات.
- ✓ التأديب المتعلق بالميزانية و الشؤون المالية.
- ✓ مراقبة الاجراءات المتعلقة بتنفيذ الميزانية.
- ✓ مراقبة التسيير واستخدام الأموال العمومية.

و ما يعنينا في هذا الموضوع هو اختصاص مراقبة التسيير في مجال الصفقات العمومية، الذي مارسه المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط سلا القنيطرة على الجماعات الترابية والتي حددها التقرير في خمس جماعات قروية هي (عامر السفلية، سيدي بويحيى الحجامة، صباح، بنمنصور و أم عزة).

ولدراسة هذا الموضوع حددت الاشكالية التالية:

" دراسة رقابة المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط سلا القنيطرة على تدبير الجماعات الترابية للصفقات العمومية التي شملها تقرير سنة 2007 من خلال تحليل محتوى هذا التقرير ودراسة عناصره (ملاحظات وتوصيات المجلس الجهوي للحسابات وأجوبة الجماعات الترابية)، التي ستمكننا من معرفة أهمية هذه الآلية الرقابية في كشف الاختلالات التي تعرفها الجماعات الترابية في تدبير الصفقات والأسباب الكامنة وراءها".

ولمقاربة هذه الاشكالية سأشتغل بتقنية "تحليل المضمون"، لكن ما المقصود بتقنية تحليل المضمون؟ وماهي الأسس التي تقوم عليها؟ وكيف يمكن تطبيقها على تقرير المجلس الجهوي للحسابات؟

هناك تعريفات عديدة لتقنية تحليل المضمون اختلفت بالتطور التاريخي و بالهدف المنشود منها، وعموما فهي تنقسم إلى قسمين أساسين تحليل المضمون الكمي وتحليل المضمون النوعي، وما يعنينا في هذا الموضوع هو تحليل المضمون الكمي الذي عرفه برلسون (Berelson) " بتقنية للبحث تقدم وصفا موضوعيا منهجيا وكميا للمضمون الظاهر للاتصالات بهدف تفسيرها"، والمقصود بأدوات الاتصال هنا، كل أدوات الاتصال اللغوية المستعملة سواء كانت مكتوبة كالوثائق الرسمية والكتب أو شفوية كالإذاعة والتلفزيون أو نشاطات عمل قابلة للتحليل والتصنيف كتحليل اجتماع أو برنامج عمل.

وفي تحليل مادلين غراويتز (Madeleine Grawitz) لهذا التعريف، ترى أنه موضوعي لأن تحليل أدوات الاتصال يتم وفق ضوابط وقواعد، الشيء الذي يجعل التحليلات المختلفة التي تدرس المحتوى نفسه تعطي النتائج نفسها، وهو منهجي لأن المضمون المراد دراسته يكون منظما ويصب في نفس الهدف، وكمي لأنه غالبا ما يعتمد على تعداد عناصر محددة وحساب تكرارها رغم أن هذا الشرط ليس ضروريا فهناك تحليلات كمية تدرس الموضوعات أكثر من التقسيم.

ولتطبيق هذه التقنية على تقرير المجلس الجهوي للحسابات، قمت بعد تحديد المادة التي أريد الاشتغال عليها، وهي المضمون المتعلق بتدبير الجماعات الترابية لمجال الصفقات العمومية بتقسيم هذا المضمون إلى ثلاث وحدات هي: ملاحظات المجلس الجهوي للحسابات، أجوبة الجماعات الترابية و توصيات المجلس الجهوي للحسابات، وقمت بتعداد تكرار عناصرها و مضمونه من خلال تقسيم الموضوع إلى محورين:

المحور الأول: ملاحظات المجلس الجهوي للحسابات بين الخروقات القانونية وسوء التدبير.

المحور الثاني: آليات تحديث الرقابة: أجوبة الجماعات الترابية وتوصيات المجلس الجهوي للحسابات.

أولا:ملاحظات المجلس الجهوي للحسابات بين الخروقات القانونية وسوء التدبير

قدم المجلس الجهوي لجهة الرباط سلا القنيطرة في إطار الاختصاصات المسندة إليه بمقتضى المادة 147 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، مجموعة من الملاحظات تهم تسيير الجماعات الترابية التالية: عامر السفلية، سيدي يحيى الحجامة، صباح، بنمصور و أم عزة للشأن المحلي مابين 2009 و2015 تم نشرها في التقرير السنوي لأشغال المجلس الأعلى للحسابا سنة 2017.

ومن خلال الاشتغال على هذا التقرير وفق تقنية "تحليل المضمون"، صنفت الملاحظات/الاختلالات إلى صنفين:

ملاحظات قانونية خرق فيها مسيرو الجماعات الترابية مقتضيات قانونية.

ملاحظات تدبيرية لم يخرقوا فيها أي نص قانوني لكنهم خالفوا قواعد حسن التدبير.

1-1 الخروقات القانونية للجماعات الترابية في تدبير الصفقات العمومية

تخضع الصفقات العمومية المبرمة من طرف الجماعات الترابية ما بين 2009 و2015 في ابرامها وتحديد أشكالها حسب فترة ابرامها إلى المرسوم رقم 2.06.388 الصادر في 5 فبراير 2007 الذي ظل سارية المفعول إلى غاية سنة 2013، و المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 20 مارس 2013 الذي نسخ المرسوم السابق.

وإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية يجب أن يحترم إلى جانب هذا المرسوم باقي القوانين والأنظمة المنظمة للشأن المحلي و دفاتر تحملات الصفقات العمومية التي تتألف من دفاتر الشروط الادارية العامة ودفاتر الشروط المشتركة ودفاتر الشروط الخاصة.

وقد عرفت الجماعات الترابية الخاضعة لرقابة المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط سلا القنيطرة، عدة اختلالات قانونية في تدبيرها للصفقات العمومية المبرمة مابين 2009 و 2015 خرقت من خلالها جملة من القوانين رصدها وقدمها المجلس الجهوي للحسابات في تقريره الصادر سنة 2017.

فماهي الاختلالات القانونية التي رصدها المجلس الجهوي للحسابات في مجال الصفقات العمومية؟

وماهي المقتضيات القانونية التي خرقتها الجماعات الترابية؟

لاحظ المجلس الجهوي للحسابات أن الجماعات الترابية التي خضعت لرقابته خرقت قوانين عديدة في مختلف المراحل التي تمر منها الصفقات العمومية، بدأ بمرحلة برمجة المشاريع في ميزانيات الجماعات مرورا بمرحلة الابرام والتنفيذ ووصولا إلى مرحلة التسلم و الضمانات.

ففيما يتعلق ببرمجة المشاريع في الميزانية لاحظ المجلس الجهوي للحسابات أن الجماعات لا ترتكز في برمجة مشاريعها على رؤية استراتيجية مبنية على تقييم قبلي للحاجيات تتم ترجمتها في برامج متعددة السنوات وفق ما تنص عليه المادة 14 من المرسوم رقم 1.09.02 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها مما سيجعل نظرتها للمشاريع آنية و دون تحديد للأولويات.

ورصد المجلس الجهوي للحسابات أيضا اختلالات تتعلق بالدراسات القبلية للمشاريع حيث تبين له أن الجماعات تتعاقد مع مكاتب للدراسات غير معتمدة من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وهو ما يخالف مقتضيات المرسوم رقم 2.98.984 المتعلق بنظام اعتماد الأشخاص الطبيعيين و المعنويين القائمين بأعمال الدراسات والإشراف على المشاريع لأجل إبرام بعض صفقات الخدمات لحساب الدولة.

وفي مرحلة ابرام الصفقات لاحظ أن الجماعات الترابية لا تحترم المقتضيات القانونية المتعلقة بكل من الاعمال عن طريق سندات الطلب و مسطرة طلب العروض، ففيما يتعلق بسندات الطلب تبين له أن الجماعات لا تحترام مسطرة المنافسة، كما لا تبعث بطلبات الاستشارة لدعوة المتنافسين الى تقديم عروض الأثمان، بل غالبا ما تتواصل بشكل مباشر مع المقاولين، مخالفة بذلك الفقرة الرابعة من المادة 75 من مرسوم 5 فبراير 2007 (تقابها المادة 88 من مرسوم 20 مارس 2013) التي جاء فيها " تخضع الأعمال موضوع سندات الطلب الى منافسة مسبقة ماعدا إذا استحال اللجوء اليها أو كانت تتعارض مع العمل . ويلزم صاحب المشروع لهذه الغاية باستشارة كتابة ثلاثة متنافسين على الأقل وبتقديم ثلاثة بيانات مختلفة للأثمنة".

أما بخصوص الصفقات المبرمة وفق مسطرة طلب العروض، فقد سجل المجلس الجهوي للحسابات الى جانب اخلال الجماعات بشرط المنافسة المنصوص عليه في المادة 4 من مرسوم 5 فبراير 2007(المادة 5 من مرسوم 20 مارس 2013) خرقها للمقتضيات المتعلقة بطلب تعليل أفضل عرض ذو ثمن أحادي مفرط الذي يتجاوز ب 25% المعدل الحسابي التقديري للإدارة، رغم أن المادة 40 من القانون السالف الذكر تعتبر العرض مفرطا اذا كان يزيد بأكثر من 25% عن المعدل الحسابي الناتج عن الثمن التقديري الذي وضعه صاحب المشروع ومعدل العروض المالية للمتنافسين الآخرين، وتلزم لجنة طلب العروض في حالة ملاحظة أن أحد الأثمان الأحادية أو عدد منها الواردة في جدول الاثمان أو البيان التقديري المفصل أو فيهما معا، المتعلق بالعرض الأفضل المفرط على أساس المقياس السابق بدعوة المتعهد المعني لتبرير هذا الثمن أو اسناد دراسة هذا الثمن الى لجنة فرعية تقنية، لتقرر في الأخير قبول أو رفض العرض المذكور بناء على التقرير الذي وضعته اللجنة الفرعية تحت مسؤوليتها.

وكون الصفقات العمومية تدخل ضمن نفقات الاستثمار للجماعات الترابية، فهي تخضع لقواعد الالتزام والتنفيذ المطبقة على الميزانية المحلية والتي ينظمها المرسوم رقم 2.09.441 المتعلق بالمحاسبة العمومية المطبق

على الجماعات المحلية، لكن المجلس الجهوي للحسابات سجل خرق الجماعات لبعض مواد هذا المرسوم من خلال استفادتها في بعض الحالات من أشغال و توريدات وخدمات دون التأكد من وجود الاعتمادات الضرورية، وأداء نفقات قبل تسلم الطلبيات في حالات أخرى، لتقوم بتسوية الوضعية فيما بعد،الشيء الذي يشكل خرقا للمادتين 49 و 67 من مرسوم المحاسبة السالف الذكر.

كما سجل عدم احترم الجماعات للمسطرة المتعلقة بضبط بعض المقتنيات حيث أن فواتير العديد من سندات الطلب المتعلقة باقتناء قطع الغيار وصيانة العربات لا تشير إلى رقم لوحة السيارة موضوع الصيانة أو الإصلاح، وذلك خلافا لمقتضيات قرار وزير المالية المؤرخ في 19 ماي 1993 المحدد لقائمة المستندات المثبتة لمداخيل ونفقات الجماعات المحلية وهيئاتها.

وأثناء تنفيذ المشاريع موضوع الصفقات المبرمة لاحظ المجلس الجهوي للحسابات أن احدى الجماعات الترابية لم تقم بإخضاع تصاميم البناء لمسطرة التراخيص القانونية المنصوص عليها في المادة 32 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير.

كما لاحظ أن المتعاقدين مع الجماعات الترابية لا يحترمون المقتضيات المنصوص عليها في دفاتر التحملات خصوصا دفاتر الشروط الخاصة ودفتر الشروط الادارية العامة المطبق على صفقات الأشغال، ففيما يتعلق بدفاتر الشروط الخاصة، فقد سجل المجلس الجهوي للحسابات حالات عديدة لعدم قيام المقاولين بأشغال منصوص عليها أو أنها لم تنجز وفق الموصفات التقنية أو الكميات المحددة.

أما بخصوص مقتضيات دفتر الشروط الإدارية العامة المتعلق بصفقات الأشغال فمن بين الخروقات القانونية التي سجلها المجلس الجهوي للحسابات نجد حالات لعدم التقيد بالمقتضيات المتعلقة بالزيادة في حجم الأشغال والمنصوص عليها في المادة 52، كما سجل خروقات تتعلق بانجاز جداول المنجزات التي لاحظ أنها لا تعكس الكميات المنفذة من الأشغال، رغم أن المادة 56 من نفس القانون تؤكد أن جداول المنجزات يجب أن تعد انطلاقا من المعاينة التي تتم في الورش للعناصر الكيفية والكمية المتعلقة بالأشغال المنفذة والتموينات المنجزة.

وخلال مرحلة تسلم الأشغال تبين للمجلس الجهوي للحسابات وجود محاضر لتسلم الأشغال بتاريخ سابق على النهاية الفعلية للأشغال، وهو مايخالف الفقرة الأولى من المادة 65 من دفتر الشروط الادارية المطبق على صفقات الأشغال التي تنص على أنه "لا يتم تسلم المنشآت إلا بعد اخضاعها على نفقة المقاول لعمليات المراقبة المتعلقة بمطابقة الأشغال لمجموع التزامات الصفقة، لاسيما المواصفات التقنية".

وفي حالة ظهور عيوب بالمنشأة سواء بعد التسليم المؤقت أو النهائي، لا تقوم الجماعات بمطالبة المقاول بإصلاحها طبقا لأحكام المادتين 67 و68 من نفس القانون، بل تلجأ إلى اصلاح هذه العيوب على نفقتها رغم أن هذه الفترة مشمولة بالضمان المؤقت أو النهائي، الذي يلتزم فيه المقاول بإصلاح العيوب.

ولمعرفة أكثر القوانين التي تخرق من طرف الجماعات الترابية في مجال الصفقات العمومية قمت بتصنيف وإحصاء الخروقات القانونية السابقة وتركيبها في المبيان التالي:

مبيان تركيبي يبين القوانين التي تم خرقها من طرف الجماعات الترابية الخاضعة لرقابة المجلس الجهوي للرباط، من خلال تقرير 2015.

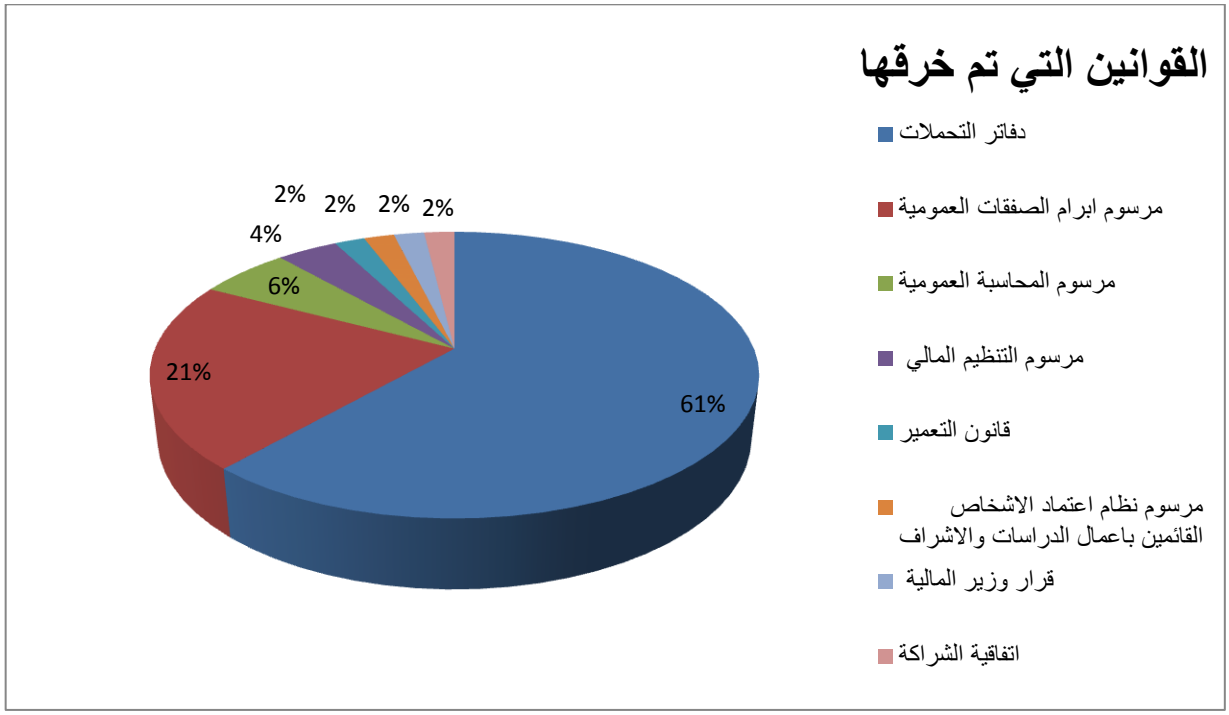

يتضح من خلال هذا المبيان أن أكثر الاختلالات القانونية للجماعات الترابية مرتبطة بدفاتر التحملات بنسبة تصل إلى 61 %، تليها الخروقات القانونية لمقتضيات مرسوم ابرام الصفقات العمومية بنسبة 21 %، تم باقي القوانين بنسب ضعيفة.

1-2مظاهر سوء تدبير الجماعات الترابية للصفقات العمومية

تتميز رقابة المجالس الجهوية للحسابات بأنها رقابة شاملة، تتجاوز النصوص القانونية لتطال ماهو تدبيري محض، حيث أن المادة 147 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية تنص على أن " المجلس

الجهوي للحسابات يراقب عمل الأجهزة الخاضعة لرقابته من حيث الكيف ويدلي عند الاقتضاء باقتراحات حول الوسائل الكفيلة بتحسين طرقه والزيادة في فعاليته ومردوديته".

كما يتأكد من أن الأنظمة والإجراءات المطبقة داخل الأجهزة الخاضعة لرقابته تضمن التسيير الأمثل لمواردها واستخداماتها وحماية ممتلكاتها وتسجيل كافة العمليات المنجزة، ومن هذا المنطلق رصد المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط سلا القنيطرة عدة اختلالات في تدبير الجماعات الترابية التي خضعت لرقابته، لم تخرق فيها أي قاعدة قانونية إلا أنها أخلت بقواعد حسن التدبير.

فما هي قواعد حسن التدبير التي خالفتها الجماعات الترابية من منظور المجلس الجهوي للحسابات؟

على الرغم من أهمية الصفقات العمومية في حصول الجماعات الترابية على حاجياتها من الأشغال أو التوريدات أو الخدمات، الا أن المجلس الجهوي للحسابات رصد اختلالات في تدبيرها ابتداءا من تحديد الحاجيات الى تسلم واستغلال المشاريع.

ففي مرحلة تحديد االحاجيات قصد ابرام صفقات بشأنها، لاحظ المجلس الجهوي للحسابات أن الجماعات الترابية لا تشرك أو تتشاور مع الجهات و الفاعلين أو السكان الذين يدخل المشروع موضوع الصفقة ضمن اهتماماتهم مما يفوت على الجماعات الترابية فرصة الاستفادة من خبراتهم ودعمهم التقني والمادي والمعلومات التي يتوفرون عليها.

وعدم استشارة السكان قبل تحديد المشاريع دفعهم في بعض الحالات إلى عرقلة تنفيذ بعض المشاريع و رفض استغلال البعض الأخر لاعتبارهم أن تلك المشاريع لا تعكس حاجياتهم الحقيقية أو أنها لم تنجز كما يجب، وهذه السلوكات أدت في بعض الحالات الى توقف مستمر للأشغال وبالتالي التأخر في التنفيذ وارتفاع التكلفة.

ولأن من قواعد حسن التدبير أيضا في ابرام الصفقات العمومية الاستفادة من أفضل العروض بأثمنة اقتصادية الشيء الذي يتأتى من خلال فتح مجال المنافسة بين جميع المشاركين المحتملين، فقد عاب المجلس الجهوي للحسابات على احدى الجماعات انجازها لأشغال عن طريق سندات الطلب رغم أن قيمة الأشغال لم تتجاوز السقف النصوص عليه في المادة 75 من مرسوم 5 فبراير 2007، واعتبر أن ابرامها للصفقة وفق مسطرة طلب العروض كان سيفتح الباب أمام متنافسين أكثر مما سيمنح الجماعة فرصة الاستفادة من عروض منخفضة التكلفة.

أما بخصوص الدراسات القبلية، فقد تبين للمجلس الجهوي للحسابات أن ضعف بعض الدراسات القبلية لانجاز المشاريع انعكس سلبا على جودة هذه المشاريع و جاهزية المنشآت للاستعمال من بينها حالة لجماعة اسندت مهمة اعداد الدراسة الطبوغرافية لبناء مجمع وتحديد مواصفاته ومقاييس تجهيزات تصريف المياه وإعداد

تصاميم الانجاز الى مكتب للدراسات التقنية، لكن بعد معاينة المجلس الجهوي للحسابات لوضعية المجمع بعد تسليمه لاحظ أنه جد منخفضة مقارنة مع قناة الصرف، وأن قناة تصريف المياه غير صالحة للاستعمال نظرا لعدم انجاز منافذ للماء وأن وضعها مرتفع مقارنة مع جنبات الطريق.

كما سجل المجلس الجهوي للحسابات سوء تتبع الجماعات الترابية لتنفيذ المشاريع من خلال اهمالها لمسك الوثائق المتعلقة بالصفقات، حيث يتم مسك دفاتر الأوراش المتعلقة بالمشاريع المنجزة بطريقة غير مضبوطة ومحاضر اجتماعات الأوراش لا تتضمن جميع المعلومات ولاتحترم الترتيب الرقمي والزمني.

أما فيما يتعلق بتدبير النفقات فقد سجل المجلس الجهوي للحسابات أن الجماعات الترابية لاتحرص على الحفاظ على المال العام والاقتصاد في النفقات من خلال عدة ممارسات من بينها حالة لإبرام صفقة قصد إتمام اشغال اضافية بمبلغ يتجاوز بكثير المبلغ المحدد مسبقا من طرف المهندس المعماري، وحالة أخرى لجماعة رفعت من القيمة التقديرية لأحد المشاريع بنسبة 54 % رغم تبنيها لنفس التصاميم المعمارية، بالاضافة الى ممارسات أخرى كالمبالغة في النفقات المتعلقة بالتزود بالوقود والزيوت وتكرار نفقات اصلاح تجهيزات الكترونية رغم أن وضعية هذه التجهيزات تتطلب الاستبدال عوض الاصلاح.

وتتميز هذه الاختلالات بعدم استناد المجلس الجهوي للحسابات في تقييمها على أسس واضحة على غرار الاختلالات القانونية، لكنها ترتكز على مبادئ تدبيرية منها الحكامة والشفافية والمساواة في التعامل مع المتعهدين ... وتطبيقها سيمكن من تخليق الادارة المحلية و النزاهة في المعاملات والحفاظ على المال العام.

وللوقوف على حجم الاختلالات المتعلقة بسوء التدبير من مجموع الاختلالات التي رصدها المجلس الجهوي للحسابات أعددت المبيان التالي:

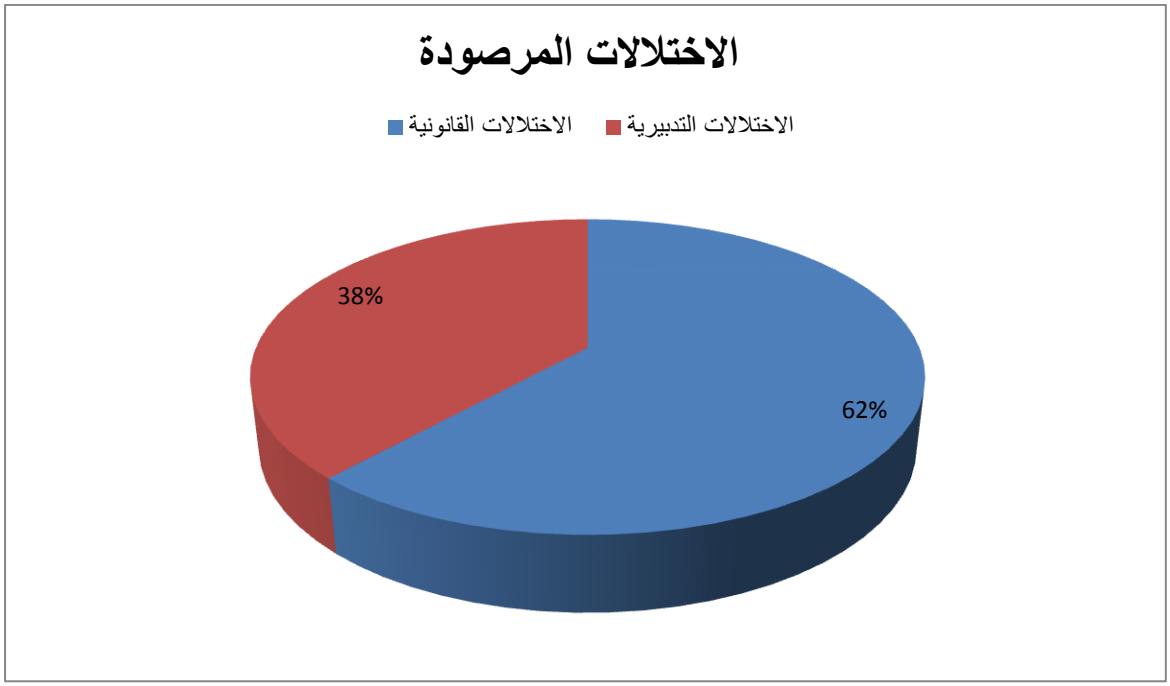

يوضح هذا المبيان أن جل الاختلالات التي رصدها المجلس الجهوي للحسابات هي اختلالات قانونية بنسبة تصل إلى 62 %، وأن الاختلالات التدبيرية لا تتجاوز 38 %، وقد تكون هذه النسب مقبولة لأن عمل الجماعات الترابية مؤطر في جل جوانبه بالنصوص القانونية، كما قد تكون راجعة لعدم وضوح معايير تصنيف الاختلالات التدبيرية.

ثانيا: آليات تحديث الرقابة: أجوبة الجماعات الترابية وتوصيات المجلس الجهوي للحسابات

تقوم رقابة المجلس الجهوي للحسابات –إلى جانب التأكد من تسيير الجماعات الترابية لشؤونها وفق الضوابط القانونية، وبأفضل الوسائل والطرق– على حق الجماعات الترابية في الرد على الملاحظات المسجلة في حقها، من خلال أجوبة كتابية ترفعها إلى المجلس الجهوي للحسابات، الذي يقوم بدوره –بعد تحديد أسباب الاختلالات– بتقديم توصيات يسعى من خلالها إلى توجيه الجماعات لتجنب تكرار نفس الاختلالات.

فبماذا أجابت الجماعات الترابية على ملاحظات المجلس الجهوي للحسابات؟

وماهي التوصيات التي قدمها المجلس الجهوي للحسابات ؟

2-1 أجوبة الجماعات الترابية: بين الاقرار بالخروقات ونفي المسؤولية

يلاحظ من خلال تحليل الأجوبة التي تقدمت بها الجماعات الترابية أن بعضها يؤكد صحة الاختلالات التي رصدها المجلس الجهوي للحسابات مع تقديم المبررات والاكراهات التي دفعت بالجماعات الى تلك الممارسات، والبعض الأخر ينفي صحة تلك الاختلالات من خلال عرض حيثيات وتوضيحات غابت عن المجلس الجهوي للحسابات.

وهذه الأجوبة عموما لم تتطرق إلى جميع الملاحظات، بل اكتفت كل جماعة في الغالب بالاجابة باقتضاب على جزء يسير من هذه الملاحظات.

ففيما يتعلق بعدم احترام قواعد الالتزام بالنفقات وابرام صفقات وسندات طلب دون اخضاعها للمنافسة أو استشارة المتنافسين، أجابت جماعة واحدة مقرة بصحة هذه الملاحظات و مؤكدة أنها شرعت في تدبير نفقاتها وفق توجيهات وملاحظات المجلس الجهوي للحسابات.

وبخصوص طلب تعليل أفضل عرض ذو ثمن أحادي مفرط، فقد اعتبرت الجماعة المعنية أنها غير مسؤولة عن هذا الخرق القانوني، ذلك أن ملف المتنافسين على الصفقة و محضر لجنة فتح الأظرفة تم ارسالهما الى مصالح الولاية التي صادقت عليهم دون ابداء أي ملاحظة.

أما الملاحظات المتعلقة بدفاتر التحملات، فقد أكدت الجماعات احترامها لمقتضيات دفاتر الشروط الخاصة، وأن حالات عدم مطابقة الأشغال المنفذة للمواصفات المحدد التي سجلها المجلس الجهوي للحسابات، هي أضرار ظهرت بفعل عوامل طبيعية كالأمطار ونوعية التربة أو بفعل تعرضها للإتلاف من طرف السكان، أما عن الحالات التي تتعلق بعدم القيام ببعض الأشغال كحالة عدم هدم طاولة لبيع اللحوم بإحدى المجازر فبررته الجماعة المعنية بأن عملية الهدم قبل تسلم الأشغال من شأنه أن يحرك الجمعيات المهنية العاملة في القطاع ضد الجماعة، لذا ارتأت تأجيلها.

وبخصوص دفتر الشروط الإدارية العامة المتعلق بصفقات الأشغال فالجماعات تبرئ نفسها من مسؤولية اعداد جداول منجزات لا تعكس الكميات المنفذة فعلا من الأشغال، معتبرة أنها مسؤولية المهندس المعماري لأن الجماعات تعاني من خصاص في الأطر التقنية المؤهلة لمثل هذه العمليات، كما ارتأت احدى الجماعات لتفادي مثل هذه الاختلالات مستقبلا اعمال مسطرة الاشراف المنتدب على تنفيذ المشاريع.

أما الاختلالات المتعلقة بعدم احترام مقتضيات المادتين 67 و68 من دفتر الشروط الإدارية العامة المطبق على صفقات الأشغال فقد أكدت إحدى الجماعات أن الشركة صاحبة المشروع قد تكلفت على نفقتها بإصلاح العيوب المشمولة بالضمانات التعاقدية لكنها لم تطبق مقتضيات المادتين 67 و68 لأنها تجدها صعبة ومعقدة، فيما أكدت جماعة أخرى أنها راسلت المهندس المعماري لإصلاح عيوب ظهرت بعد التسليم النهائي، لكن دون جدوى الشيء الذي دفعها الى انجاز أشغال الإصلاح عن طريق سند للطلب على نفقتها من أجل درئ أي ضرر مضاعف.

أما في ردها على الاختلالات التدبيرية، فقد وضحت الجماعات أن ولوج عدد محدود من المقاولات للمشاريع الجماعية، لا يرجع لتقصيرها وإنما لعوامل مرتبطة بالمقاولات، أما عن ضعف تتبع الجماعات لتنفيذ المشاريع فقد عزته الجماعات الى عدم توفرها على الأطر التقنية المؤهلة في مجال الصفقات العمومية.

وبخصوص الحفاظ على المال العام، فقد بررت الجماعات المعنية الملاحظات المتعلقة بهذا الشأن من خلال تقديم الاكراهات التي تواجهها، ففيما يتعلق بالمبالغة في نفقات الوقود والزيوت وقطع الغيار بررت الجماعة المعنية ذلك بقدم و إهتراء آلياتها الشيء الذي يجعلها تتطلب كميات كبيرة من الوقود والزيوت و إصلاحات متكررة.

كما خالفت المجلس الجهوي للحسابات في بعض الحالات، كالحالة التي رأى فيها أن إحدى الجماعات بالغت في نفقات تسوية أرض لانجاز مشروع، حيث أكدت أنها اعتمدت الأثمنة المعمول بها و اكدت أن المبلغ المحدد يتوافق مع المساحة الاجمالية التي تشملها الأشغال.

و نلاحظ من خلال هذه الأجوبة أن خضوع نفقات التجهيز لمراقبة سلطات الوصاية، على عكس نفقات التسيير العادية التي لا تخضع في العادة للتدخل الرقابي لسلطات الوصاية الإ في حالات استثنائية، جعل الجماعات الترابية تتملص من المسؤولية عن الخروقات المسطرية لقواعد ابرام الصفقات و تحملها للجهة التي صادقت دون ابداء أية ملاحظة.

كما نلاحظ أن الجماعات تخلط بين الأضرار التي يمكن أن تظهر بفعل اكراهات يصعب التنبؤ بها وسوء الدراسات القبلية المنجزة، فالعوامل الطبيعية (الأمطار، التربة...)أو تقبل السكان للأشغال يجب أن يأخد بعين الاعتبار في الدراسات القبلية .

أما بخصوص الموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية، فيلاحظ أنها غير مؤهلة لتدبير مجال معقد كالصفقات العمومية الشي الذي جعل أغلب الجماعات تجمع على أن السبيل لعدم تكرار الخروقات المتعلقة بتنفيذ و تسلم الأشغال هو اللجوء إلى مسطرة الاشراف المنتدب، لكن رغم أهمية هذه المسطرة في تتبع تنفيذ الصفقات العمومية، إلا أنها ستكلف الجماعات نفقات إضافية لذا يجب على الجماعات أن لا تعتمدها كحل دائم بل آني فقط في أفق تكوين أطر في المجال الإداري والتقني.

أما بخصوص الاختلالات التدبيرية، فعدم وضوح معايير تقييمها جعل آراء الجماعات الترابية تتضارب مع رأي المجلس الجهوي للحسابات.

2-2-توصيات المجالس الجهوية للحسابات

يعد اختصاص رقابة التسيير واستخدام الأموال العمومية اختصاصا اداريا محضا، لأنه ينبني على مراقبة شاملة ومندمجة لجميع أوجه ومظاهر التدبير المحلي. تهدف من خلاله المجالس الجهوية للحسابات إلى تطوير أساليب التدبير المحلي من خلال إعمال قواعد الاقتصاد والفعالية وغايتها المثلى هي الرفع من مستوى أداء الجماعات والمرافق العمومية المحلية.

ولتحقيق هذه الغاية تعمل المجالس الجهوية للحسابات بعد تقييم عمل الجماعات الترابية، على تقديم توصيات تنقسم بدورها إلى توصيات قانونية تهدف إلى معالجة الاختلالات والخروقات القانونية المسجلة في حق كل جماعة وتوصيات تدبيرية يعمل المجلس الجهوي للحسابات من خلالها على تحسين التدبير المحلي والرفع من مردوديته.

فماهي التوصيات التي قدمها المجلس الجهوي للحسابات لمعالجة مختلف الاختلالات؟ وهل تسعى هذه التوصيات إلى معالجة الاختلالات بأثر رجعي أم أنها تهدف فقط إلى عدم تكرارها؟ وهل تأخذ توصيات المجلس الجهوي للحسابات بعين الاعتبار الاكراهات التي تعاني منها الجماعات؟ كيف سيقدم المجلس الجهوي للحسابات للجماعات توصيات حول اختلالات تدبيرية خالفته الرأي فيها؟

تتعلق أولى توصيات المجلس الجهوي للحسابات الساعية إلى معالجة الاختلالات القانونية بدعوة الجماعات الترابية إلى العمل على احترام قواعد المنافسة في إبرام الصفقات العمومية وفق أحكام المرسوم رقم 2.06.388 الصادر في 5 فبراير 2007، و اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ الطلبيات بطريقة اقتصادية وناجحة.

ولتفادي الخروقات المتعلقة بقواعد الالتزام وأداء النفقات، دعى الجماعات الترابية إلى الالتزام بنفقاتها في حدود الترخيصات في الميزانية وعدم الأمر بصرف النفقات قبل التأكد سلفا من انجاز العمل ومطابقته لموضوع الصفقة.

أما الخروقات المتعلقة بمقتضيات دفاتر التحملات، فقد حث المجلس الجهوي للحسابات الجماعات على عدم تكرارها من خلال تتبع ومراقبة الأشغال المنجزة والتأكد من مطابقة المواد المستعملة مع ما هو منصوص عليه في هذه الدفاتر، و الاستفادة من الضمانات التعاقدية والقانونية.

وإذا كانت متطلبات التدبير الحديث ترتكز على تحديث منهجية هذا التدبير من أجل ترشيد المال العام والرفع من مردوديته، فإن حماية هذا المال من مظاهر التسيب وسوء التدبير تبقى عنصرا حاسما في تحديد معالم هذه المنهجية، لذا فالمجلس الجهوي للحسابات قدم الى جانب التوصيات الساعية الى ضمان احترام القواعد القانونية، توصيات تحرص على الاستعمال الأمثل لموارد الجماعات الترابية.

لذا أوصى المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط سلا القنيطرة، الجماعات الترابية اثناء ابرام الصفقات بتنظيم زيارات لأماكن الأشغال بالنسبة للمقاولات المقدمة لعروضها لتمكينها من تقدير الطابع التقني للمشاريع والظروف الخاصة بالانجاز، ودعاها إلى إعداد دراسات قبلية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على المشروع موضوع الصفقة قبل بداية الأشغال.

كما دعى إلى ضرورة تتبع ومراقبة تنفيذ الصفقات، لاسيما ما يتعلق بتوفر سجل أوامر الخدمة واحترام التسلسل الترتيبي والزمني لها والسهر على انجاز تقارير انتهاء الصفقات.

ولتفادي تسلم أشغال غير مطابقة للإلتزامات التعاقدية أوصى بتعيين الجماعات لمكتب للدراسات التقنية يعهد إليه بالتأكد من جودة انجاز الأشغال واحترامها للمواصفات التقنية والبنود التعاقدية.

وعلى الرغم من أهمية التوصيات التي يقدمها المجلس الجهوي للحسابات إلى الجماعات الترابية التي خضعت لرقابته، إلا أن طابعها غير الزجري واكتفاءها بالتوجيه وتقديم النصح يمكن أن يحد من فعاليتها، خصوصا أن الجماعات التي سجلت في حقها الخروقات القانونية لم تدعي جهلها للقواعد القانونية، هذا إلى جانب عدم مراعاة التوصيات المقدمة لضعف الموارد المادية والبشرية الذي تعاني منه أغلب الجماعات.

الخـــاتمة:

نلاحظ من خلال تحليل مضمون تقرير المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط سلا القنيطرة، أن المجالس الجهوية للحسابات تضطلع بدور رقابي مهم في مجال تدبير الجماعات الترابية للصفقات العمومية ذلك أن رقابتها تتعدى الحرص على الالتزام بالضوابط القانونية لتشمل قواعد حسن التدبير.وأن رقابتها تعتمد على التواصل من خلال تخويل الجماعات الترابية حق الرد على على الاختلالات المسجلة في حقها. لتصدر في الأخير المجالس الجهوية للحسابات توصياتها.

والملاحظ أيضا أن أغلب الاختلالات التي رصدها المجلس الجهوي للحسابات هي ذات طابع قانوني خصوصا المتعلقة بدفاتر التحملات والمرسوم رقم 2.06.388 المتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها .

والجماعات الترابية لم تدعي في ردها على هذه الملاحظات عدم درايتها بالقانون وإنما بررت ذلك في الغالب بتأثير عوامل خارجية (كالعوامل الطبيعية مثلا) وصعوبة المساطر وعدم توفرها على الأطر المؤهلة في مجال الصفقات العمومية، الشيء الذي يتطلب تعميق التفكير في عمل الجماعات الترابية، فمن الجيد تقوية

اختصاصاتها وتقوية استقلاليتها لكن يجب تأهيلها لأداء الأدوار المنوطة بها كما يجب مراعاة تباين إمكانياتها المادية والبشرية.

ولضمان فعالية رقابة المجالس الجهوي للحسابات في مجال مراقبة التسيير يجب تخويلها آليات زجرية وعدم الاكتفاء بتقديم توصيات خصوصا أن الجماعات تعلم أن العديد من ممارساتها غير قانونية وتحاول التحايل على القانون أو تجاهله.

كما يجب برمجة عمليات مراقبة التسيير بشكل متزامن مع تنفيذ قرار أو عملية ما أو مباشرة بعد الانتهاء من التنفيذ وليس بعد مرور العديد من السنوات، لأن ذلك من شأنه أن يجعل شروط تقييم موضوعي غائبة بفعل الظروف التي تم فيها اعتماد القرار أو العملية وتلك التي يتم في ظلها تقييم النتائج كما يمكن أن يكون المجلس الجماعي الذي ارتكب المخالفات قد انتهت مدة ولايته.

الهوامش والمراجع:

– الظهير الشريف رقم 1.02.124 صادر في فاتح ربيع الآخر (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5030، بتاريخ 15 غشت 2002.

نصت المادة 116 من هذا القانون على إحداث مجلس جهوي للحسابات في كل جهة من جهات المملكة، مع مراعاة مقتضيات المادة 164 من نفس القانون والتي نصت على احداث هذه المجالس بكيفية تدريجية كمرحلة انتقالية في انتظار احداث كل المجالس الجهوية للحسابات.

– المرسوم رقم 2.02.701 الصادر في 26 من ذي القعدة 1423 (29 يناير 2003)، المتعلق بتحديد عدد المجالس الجهوية للحسابات وتسميتها ومقارها ودوائر اختصاصاتها، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5080، بتاريخ 4 ذي الحجة 1423 بتاريخ 6 فبراير 2003.

حدد هذا القانون تسعة مقار للمجالس الجهوية للحسابات طبقا لمنطوق المادة 164 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية السالفة الذكر.

– المرسوم رقم 2.15.556 صادر في 21 من ذي الحجة 1436 (5 أكتوبر 2015)، بتحديد عدد المجالس الجهوية للحسابات وتسميتها ومقارها ودوائر اختصاصاتها، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6404، بتاريخ فاتح محرم 1437 (15 أكتوبر 2015).

-Mohamed Harakat , Finances publiques et droit budgétaire au Maroc, El Maarif Al jadida, 2004, P 147 .

-hevre Boullanger, Les institution supérieures de contrôle a L'heure de la maitrise des dépenses publiques, Revue Géoéconomie, N 67 , 2013, P 212.

- Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, Daloz, 1996, P 551.

- Madeleine Grawitz, op cit, P 551.

– المرسوم رقم 2.06.388 الصادر في 16 محرم 1428 (5 فبراير 2007)، بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5518، بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1428 (19 أبريل 2007).

– المرسوم رقم 2.12.349، صادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)،يتعلق بالصفقات العمومية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6140 بتاريخ 23 جمادى الأولى 1423 (4 أبريل 2013).

–تشمل دفاتر التحملات:

–دفاتر الشروط الادارية العامة: تحدد المقتضيات التي تطبق على جميع صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات أو على صنف معين من هذه الصفقات، وتتم المصادقة على هذه الدفاتر بمرسوم.

–دفاتر الشروط المشتركة: تحدد المقتضيات التقنية التي تطبق على جميع الصفقات المتعلقة بنفس الصنف من الأشغال أو التوريدات أو الخدمات أو بجميع الصفقات التى تبرمها نفس الوزارة أو نفس المصلحة المختصة، وتتم المصادقة على هذه الدفاتر بقرار للوزير المعني بالأمر والوزير المكلف بالمالية، إذا كانت هذه الدفاتر تتضمن شروطا لها انعكاس مالي.

–دفاتر الشروط الخاصة: تحدد الشروط المتعلقة بكل صفقة، ويتم التوقيع عليها من طرف الآمر بالصرف أو مندوبه والأمر المساعد بالصرف قبل طرح مسطرة ابرام الصفقة ويصادق عليها من طرف السلطة المختصة.

– ظهير شريف رقم 1.09.02 صادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية و مجموعاتها، المديرية العامة للجماعات المحلية، منشورات مركز الاتصال والنشر، 2009.

– القانون مطبق حسب سنة ابرام الصفقة هو مرسوم 4 فبرابر 2007، والملاحظ هنا أن المشرع في مرسوم 20 مارس 2013 قد خفض النسبة التي يعتبر فيها الثمن مفرطا حيث أصبحث محددة في 20 % بدل 25 %.

– المرسوم رقم 2.09.441 صادر في 17 محرم 1431 (3 يناير 2010)، بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومجموعاتها، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5811، بتاريخ 23 صفر 1431 (8 فبراير 2010).

– عبد اللطيف بروحو، مالية الجماعات المحلية بين واقع الرقابة ومتطلبات التنمية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 70، السنة 2011، ص 86.

–محمد براو، المجالس الجهوية للحسابات، مطبعة دار القلم، السنة 2006، ص 24.

– محمد حنين، تدبير المالية العمومية، – الرهانات والإكراهات، مطبعة دار القلم، السنة 2005، ص 338.

– محمد مجيدي، دور المجالس الجهوية للحسابات في تطوير أداء الجماعات المحلية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص القانون الاداري وعلم الإدارة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والأجتماعية أكدال – الرباط ، السنة الجامعية 2006 -2007 ، ص 86.

ubel, [1]

غلاب فاتح، ميمون الطاهر، "**سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و 16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة – الجزائر،2011، ص: 03.

مصطفى بوضياف، "**تحديات التشغيل في أسواق العمل**"، الدورة التدريبية: خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي أيام 03 نوفمبر– 03 ديسمبر، منظمة العمل الدولية – المركز الدولي للتدريب، 2008، ص: 09.

مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2008، ص: 164.

أحمية سليمان، "**السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع يومي 26 و27 أفريل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة – الجزائر،2009، ص: 03.

نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، "**التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**"، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 01، 2006، ص: 166.

علي حمدي، "**تنظيم وتطوير أسواق العمل**"، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى العربي للتنمية والتشغيل يومي 15و16 نوفمبر، الدوحة، 2008، ص ص: 09، 10.

لطرش الطاهر، "**الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة – الجزائر، 2011، ص: 06.

نفس المرجع السابق، ص ص: 06، 07.

علي حمدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

بوزار صفية، "**فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي 08 و09 ديسمبر، جامعة الجزائر 03، 2014، ص: 562.

رواب عمار، غربي صباح، "**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية"، العدد 05، 2011، ص ص: 68، 69.

مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 275.

علوني عمار، "**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة – دراسة تقييمية بولاية سطيف**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة يومي 15 و16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص: 05.

درحمون هلال، تزير علي، "**استراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة يومي 15 و16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص: 12.

Cnes ,**"Rapport National sur Le Développement Humain"**, pnud, 2006,pp: 55-65.

دحماني محمد أدريوش، "**إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: فرع اقتصاد التنمية،غ. منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر، 2013، ص: 225.

بوزار صفية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 560.

علوني عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 07.

رواب عمار، غربي صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص: 69.

دحماني محمد أدريوش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 224.

بوزار صفية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 561.

غويني العربي، "**دراسة وتقييم البرامج لتدارك النقائص وإشراك البلديات ضروري لمواجهة بطالة الشباب**"، مقال متاح على الرابط التالي:

http://www.djazairess.com/echchaab/33539 ، تاريخ التصفح: 2017/10/01 [بتصرف].

نفس المرجع السابق.

عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "**سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و 16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة – الجزائر،2011، ص: 12.

بوزار صفية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 563، 564.

سرير عبد الله رابح، "**سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**"، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية يومي 13 و 14 أفريل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، 2011، ص: 13.

تحليل أثر الزكاة على معدلات البطالة في الإقتصاد الحقيقي:
حالة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة (2003- 2016)

د.زوليخة بختي د. **علي حمزة**
zoulikhabekhti@gmail.com m_hamza_udl@live.com
جامعة سيدي بلعباس – الجزائر
د. **عبد الرحمان نعجة**
جامعة سعيدة
nadjabderrahmane@live.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية الزكاة في تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الحقيقي، وتحليل أثرها على سلوك المؤشرات الاقتصادية الكلية على غرار تقليص معدلات البطالة، و ذلك ضمن الوظائف التنموية والتوزيعية والتمويلية لأداء الزكاة، مع الإشارة إلى صندوق الزكاة الجزائري و تقييم تجربته. تم استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي **(VAR)**، لبناء نموذج قياسي يهدف إلى تقدير طبيعة العلاقة بين نمو الزكاة و نمو البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2003–2015)، وذلك من خلال إدراج التأخيرات الزمنية لكلا المتغيرين في تقدير النموذج. أظهرت نتائج الدراسة بأن نمو حصيلة الزكاة كمتغير تفسيري، لا ترتبط بعلاقة مع معدل البطالة كمتغير تابع في الاقتصاد الجزائري وذلك طيلة فترة الدراسة، مع عدم وجود أي علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما أن مستوى حصيلة الزكاة الجزائري يبقى بعيدا عن واقع الثروة والنشاط الاقتصادي الحقيقي. وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الزكاة بمفهومها الواسع كأداة فعالة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي (أ)، ترقية صندوق الزكاة إلى مؤسسة زكوية حقيقية لتشجيع العمل ومحاربة التضخم ومستويات البطالة **(ب)**.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الحقيقي الجزائري، الزكاة، معدل البطالة، ، نموذج (VAR).

ABSTRACT:

This study aims to highlight the importance of Zakat in achieving the real economy balance, and to analyze their impact on the behavior of macroeconomic indicators, such as reducing unemployment rates; based on the developmental, distribution and financing functions of Zakat, with reference to the Algerian Zakat Fund. Secondly, (***VAR***) model is used to build an econometric model in order to estimate the nature of the relationship between Zakat growth and the unemployment in the Algerian economy covering the period (2003-2016). Results of the study show that there is no significant relationship between Zakat growth and unemployment in the Algerian real economy.

Finally, the study affords some of recommendations among them: Activate Zakat as an effective tool in achieving economic balance and stability (***a***), Raising Zakat Fund to promote the work and its inadequacy in absorbing inflation and unemployment levels (***b***).

Keywords: Algerian Real Economy, Zakat, Unemployment rate, (**VAR**) Model.
JEL: E24

1- مقدمة:

يمتلك الاقتصاد القائم على المبادئ الإسلامية أداة الزكاة والتي يجمع الكثير إلى اعتبارها من الأدوات المالية والنقدية الفاعلة والمدعمة لأثر أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة، ولها من القدرة ما يسُهم في ضبط التضخم وعلاج حالات الانكماش والركود، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي الحقيقي؛ وفي ظل هذه المكانة التي تحتلها هذه الفريضة، لجأت بعض الدول الإسلامية إلى إقامة عدة تنظيمات مؤسساتية لها من أجل إحياء العمل المؤسساتي للزكاة وفق آليات عمل وتسيير متطورة و لعل تجربة الجزائر تعتبر من التجارب الحديثة في إعادة بعث الزكاة بصفة مؤسساتية، ترمي إلى تنمية مختلف القطاعات المكونة للنسيج الإقتصادي الحقيقي وذلك من خلال التأثير على العديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية على غرار البطالة، فكانت من بين الدول المبادرة في تنظيم فريضة الزكاة جمعا وتوزيعا من خلال إنشاء صندوق الزكاة سنة 2003.

هذا، وتعتبر الزكاة أحد أهم موضوعات الاقتصاد الإسلامي، بيد أنها لا تزال بحاجة ماسة للبحث والتطوير والتنظير والقياس، لبيان علاقتها بالاقتصاد ومتغيراته لاسيما على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي، فالزكاة لما تملكه من خصائص نقدية ومالية مؤهلة لأن تلعب أدوارا أساسية في الاقتصاد الكلي؛ ذلك لاعتبارها من بين أهم الأدوات المالية التي يستخدمها النظام الاقتصادي الإسلامي لتوفير حد الكفاية لكل مسلم.

2- إشكالية الدراسة:

تعمل الزكاة على محاربة الاكتناز بشكل آلي في إطار التوازن العام للإقتصادي الحقيقي، مما سيؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال المعطلة والتسريع في دورانها، الأمر الذي يحفز العلمليات الإستثمارية ويرفع من وتيرتها بهدف امتصاص النسبة الزائدة من اليد العاملة العاطلة، لكونها وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل؛ وفي ضوء ما سبق تم طرح الاشكالية التالية:

ما مدى كفاية الزكاة في تقليص مستويات البطالة وتحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر؟

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- التعرف على الزكاة باعتبارها موردا من موارد الدولة الإسلامية، ودراستها بما يسمح بتكوين ثروة معرفية تساعد على تحليل واقتراح ما يكون مناسبا ودراستنا الاقتصادية، القياسية والمالية.
- إظهار دور الزكاة في المجتمع، وتوضيح أثارها الاقتصادية والمالية الكثيرة والمهمة التي قد تخفى على الكثير، مما يشجع المجتمع حكومة وأفرادا على الاهتمام أكثر بهذا المورد المالي وتعظيم شأنه، وإخراجه من النظرة الضيقة والتهميش الذي يسير عليه.

- تقدير نموذج قياسي لتحليل طبيعة العلاقة الإقتصادية بين الزكاة و البطالة باستخدام متجهات الارتباط الذاتي، ومدى تأثيرها على مستوى التوازن العام للإقتصادي الحقيقي.

4- منهج البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث، قسمنا بحثنا هذا إلى قسمين أساسيين، حيث سنتطرق في الأول منهما إلى تحليل الإطار النظري لماهية العلاقة التلازمية بين الزكاة و البطالة في النظام المالي والإقتصادي، بداية بتحليل الدراسات السابقة في هذا الموضوع، مرورا بتحديد ماهية الزكاة و البطالة في الأدبيات المالية والاقتصادية، ومن ثم التعرض تحليل العلاقة التبادلية بينهما في الاقتصاد الإسلامي والتقليدي، مع تحديد الخصائص الإقتصادية لمساهمة الزكاة في تشجيع العمل ومحاربة مستويات البطالة ؛ أما القسم الثاني فسنخصصه للحديث عن فكرة تبني الإقتصاد الجزائري لصناديقَ الزكاةِ التي تُوكَلُ إليها مهمة جمع وإنفاق الزكاة ضمن أطر رسمية وقانونية، إذ سنتناول في هذا القسم لمحة موجزة عن صندوق الزكاة في الجزائر وتحليل حصيلة تطوره، كما سنخصص جزءاً منه للدراسة القياسية لتحليل طبيعة العلاقة التلازمية ما بين نمو حصيلة الزكاة وتطور مستويات البطالة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (**Eviews.8**) وكذا (**Excel.2013**) بالاعتمادا على البيانات التاريخية السنوية لكل منهما ومحاولة بناء نموذج قياسي لها (***VAR***) وفيما يلي بيان لذلك:

I. القسم الأول: الإطار النظري لأثر الزكاة على تحفيز العمل وامتصاص مستويات البطالة:

يعكس القسم من هذه الدراسة تحليل التنظير الإقتصادي والتأصيل الفقهي للعلاقة التلازمية ما بين مفهوم الزكاة ودورها الإقتصادي في امتصاص مستويات البطالة وتحليل سياسات معالجتها في الإقتصاد الإسلامي ونظيره التقليدي وذلك وفق العناصر التالية:

1- تحليل الدراسات السابقة.

لقد سجل موضوع الدور الاقتصادي للزكاة العديد من الدراسات والأوراق البحثية التي تحاول شرح الآثار الاقتصادية للزكاة على التوازنات الاقتصادية الكلية و عرض تجارب بعض الدول في هذا مجال، وقد حاولنا فيما يلي سرد بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع للوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي بعض منها:

1-1- كما أجرى **محمد يوسف** (Mohammed B. Yusoff, 2006) دراسة أسماها:"***Fiscal Policy In An Islamic economy and The Role Of Zakat***"، أين قدم فيها الباحث صياغة رياضية نظرية لنموذج مبسط للاقتصاد الإسلامي، أبرز فيه دور الزكاة في تحديد الدخل الوطني، والشكل المختصر لدالة الاستهلاك الكلي، وبين فيه أن محددات هذه الدالة هي نفقات الزكاة، الضرائب، الدخل، حيث يرى الباحث إمكانية إستعمال الزكاة لمواجهة التقلبات الدورية للاقتصاد، وضمّها لأدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1-2- كما قدم كل من **عقبة عبد اللاوي** و **فوزي محيريق** (2011)، بحثا بعنوان:" **نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**"، حيث ركزاً في دراستهما على عرض نموذج اقتصادي لا ربوي- زكوي وتحديد آليات التوازن فيه من خلال حل أنظمة المعادلات المكونة له، كما أبرزا دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ثم لمحا إلى تجربة صندوق الزكاة في الجزائر وواقعه، ولقد كانت الدراسة التطبيقية في شكل سيناريو يتم فيه وضع نسب الزكاة على مختلف القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام، ودراسة آثارها على المتغيرات الاقتصادية التالية: الاستهلاك العائلي، الاستثمار والبطالة، الناتج الوطني الخام. خَلُصَتْ هذه الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين حجم الزكاة المحصلة من هيئة صندوق الزكاة وبين قيمة الزكاة المفترضة، كما أن حصيلة الزكاة المتوقعة والموجهة للاستهلاك كفيلة بالقضاء على الفقر.

1-3- كما قام كل من **دونسوميت** و **يوسف** (Sorfina Densumite ;Mohammed B.Yusoff, 2012) بدراسة خصت الاقتصاد الماليزي، الموسومة بـ:" ***Zakat distribution and growth in federal territory of Malaysi***"، حيث اعتنت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير توزيع نفقات الزكاة على النمو الاقتصادي في دولة ماليزيا من خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي. أكدت النتائج على وجود علاقة ايجابية بين نفقات الزكاة والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال المدى الطويل، كما أظهر اختبار السببية لغرانجر وجود تأثير سببية في اجاه واحد ، يبدأ من نفقات الزكاة نحو النمو الاقتصادي الحقيقي ولا يوجد أثر للتغذية العكسية.

1-4- وفي أعمال كل من **عبد القادر خليل** و **إدريس عبدلي** (2015) ورقة بحثية تحمل عنوان " **الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي- نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية** "، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين الزكاة كمتغير تفسيري ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة كمتغيرات تابعة في كل من دولتي ماليزيا والجزائر، حيث تم تقدير مختلف النماذج القياسية لكل دولة على حدة. خلصت نتائج الدراسة إلى أن الزكاة في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يساهم في الرفع من حجم معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة، أما بالنسبة لماليزيا فإن ارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة 0,51%، وإلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0,26%، لذلك يمكن اعتبار الزكاة من أدوات السياسة المالية في النموذج الاقتصادي الماليزي.

2- بيان طبيعة العلاقة التلازمية بين الزكاة و البطالة في النظام في النظام المالي والإقتصادي الإسلامي.

لقد تعددت المشكلات الاقتصادية التي يسعى الاقتصاد الإسلامي لحلها، على غرار: الفقر، التضخم، سوء توزيع الدخول، والبطالة التي هي موضوع دراستنا بحيث لا يجد الفرد فرصة العمل المناسبة بالأجر المناسب، وبالتالي يُسلَب الفرد حقه في الكسب والعيش بكرامة؛ لذلك كان من الضروري سرد التأصيل الفقهي والنظري لهذه المشكلة، ودور الزكاة في محاربتها لكونها أحد أدوات السياسة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في

أيدي صناع القرار في البلدان المسلمة، ذلك لأن النظام الإقتصادي الإسلامي ينبذ ظاهرة البطالة ويدعو المسلمين إلى العمل مهما كانت طبيعته وأينما كان مكانه. (**هلالي**، 2010)

2-1- التأصيل الفقهي والنظري لمفهوم البطالة في الإقتصاد الإسلامي:

لقد عالج الفكر الإقتصادي الإسلامي ما يهم الفرد والمجتمع معا، حين حدد الروابط والقوانين التي تحكم العلاقات والظواهر الإقتصادية، التي تسعى إلى حل المشكلات الإقتصادية وفق التوجيهات الربانية، ولما كانت مشكلة البطالة إحداها، كان للإقتصاد الإسلامي رأي في علاجها، واتخاذ أسلم السبل في القضاء عليها، فالأمة الراشدة والدولة العقلانية لا تسمح للبطالة أن تتفشى في مجتمعها وشعبها، بل تعمل على تضييق حدتها والقضاء عليها. (**بلحسين وآخرون، د.ت**).

لذلك، نجد أن الإسلام أوجب للفرد على المجتمع حق العمل والكسب، فكيف يمكن تبني القيم الإسلامية لتحفيز المؤسسات في المجتمع من دون أن تسعى إلى استغلال الموارد الاقتصادية بما في ذلك الموارد البشرية بكفاءة عالية وبالتالي تخفيف البطالة وآثارها الاجتماعية. (**السراحنة**، 2000)، ذلك لأن العمل من الضروريات الهامة لحياة الإنسان، فهو من الناحية الإقتصادية يعتبر كوسيلة ليحصل بها الإنسان على قوته ومتطلبات عيشه، ومن الناحية الإجتماعية هو معيار لقيمته الإجتماعية ومكانته، ووسيلة في الوقت نفسه للتفاعل الإجتماعي مع العديد من الأفراد والجماعات، أما من الناحية النفسية فالعمل يفضي على حياة الإنسان معنى هو سبيل لنيل الرضا عن الذات. (**مغازي**، 2005)

2-1-1- إشكالية البطالة في ميزان الاقتصاد الإسلامي:

تتطلب عملية تحليل مفهوم مشكلة البطالة من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي، التطرق إلى مفهومها كما جاء في القرآن الكريم و صحيح السنة؛ فالبطالة مصطلح حديث النشأة في الاصطلاح الفقهي، وإن كان قد أشير إلى هذا المعنى ولكن بتعبيرات أخرى مثل: القعود عن العمل، العجز، التخلف، الكسل؛ أما البِطالة لغة: فهي الكَسَالة المؤدية إلى إهمال المهمات (**عمارة**، 1993)، ويقال أبطل الجير إذا تعطَّلَ. (**الفيروز آبادي**، 2009)؛ وقد عرفت منظمة العمل الدولية مصطلح البطالة بأنه:" لفظ يشمل كلَّ الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج ". **(The International Labor Organization, 2003)**

2-1-1- 1- مفهوم البطالة في ميزان الشريعة و الإقتصاد الإسلامي:

يرى **السراحنة** (2000) بأن للفقهاء وجهة نظر خاصة لمعضلة البطالة، فهي عندهم بمثابة العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز ذاتية كانت كالصغر، الأنوثة والمرض أو غير ذلك كالإنشغال بتحصيل علم، ويختلف حكم البطالة تبعا للأحوال التي يكون فيها؛ أما البطالة في الإقتصاد الإسلامي فقد عرفت بأنها العجز، وهذا العجز إما يكون ذاتيا كالصغر، والأنوثة، والعته والمرض والشيخوخة، أو غير ذاتي كالإنشغال

بتحصيل علم، وكذا العامل القوي الذي يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، أو الغني الذي يملك مالا ولا يستطيع تشغيله، بينما لا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز.(**ابن عابدين**، 2003)

2-1-2- الأصناف الأساسية لظاهرة البطالة من منظور الإقتصاد الإسلامي:

تقسم البطالة إلى أنواع عديدة طبقًا لشكلها وللأسباب التي أدت إلى ظهورها و يجدر بنا أن نصنفها ضمن فئتين أساسيتين: بطالة اختيارية وأخرى إجبارية، أما الاختيارية منها فهي تتمثل بتوافر فرص العمل للأفراد القادرين عليه باختصاصاتهم نفسها إلا أنهم يفضلون البطالة عليها، وهذا ما يحدث في الدول الغنية والمتطورة تقنيًا بغية زيادة دخل الأفراد، أو بسبب ظروف الانتعاش الاقتصادي الذي يعيشه الناس في تلك الدول، وأما الإجبارية منها فلا دور فيها للفرد العامل لأنها مفروضة عليه، وقد يكون المسبب لها نقص الأجور وقصورها عن تلبية الحاجات، أو سوءَ تنظيم الأسواق، أو أمورًا ذاتيًة كالمرض المانع من الكسب مثلا؛ وقد فصل **قنطقجي** (د.ت) في ذلك ووضع لها مخططا يضبطها، كما هو موضح في الشكل رقم (01) أدناه:

الشكل رقم (01): أنواع البطلة في الإقتصاد الإسلامي ومعالجتها

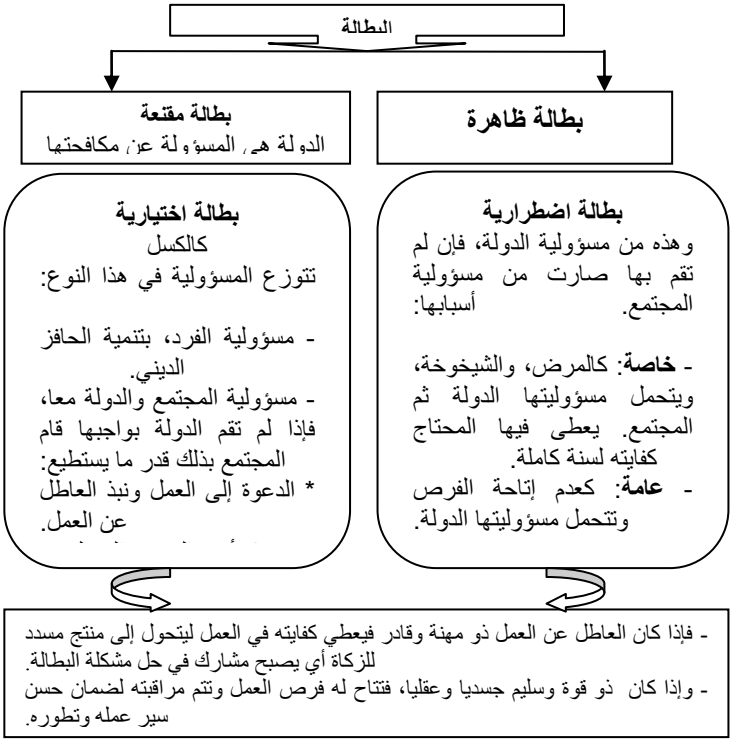

2-1-3- التأصيل الفقهي والنظري لمساهمة الزكاة في تقليص معدلات البطالة:

تعمل الزكاة على معالجة ظاهرة البطالة عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوثها، كما تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال رفع مستوى التشغيل، فالبطالة مشكلة اقتصادية

واجتماعية بالغة الخطورة، يترتب عليها من الناحية الاقتصادية انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي والاقتراب من حالة الركود، وأما من الناحية الاجتماعية فإنها تعمل على توسيع دائرة الفقر وما يصحبه من تفكك اجتماعي.

ويرى **لعمارة** (1997) بأن الزكاة تمارس دورها الايجابي في رفع مستوى التشغيل من خلال محاربة البطالة بنوعيها: الإجبارية والاختيارية، وتتجلى وظيفتها في الحرص على بناء عنصر العمل بتنميته وتحسين إنتاجيته من خلال تمكين الفقير من إغناء نفسه، حيث يكون له مصدر دخل ثابت؛ أما العاجز عن العمل فيشتري له عقارا يستغله، كما يواجه نظام الزكاة الذين يتعطلون عن الكسب باختيارهم بحرمانهم من الاستفادة من حصيلتها؛ إذ في كل هذه الصور يأتي دور الزكاة وتتجلى وظيفتها في دور الممول لكل ذي تجارة أو حرفة يحتاج معها إلى ما لا يجده. (**القرضاوي**، 2001)

2-1-3-1- سياسات معالجة معضلة البطالة في الإقتصاد الوضعي:

لقد اتخذ علماء الإقتصاد الوضعي عدة إجراءات لعلاج مشكلة البطالة، بيد أنها لا تزال قائمة دون حل جذري، وما يزال أعداد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر؛ إذ كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية الكينزية، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظف (**الوزاني** و **الرفاعي**، 2003)، فكان موضوع بحث الإقتصادي البريطاني **فيليبس** (A. W. Philips)، حيث توصل إلى أن القضاء على البطالة يكمن في زيادة معدلات التضخم، وذلك من خلال ما أسماه بمعادلة: **البطالة – التضخم** (*Unemployment – Inflation*)، في منحناه الشهير الذي يعبر عن العلاقة التبادلية العكسية بينهما، ويتناول أثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الانتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام (**أبو السعود وآخرون**، 2003)، ولقد اعتمدت أول دراسة قام بها **ويليام فيليبس** (A. W. Philips,1958) على احصائيات للمملكة المتحدة تبين العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي للفترة: (1957-1961)، وظهر من هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية علاقة عكسية، ففي الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفظة في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور وعلى العكس من ذلك، إذ في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة، وقد تم تمثيل هذه العلاقة بيانيا في شكل منحنى عرف بإسم: **منحنى فيليبس** (*Philips Curve*)، كما هو موضح في الشكل رقم (02) أدناه:

الشكل رقم (02): منحنى فيليبس في صورته البسيطة.

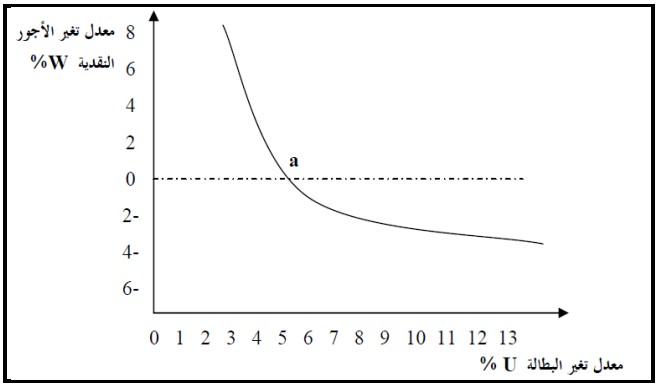

التعليق:

يتضح من الشكل رقم (02) أعلاه، أن النقط المختلفة الواقعة على طول المجال الهندسي للمنحنى تمثل التوفيقات المختلفة من معدلي البطالة والتضخم، التي تمكن الحكومة من الاختيار من بينها عند وضع سياساتها بشأن الاستقرار والتشغيل على مستوى الاقتصاد الوطني ككل؛ ولقد ساهمت أبحاث كل من **ليبسي** (Lipsey. Richard. G, 1965; 1981; 2000; 2010; 2015; 2016)، **ساموليسون** و **روبرت سولو** (P. Samuelson, 1955 ; P. Samuelson & R. Solow, 1960)، **إدموند فيليبس** (Edmund Phillips, 1967)، وكذا **ميلتون فريدمان** (Milton Friedman, 1968)، بتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهوما يفسره منحنى فيليبس السابق، حيث أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على هذا المنحنى وما تشير إليه وتقوم بعد ذلك باختيار طبيعة السياسة النقدية والمالية – سواء توسعية كانت أم إنكماشية – التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق المعدلين المرغوب فيهما من التضخم والبطالة.

2-1-3-2- سياسات معالجة معضلة البطالة في الإقتصاد الإسلامي:

يرى **باقر الصدر** (1982)، بأن علم الإقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية إلا إذا جُسِّد هذا الإقتصاد في كيان المجتمع، ودُرِست الأحداث والتجارب الإقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة؛ وعندما تتعرض الأمة إلى مشكلة اقتصادية سرعان ما تعود إلى نظامها الإقتصادي، وتستلهم حل المشكلات منه، ولما كانت مشكلة البطالة إحدى المشكلات الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء، كان للإسلام ولأنظمته الدور، إلا أن المشكلة ما زالت تتفاقم وتزيد وتهدد بخطر عظيم، فهذه الرسالة تبين الرائد في حل مثل هذه المشكلات، حيث جربت الأنظمة

الإقتصادية الوضعية وجهة نظر الإسلام وأسلوبه الذي لم يجرب بعد في حل كثير من المشكلات التي تعاني منها البشرية. (**قنطقجي**، د.ت)

أولا: تحليل الخصائص الإقتصادية لمساهمة الزكاة في تشجيع العمل ومحاربة مستويات البطالة:

إن مقدار عرض العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة يتوقف على عاملين: القدرة على العمل والرغبة فيه، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية الإنتاجية، وكمية العمل هذه تعتمد على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهي بدورها تتوقف على مستوى ما يحصل عليه هؤلاء القادرين على العمل من كميات مناسبة من الغذاء أو من العلاج من الأمراض، وهنا يتضح أثر الزكاة في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص من حصيلتها للمساكين، طالما أن المسكين هو الذي يكون مستوى دخله منخفضا، مما يجعله قادرا على المحافظة على كمية العمل المبذول؛ ذلك لاعتبار الزكاة مصدرا أساسيا من مصادر التمويل في الإقتصاد الإسلامي، وما لها من أثر بَيِّنٍ في إعادة توزيع الدخول وتقليل حدة التفاوت فيها، وفيما يلي بيان لذلك:

أ- الزكاة كمصدر أساسي للتمويل في الإقتصاد الإسلامي:

تعتبر الزكاة مصدرا أساسيا من مصادر التمويل في الإقتصاد الإسلامي (**مشهور**، 1993)، وذلك عن طريق توجيه جزء من حصيلة الزكاة إلى إقامة المشروعات الإستثمارية التي يحتاج إليها الفقراء والمساكين، والتي يتم تشغيلهم فيها وتمكينهم إياها، كما يجوز استخدام جزء منها في شراء أدوات الإنتاج وتمليكها لصغار العمال الذين يستحقون الزكاة؛ لأنها تدفع بالمزكي إلى ضرورة استثمار أمواله في مشروعات إنتاجية حتى يستطيع دفع الزكاة من الربح بدلا من أن يدفعها من رأس المال، وهذا يفتح مجالا للمستقبل وإيجاد الفرص الجديدة للعمال، ذلك لأن الزكاة فرضت على المال النامي الذي بلغ النصاب، فصاحب المال يحرص على تشغيله كيلا تأكله الزكاة، كما أن من حكم فرض الزكاة في الأموال أن يتجه أصحابها إلى تنميتها واستثمارها وإلا أكلتها الصدقات عاما بعد عام، كما أن التشديد في النهي على كنز الأموال يحمل أصحابها على دفعها إلى المجتمع في صور مشروعات إستثمارية منتجة. (**بلتاجي**، 2007)

ولعل أدل ما يستدل به في هذا الباب ما دعت إليه السنة النبوية الشريفة من ضرورة الاتجار بأموال اليتامى واستثمارها وتنميتها حتى لا تتناقص تدريجيا بسبب وجوب فريضة الزكاة فيها، والتي تمثل دافعا قويا ومباشرا للاستثمار، وذلك لما رواه الإمام **الترمذي** في سننه و صححه الشيخ **الألباني** في الإرواء من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص-رضي الله عنهما- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خطب الناس فقَالَ:" **أَلاَ مَنْ وَلِيَ يَتِيماً لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ وَلاَ يَتْرُكُهُ تَأْكُلُهُ الصَّدَقَةُ** ". (**الترمذي**، ح.ر: 641)؛ ووجه الدلالة في هذا الحديث، وبناء على ذلك فإن الاستثمار واجب بنص هذا الحديث، لأن المأمور به هو الاتجار بمال اليتيم والاتجار هنا عبارة عن استثمار مالي. (**سانو**، 2000)

ب- أثر الزكاة على عملة توزيع الدخول في الإقتصاد الإسلامي:

ترى **فاطمة بلحسين** وآخرون، أن للزكاة أثر واضح في إعادة توزيع الدخول وتقليل حدة التفاوت فيها، وذلك عن طريق أخذ زكاة المال من الغني ودفع جزء منها للفقراء المعدمين وهو أمر يجعل أموال الأغنياء ينقص، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك من قبل الفقراء وفيه تنشيط للتجارة، فتكون المحصلة النهائية اتساع السوق بطريقة مستمرة، وهذا من شأنه إيجاد فرص عمل تلقائيا بزيادة حصيلة الزكاة؛ كما أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة سيرفع من مستوى الطلب الكلي؛ الذي سيقابله زيادة في العرض الكلي من خلال ارتفاع حجم الاستثمار، يُضَافُ لهذا أن تمكين الفقراء من الحصول على رأس المال الانتاجي سيدعم وتيرة الاستثمار الوطني، كما أن المجتمعات التي تتبنى نظام الزكاة يكون عامل الاستقرار فيها سائداً؛ نظرا لانخفاض معدلات الفقر والجريمة المرتبطة برأس المال. **(خليل**، 2015)

ثانيا: تحليل الدور الإقتصادي للزكاة في تشجيع العمل ومحاربة مستويات البطالة:

لقد درج علماء الاقتصاد الحديث على اعتبار عناصر الإنتاج ثلاثة ألا وهي: العمل أو اليد العاملة (***Labour***) – رأس المال (***Capital***) والأرض (***Land***) (**سليمان**، 2005)، وقد جاء الإسلام ليدعوَ الناس إلى التحرر من عبودية الدرهم والدينار وأن يعملوا على تحويل رأس المال واستثماره وإنفاقه فيما ينفع الفرد والجماعة، وذلك لما أورده الإمام البخاري رحمه الله من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله ﷺ :" **تَعِسَ عَبدُ الدِّينَارُ والدِّرْهَمِ وَالقَطِيفَةِ وَالخَمِيصَةِ، إنْ أُعطِي رَضِيَ، وَإنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ**" (**البخاري**، ح.ر: 2886)؛ وقد شدد الدين الحنيف الحملة على كنز المال وتجميده وتعطيله عن أداء رسالته في الحياة الاقتصادية؛ في هذا الصدد نجد العديد من الآيات القرآنية التي تنبذ ظاهرة الاكتناز، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾. (**التوبة**، من الآية: 34).

ذلك لاعتبار الاستثمار الإسلامي أفضل وسيلة لاستغلال الموارد المالية والمادية المسخرة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال الصيغ الإستثمارية المشروعة في مختلف القطاعات كالزراعة والصناعة والتجارة بهدف إعمار الأرض، وفي ذلك قال الله تعالى: ﴿ **هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾. (**هود**، الآية: 10)؛ قال الإمام **ابن كثير** (2005) رحمه الله في تفسيرها:" أي جعلكم عمارا تعمرونها وتستغلونها "، ومما جاء في تفسير **قال القرطبي** (2003) رحمه الله:" قال ابن العربي: قال بعض علماء الشافعية: الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب ".

هذا، ويرى **خليل** (2015) بأن الزكاة عبارة عن أداة هامة من أدوات السياسة المالية التحفيزية لمستويات الاستثمار الكلي، فهي تحارب الاكتناز الذي هو بمثابة تسربات للدخل الوطني، إذ تؤثر الزكاة على سوق العمل بشكل مباشر، فمن أهم الآثار المباشرة إسهامها في تحفيز الاستثمارات الجديدة مع المحافظة على الاستثمارات السابقة، ولاشك أن هذا يولد عناصر انتاجية إضافية تتعاون مع عنصر العمل، كذلك فإن الإنفاق على طلاب العلم

النافع وتوفير برامج التأهيل والتدريب للقوى العاملة سيرفع من قدرة اليد العاملة على الانتقال بين فروع الإنتاج والتحكم في التقنيات الحديثة وهذا سيقضي على البطالة الهيكلية، يُضَافُ لكل هذا أن تأسيس ديوان للزكاة في حد ذاته سيمتص جزءً من اليد العاملة المعطلة التي تحوي خبراء وأهل الاختصاص ومساعديهم، ولتفعيل هذا الديوان لا بد من إرساء فروع له في كل ولاية وبلدية يكون شغلها الشاغل إحصاء الأفراد الذين تُحَصَّلُ منهم الزكاة وأولئك الذين هم في حاجة إلى الحصول عليها.

وترى **فاطمة بلحسين** وآخرون، أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للإستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الإستهلاك أو زيادة استثمار الأموال، ويؤدي ذلك إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الإستهلاكية وبذلك يزيد الإنتاج وتزيد تبعا لذلك فرص العمل الجديد؛ وبذلك يكون المجتمع قد حقق هدفين اثنين بفضل أسلوب الزكاة المنتجة في وقت واحد، حسبما يراه **مياح** (2011) وهما:

- ضمان مناصب شغل للمستفدين من هذا الصنف من التمويل وإنشاء مناصب شغل جديدة بعد إنشاء المشاريع التي تم تمويلها بأموال الزكاة، وبذلك يزداد الأثر الإيجابي للزكاة المنتجة كلما كانت المشاريع المقامة تستوعب عددا أكبر من العمال.
- اختصار الطريق للوصول إلى عتبة الادخار والتي تعتبر هدفا لما بعدها، وهو توفير الأموال اللازمة للاستثمارات التي تقام بغير أموال الزكاة أي أن تمويل الاستثمارات الخاصة بالطبقة الفقيرة بواسطة جزء من أموال الزكاة، يولد مداخيل أخرى تسمح بتوفير المدخرات التي سوف تُوجه لتمويل النشاط الاستثماري.

ويرى **عز الدين الطيب** (د.ت) أن تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول في العملية الإنتاجية، إنما يتوقف على مستوى التعليم والتدريب، ولذلك يكون الإنفاق من حصيلة الزكاة على طلبة العمل النافع للمجتمع، إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب، لأن فائدة علمه ليست مقصورة على طالب العلم فحسب بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، ويترتب على ذلك أن إنفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم والتدريب والتكوين بأنواعه المختلفة، سوف يرفع مستوى نوعية العمل المتاحة في المجتمع، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية؛ وذلك نظرا لمساهمة الزكاة في حل مشكلة البطالة الدورية، وذلك من خلال تشجيعها للتغيرات في ظروف الانتاج وظهور الاختراعات التكنولوجية واكتشاف الموارد الطبيعية والنمو السكاني وزيادة الدخل الوطني، كما تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي نتيجة فورية دفع الزكاة حال استحقاقها. (**نجاة حمدان وآخرون**، 2013)

تعمل الزكاة على مكافحة تضخم الأجور والأسعار، حيث تمثل الأجور المرتفعة أحد الأسباب الرئيسية لتضخم النفقات، إذ يقابل ارتفاع تكلفة عنصر العمل رفع المنتجين للأسعار مما يشكل عبئا على الدخول، فيطالب العمال بزيادة عالية وهكذا تتوالى عمليات الإرتفاع في كل من الأجور والأسعار، وقد لا تحدث الزيادة في الأجور تضخما

إذا صاحبتها زيادة في إنتاجية العمل، وهو الوضع الغالب في الاقتصاد الإسلامي، حيث يؤدي فرض الزكاة كنفقة على رأس المال إلى القضاء على البطالة المقنعة والعمل على الإحتفاظ بمستوى التشغيل الذي يتناسب فيه ناتج عنصر العمل والأجر المدفوع له.

إن مجرد بقاء جزء من طاقات الاقتصاد الإنتاجية عاطلا، يمثل أحد الضغوط التضخمية التي تباشر مفعولها في مجال تضخم التكاليف، فالزكاة هي الحل الأمثل للقضاء على الطاقات الإنتاجية العاطلة، فهي تطرح إختيارين لاستخدام رؤوس الأموال: إما أن يتم تشغيلها في أوجه الاستثمار المختلفة، وإما أن تتناقص بقسط ثابت سنوي (قيمة الزكاة) وعلى ذلك فإن الفريضة تعتبر نفقة وعبئا على رؤوس الأموال العاطلة، بينما تنخفض هذه النفقة على رؤوس الأموال العاملة.

II. القسم الثاني: الاطار التطبيقي للعلاقة بين الزكاة والبطالة.

لجأت العديد من الدول الإسلامية لتبني فكرة صناديقَ للزكاةِ تُوكَلُ إليها مهمة جمع وإنفاق الزكاة ضمن أطر رسمية وقانونية، ولكل دولة آليات وأنظمة اعتمدتها في تسيير هذه المؤسسات، إذ سنتناول في هذا القسم لمحة موجزة عن صندوق الزكاة في الجزائر وتحليل حصيلة تطوره، كما سنخصص جزءاً منه للدراسة القياسية لتحليل طبيعة العلاقة التلازمية ما بين نمو حصيلة الزكاة وتطور مستويات البطالة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (**Eviews.8**) وكذا (**Excel.2013**) بالاعتمادا على البيانات التاريخية السنوية لكل منهما ومحاولة بناء نموذج قياسي لها (***VAR***) وفيما يلي بيان لذلك:

1- تحليل واقع صندوق الزكاة بالجزائر:

يعتبر مشروع إنشاء صندوق الزكاة في الجزائر تجربة حديثة مقارنة بمثيلاتها في الدول العربية التي سارت في هذا المجال منذ زمن، وتجربة صندوق الزكاة في الجزائر تجربة رائدة لاقت من الأهمية والاستحسان ما جعل الدعوة إلى الاهتمام بهذا الموضوع يأخذ حيزا معتبرا في مجال الدراسات التي تقام، والمؤتمرات التي تنعقد من أجل إبراز البعد الاقتصادي والاجتماعي له، وبات القيام بدراسات حديثة حول شعيرة الزكاة مطلبا من طرف المختصين والاقتصاديين الذين ينادون بضرورة تفعيل الزكاة بمفهومها الواسع كأداة للتنمية المستدامة وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين، وهذا بضرورة تخطيط الأعمال والأنشطة الاقتصادية المختلفة وفقا لأوجه الزكاة لتحقيق مقاصدها التي وضعت لأجلها.

1-1- تحليل تطور حصيلة الزكاة في الجزائر:

بعد اعتماد "**صندوق الزكاة** " كهيئة رسمية تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر وانطلاق حملته الأولى سنة 2003م وبعد سنوات من عمله والحملات الإعلامية المختلفة للتعريف به ولجذب أموال الزكاة إليه – لأن إعطاء الزكاة للصندوق أمر اختياري – استطاع تحصيل قدر لا بأس به من الأموال، كما هو مبين الجدول رقم (01) أدناه، إذ نلاحظ من خلال الشكل رقم (03)، بأن مساهمة أصناف الزكاة من الحجم الإجمالي للزكاة

خلال الفترة (2003– 2016)، جاءت متفاوتة، حيث تصدرت زكاة المال قائمة الترتيب بمجموع إجمالي قدره ستة (06) ملايير دينار جزائري وبنسبة 59% من المجموع الإجمالي لحصيلة الزكاة، ثم تأتي من بعدها زكاة الفطر بقيمة 3.8 مليار دينار وبنسبة 37%، لتليها حصة الزكاة المجتباة من الزروع و الثمار بقيم أقل وبنحو 452 مليون دينار، أي بنسبة 4% من الحجم الإجمالي لحصيلة الزكاة.

أما الشكل رقم (04) أدناه، فهو يبين تطور الحصيلة الوطنية للزكاة بأصنافها الثلاثة، إذ نلاحظ وجود تلك الزيادة المستمرة في حصيلة الزكاة طيلة فترة الدراسة (2003– 2016)، حيث تطور مبلغ زكاة الأموال خلال الفترة **(2003 – 2007)**، بمتوسط قدره: 270 مليون دينار جزائري، وكذا حصيلة زكاة الفطر في تزايد مستمر و بمتوسط قدره: 157 مليون دينار جزائري، أي بنسبة 2.62% و 1.3% على التوالي من الحجم الإجمالي للحصيلة الوطنية للزكاة، وقد نتج عن هذا النمو في الحصيلة التنامي المطرد في عدد العائلات المستفيدة من المساعدات المالية وارتفاع عدد الشباب المستفيدين من القروض الحسنة؛ في حين انخفضت حصيلة صندوق الزكاة في سنة 2008م مقارنة بالفترة السابقة، مما أدى إلى انخفاض عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر و زكاة المال و انخفاض عدد المستفيدين من القروض الحسنة كذلك، ويعزى هذا الانخفاض إلى تزعزع ثقة الناس بصناديق الزكاة نتيجة الأخطاء التسييرية للمشرفين عليها في المساجد على المستوى الوطني، في ظل غياب الخطاب المسجدي ودور الإمام في إقناع المزكين وحثهم بوضع أمولهم في الصندوق وتوعيتهم بالايجابيات التي يحققها ذلك؛ لتعاود بعد ذلك إيرادات صندوق الزكاة مجددا للارتفاع خلال المرحلة **(2009 – 2012)** ، حيث بلغت زكاة المال رقما قياسيا، إذ تجاوزت عتبتي 780 و 800 مليون دينار خلال سنتي 2011 و 2012 ، كما ارتفعت زكاة الفطر هي الأخرى إلى أزيد من 32 مليون دينار سنة 2010 لتصل الى ما يقارب 45 مليون دينار في 2012؛ ويعزى السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى المبادرة التي قامت بها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في سنة 2009م، لما أعلنت أن ربع حصيلة صندوق الزكاة لسنة 2009م يخصص إلى أهالي غزة، الشيء الذي أدى إلى إقبال شريحة كبيرة من المزكين على دفع زكاتهم لصندوق الزكاة، كما أن هناك العديد من الجهود المبوذلة في السنوات الأخيرة من طرف القائمين على الصندوق وكذا أساتذة جامعيين ومتطوعين من أجل إنجاح هذه التجربة و تجسيد دورها في المساهمة في معالجة ظاهرة الفقر بالجزائر.

في حين نجد أن زكاة الزروع والثمار لم يعنى بها في بداية نشأة صندوق الزكاة في 2003، حتى سنة 2004 ، أين وصلت إلى أكثر من 16 مليون دينار ثم تراجعت في 2005 إلى 7 ملايين دينار، لتصل في 2016 إلى 73 مليون دينار، ومع هذا تبقى زكاة الثمار والزروع ترتفع بنسب ضئيلة مقارنة بزكاة المال وزكاة الفطر (5% فقط من مجموع الزكاة) التي يهتم الفرد بإخارجهما لعلمه بهما وأن نسبة المزكين الفلاحين يكون على حسب نسبتهم؛ ومما يجدر ملاحظته في السنوات الأخيرة (2015–2016) أن حصيلة الزكاة عرفت انخفاضا ملحوظا لأسباب مجهولة، لربما يرجع بعضها إلى عزوف المزكين عن دفع زكاتهم لصندوق الزكاة وتراجع الثقة به.

الجدول رقم (01): الحجم الإجمالي للحصيلة الوطنية للزكاة بأصنافها الثلاثة خلال الفترة (2003- 2016) / الوحدة: دج.

السنوات	زكـــاة الفطـــر	زكـــاة المـــال	زكـــاة الزروع و الثمـــار	المجموع
2003	25 728 172,50	30 394 399,45	0,00	56 122 571,95
2004	114 916 162,00	108 370 579,98	16 567 254,00	239 853 995,98
2005	172 171 989,66	335 761 165,55	723 396,54	508 656 551,75
2006	215 220 889,36	439 099 934,34	32 119 363,76	686 440 187,46
2007	258 163 416,08	435 507 262,68	38 843 446,56	732 514 125,32
2008	240 960 757,50	370 048 773,87	43 441 713,23	654 451 244,60
2009	304 969 465,00	589 566 578,23	42 147 194,17	936 683 237,40
2010	322 074 119,50	536 621 104,24	40 497 584,83	899 192 808,57
2011	373 399 511,00	781 299 800,17	24 364 482,57	1 179 063 793,74
2012	444 705 479,00	801 233 622,80	60 703 409,74	1 306 642 511,54
2013	439 199 647,81	779 147 643,48	75 804 974,05	1 294 152 265,34
2014	437 563 081,20	804 303 736,65	76 893 000,58	1 318 759 818,43
2015	555,00 417 473	685 984 292 ,68	91 711 538,40	1 251 113 386,08
2016	515 318 879,00	678 716 480,94	73 139 529,73	1 267 174 889,67
المجموع	**3 822 490 245,61**	**6 011 354 601,44**	**452 105 820,03**	**10 285 950 667,08**

الشكل رقم (03): نسبة مساهمة أصناف الزكاة من الحجم الإجمالي للزكاة خلال الفترة (2003– 2016).

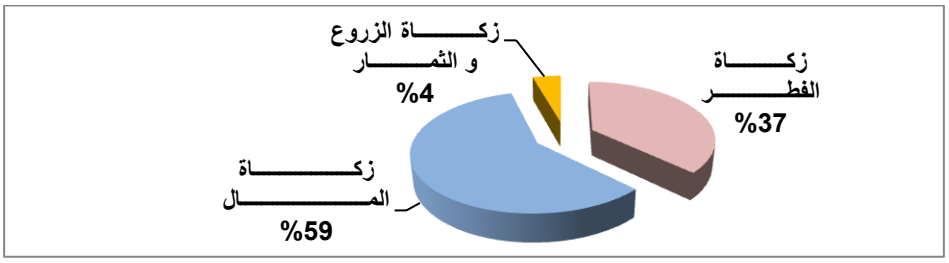

الشكل رقم (04): تطور الحصيلة الوطنية للزكاة بأصنافها الثلاثة خلال الفترة (2003- 2016).

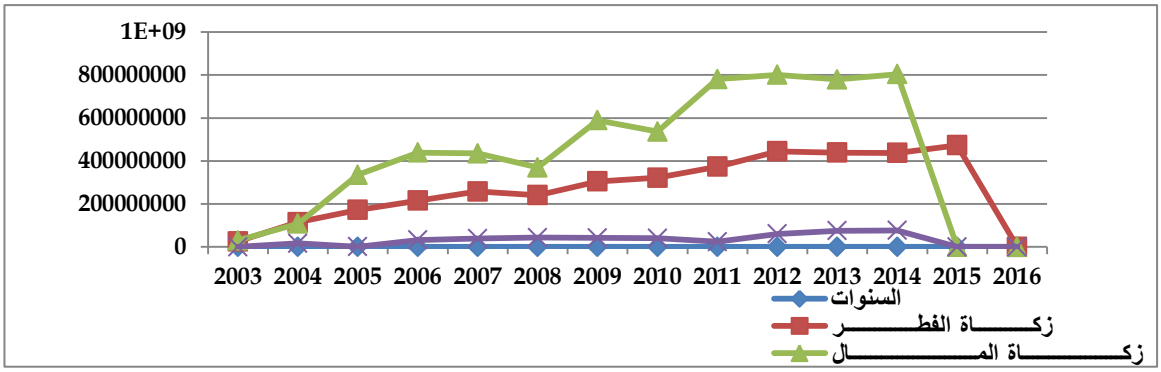

2-1 - قياس أثر تطورات حصيلة الزكاة على تغيرات مستويات البطالة في الجزائر.

1-2-1- نمذجة قياسية لأثر الزكاة على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015):

سنبحث في هذا الجزء تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين زكاة المال كمتغير تفسيري ومعدل البطالة كمتغير تابع، وذلك بناءً على نماذج قياسية يتم تقديرها ثم يتم المفاضلة بينها في المدى القصير، بالاعتماد على تقدير نموذج الانحدار الذاتي (***VAR***)، مُتَّبِعين في ذلك المراحل التي وثقها **بوربوني** (Bourbonnais. R , 2011) والمتمثلة فيما يلي:

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، - تحديد عدد فترات التأخير المثالية،
- تقدير نموذج (***VAR***)، - التحقق من استقرار النموذج

و قبل البدء في تنفيذ هذه الخطوات سنقوم بتعريف متغيرات النموذج و مصادر بياناتها كما هو مبين في الجدول رقم (02) أدناه:

الجدول رقم (02): المتغيرات و مصادر البيانات

المتغير	التعريف	مصادر الحصول على البيانات
LNZAKAT	اللوغاريتم النيبيري للحصيلة السنوية لزكاة المال التي يتم جمعها على المستوى الوطني من قبل مؤسسة صندوق الزكاة	وزارة الشؤون الجينية و الأوقاف الجزائرية http://www.marw.dz/
UNEMPLOYMENT	تشير البطالة إلى حصة القوة العاملة القادرة على العمل لكنها تعريفات .لم تجد مناصب شغل، و هي تبحث عن التوظيف قوة العمل و البطالة تختلف حسب البلد.	www.bm.com

1-2-2- تحليل نتائج اختبار (ADF) و (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الإقتصادية الكلية بعدم الإستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير و ينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن، ولذلك كان من الضروري إختبار استقرارية السلاسل الزمنية قبل معالجتها في حالة عدم الإستقرار ومعرفة درجة تكاملها، ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على اختبارات **ديكي - فولر** الموسعة (***ADF***) و اختبار **فيليبس - بيرسون** (***PP***)، و هذا ما يسمح لنا بتفادي الوقوع في مشكل الانحدار الزائف الذي يحدث عند القيام بتقدير نموذج (***VAR***) أو نموذج الانحدار بصفة عامة. (**السواعي**، 2012)

تشير نتائج اختبار (ADF) و (PP) إلى استقرار السلسلتين الزمنيتين طبيعيا ، حيث نلاحظ تطابق نتائجهما وأن كل القيم الإحصائية لهما هي أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوي (05%)، و قيمة الاحتمالات أصغر من الاحتمال (***Prob***) الحرج عند (05%)، و بعد تحقق الشرط الأساسي لتقدير نموذج (VAR)، سنمر في العنصر الموالي إلى تحديد عدد فترات التأخير للنموذج المراد تقديره، والجدول رقم (03) التالي يبين نتائج هذين الاختبارين كما يلي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

النتيجة	PP			ADF			المتغيرات
	N	C	T+C	N	C	T+C	
	النموذج 03	النموذج 02	النموذج 01	النموذج 03	النموذج 02	النموذج 01	
	1.386746	-6.912470	-5.288726	1.649772	-6.912470	-4.419952	
I0مستقرة:	-1.974028	-3.144920	-3.875302	-1.974028	-3.144920	-3.875302	LNZAKAT
	(0.9484)	**(0.0002)**	**(0.0067)**	**(0.9672)**	**(0.0002)**	**(0.0227)**	
	-2.707463	-8.759915	-4.742700	-3.012727	-6.194483	-3.703826	
I0مستقرة:	-1.974028	-3.144920	-3.875302	-1.974028	-3.144920	-3.875302	UNEMPLOYMENT
	(0.0114)	**(0.0000)**	**(0.0143)**	**(0.0061)**	**(0.0004)**	**(0.0640)**	

T: الاتجاه العام، C: الثابت، N: عدم وجود لا ثابت و لا اتجاه عام.

1-2-3- تحديد عدد فترات التأخير في النموذج:

لاختبار فترات التأخير الملائمة لكل من المتغيرين، يجري الانحدار الذاتي لكل متغير ولفترة التأخير الواحدة تلو الأخرى لحين الحصول على النموذج الذي يحقق أفضل معايير اختبار النموذج والمتمثلة في (**FPE**) معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error،(**AIC**) معيار معلومات **أكايك** (Akaike)، (**SC**) معيار معلومات

شوارز (Schwarz)، وأخيرا **(H–Q)** معيار معلومات **حنان** و **كوين** (Hannan and Quinn)، حيث يتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك أقل قيمة من المعايير الإحصائية.

باستخدام برنامج (Eviews.8)، تم تحديد ثلاثة فترات تأخير للمتغيرين (***Lnzakat***) و(***Unmployment***)، وتم الحصول على نتائج التقدير المبينة في الجدول رقم (04) أدناه، حيث نلاحظ أن فترة الإبطاء الملائمة للمتغيرين (***Lnzakat***) و(***Unmployment***) هي الفترة الثالثة **(Lag = 3)** حسب أغلب المعايير التالية: **(SC – FPE – AIC - HQ)**، ومنه تشير نتائج تقدير أغلب المعايير السابقة ذات الدلالة المعنوية إحصائيا عند المستوى (5%)، إلى ضرورة الأخذ بثلاثة فجوات زمنية، وأن فترة الإبطاء الملائمة هي **(P = 3)**

الجدول رقم (04): تحديد عدد درجات التأخر في نموذج(VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNZAKAT UNEMPLOYMENT
Exogenous variables: C
Date: 10/11/17 Time: 16:13
Sample: 2003 2015
Included observations: 10

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
3.293530	3.420434	3.359917	0.098816	NA*	-14.79959	0
2.631685	3.012397	2.830846	0.060396	9.303501	-8.154229	1
2.625926	3.260446	2.957861	0.080406	3.364924	-4.789305	2
1.696628*	**2.584956***	**2.161337***	**0.058122***	**4.789573**	**3.193317**	**3**

1-2-4- تقدير النموذج القياسي:

سوف نحاول فيما يلي إعطاء نمذجة قياسية لتقدير طبيعة العلاقة الإقتصادية بين الزكاة والبطالة باستخدام متجهات الارتباط الذاتي، وإدراج التأخيرات الزمنية لكل من متغيرات الدراسة: الزكاة (***Lnzakat***) ومعدل البطالة (***Unmployment***)، و ذلك من أجل تحديد اتجاه السببية بين المتغيرين وتقدير مدى تكيف العلاقة بينهما في المدى القصير، وقد تحصلنا على نتائج تقدير نموذج (VAR) بين الزكاة و معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2003 – 2015) كما هو مبين في الجدول رقم (05) أدناه:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج (VAR) بين الزكاة و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003 – 2015).

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/11/17 Time: 17:24
Sample (adjusted): 2006 2015
Included observations: 10 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LNZAKAT	UNEMPLOYMENT
LNZAKAT(-1)	0.437656	1.327673
	(0.30980)	(2.28348)
	[1.41273]	[0.58143]
LNZAKAT(-2)	-0.325279	2.846176
	(0.30498)	(2.24800)
	[-1.06655]	[1.26609]
LNZAKAT(-3)	-0.358590	-0.346968
	(0.19140)	(1.41082)
	[-1.87348]	[-0.24593]
UNEMPLOYMENT(-1)	-0.022302	-0.183647
	(0.06483)	(0.47784)
	[-0.34402]	[-0.38433]
UNEMPLOYMENT(-2)	0.025943	0.358686
	(0.06014)	(0.44330)
	[0.43137]	[0.80912]
UNEMPLOYMENT(-3)	-0.153724	0.434437
	(0.06519)	(0.48052)
	[-2.35804]	[0.90410]
C	26.93288	-73.82327
	(8.89336)	(65.5523)
	[3.02843]	[-1.12617]
R-squared	0.910296	0.732961
Adj. R-squared	0.730889	0.198884
Sum sq. resids	0.068613	3.727783
S.E. equation	0.151232	1.114717
F-statistic	5.073908	1.372388
Log likelihood	10.71990	-9.255528
Akaike AIC	-0.743981	3.251106
Schwarz SC	-0.532171	3.462915
Mean dependent	20.20918	10.99110
S.D. dependent	0.291526	1.245423

1-2-5- اختبار معنوية معلمات نتائج النموذج القياسي:

تؤكد قيم (***Prob***) في الجدول رقم (06) أدناه، التي تعتمد على إحصائية **فيشر** (***Fisher***)، أن معلمات النموذج غير معنوية إحصائيا عند مستوى (05%)، و بالتالي نحكم على معلمات النموذج بأنها غير معنوية إحصائيا، و في هذه الحالة لا يمكننا تفسير أثر نمو حصيلة الزكاة على معدلات البطالة في الجزائر من خلال هذا النموذج، وعليه يتطلب الأمر المرور إلى اختبار سببية **غرانجر** (***Granger Causality***).

الجدول رقم (06): معنوية معلمات نتائج تقدير نموذج (VAR).

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 10/11/17 Time: 18:57
Sample: 2006 2015
Included observations: 10
Total system (balanced) observations 20

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.437656	0.309795	1.412726	0.2074
C(2)	-0.325279	0.304982	-1.066553	0.3272
C(3)	-0.358590	0.191403	-1.873485	0.1101
C(4)	-0.022302	0.064828	-0.344021	0.7426
C(5)	0.025943	0.060142	0.431370	0.6813
C(6)	-0.153724	0.065191	-2.358045	0.0564
C(7)	26.93288	8.893356	3.028427	0.0231
C(8)	1.327673	2.283477	0.581426	0.5821
C(9)	2.846176	2.247999	1.266093	0.2524
C(10)	-0.346968	1.410817	-0.245934	0.8139
C(11)	-0.183647	0.477840	-0.384328	0.7140
C(12)	0.358686	0.443301	0.809124	0.4493
C(13)	0.434437	0.480521	0.904095	0.4008
C(14)	-73.82327	65.55227	-1.126174	0.3031
Determinant residual covariance		0.001810		

1-2-6- اختبار سببية غرانجر(Granger) لمتغيرات النموذج:

يتضمن مفهوم **غرانجر** الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (لعلاقة السبب والتأثير) حيث يمكننا القول بأنه إذا كان المتغير(LNZAKAT) يسبب في المتغير (UNEMPLOYMENT) وإذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية لـ (UNEMPLOYMENT) بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة لـ (LNZAKAT) أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في (CANI) يجب أن تسبق زمنيا التغيرات في

(UNEMPLOYMENT)، ففي هذه الحالة نستطيع أن نقول أن (LNZAKAT) تسبب بـ (UNEMPLOYMENT)، وهذا يعني أن إضافة (LNZAKAT) الحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحدار يحوي القيم السابقة (UNEMPLOYMENT) من القوة التفسيرية للنموذج؛ وفي هذا النموذج سيتم اختبار سببية **غرانجر**(Granger) للمتغيرين.

لقد أشارت نتائج الدراسة المبينة في الجدول رقم (07) أدناه، بوجود علاقة سببية في المدى القصير بين (UNEMPLOYMENT) و(LNZAKAT) لأن قيم الاحتمالات لفيشر (Prob) هي أكبر من القيمة الحرجة (5%) و بالتالي نقبل الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على أن (LNZAKAT) لا تسبب (UNEMPLOYMENT)، والعكس صحيح بالنسبة للفرضية الثانية، إذ بما أن قيمة احتمال (Fisher) أكبر من الاحتمال الحرج عند مستوى معنوية (05%)، إذن نقبل الفرضية العدمية (H_0)، التي تنص على أن (UNEMPLOYMENT) حسب غرانجر (Granger) لا تسبب (LNZAKAT)؛ وعليه فإن نتائج هذا الاختبار تفيد بعدم وجود علاقة سببية و حيدة أو ثنائية الاتجاه بين المتغيرين محل الدراسة.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار سببية غرانجر لعلاقة الزكاة بمعدلات البطالة.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/12/17 Time: 14:12
Sample: 2003 2015
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNZAKAT does not Granger Cause UNEMPLOYMENT	10	0.87508	0.5424
UNEMPLOYMENT does not Granger Cause LNZAKAT		3.56979	0.1619

III. الخاتمة ومناقشة النتائج:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الزكاة في تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الحقيقي، وتحليل أثرها على سلوك المؤشرات الاقتصادية الكلية على غرار امتصاص مستويات البطالة، و ذلك ضمن الوظائف التنموية والتوزيعية والتمويلية لأداء الزكاة، مع الإشارة إلى صندوق الزكاة الجزائري وتقييم تجربته؛ وفي ضوء ذلك تم استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (**VAR**)، لمحاولة بناء نموذج قياسي يهدف إلى تقدير طبيعة العلاقة التلازمية بين نمو حصيلة الزكاة و نمو البطالة في الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على تحليل البيانات التاريخية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2003–2015)، وذلك من خلال إدراج التأخيرات الزمنية لكلا المتغيرين في تقدير النموذج واستخدام اختبار ديكي فولر(**Dicky-Fuller**) و (**Phillips-Perron**) لمعرفة مدى إستقرارية متغيرات

الدراسة مع مرور الزمن، فضلا عن تطبيق اختبار غرانجر(**Granger**) للسببية و ذلك من أجل تحديد اتجاه السببية بين المتغيرين و تقدير مدى تكيف العلاقة بينهما في المدى القصير.

1- مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال تحليلنا لمساهمة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال نموذج زكوي للتوازن الاقتصادي الكلي وفق ضوابط الاقتصاد الإسلامي، ومن قراءتنا المتأنية لمختلف البيانات الإحصائية متعددة المصادر، وباستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية للتحليل والاستنباط تجمعت لدينا أهم النتائج يمكن كالآتي:

- تعمل الزكاة على معالجة ظاهرة البطالة عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوثها،
- تؤدي الزكاة دورا بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال رفع مستوى التشغيل،
- تعددت سياسات معالجة معضلة البطالة في الإقتصاد الوضعي،كان من أهمها أعمال كل من **ويليام فيليبس**(A. W. Philips,1958)،**ليبسي** (Lipsey. Richard. G, 1965; 1981; 2000; 2010; 2015; 2016)، **ساموليسون** و**روبرت سولو**(P. Samuelson, 1955 ; P. Samuelson & R. Solow, 1960)، **إدموند فيليبس**(Edmund Phillips, 1967)،وكذا **ميلتون فريدمان**(Milton Friedman, 1968)،
- لقد اتخذ علماء الإقتصاد الوضعي عدة إجراءات لعلاج مشكلة البطالة، بيد أنها لا تزال قائمة دون حل جذري، وما يزال أعداد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر؛
- تعدد سياسات معالجة معضلة البطالة في الإقتصاد الإسلامي، بداية من كون الزكاة مصدرا مهما للتمويل ومدى تأثيرها على عملية توزيع الدخول في الإقتصاد الإسلامي، فضلا عن دورها الهام في تشجيع العمل ومحاربة التضخم ومستويات البطالة.
- حصيلة الزكاة المعلن عنها من طرف صندوق الزكاة الجزائري لا تعكس قيمة الزكاة الفعلية الواجبة على الأموال في الجزائر، وهي بعيدة عن واقع الثروة وحجم النشاط الاقتصادي الحقيقي الجزائري، ويرجع ذلك لعدة تحديات تواجه أداء صندوق الزكاة بالجزائر(حداثة هذا الجهاز من جهة، عامل انعدام الثقة، نقص الكفاءة التسييرية للقائمين على شؤون الصندوق، كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد وضعي يقوم على مبدأ الضريبة وليس الزكاة...)، وتعد حصيلة الزكاة المفترضة الناتجة عن النشاط الاقتصادي في الجزائر أكبر بكثير من الأرقام الرسمية.
- لقد أظهرت النتائج القياسية لهذه الدراسة بأن نمو حصيلة الزكاة (ZAKAT) كمتغير تفسيري، لا ترتبط بعلاقة مع معدل البطالة (UNEMPLOYMENT) كمتغير تابع في الاقتصاد الجزائري وذلك طيلة الفترة المغطاة بالدراسة (2003 – 2015)، وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي لاسيما في الاقتصاد الماليزي على غرار أعمال كل من **محمد يوسف** (Mohammed B. Yusoff, 2006)، التي هدفت إلى إبراز دور الزكاة واستعمالها في مواجهة التقلبات الدورية للاقتصاد، وضمّها لأدوات

السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ كما وقد هدفت دراسة كل من **سابينجي، نورمالا** و **مارزيانا** (Raedh sapingi, Noormala Ahmed, Marziana Mohamed, 2011)، إلى محاولة الكشف عن العوامل التي تسهم في توجيه نية دفع الزكاة من قبل الأكاديميين في المؤسسات الخاصة والعامة؛ وقد استخدمت الدراسة ثلاث تقنيات إحصائية: التحليل الوصفي (أ)، ونماذج الارتباط (ب) والانحدار (ت)، وتم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استبيان تكونت عينته من (230)؛ كما تم الاعتماد على نظرية السلوك المخطط (Theory of Planned Behavior :TPB) التي وضعتها كل من (Fishbein & Ajzen, 1975 ; 1980, Ajzen, 1991, 2002)، وذلك لتحديد العوامل التي قد تؤثر على نية الأكاديميين لدفع الزكاة على دخلهم، على غرار كيفية تأثير موقف المزكين والمعايير الذاتية وكذا مراقبة السلوك الملموس، حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين موقف المزكين و ومراقبة سلوكاتهم الملموسة مع نية الامتثال لدى الأفراد وخاصة الأكاديميين في دفع الزكاة.

هذا، وقد توافقت نتائج دراستنا مع أبحاث كل من **عبد القادر خليل** و **إدريس عبدلي** (2015)، التي هدفت إلى إبراز مكانة الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين الزكاة كمتغير تفسيري ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة كمتغيرات تابعة في كل من دولتي ماليزيا والجزائر، حيث تم تقدير مختلف النماذج القياسية لكل دولة على حدة، وخلصت النتائج إلى أن الزكاة في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يساهم في الرفع من حجم معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة، كما أن نتائج دراستنا هذه، قد توافقت في مجملها مع نتائج أعمال كل من **عقبة عبد اللاوي** و**فوزي محيريق** (2011)، أين ركز الباحثان في دراستهما على إبراز دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ثم لمحا إلى تجربة صندوق الزكاة في الجزائر وواقعه، ولقد كانت الدراسة التطبيقية في شكل سيناريو يتم فيه وضع نسب الزكاة على مختلف القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام، ودراسة آثارها على المتغيرات الاقتصادية التالية: الاستهلاك العائلي، الاستثمار والبطالة، الناتج الوطني الخام، وقد خَلُصَتْ هذه الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين حجم الزكاة المحصلة من هيئة صندوق الزكاة وبين قيمة الزكاة المفترضة، كما أن حصيلة الزكاة المتوقعة والموجهة للاستهلاك كفيلة بالقضاء على الفقر.

وعليه، يمكن تفسير النتائج الإحصائية المتحصل عليها في دراستنا القياسية بأن تجربة صندوق الزكاة لازالت حديثة العهد في المجال التطبيقي، ولم تتمكن بعد من تنظيم عملية إخراج الزكاة بالشكل الذي يؤدي إلى اعتماد المواطنين على صندوق الزكاة في جباية و إعادة توزيع الدخول الناتجة عنها، وهذا ما انعكس بعدم وجود علاقة إحصائية سببية بينها و بين معدلات البطالة، أي أن الزكاة التي يتم جبايتها و توزيعها على المستفيدين في شكل قروض حسنة خالية من الفائدة على مستوى مؤسسة صندوق الزكاة لا تزال منخفضة وغير قادرة على تلبية كل الطلبات المقدمة ؛ كما نلاحظ أن مستوى حصيلة الزكاة في الاقتصاد الجزائري بعيدة عن واقع الثروة والنشاط

الاقتصادي الحقيقي، إذ أنها أكبر بكثير من الأرقام الموجودة حسبما قدمته مصالح وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، وهذا راجع إلى التحديات التي تواجه أداء صندوق الزكاة في الجزائر؛ وحتى تؤتي الزكاة أكلها وتحقق فعاليتها وتؤدي النتائج المؤملة منها، يجب أن ينهض بها جهد جماعي مؤسسي، مع ضرورة تقنين كل ما يتعلق بالزكاة في فقرات قانونية واضحة، والحاجة إلى الإلزامية القانونية في أدائها.

IV. قائمة المراجع:

1-1- الكتب:

- ابن عابدين (2003)، ***رد المحتار على الدر المختار: حاشية بن عابدين***، بيروت، لبنان: دار عالم الكتب.
- الإمام ابن قيم الجوزية(د.ت)، ***شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل***، ط3، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية
- الإمام إسماعيل ابن كثير (2005)، **تفسير القرآن العظيم**، ط1، الجزائر: دار الرشيد للكتاب والقرآن الكريم.
- الإمام البخاري (2014)، ***صحيح البخاري***، ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- الإمام الترمذي (2011)، ***سنن الترمذي***، ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- الإمام شمس الدين القرطبي (2003)، **الجامع لأحكام القرآن**، المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب، الرياض.
- الإمام مسلم (2013)، ***صحيح مسلم***، ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- الفيروز آبادي (2009)، ***القاموس المحيط***، ط3، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- جمال حسن السراحنة(2000)،***مشكلة البطالة وعلاجها– دراسة مقارنة بين الفقه والقانون***،ط1،ديمشق،بيروت: اليمامة.
- خالد محمد السواعي(2012)، ***أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام "Eviews"***،عمان، الأردن: دار الكتاب الثقافي.
- خالد واصف الوزاني وأحمد حسن الرفاعي(2003)،***مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق***،عمان:دار وائل للنشر.
- سعد الدين مسعد هلالي(2010)،***حقوق الإنسان في الإسلام: دراسة تأصيلية فقهية مقارنة***،القاهرة،مصر، مكتبة وهبة.
- عز الدين مالك الطيب(د.ت)، ***إقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة***، الخرطوم، السودان: المعهد العالي لعلوم الزكاة.
- علي ابن أبي بكر الهيثمي. (د.ت)، ***مجمع الزوائد***، القاهرة، مصر: دار الريان للتراث.
- قطب سانو (2000)، ***الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي***، عمان، الأردن: دار النفائس.
- محمد باقر الصدر(1982)، ***إقتصادنا***، ط2، بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.
- محمد بلتاجي (2007)، ***الملكية الفردية في النظام الاقتصادي الإسلامي***، ط1، القاهرة، مصر: دار السلام.
- محمد عمارة (1993)، ***قاموس المصطلحات الإقتصادية في الحضارة الإسلامية***، ط1، بيروت– القاهرة: دار الشروق.
- محمد فوزي أبو السعود وآخرون (2003)، ***النظرية الاقتصادية الكلية***، جامعة الاسكندرية، مصر: كلية التجارة.
- محمد مغازي(2005)، ***البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها***، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- يوسف القرضاوي (2001)، ***دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها***، القاهرة، مصر: دار الشروق.

1-2- المقالات والمجلات العلمية:

- الطيب لحيح (2006)، البطالة والتوازن الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، *مجلة الأبحاث الاقتصادية*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، العدد 10.

- سامر مظهر قنطقجي، ***مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام***، مقال اطلع عليه بتاريخ: (2017/10/15)، متاح على الرابط: www.kantakji.org

- عبد القادر خليل و إدريس عبدلي (2015)، **الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي – نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية**– *مجلة الباحث*، العدد (15).

- فاطمة الزهراء بلحسين، عادل بونقاب و محمد كنوش، **علاج أزمة البطالة من منظور الاقتصاد الإسلامي مع الإشارة إلى الدول العربية**، مقال اطلع عليه بتاريخ: (2017/09/21)، متاح على الرابط: http://iefpedia.com

- لعمارة جمال (1997)، **اقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة**، *مجلة البصيرة*، الجزائر، العدد 01.

- مجدي عبد الفتاح سليمان(2005)، **أثر إخراج الزكاة على الإقتصاد الوطني**، *مجلة الوعي الإسلامي*، الكويت.

- نجاة حمدان، عبد الله بن منصور، عبد الكريم منصور بن عوف (2013)، **دور الزكاة والوقف في الحد من البطالة –تجربة ولاية معسكر في حصيلة الزكاة والايرادات الوقفية خلال 10 سنوات**، *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية*، العدد 02.

- نذير مياح (2011)، **الزكاة آلية هامة لخلق الاستثمار ومناصب الشغل – حالة تجربة صندوق الزكاة في الجزائر**–، الملتقى الدولي الأول حول:" **الإقتصاد الإسلامي: الواقع...ورهانات المستقبل**"، المركز الجامعي بغرداية، أيام: 23–24 فيفري2011.

- Bourbonnais. Régis.(2011), *Econométrie manuel et exercices corrigés*,(8eme. Ed), Paris : Dunod.
- Edmund Phillips. (1967), Phillips Curves, Expectations of Inflation and Optimal Employment Over Time, *Economica*, August, pp: 81- 254.
- Lipsey. Richard. G & Chrystal Alec. (2015), *Economics*, Oxford: Oxford University Press.
- Lipsey. Richard. G. (1965), Structural *and Deficient Demand Unemployment Reconsidered*, In Ross Arthur M., ed., Employment Policy and the Labor Market. Berkeley: University of California Press, pp. 210–255.
- Lipsey. Richard. G. (1981), The Understanding and Control of Inflation and Unemployment: Is There a Crisis in Macro-Economics? *Canadian Journal of Economics*, *14*, pp: 545 – 576.
- Lipsey. Richard. G. (2000), *IS-LM, Keynesianism and the New Classicism*, In Backhouse Roger. E & Salanti. Andrea, eds., Macroeconomics and the Real World. *Volume 2*: Keynesian Economics, Unemployment, and Policy. Oxford: Oxford University Press, pp. 57–82.
- Lipsey. Richard. G. (2010), Evolutionary Economics and the Disappearing NAIRU and Phillips Curve, In Hanusch Horst, Kurz Heinz D., and Seidl Christian, eds., Schumpeter for Our Century: Homo Oeconomicus Special Issue, *27* (1/2), pp: 145 –176.
- Lipsey. Richard. G. (2016), The Phillips curve and an assumed unique macroeconomic equilibrium in historical context, *Journal of the History of Economic Thought*, *38* (04), December, pp: 415 – 429.
- Milton Friedman. (1968), The Role of Monetary Policy, *American Economic Review*, March, pp: 01-17.
- P. Samuelson. A & R. Solow. (1960), The Problem of Achieving and Maintaining a Stable Price Level: Analytical Aspects of Anti-Inflation Policy, *American Economic Review*, May, pp: 94- 177.
- P. Samuelson. A. (1955), Economics : An Introductory Analysis, (3rd. ed), London: Mac Graw-Hill Publishing Company.
- Phillips, A. W. (1958), The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861–1957. *Economica*, *25* (100): 283–299. Doi:10.1111/j.1468-0335.1958.tb00003.x

- The International Labor Organization. (2003), International training compendium on labour statistics, Turin - Italy: Bureau of Statistics, Policy Integration Department, International Training Centre of the ILO.

دراسة قياسية لأثر الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية خلال الفترة 2012-2016".

أ.د العايب عبد الرحمان أ. هامل دليلة
abder-laib@hotmail.com h.ecoalg@gmail.com
جامعة فرحات عباس –سطيف–

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر متغيرات الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي وقد توصّلت الدّراسة إلى وجود تأثير قويّ لمتغيرات الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي؛ حيث كان هناك تأثير إيجابي لكل من: (تركيبة مجلس الإدارة، عدد لجان المجلس، خبرة أعضاء الهيئة الشرعية وحجم المكافأة التي يتقاضونها، حجم المخصصات التقنية، حجم الاشتراكات المعاد تأمينها ونسبة تركّز الملكية لدى كبار المساهمين في الشركة)على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية، حيث كلما زاد حجم المتغيّر كلما زادت نسبة الملاءة المالية في الشركة، في حين كان هناك تأثير سلبي لكل من: (تركيبة لجنة المخاطر، عدد اجتماعات لجنة التدقيق وحجم الفائض التأميني المخصّص للتوزيع)حيث كلما زاد حجم المتغيّر كلّما انخفضت نسبة الملاءة المالية في الشركة، أمّا المتغيرات المتعلّقة بـ (حجم مجلس الإدارة، عدد اجتماعات كل من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر وهيئة الرقابة الشرعية، تركيبة لجنة التدقيق، حجم المصاريف الإدارية وأجرة الوكالة التي يتقاضاها أعضاء الإدارة) فقد توصّلت الدراسة إلى أنّه لا يوجد لها تأثير على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الملاءة المالية، شركات التأمين التكافلي الماليزية ، مجلس الإدارة، لجنة المخاطر، لجنة التدقيق آليات الضبط الداخلي، تركّز الملكية، هيئة الرقابة الشرعية .

Absract:

The objective of this study is to measure the impact of governance variables on the solvency of Malaysian takaful insurance companies.

The study found that there is a strong impact of the governance variables on the solvency of Takaful insurance companies. There was a positive effect on the following: (the composition of the Board of Directors, the number of committees of the Council, the experience of theShariah Board members and the size of the remuneration they receive) And the concentration of ownership of the company's major shareholders) on the solvency of Malaysian takaful insurance companies, where the greater the size of the variable the higher the solvency ratio of the company,

While there was a negative impact for: (The composition of the Risk Committee, the number of meetings of the Audit Committee and the size of the surplus allocated for distribution). So that if the size of the variable increasesd the solvency ratio of the company decreased

The variables related to the size of the Board of Directors, the number of meetings of the Board of Directors, The Audit Committee, the size of the administrative expenses and agency fees), the study found that there is no impact on the solvency of Malaysian Takaful insurance companies.

Key words: Governance, Malaysian Takaful insurance companies, solvency, Board of Directors, RiskCommittee, Audit Committee, Shari'ah Supervisory Board, Internal Control Mechanisms,Concentration of Ownership.

JEL Classification: C33؛C52؛G22؛G3؛O53.

مقدمة:

تعتبر شركات التأمين التكافلي أكثر مؤسّسات المنظومة الاقتصادية عرضة للأخطار التي تهدّد مراكزها المالية مقارنة بالنظام التجاري لخصوصية نشاطها، ما جعل هذه الشركات تحتاج إلى وجود أنظمة رقابية فعّالة لحمايتها من المخاطر التشغيلية ومخاطر العجز والإفلاس، وهذا من خلال إرساء هياكل سليمة لممارسة مبادئ حوكمة الشركات داخل منظومات التأمين التكافلي؛ خاصّة بعد تفاقم أزمات وانهيارات الشركات المالية والاقتصادية العالمية الضّخمة وما نتج عنها من آثار سلبية على اقتصادات العالم بسبب غياب نظم رقابية فعّالة على غرار نظام الحوكمة الذي يُمكّن هذه المنظومات من مزاولة نشاطها بأمان وتحقيق أهدافها.

وبالتالي فإن التطبيق السّليم لآليات الحوكمة بشقّيه الشرعي والإداري داخل شركات التأمين التكافلي يؤدّي إلى تفعيل نظم الرقابة الداخلية والخارجية التي تدعم استقرارها وتقلّل حجم الأخطار التي تتعرّض لها لتحافظ على ملاءتها المالية باعتبارها الركيزة الأساسية التي تحدّد استمرارية هذه الشركات خاصة وأنّ ما يميّزها انعكاس دورة الانتاج.

من خلال ماسبق يمكن طرح التساؤل التالي لإبراز الإشكالية:

ما أثر متغيرات الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة تمّ طرحالفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمةوالملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية ستّ فرضيات فرعية والتي بدورها تتفرع إلى فرضيات جزئية:

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بينمتغيرات مجلس الإدارة والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛**
  - يوجد أثرإيجابي حجم مجلس الإدارة والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
  - يوجد أثر إيجابي بين تركيبة مجلس الإدارة والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
  - يوجد أثر سلبي بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
  - يوجد أثر إيجابي بين عدد لجان مجلس الإدارة والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات لجنة المخاطر والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛**
  - يوجد أثر إيجابي بين تركيبة لجنة المخاطر والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
  - يوجد أثرإيجابي بين عدد اجتماعات لجنة المخاطر والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات لجنة التدقيق والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛**

- يوجد أثر إيجابي بين تركيبة لجنة التدقيق والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يوجد أثرإيجابي بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛

❖ **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات هيئة الرقابة الشرعية والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛**

- يوجد أثر إيجابي بين تركيبة هيئة الرقابة الشرعية والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- لايوجد أثر بين عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- لا يوجد أثر بين مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛

❖ **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات آليات الضبط الداخلي والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛**

- يوجد أثرسلبي بين حجم المصاريف الإدارية والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يوجد أثرسلبي بين أجرة الوكالة والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يوجد أثر إيجابي بين حجم المخصّصات التقنية والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يوجد أثرسلبي بين حجم الاشتراكات المعاد تأمينها والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يوجد أثرسلبي بين حجم الفائض التأميني المخصّص للتوزيع والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

❖ **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تركز الملكية والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛**

- يوجد أثرإيجابي بين تركّز الملكية والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

أهداف الدّراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي الماليزية وذلك من خلال:

- معرفة أثر متغيرات مجلس الإدارة على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي الماليزية؛
- معرفة أثر متغيرات لجنة المخاطر على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي الماليزية؛
- معرفة أثر متغيرات لجنة التدقيق على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي الماليزية؛
- معرفة أثر متغيرات هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي الماليزية؛
- معرفة أثر متغيرات آليات الضبط الداخلي على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي الماليزية؛
- معرفة أثر تركّز الملكية على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي الماليزية.

منهج البحث:تعدّدت المنهاج المتّبعة في الدراسة فتمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليليوالمنهج المقارن في الجانب النظري من خلال جمع المعلومات وتحليلها ومقارنتها، أمّا الجانب التطبيقي فتمّ توظيف برنامج "*Eviews*"لتحليل البياناتوذلك من خلالاختبار "*Jarque-Bera*" للكشف عن مدى صلاحية البيانات للدراسة، وللمفاضلة بين نماذج البانلتمّ الاعتماد علىاختبار إحصائية فيشر المقيد"F" للاختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتةواختبار هوسمان"*Hausman*"للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية،بعدها تمّ الاعتماد على اختبارات "*LLC*، *ADF*،

Hadri"لاختبار مدىاستقراريةالسلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك "*Kao*"لكشف العلاقة التوازنية طويلة المدى بين الملاءة المالية ومتغيرات الحوكمة.

أوّلا: الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي الماليزية:

1. **تعريف الملاءة المالية:**يقصدبالملاءة المالية لشركاتالتأمينتوفّرالقدرةالماليةالدائمةللتسديد،أيبمعنىأنتكون هذهالشركاتقادرةعلىمواجهةالتزاماتهااتجاهالمشتركين فيأيّ وقت ممكن.
2. **نماذج الملاءة المالية:**

❖ **نموذج الملاءة المالية I:** وهو يعبّر عن "مجموعةالقواعدالتيتحكمحاليامليءشركاتالتأمينالأوروبيةوالتي دخلت حيّزالتطبيقفي **2002/03/05**؛حيث ومن خلالها تمَ تحديد الحدّ الأدنى لمستوى هامش الملاءة المالية لشركات التأمين مع ترك الإمكانية للدول المختلفة بوضع حدود أكثر صرامة لشركاتها".

ويرتكز إطار الملاءة I على ثلاثة مفاهيم أساسية[1]:

- هامش الملاءة المتكون من أصول الشركة الخالية من جميع الالتزامات؛
- متطلبات هامش الملاءة (هامش الملاءة القانوني): وهو الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب على شركة التأمين امتلاكه؛
- متطلباتالحدّ الأدنى للضَمان(صندوق الضمان): هو الحد الثاني الذي يجب على شركة التأمين امتلاكه.

❖ **نموذج الملاءة المالية II:** وهو يعبّر عن مجموعة التوجيهات التي تمَ إصدارها من قبل الاتحاد الأوروبي، والمتعلقة بجميع شركات التأمين وإعادة التأمين في دول الاتحاد، وتقوم هذه التوجيهات بتحديد متطلبات جديدة لرأس المال لتغطية جميع المخاطر التي تواجه هذه الشركات بمعنى أنها تشجَع على اتباع نهج شامل لإدارة المخاطر[2].

ويهدف النظام الجديد للملاءة المالية إلى تطوير الإطار الأوروبي لمراقبة ملاءة شركات التأمين وتوفير مستوى ضمان كافي للمؤمن لهم بتحقيق التوافق بين الأموال الذاتية والأخطار التي تواجهها شركة التأمين وذلك من خلال ما يلي[3]:

- تزويد السلطات الرقابية بالأدوات الضرورية للتقييم الصحيح "للملاءة العامة" لشركات التأمين: بمعنى أنه لا يجب الاكتفاء بوضع المؤشرات والمعدلات الكمية ولكن يجب ضمان تغطية الجوانب النوعية المؤثرة على تعرض شركات التأمين للمخاطر (التسيير، الرقابة الداخلية للمخاطر، الوضع التنافسي ...)؛

- تشجيع شركات التأمين على قياس وإدارة أفضل لمخاطرها، وجعل المتطلبات الكمية لهامش الملاءة تغطي أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين؛
- دعم الحماية للمُؤمَن لهم؛
- تحقيق التكامل بين أسواق التأمين الأوروبية للسماح لكل شركة تأمين أوروبية بالاستفادة من امتيازات السوق الموحدة وخفض تكاليف التحوَط.

❖ **نموذج الملاءة المالية الماليزي:** يهدف نظام الملاءة المالية الذي تمّ وضعه من قِبل البنك المركزي الماليزي والذي يخصّ شركات التأمين التكافلي إلى[4]:

- السّماح بمزيد من المرونة لشركة التأمين التكافلي للعمل على مختلف مستويات المخاطر التي تتعرض لها وبما يتماشى واستراتيجيات أعمالها ما دام لديها رأس مال مناسب، وهذا من خلال الضّمانات الاحترازية التي وضعها البنك؛
- الكمي الصريح من العازلة التحوطية بهدف تحسين الشفافية؛
- توفير حوافز لشركات التأمين لوضع المخاطر المناسبة والهياكل الأساسية للإدارة، واعتماد ممارسات رشيدة؛
- تعزيز التّقارب مع الممارسات الدولية وقابلية المقارنة بين الولايات القضائية وتقليل فرص التّنظيم والمراجحة داخل القطاع المالي؛
- توفير إشارة إنذار مبكّر على تدهور كفاية رأس المال ممّا يسمح باتّخاذ إجراءات إشرافية فورية وقائية.

ويحدّد الإطار ما يلي:

- المتطلّبات المطبّقة في كل شركة تأمين لتحديد مدى كفاية رأس المال المتاح وأموال المساهمين لدعمإجمالي رأس المال المطلوب (TCR)، والذي يُعتبر بمثابة مؤشر رئيسي على المرونة المالية لشركة التأمين، وقد تمّ استخدامها كمدخل لتحديد التّدخلات الإشرافية التي يقوم بها البنك المركزي الماليزي؛
- أسس التّقييم القانوني لأصول وخصوم شركات التأمين وتوقّعات البنك بشأن سياسات الاستثمار وإدارة المخاطر في شركات التأمين.

ثانيا: الحوكمة في شركات التأمين التكافلي الماليزية:

1. تعريف الحوكمة:

- عُرّفت الحوكمة بأنّها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة"[5]؛
- كما عرَفتها لجنة كادبوري: "نظام متكامل من الضوابط المالية بمقتضاه تُدار الشركات وتُراقب لأجل زيادة كفاءة أدائها"[6].
- في حين عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**)[*] بأنها: "مجموعة العلاقات التي تربط بين إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين وباقي الأطراف ذات العلاقة مع الشركة، فهي تقدم الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة النتائج والأداء، وتعتبر الأسلوب الأمثل لممارسة السلطة والمحفَز لمجلس الإدارة والإدارة العليا على تحقيق الأهداف لخدمة مصالح لشركة ومساهميها كما يسهّل مراقبة موارد الشركة بكفاءة"[7]؛

2. الحوكمة التقليدية في شركات التأمين التكافلي الماليزية: يعتبر قانون حوكمة الشركات الصادر في2012 وقانون2017 بدولة ماليزيا من أهمّ القوانين الصادرة بالدولة، ويمكن تلخيص أهم ما جاء به القانون الأول وما استحدثه القانون الذي جاء بعده من خلال الجدول الموالي:

الجدول: مقارنة بين قانون حوكمة الشركات الصادر في2012 و قانون2017 بدولة ماليزيا

عناصر المقارنة	قانون حوكمة الشركات 2012	قانون حوكمة الشركات 2017
تعزيز استقلالية مجلس الإدارة	• إذا لم يكن رئيس مجلس الإدارة عضوا مستقلا فيجب أن يتألّف المجلس من أغلبية المديرين المستقلين، أمّا في باقي الحالات فلا يوجد شرط بأن يشكّل المديرون المستقلون أغلبية؛ • لا توجد شروط حول المديرين الموظّفين	• يفرض أن يكون نصف أعضاء مجلس الإدارة على الأقل مستقلّين، أمّا بالنسبة للشركات الكبيرة فيجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلّين. • يرفض توظيف مدير مستقلّ عن العمل لأكثر من 9 سنوات، وإن حصل فيكون بموافقة المساهمين، في حين أن الاحتفاظ بمدير مستقلّ فوق 12 سنة يتطلب موافقة المساهمين من خلال عملية التصويت على مستوى المساهمين الكبار، وعلى مستوى باقي المساهمين.
	لا توجد شروط حول تنوع مجلس الإدارة.	يتعيّن على مجلس الشركات الكبيرة أن يضم ما لا

تنوّع المجلس		يقل عن 30% من المديرات، كما يشجع هذا القانون الشركات بشكل عام على إشراك المرأة ليس فقط على مستوى مجلس الإدارة ولكن أيضا في الإدارة العليا.
الشفافية في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	على مجلس الإدارة وضع سياسات وإجراءات رسمية وشفافة للمكافآت.	ضرورة وضع سياسات وإجراءات المكافآت على الموقع الرسمي للشركة.
تعزيز استقلالية لجنة التدقيق	لا توجد شروط	يجب أن يكون رئيس لجنة التدقيق رئيس مجلس الإدارة، ويوصى أن يكون أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلّين فقط.
لجنة إدارة المخاطر	يجب على الشركات التأكد من مدى الرغبة في المخاطرة من خلال وضع سياسات مناسبة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ولا تضع شروطا للأعضاء.	أوصت بأن ينشئ مجلس الإدارة لجنة لإدارة المخاطر تتألف من أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين للإشراف على إطار عمل وسياسات تنفيذ إدارة المخاطر بالشركة.
المشاركة في الاجتماعات العامة	تحسين مشاركة المساهمين والمشاركة مع مجلس الإدارة في الاجتماعات العامةمن خلال: إشعار الاجتماع العام السنوي الذي سيعطى قبل 21 يوم على الأقل من موعد الاجتماع؛	متطلّبات إضافية لتحسين مشاركة المساهمين والمشاركة مع مجلس الإدارة في الاجتماعات العامة كما يلي: • إشعار الاجتماع العام السنوي الذي سيعطى قبل28 يوم على الأقل من موعد الاجتماع؛ • يجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة حضور الاجتماعات العامة للمشاركة مع المساهمين؛ • الشركات التي لديها أعداد كبيرة من المساهمين أو لديها اجتماعات في مواقع نائية توفر الأدوات التكنولوجية لتسهيل التصويت الإلكتروني ومشاركة المساهمين عن بعد.

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

– *Rajah, Tann Asia, "**The Malaysian Code On Corporate Governance 2017**" May 2017.*

3. الحوكمة الشرعية في شركات التأمين التكافلي في ماليزيا: أصدر البنك المركزي الماليزي إطارا تنظيميا للحوكمة الشرعية في شركات التأمين التكافلي،وقدصرَح البنك بأنه يستند في سنَ قوانينه ومعاييره على المعايير الدّولية الصّادرة، ويضيف إلى بنود هذه المعايير الجوانب الشرعية التي تضع في الاعتبار المتطلّبات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد أسَس لهذا الغرض لجنتين: لجنة مراجعة القوانين ولجنة المواءمة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية تقوم بتعديل الجوانب المخالفة وتقوم بضبطها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، ومن خلال الجدول الموالي يمكن تلخيص

الجوانب الإضافية للحوكمة الشرعية أو ما يسمّى عند هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بـ"معايير الضبط".

الجدول: معاير الضبط لشركات التأمين التكافلي الصادرة عن البنك المركزي الماليزي.

الوظائف	شركات التأمين التجاري	إضافي شركات التأمين التكافلي	ملاحظات
الحوكمة	مجلس الإدارة	الهيئة الشرعية	هيئة مستقلة تقوم بإصدار القرارات والآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بالأمور الشرعية، تقدم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.
إدارة المخاطر والرقابة الداخلية	المدقّقون الداخليون والخارجيون	المدقّقون الشرعيون	يقوم بأداء التدقيق موظفين مديرين في الأمور الشرعية، حيث يتم كتابة تقرير بالنتائج وإرسالها إلى الهيئة الشرعية.
	وحدة إدارة المخاطر	موظفي إدارة المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بضوابط الشريعة	تشكل جزء من وظيفة الرقابة المتكاملة لإدارة المخاطر وذلك لتحديد المخاطر المتوقعة الناشئة عن عدم الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية وتوفير إجراءات للتقليل من المخاطر.
الالتزام	وحدة موظفي الامتثال التنظيمي والمالي	وحدة المراجعة الشرعية	التقييم المستمر لمستوى الالتزام بضوابط الشريعة في جميع الأنشطة والعمليات؛ حيث يتم إجراء التصحيح للأخطاء الواردة ووضع الآليات المناسبة لتجنب تكرارها، وهي ملزمة برفع تقارير إلى الهيئة الشرعية وآخر إلى إداري للإدارة.

المصدر:سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، "**حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية –تجربة البنك المركزي الماليزي–**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع02،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص:110.

ثانيا: دراسة قياسية لأثر الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية:

1.مجتمع وعينة الدراسة: تشمل عينة الدراسة جميع شركات التأمين التكافلي في دولة ماليزيا، كما هي موضّحة في الجدول الموالي:

الجدول: شركات التأمين التكافلي الماليزية

الشركة	سنة التأسيس	رأسمالها (رينجت ماليزي)
SyarikatTakaful Malaysia Berhad تمتلك "*BIMB Holdings Berhad*" *59.64*%من الشركة	**1984**	164.8 مليون

TakafulIkhlasSdn. Berhad مملوكة لـ *MNRB Holdings Berhad*	**2003**	295 مليون
CIMB Aviva TakafulBerhad جزء من مجموعة *CIMB*	**2005**	
Prudential BSN TakafulBerhad تتقاسم كل من "*Prudential Holdings*" و"*NasionalBankSimpanan*" ملكية الشركة.	**2006**	100مليون مدفوع؛ 100مليون مصرّح به.
Hong Leong MSIG Takaful Berhad تمتلك شركة "*Hong Leong Financial Group*" نسبة 65%، وشركة *Mitsui Sumitomo Insurance*" نسبة 35%	**2006**	
Zurich Takaful تمتلك شركة "*MAAH holds*" نسبة 75% بينما تمتلك شركة " *SolidarityHolds*" البحرينية النسبةالمتبقية 25%.	**2006**	100 مليون
EtiqaTakafulBerhard مملوكة لـ "*GroupMaybank*"	**2007**	
Great Eastern Takaful SdnBhd مملوكة لـ *KoperasiAngkatanTentera (M) Berhad* و "*I Great Capital Holdings SdnBhd*"	**2010**	-
AIA AFG TakafulBhd	**2011**	767 مليون مدفوع

المصدر: إعداد الباحثان.

2.متغيرات الدراسة: يتضمّن نموذج الدراسة متغير تابع يتمثل في نسبة مديني عمليات التكافل "*DIO*" وثمانية عشر متغيّر مستقلّ (مفسّر) للحوكمة، يمكن تلخيص طرق قياسها من خلال الجدول الموالي:

الجدول: المتغيرات المستقلّة والمتغيّر التابع للدراسة وطرق قياسها

المتغير المستقلّ	الرمز	القياس
مجلس الإدارة		
حجم مجلس الإدارة	**BDZ**	عدد أعضاء مجلس الإدارة

تركيبة مجلس الإدارة	**BDI**	عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
اجتماعات مجلس الإدارة	**BDM**	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
لجان مجلس الإدارة	**BDC**	عدد لجان مجلس الإدارة
حوكمة المخاطر		
تركيبة لجنة المخاطر	**RME**	عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر
اجتماعات لجنة المخاطر	**RMM**	عدد اجتماعات لجنة المخاطر
لجنة التدقيق		
تركيبة لجنة التدقيق	**ACI**	عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق
اجتماعات لجنة التدقيق	**ACC**	عدد اجتماعات لجنة التدقيق
الحوكمة الشرعية		
خبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	**SSBE**	عدد الأعضاء الذين لهم شهادة في العمل التأميني والشرعي / مجموع عدد الأعضاء
اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	**SSBM**	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	**SSBF**	أجرة المكافأة لهيئة الرقابة الشرعية
آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي		
رفع كفاءة الضبط الداخلي للشركة	**WF**	أجرة الوكالة
	ME	قيمة المصاريف الإدارية
	MF	قيمة المضاربة
	TP	حجم المخصّصات التقنية
	ISD	حجم الفائض المخصّص للتوزيع
	CR	حجم الاشتراكات المعاد تأمينها
تركز الملكية		
تركز الملكية	**OCN**	نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين 5% فأكثر
المتغير التابع	**الرمز**	**القياس**
نسبة مديني عمليات التكافل	**DIO**	مدينو عمليات التكافل/إجمالي الأصول

المصدر: إعداد الباحثان

3. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: يمكن إبراز أهمّ الأدوات الاحصائية لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للشركات الماليزية

المتغير	عدد المشاهدات *Observation*	الوسط *Mean*	الوسيط *Median*	الانحراف المعياري *Std.dev*	أعلى قيمة *Maximum*	أدنى قيمة *Minimum*
BDZ	50	7.80	8.00	1.862629	15.00	5.00
BDI	50	4.10	4.00	1.488048	9.00	2.00
BDM	50	7.46	7.00	1.358420	10.00	5.00
BDC	50	4.04	4.00	0.879703	7.00	3.00
RME	50	2.54	3.00	0.787919	5.00	1.00
RMM	50	5.34	5.00	1.492977	10.00	2.00
SSBZ	50	5.64	5.00	0.802038	8.00	5.00
SSBE	50	2.16	2.00	1.017400	4.00	1.00
SSBM	50	8.10	8.00	2.786630	19.00	4.00
SSBF	50	180.56	170.00	51.77272	371.00	120.00
ACI	50	2.96	3.00	0.879703	5.00	2.00
ACC	50	5.94	6.00	1.788986	11.00	4.00
WF	50	192081.4	106891.0	186782.6	617659.0	20291.00
ME	50	106438.3	67902.50	89633.69	311034.0	3322.000
MF	50	15878.24	3535.500	37177.53	202547.0	50.00000
TP	50	75320.12	27711.00	112557.3	418600.0	151.0000
CR	50	79850.52	46719.00	63215.75	224836.0	1197.000
ISD	50	70394.90	16438.00	113225.8	412520.0	300.0000
OCN	50	0.426	0.470	0.333644	0.88	0.000000
DIO	50	0.030392	0.021593	0.028270	0.120403	0.003314

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

يوضّح الجدول السابق: بعض الخصائص الإحصائية للنموذج، ويلاحظ تشتّت كبير من خلال ارتفاع قيم الانحراف المعياري للمتغيرات، فبالنسبة لمتغيرات(أجرة الوكالة؛ المصاريف الإدارية؛ حجم المخصّصات التقنية وحجم الفائض المخصّص للتوزيع)نجد أنّها قد تعّدت المتوسط الحسابي، وهذا لأنّ معظم الشركات لا تُخضعها لدراسة قياسية دقيقة ومعمّقة، بل يتمّ تحديدها بطرق جزافية، فبالنسبة لأجرة الوكالة وحجم الفائض المخصص للتوزيع يتمّ تحديده من قِبل هيئة الرقابة الشرعية مسبقاً، أما بالنسبة لحجم المخصصات التقنية فأسس حسابها غير دقيقة لأنها لا تأخذ جميع المخاطر التي تتعرض لها الشركة بعين الاعتبار، وكذا حجم المصاريف الإدارية فنجد أنّها قد تتعدّى ما هو مخصّص لها خاصة إذا كان هناك إهمال من قِبل الإدارة المسؤولة عن التسيير.

4.اختبار صلاحية البيانات للدراسةقبل البدء بتحليل البيانات كاختبار الفرضيات، يجب التعرّف على خصائص البيانات للتحقّق منمدىملاءمتها لاختبار فروض الدراسة، وبهدف تحقيق ذلك سيتمّ استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية الضروريةالتي تثبت صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي:** يتم إجراء هذا الاختبار للتأكّد من أنّ البيانات موزّعة توزيعا طبيعيا، وذلك لاختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لاختبار الفروض، ومن أجل تحقيق ذلك تمّ استخدام اختبار(*Jarque-Bera*)المعلمي، وتكون قاعدة القرار وفقاً للاختبار التالي: (H_0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛H_1: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي)؛حيث يتم قبول الفرض العدمبأنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كان احتمال*Prob*في الاختبارأكبرمن 5%، وسيتمّ اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي لكل متغيّر من متغيّرات الدراسة المتّصلة، والجدول الموالي يوضّح النتائج المحصّل عليها:

الجدول: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدّراسة لشركات التأمين التكافلي الماليزية

الجزء– أ –			الجزء– ب –		
المتغير	J-B	Prob	المتغير	J-B	Prob
BDZ	32.35228	0.000000	LBDZ	1.448005	0.484808
BDI	11.98579	0.002496	LBDI	0.038283	0.981040
BDM	2.967658	0.226768	LBDC	4.712200	0.094789
BDC	44.97811	0.000000	LSSBM	1.375355	0.502742
RMZ	25.13193	0.000003	LSSBF	2.934408	0.230569
RME	1.943675	0.378387	LWF	3.038016	0.218929
RMM	2.293410	0.317682	LME	2.336019	0.310985
SSBZ	14.55388	0.000691	LMF	0.447996	0.799317
SSBE	3.487312	0.174880	LTP	3.678532	0.158934
SSBM	30.27516	0.000000	LISD	1.425802	0.490220
SSBF	38.54122	0.000000	LADP	2.130484	0.344645
ACZ	26.00789	0.000002	LDA-TPC	3.652085	0.161050
ACI	5.420844	0.066509	LDIO	0612287	0.736281
ACC	4.831618	0.089295			
WF	9.875376	0.007171			
ME	9.387439	0.0099153			
MF	568.9976	0.000000			
TP	48.15304	0.000000			

CR	4.989334	0.082524
ISD	35.02578	0.000000
OCN	5.911345	0.052044
DIO	46.23826	0.000000

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجزء– أ –للجدول نلاحظ أنّ: المتغيّرات المظلّلة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث نلاحظ أن إحصائية (J–B) لهذه المتغيّرات منخفضة واحتمالها أكبر من5%، أمّا باقي المتغيّرات فهي لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن إحصائية (J–B) لها مرتفعة واحتمالها أقلّ من5%، وللتغلّب على هذه المشكلة سيتمّ تحويل المتغيّرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي حتّى تقترب من توزيعها الطبيعي.

أمّا من خلال الجزء– ب – للجدول يتّضح أنّه: بعدعملية التحويل وإدخال دالة اللوغاريتم النيبيري أصبحت كلّ المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي،وبالتالي يمكن إجراء اختبارات اختيار نموذج البانل المناسب لبيانات الدراسة، وذلك بعدأن تمّ تخليص متغيرات الدّراسة من القيم المتطرّفة.

5.تقدير نماذج الدراسة:سيتمّ الاعتماد في هذهالدراسة على أساليب تحليل بيانات السّلاسل الزمنية المقطعية (*Panel Data*)،وذلك من خلال تقدير النموذج التجميعي (*Pooled Model*) التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية(*FixedEffects Model*).

ويُعتبر نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بيانات البانل؛ حيث يُهمل هذا النموذج تأثير البعد الزمني، أما نموذج التأثيرات الثابتة فالهدف من استخدامه هو معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعيةسلوك كل شركة على حدى في دراستنا ولغرض تقدير معلمات هذا النموذج عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر(N–1) حتى يتم تجنّب حالة التعدّديةالخطّية التامّة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية.

أمّا نموذج التأثيرات العشوائية فيُعتبر ملائما للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذجالتأثيرات الثابتة، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يتمّ استخدام طريقة المربعات الصغرى المعمّمة*Generalized* (*Least Squares-GLS*، ويمكن توضيح نتائج التقدير للنماذج الثلاثة من خلال الجدول الموالي:

الجدول: نتائج تقدير أثر الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي وفق نموذجالبانل

المتغير التابع الأوّل: نسبة مديني عمليات التكافلDIO			
الفترة (2012–2016) T=10N=5مجموع مشاهدات البانل: 5*10=50مشاهدة			
المتغيرات التفسيريةلمجلس الإدارة	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	-3.626189	-4.450826	-3.644111
	-15.80012	-10.66147	-6.068169
	0.0000	0.0000	0.0000
LBDZ	-1.136738	-0.161064	-0.575510
	-5.464116	-1.114623	-2.054453
	0.0000	0.2724	0.0458
LBDI	0.977358	0.132922	0.277425
	5.179401	2.498110	1.575479
	0.0000	0.0172	0.1222
BDM	0.011152	0.007672	-0.031013
	0.294537	0.350787	-0.542056
	0.7697	0.7278	0.5905
LBDC	0.390368	0.514815	0.607632
	1.851517	3.516784	3.941723
	0.0707	0.0012	0.0003
R-squared	0.185049	0.795588	0.053220
Adjusted R-squared	0.112609	0.721772	-0.030939
F-Satistic	2.554517	10.77804	0.632375
ProbF-Statistic	0.051690	0.000000	0.641986
Durbinwatson	0.722333	1.879859	1.219886
معادلةنموذج الانحدار التجميعي	LDIO = -3.6262- 1.1367*LBDZ + 0.9773*LBDI + 0.0111*BDM + 0.3904*LBDC		
معادلة نموذج التأثيرات الثابتة	LDIO = -4.45082590973 - 0.161064375685*LBDZ + 0.132922064311*LBDI + 0.00767183754882*BDM + 0.514815082241*LBDC + [CX=F]		
معادلة نموذج التأثيرات العشوائية	LDIO = -3.6441 - 0.5755*LBDZ + 0.2774*LBDI - 0.0311*BDM + 0.6076*LBDC + [CX=R]		
المتغيرات التفسيرية لحوكمة المخاطر	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	-4.488355	-2.737590	-3.229949
	-11.91907	-6.729034	-4.988144
	0.0000	0.0000	0.0000
RME	0.243904	-0.354594	-0.120890
	1.530917	-3.854797	-0.893062
	0.1325	0.0004	0.3764
RMM	-0.007370	-0.036402	-0.055362
	-0.108926	-0.657131	-1.033302
	0.9137	0.5151	0.3068
R-squared	0.116704	0.865044	0.026837
Adjusted R-squared	0.079117	0.825978	-0.014574
F-Satistic	3.104888	22.14305	0.648072
ProbF-Statistic	0.054138	0.000000	0.527663

Durbinwatson	*0.833460*	*2.051234*	*1.117145*
معادلة نموذج الانحدار التجميعي	*LDIO = -4.488+ 0.244*RME - 0.0074*RMM*		
معادلة نموذج التأثيرات الثابتة	*LDIO = -2.7376- 0.3546*RME - 0.0364*RMM + [CX=F]*		
معادلة نموذج التأثيرات العشوائية	*LDIO = -3.2299 - 0.121*RME - 0.0557RMM + [CX=R]*		
المتغيرات التفسيرية لجنة التدقيق	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	*-4.927898*	*-3.217820*	*-3.842610*
	-16.14736	*-12.51706*	*-6.830495*
	0.0000	*0.0000*	*0.0000*
ACI	*0.196186*	*-0.092602*	*-0.024789*
	3.176625	*-1.590364*	*-0.141401*
	0.0026	*0.1200*	*0.8882*
ACC	*0.071994*	*-0.057361*	*0.014030*
	1.623100	*-2.354685*	*0.247311*
	0.1113	*0.0238*	*0.8057*
R-squared	*0.206410*	*0.784486*	*0.003065*
Adjusted R-squared	*0.172640*	*0.722100*	*-0.039358*
F-Satistic	*6.112276*	*12.57477*	*0.072243*
Prob F-Statistic	*0.004370*	*0.000000*	*0.930408*
Durbinwatson	*1.102544*	*1.794326*	*1.157769*
معادلة نموذج الانحدار التجميعي	*LDIO = -4.9279+ 0.1962*ACI + 0.0719*ACC*		
معادلة نموذج التأثيرات الثابتة	*LDIO = -3.2178- 0.0926*ACI - 0.0574*ACC + [CX=F]*		
معادلة نموذج التأثيرات العشوائية	*LDIO = -3.8426- 0.0248*ACI + 0.0140*ACC + [CX=R]*		
المتغيرات التفسيريةللحوكمة الشرعية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	*-12.43736*	*3.954460*	*0.031995*
	-6.337187	*8.001452*	*0.012480*
	0.0000	*0.0000*	*0.9901*
SSBE	*0.040606*	*0.065964*	*0.088125*
	0.425629	*2.633268*	*0.584471*
	0.6714	*0.0104*	*0.5618*
LSSBM	*-1.974500*	*-0.204266*	*0.108625*
	-4.081001	*-1.213635*	*0.290583*
	0.0001	*0.2290*	*0.7727*
LSSBF	*2.432130*	*0.202210*	*-0.828571*
	13.67348	*3.878943*	*-1.707775*
	0.0000	*0.0002*	*0.0944*
R-squared	*0.989104*	*0.999323*	*0.077516*
Adjusted R-squared	*0.988724*	*0.999127*	*0.017354*
F-Satistic	*2602.340*	*5095.212*	*1.288461*
ProbF-Statistic	*0.000000*	*0.000000*	*0.289608*
Durbinwatson	*0.996979*	*1.579764*	*1.324714*
معادلة نموذج الانحدار التجميعي	*LDIO = -12.4373+ 0.0406*SSBE - 1.9745*LSSBM + 2.4321*LSSBF*		
معادلة نموذج التأثيرات الثابتة	*LDIO = 3.9544 + 0.0659*SSBE - 0.2043*LSSBM + 0.2022*LSSBF + [CX=F]*		
معادلة نموذج التأثيرات العشوائية	*LDIO = -11.596- 0.2574*SSBE - 1.787*LSSBM + 2.3724*LSSBF +*		

	[CX=R]		
المتغيرات التفسيريةلرفع كفاءة الضبط	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	-0.715249	-3.485158	-0.925091
	-0.364468	-3.876333	-0.450198
	0.7173	0.0004	0.6548
LME	-0.597477	-0.163975	-0.261406
	-1.821514	-0.860364	-0.842208
	0.0753	0.3954	0.4042
LWF	0.143201	-0.019910	-0.108837
	0.655731	-0.109588	-0.420084
	0.5154	0.9134	0.6765
LTP	0.142999	0.147846	0.099277
	2.270727	2.681275	1.804941
	0.0281	0.0111	0.0779
CR	7.03E-06	5.04E-06	5.84E-06
	6.920384	2.891893	2.322378
	0.0000	0.0065	0.0249
ISD	-2.31E-06	-2.55E-06	-2.56E-06
	-2.799515	-27.17530	-3.462819
	0.0076	0.0000	0.0012
R-squared	0.749208	0.854539	0.258849
Adjusted R-squared	0.720709	0.796355	0.174627
F-Satistic	26.28889	14.68674	3.073417
ProbF-Statistic	0.000000	0.000000	0.018267
Durbinwatson	1.203524	1.955496	1.249333
معادلة نموذج الانحدار التجميعي	LDIO = -0.715- 0.598*LME + 0.143*LWF + 0.143*LTP + 7.029*CR- 2.311*ISD		
معادلة نموذج التأثيرات الثابتة	*LTP + 5.04*CR- 8*LWF + 0.142*LME - 0.04LDIO = -3.485- 0.16 2.548*ISD		
معادلة نموذج التأثيرات العشوائية	LDIO = -0.925 - 0.261*LME - 0.108*LWF + 0.1*LTP + 5.838*CR- 2.56*ISD		
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	-4.101005	-9.108215	-4.158097
	-29.16744	-1.04E+12	-8.732803
	0.0000	0.0000	0.0000
OCN	0.568758	12.38397	0.763971
	1.587577	6.04E+11	1.010046
	0.1189	0.0000	0.3175
R-squared	0.116178	0.756676	0.024316
Adjusted R-squared	0.097765	0.694285	0.003990
F-Satistic	6.309574	12.12802	1.196271
ProbF-Statistic	0.015426	0.000000	0.279527
Durbinwatson	0.679391	1.824271	1.190010
معادلة نموذج الانحدار التجميعي	LDIO = -4.101 + 0.5688*OCN		
معادلة نموذج التأثيرات الثابتة	LDIO = -9.1082+ 12.384*OCN + [CX=F		
معادلة نموذج التأثيرات العشوائية	LDIO = -4.158+ 0.764*OCN + [CX=R		

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

6. **المفاضلة بين النماذج:**بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل، تأتي المرحلة الثانية وهي المفاضلة بين هذه النماذج، حيث تمّ الاعتماد على اختبار(F) المقيّد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أمّا المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية فقد تمّ استخدام اختبار(*Hausmam*).

❖ **اختبار (F)المقيّد للمفاضلة بين النموذج التجميعي (*PRM*)ونموذج التأثيرات الثابتة (*FEM*)**:يسمح هذا الاختبار بمعرفة وجود اختلاف بين الشركات من عدمه، بمعنى هل ثابت الانحدار مشترك بين جميع الشركات أم لكل شركة ثابت خاص وقد تمّ حساب قيمة (**F**) من خلال المعادلة التا

$$F = [(R_{ur}^2 - R^2_t) / m] /[(1- R^2_{ur}) / (n – m - k)]$$

حيث؛ (R_{ur}^2**:** معامل التحديد للنموذج غير المقيّد(النموذج التأثيرات الثابتة)؛ R^2_t**:** معامل التحديد للنموذج المقيّد (النموذج التجميعي)؛
m : عدد المعاملات المقدّرة المستبعدة؛ **n:** عدد المشاهدات**k:** عددالمعاملات في النموذج غير المقيّد)

ونتائج الاختبار موضّحة في الجدول الموالي:

الجدول: نتائج اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات المستقلةلـ	مجلس الإدارة	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	هيئة الرقابة الشرعية	رفع كفاءة الضبط الداخلي	تركز الملكية
قيمةFالمقيّد	**11.87**	**21.03**	**11.26**	**40.74**	**4.87**	**11.48**

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول السابق يتضّح أنّ:قيمة إحصائية(F) المقيّد المحسوبة بالنسبة لـ (مجلس الإدارة، لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، هيئة الرقابة الشرعية، آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي، تركز الملكية) أكبر من قيمة إحصائية (F) المجدولة والتي بلغتعلى التوالي(4.735، 8.786، 8.786، 5.964، 4.06، 19.40)وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بمعنى أنّ نموذج التأثيرات هو الأفضل.

❖ **اختبار "*Hausman*للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة(*FEM*)ونموذج التأثيرات العشوائية(*REM*)**:تشير نصوص التحليل القياسي إلى أنّ نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل بالنسبة للبيانات المقطعية، إلا أنّه لا يمكن التأكّد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار(*Hausman*) وذلك لمعرفة أيّ من التأثيرات تعتبر أكثرملائمة لتقدير النموذج سواءً كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، والنتائج موضّحة في الجدول الموالي:

الجدول: نتائج اختبار*Hausman*للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

متغيراتالحوكمة	Test Summary	Chi-sqstatistic	Chi-sq-d,f	Pref
مجلس الإدارة	Gross-section random	0.000000	4	1.0000
إدارة المخاطر	Gross-section random	0.000000	2	1.0000
لجنة التدقيق	Gross-section random	1.399628	2	0.4967
هيئة الرقابة الشرعية	Gross-section random	0.000000	3	1.0000
الضبط الداخلي	Gross-section random	0.000000	5	1.0000
تركز الملكية	Gross-section random	0.000000	1	1.0000

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

تشير نتائج هذا الاختبار الذي يتبع توزيع كاي تربيع إلى أن القيم المحسوبة بلغت (0.000000) وباحتمال يساوي (1.0000) بالنسبة لجميع متغيرات، في حين نجد أن القيمة قدّرت بـ (1.399628) وباحتمال(0.4967)بالنسبة للجنة التدقيق إلا أنّه حسب مخرجات برنامجEviewsالذي يعطي النموذج الملائم مباشرة بيّن أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لهذه الدراسة.

7.اختبارمدى الارتباط الذاتي للبواقي (الاستقلال الذاتي للبواقي):ويمكن اختبار وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الأولى باستخدام اختبار (*Durban Watson*) وذلك بعد استخراجالقيم المحسوبة والقيم الجدولية الموافقة لها والنتائج موضّحة في الجدول الموالي:

المتغيرات المستقلة	مجلس الإدارة	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	هيئة الرقابة الشرعية	رفع كفاءة الضبط الداخلي	تركز الملكية
القيمة الجدولية لـ (*D.W*)	N=50 K=4 [1.24–1.49]	N=50 K=2 [1.28–1.44]	N=50 K=2 [1.28–1.44]	N=50 K=3 [1.24–1.49]	N=50 K=5 [1.21–1.54]	N=50 K=1 [1.32–1.40]
قيمة *D.W*	2.05	1.79	1.79	1.82	1.57	1.82

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول يتضّح أنّ:قيمة (*D.W*) المحسوبة كانت أكبر من القيمة القصوى للمجال الموافق لها في جميع الحالات وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة لمتغيرات الدراسة.

8.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول الموالي يُظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة عند المستوى والفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول: نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى والفروقات من الدرجة الأولى

القرار	Hadri	ADF	LLC	الاختبارات / Prob 5%	
مستقرة	0.0000	0.6851	0.0000	LBDZ	LBDZ
	0.0002	0.0006	0.0000	D LBDZ	
مستقرة	0.0000	0.9066	0.1814	LBDI	LBDI
	0.0000	0.1114	0.0000	D LBDI	
مستقرة	0.0000	0.7073	0.0000	BDM	BDM
	0.0000	0.0201	0.0000	LBDM	
مستقرة	0.0000	0.7285	0.4338	LBDC	LBDC
	0.0026	0.0916	-	D LBDC	
مستقرة	0.0000	1.0000	0.8666	RME	RME
	0.0102	0.0343	0.0000	D RME	
مستقرة	0.0000	0.4231	0.0000	RMM	RMM
	0.0005	0.0099	0.0000	D RMM	
مستقرة	0.0000	0.2903	0.0094	SSBE	SSBE
	0.0023	0.6114	0.0533	D SSBE	
مستقرة	0.0000	0.9251	0.0003	LSSBM	LSSBM
	0.0011	0.0014	0.0000	D LSSBM	
مستقرة	0.0000	0.2605	0.0001	LSSBF	LSSBF
	0.0000	0.0622	0.0000	D LSSBF	
مستقرة	0.0000	0.2818	0.1421	ACI	ACI
	0.0191	0.0034	0.0000	D ACI	
مستقرة	0.0000	0.5924	0.0003	ACC	ACC
	0.0000	0.0064	0.0000	D ACC	
مستقرة	0.0000	0.0131	0.0000	LWF	LWF
	0.0000	0.2226	0.0000	D LWF	
مستقرة	0.0000	0.0005	0.0000	LME	LME
	0.0000	0.0001	0.0000	D LME	
مستقرة	0.0000	0.7745	0.0000	LTP	LTP
	0.0015	0.3496	0.0000	D LTP	
مستقرة	0.0000	0.4622	0.0000	CR	CR
	0.0000	0.6109	0.0000	D CR	
مستقرة	0.0008	0.4739	0.0000	ISD	ISD
	0.0000	0.0116	0.0000	D ISD	
مستقرة	0.0000	0.5789	0.6481	OCN	OCN
	0.0169	0.7379	0.0259	D OCN	
مستقرة	0.0000	0.2986	0.9527	LDIO	LDIO
	0.0000	0.0447	0.0000	D LDIO	

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامجEviews

من خلال الجدول السابق يتضّح أنّ:أغلبالسلاسل كانت مستقرة عند المستوى I(0) في الفترة المدروسة حسباختبار (*LLC*)، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى I(1) أصبحت جميع السّلاسل مستقرة، حيث كانت جميع الاحتمالات أقلّ من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل بمعنى عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلاسل مستقرّة ومتكاملة عند المستوىI(1) وهذا ما أكّده اختبار(*ADF*)، أمّا اختبار (*Hadri*)فقد جاء بالعكسحيث كانت جميع الاحتمالات عند المستوين أقلّ من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرض البديل –باعتبار الفرض العدم لاختبار(*Hadri*) مخالف للاختبارات السابقة– بمعنى أنّ جميع السلاسل تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي هي غير مستقرة.

8.اختبار التكامل المشترك:

من خلال النتائج السابقة وجدنا أن بعض السلاسل كانت غير مستقرة، لذلك فإنّ النموذج الملائم لهذه الدراسة قد يكون انحداره زائفا، وباعتبار تحليل التكامل المتزامن (المشترك) يمكنه التغلب على هذه الإشكالية ويحاول استحداث علاقة توازنية طويلة المدى بين الملاءة الماليةومتغيراتالحوكمة، وباستعمال اختبار*'Kao'* تمّ الحصول على النتائج التالية:

الجدول: نتائج اختبار*Kao*للتكامل المشترك

المتغيرات المستقلة	مجلس الإدارة	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	هيئة الرقابة الشرعية	رفع كفاءة الضبط الداخلي	تركز الملكية	المجموع
t-stat	-5.2257	-2.1066	-0.2737	-2.7714	-2.8344	-8.7924	9-2.877
Prob	0.0000	0.0176	0.3921	0.0028	0.0023	0.0000	0.0020

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول السابق يتّضح أن: أن جميع احتمالات الفرضية الصفرية وفي جميع الحالات أقلّ من (5%) وعليه يُرفضالفرض العدم ويُقبلالفرض البديل، بمعنى أنّه تُوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكّد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثرمتغيرات كلّ من (مجلس الادارة، لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، هيئة الرقابة الشرعية، آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي، تركز الملكية) على الملاءة المالية ممثّلة بنسبة مديني عمليات التكافل(DIO)، وكنتيجة عامة فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل لجميع متغيرات الحوكمة محلّ الدراسة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

ثالثا: تحليل ومناقشة النتائج:

1.تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج:

- ✓ **من خلال الجدول تبيّن أن:** قيمة إحصائية (F) المقيّد المحسوبة بالنسبة لـ (مجلس الإدارة، لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، هيئة الرقابة الشرعية، آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي، تركز الملكية) كانت أكبر من قيمة إحصائية (F) المجدولة وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بمعنى أنّ نموذج التأثيرات أفضل من النموذج التجميعي، مما يعني وجود تأثيرات خاصة بكلّ شركة تميّزها عن باقي شركات التأمين التكافلي في ماليزيا، وهذا ما يطرح التساؤل التالي: هل هذه التأثيرات ثابتة أم عشوائية؟؛
- ✓ بالنسبة للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية واعتمادا على نتائج اختبار "Hausman" وباستخدام نموذج Eviews تبيّن أنّ نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لدراسة أثر الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛

1. تحليل نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة:

❖ **الدراسة الإحصائية للنماذج المقدّرة:**

اختبار معنوية المعلمات:

اعتمادا على نتائج تقدير هذا النموذج تبيّن ما يلي:

- ✓ وجود معنوية إحصائية لكل من المعاملات التالية: [(C؛LBDI؛ LBDC) بالنسبة لمجلس الإدارة و(C؛RME) بالنسبة للجنة المخاطر و(C؛ ACC) بالنسبة للجنة التدقيق و(C؛ SSBE؛ LSSBF) بالنسبة لهيئة الرقابة الشرعية، و(LTP؛ CR) بالنسبة لآليات رفع كفاءة الضبط الداخلي، وتركز الملكية] حيث كانت احتمالاتها أقلّ من (0.05) بمعنى أن هذه المتغيرات المفسرّة للحوكمةتؤثّر في المتغير التابع الملاءة المالية، في حين أنّه لا توجد معنوية إحصائية لكل من المعاملات التالية: [(BDM؛ LBDZ) بالنسبة لمجلس الإدارة و(RMM) بالنسبة للجنة المخاطر و(ACI) بالنسبة للجنة التدقيق و(SSBM) بالنسبة لهيئة الرقابة الشرعية، و(C؛ LME؛ LWF؛ LISD) بالنسبة لآليات رفع كفاءة الضبط الداخلي]؛حيث كانت احتمالاتها أكبر من (0.05) بمعنى أن هذه المتغيرات المفسّرةللحوكمة لاتؤثّر في المتغير التابع الملاءة المالية؛

اختبار المعنوية الكلية للنماذج:يتمّ اختبار المعنوية الكلية للنماذج المتحصّل عليها من خلال معاملات التحديد"R^2" واختبارات فيشر "F"

- ✓ احتمالات إحصائية "Fisher"بالنسبة لكل من (مجلس الإدارة، لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، هيئة الرقابة الشرعية، آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي، تركز الملكية) كانت أقلّ من (0.05) حيث قدّرت جميعها بـ (0.0000)وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية إحصائية؛
- ✓ بلغت قيم التحديد (R^2) لكلّ من مجلس الإدارة، لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، هيئة الرقابة الشرعية، آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي، تركز الملكية(0.79؛ 0.86؛ 0.78؛ 0.99؛ 0.86؛ 0.76) على

التوالي، أي أنّ متغيرات الحوكمة تفسّر الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية بنسبة (79%؛ 86%؛ 78%؛ 99%؛ 86%؛ 76%)من التغيرات الإجمالية وهي نسب عالية جدّا أمّا باقي النسب فتفسّرها عوامل أخرى مدرجة في لنموذج ومتضمّنة في حدّ الخطأ.

❖ **الدراسة الاقتصادية للنماذج المقدّرة:**

➢ **مجلس الإدارة:**

- إذا انعدمت جميع متغيرات مجلس الإدارة فإنّ حجم الملاءة المالية للشركة يقدّر بـ (-4.46%)؛
- بالنسبة لحجم مجلس الإدارة نلاحظ أنّ إشارته سالبة مما يدل أنّ هناك تأثير سلبي لحجم المجلس على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث أن زيادة نسبة 1% من أعضاء مجلس الإدارة تؤدّي إلى انخفاض حجم الملاءة المالية للشركة بنسبة 0.17%، وبما أنّ القيمة الاحتمالية لها كانت أكبر من 5% فإنه لا يوجد تأثير لعدد أعضاء مجلس الإدارة على حجم الملاءة المالية في الشركة، وذلك أنّ الحجم مفروضا وفق القانون ما يجعله محصوراً بين قيمة قصوى ودنيا تختلف باختلاف الشركات؛
- بالنسبة لتركيبة مجلس الإدارة نلاحظ أنّ إشارته موجبة مما يدل أنّ هناك تأثير إيجابي لعدد الأعضاء المستقلّين في المجلس على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زادتنسبة الأعضاء المستقلّين بـ 1% في مجلس الإدارة فإنّ نسبة الملاءة المالية للشركة سترتفع بـ 0.13%، وذلك أنّ الأعضاء غير التنفيذيين سيكونون أكثر كفاءة، نتيجة تمتّعهم باستقلالية أكبر، إضافة إلى أن هؤلاء الأعضاء غالباً ما يكونون مديري شركات سابقا أو ممثّلين لبعض المؤسسات المالية، وهذا ما يُكسِبهم خبرات تمكنهم من الاعتراض على القرارات المشكوك فيها وبالتالي ممارسة رقابة أكثر فعالية على الملاءة المالية للشركات؛
- بالنسبةلعدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة نلاحظ أنّ إشارته موجبة مما يدل أنّ هناك تأثير إيجابي لعدد اجتماعات أعضاء المجلس على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي؛ حيث إذا زاد اجتماع واحد لأعضاء المجلس فإنّ حجم الملاءة المالية للشركة سيرتفع بنسبة0.008%، وبما أنّ القيمة الاحتمالية لها كانت أكبر من 5% فإنه لا يوجد تأثير لعدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة على حجم الملاءة المالية في الشركة؛
- بالنسبةلعددلجان مجلس الإدارة نلاحظ أنّ إشارته موجبة مما يدل أنّ هناك تأثير إيجابي لعدد لجانمجلسالإدارةعلى الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زادت نسبة لجان مجلس الإدارة بـ 1% فإنّ الملاءة المالية للشركةسترتفع بنسبة 0.51%، وذلك أنّ زيادة عدد اللّجان يحدث

تكامل بينها لتبادل المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لرقابة مستوى الملاءة المالية في الشركة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها.

➢ **لجنة المخاطر:**

- إذا انعدمت جميع متغيرات لجنة المخاطر فإنّ حجم الملاءة المالية للشركة يقدّر بـ (−2.74%)؛
- بالنسبة لتركيبة لجنة المخاطر نلاحظ أنّ إشارته سالبة مما يدل أنّ هناك تأثير سلبي عدد الأعضاء المستقلّين في لجنة المخاطر على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زاد عضو مستقلّ في لجنة المخاطر فإنّ حجم الملاءة المالية للشركة سينخفض بنسبة0.35%؛
- بالنسبة لعدد اجتماعات أعضاء لجنة المخاطر نلاحظ أنّ إشارته سالبة مما يدل أنّ هناك علاقة عكسية بين عدد اجتماعات لجنة المخاطر والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زاد اجتماع واحد لأعضاء اللجنة فإنّ حجم الملاءة المالية سينخفض بنسبة 0.036%، وبما أنّ القيمة الاحتمالية لها كانت أكبر من 5% فإنه لا يوجدتأثير لعدد اجتماعات لجنة المخاطر على حجم الملاءة المالية في الشركة؛

➢ **لجنة التدقيق:**

- إذا انعدمت جميع متغيرات لجنة التدقيق فإنّ حجم الملاءة المالية يقدّر بـ (−3.22%)؛
- بالنسبة لتركيبة لجنة التدقيق نلاحظ أنّ إشارته سالبة مما يدل أنّ هناك تأثير سلبي لعدد الأعضاء المستقلّين في لجنة التدقيقعلى الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زاد عضو مستقلّ في لجنة التدقيق فإنّ حجم الملاءة المالية للشركة سينخفض بنسبة 0.092%، وبما أنّ القيمة الاحتمالية لها كانت أكبر من 5% فإنه لا يوجد تأثير لعدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق على حجم الملاءة المالية في الشركة؛
- بالنسبة لعدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق نلاحظ أنّ إشارته سالبة مما يدل أنّ هناك تأثير سلبي لعدد اجتماعات لجنة التدقيقعلى الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زاد اجتماع واحد لأعضاء اللجنة فإنّ حجم الملاءة المالية للشركةسينخفض بنسبة 0.057%، وذلك لأنّ كثرة الاجتماعات تؤدّي إلى تباين وتغيّر الآراء لأعضاء اللجنة مع مرور الوقت حول التقارير المالية في الشركة، مما يؤدّي إلى ارتكاب أخطاء في تقدير حجم الملاءة المالية المطلوب.

➢ **هيئة الرقابة الشرعية:**

- إذا انعدمت جميع متغيرات هيئة الرقابة الشرعية فإنّ حجم الملاءة المالية يقدّر بـ (3.95%)؛

- بالنسبة لتركيبة هيئة الرقابة الشرعية نلاحظ أنّ إشارته موجبة مما يدلّ أنّ هناك تأثير إيجابي لعدد الأعضاء المستقلّين في الهيئة والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زاد عضو مستقلّ في الهيئة فإنّ حجم الملاءة المالية للشركة سيرتفع بنسبة 0.066%، وذلك أنّ استقلالية الأعضاء عن مجلس الإدارة تمكّنهم من التعبير عن آراءهم بحرية وإبراز المخالفات الشرعية التي تقع فيها الشركة خاصّة ما يتعلّق بالتعدّي على أموال صندوق المشتركين الأمر الذي ينعكس مباشرة على ملاءته؛
- بالنسبة لعدد اجتماعات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية نلاحظ أنّ إشارته سالبة مما يدل أنّ هناك تأثير سلبيبين عدد اجتماعات أعضاء الهيئة والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زاد اجتماع واحد لأعضاء الهيئة فإنّ حجم الملاءة المالية ستنخفض بنسبة 0.23%، وبما أنّ القيمة الاحتمالية لها كانت أكبر من 5% فإنه لا يوجد تأثير لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على حجم الملاءة المالية في الشركة، وذلك أنّ الهيئة الشرعية تقوم بتقييم المعاملات فقط من الناحية الشرعية وإصدار قراراتهم يكون عند بداية ونهاية السنه أمّا الاجتماعات فتكون شكلية، وحتى إن تمّ عقدها فيغيب عنها أغلب الأعضاء لكثرة انشغالاتهم وعملهم لصالح أكثر من جهة؛
- بالنسبة لمكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية نلاحظ أنّ إشارته موجبة مما يدل أنّ هناك تأثير إيجابي حجم المكافأة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زادت نسبة مكافأة العضو بـ 1% فإنّ الملاءة المالية سترتفع بنسبة 0.20%، وذلك أنّ زيادة حجم المكافأة سيجعل الأعضاء يؤدّون مهامهم بأكثر كفاءة وفعالية ويخصّصون وقتاً أكبر للشركة التي تمنحهم امتيازات أكبر خاصّة مع كثرة مهامّهم، باعتبار أنّ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يعملون في أكثر من شركة.

➢ **آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي:**

- إذا انعدمت جميع متغيرات آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي فإنّ حجم الملاءة المالية يقدّر بـ (-3.48%)؛
- بالنسبة للمصاريف الإدارية نلاحظ أنّ إشارته سالبة مما يدلّ أنّ هناك تأثير سلبي لحجم المصاريف الإداريةعلى الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زادت نسبة المصاريف الإدارية بـ 1% فإنّ حجم الملاءة المالية للشركة سينخفض بنسبة 0.16%، لأنّ زيادة المصاريف الإدارية يكون على حساب صندوق المشتركين، ما يؤثر سلباً على حجم ملاءته؛
- بالنسبة لأجرة الوكالة نلاحظ أنّ إشارته سالبة مما يدلّ أنّ هناك تأثير سلبي لقيمة أجرة الوكالة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زادت نسبة أجرة الوكالة بـ 1% فإنّ حجم

الملاءة المالية ستنخفض بنسبة 0.02 %، وبما أنّ القيمة الاحتمالية لها كانت أكبر من 5% فإنه لا يوجد تأثير لأجرة الوكالة على حجم الملاءة المالية في الشركة، وذلك لأنّ أجرة الوكالة تكون محدّدة مسبقاً وفي القانون الأساسي للشركة وبالتالي تؤخذ بعين الاعتبار قبل التخطيط لحجم الملاءة المالية؛

- بالنسبةلحجم المخصّصات التقنية نلاحظ أنّ إشارته موجبة مما يدل أنّ هناك تأثير إيجابي لحجم المخصصاتعلى الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زاد حجمالمخصّصات التقنية بنسبة 1% فإنّ الملاءة المالية سترتفع بنسبة 0.15%، وذلك أنّ احتفاظ شركة التأمين بأموال كافية تمكّنها من مواجهة مخاطر ارتفاع حجم التعويضات وبالتالي تحمي الصندوق من مخاطر العجز والإفلاس؛
- بالنسبة لإعادة التأمين نلاحظ أنّ إشارته موجبة مما يدل أنّ هناك تأثير إيجابي لحجم الأموال المعاد تأمينها على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زادت حجم الأموال المعاد تأمينها بوحدة واحدة فإنّ الملاءة المالية سترتفع بنسبة 5.04%،وهذا باعتبار إعادة التأمين أهم تقنية لنقل المخاطر الكبرى التي تهدّد المراكز المالية لشركات التأمين التكافلي وتعرّضها لمخاطر العجز والإفلاس؛
- بالنسبة للفائض التأميني المخصّص للتوزيع نلاحظ أنّ إشارته سالبة مما يدلّ أنّ هناك تأثير سلبي لحجم الفائض المخصّص للتوزيع على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث إذا زاد حجم الفائض المخصّص للتوزيع بوحدة واحدة فإنّ الملاءة المالية ستنخفض بنسبة 2.55%، وذلك لأنّه حالة توزيع الفائض بعد الاحتفاظ بالمخصّصات والاحتياطات التقنية والقانونية؛ فإنّ الشركة لا تحتفظ باحتياطات أخرى غير إجبارية أو أيّ مبلغ يضاف إلى رأسمال الصندوق، وبالتالي فإن الفائض التأميني في هذه الحالة لا يُسهم في الرفع من رأسمال الصندوق ولا في دعم المركز المالي للشركة، كما أنّ قرار توزيع الفائض على المشتركين، يجعل الصندوق مع كل بداية سنة مالية جديدة يعتمد فقط على الاشتراكات الجديدة المجمّعة لتشكيل رأسماله، وبالتالي فإنّ مكوّنات الملاءة لا تعتمد على الموارد السّابقة في الصندوق (لا يوجد احتياطات اختيارية متراكمة من السنوات الماضية)، الأمر الذي ينعكس على سلباً على نسبة الملاءة المالية المكونة في الشركة.

➢ **تركز الملكية:**

- إذا انعدم متغير تركّز الملكية فإنّ حجم الملاءة المالية يقدّر بـ (-9.1%)؛
- بالنسبة لتركّز الملكية لدى كبار المساهمين نلاحظ أنّ إشارته موجبة مما يدلّ أنّ هناك تأثير إيجابيلتركّز الملكية لدى كبار المساهمين على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث كلما

زاد عضو واحد من كبار المساهمين فإنّ الملاءة المالية سترتفع بنسبة 12.38%، وذلك لأنّ تركّز الملكية لدى فئة قليلة من المساهمين سيُسهم في مراقبتهم لأداء الشركة باستمرار والحفاظ على مصالحهم ومصالح الشركة، ومن أهمّها القدرة على السداد والوفاء بالتزاماتها طويلة وقصيرة الأجل اتجاه دائنها.

2. تحليل التكامل المشترك:

❖ **تحليل نتائج اختبارات التكامل المشترك:**من خلال اختبار "**Kao**"تبيّن أنّ جميع احتمالات الفرضية الصفرية وفي جميع الحالات أقلّ من (5%) وعليه يُرفض الفرض العدم ويُقبل الفرض البديل، بمعنى أنّه تُوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكّد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر متغيرات كلّ من (مجلس الادارة، لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، هيئة الرقابة الشرعية، آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي، تركز الملكية) على الملاءة المالية ممثّلة بنسبة مديني عمليات التكافل(DIO)، وكنتيجة عامة فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل لجميع متغيرات الحوكمة محلّ الدراسة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

نتائج الدراسة:

لقد توصّلت الدّراسة إلى تحقّق الفرضية الرئيسية التي تمّ طرحها، حيث وُجد أثر قويّ بين منغيراتالحوكمة والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية، والنتائج مفصّلة كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى: حول "مجلس الإدارة": **تحقّقت جزيئاً** حيث؛

- يوجد تأثير إيجابي لتركيبة مجلس الإدارة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يوجد تأثير إيجابي عدد لجان مجلس الإدارة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- لا يوجد تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

بالسبة للفرضية الثانية: حول "لجنة المخاطر" **تحقّقت جزئيا** حيث؛

- يوجد تأثير سلبي لتركيبة لجنة المخاطر على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- لا يوجد تأثير لعدد اجتماعات لجنة المخاطر على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: حول "لجنة التدقيق" **تحقّقت جزئيا** حيث؛

- يوجد تأثير سلبي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- لا يوجد تأثير لتركيبة لجنة التدقيق على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

بالنسبة للفرضية الرابعة: حول "هيئة الرقابة الشرعية" **تحقّقت جزئيا** حيث؛

- يوجد تأثير إيجابي لخبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يوجد تأثير إيجابي لحجم المكافأة التي يتقاضاها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- لا يوجد تأثير لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

بالنسبة للفرضية الخامسة:حول "آليات الضبط الداخلي" **تحقّقت جزئيا** حيث؛

- يوجد تأثير إيجابي لحجم المخصصات التقنية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يوجد تأثير إيجابيلحجم الاشتراكات المعاد تأمينها على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يوجد تأثير سلبي لحجم الفائض التأميني المخصّص للتوزيع على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- لا يوجد تأثير لأجرة الوكالة التي يتقاضاها أعضاء الإدارة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- لا يوجد تأثير لحجم المصاريف الإدارية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

بالنسبة للفرضية السادسة: حول"تركز الملكية" **تحقّقت** حيث؛

- يوجد تأثير إيجابي لتركز الملكية لدى كبار المساهمين في الشركة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

الهوامش والمراجع:

() عبد الرزاق جبار، "**عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين**"، بحث مقدم في الملتقى الدولي السابع حول "**الصناعة التأمينية –الواقع العملي وآفاق التطوير**–"، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2012/04/03، ص: 10.

() *CarineSauser,* ***"Analyse et contrôle des scénarios financiers dans le cadre d'un modèle interne -Application au stress pour l'étude des facteurs de risques -",*** *Mémoire présenté devant l'Institut de Science Financière et d'Assurances pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Université Claude Bernard, Lyon 1, 2010, p: 06.*

() ***Voir*** *: - Philippe Jurgensen,* ***"les perspectives du contrôle prudentiel"****, revue d'économie financière, N°80, 3-2005, Paris, pp: 05-06.*

- Michel Piermay, ***"Les limites de la conception du risque selon Solvabilité II",*** *article dans le livre de*Christian Walter***, Nouvelles normes financières -S' organiser fixe à la rise-,*** *Springer, 2010, p: 80.*

() *Bank Negara Malaysia,* ***"Risk-Based Capital Framework for Insurer ",*** *Version 3.0, 20/06/2013, p: 05.*

() عدنان عبد المجيد قباجة، "**أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص: 36.

() عبيد بن سعد المطيري، "**تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة السعودية العربية**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، مجلد 10، ع3، 2003، ص: 284.

(*) *Organization for Economic Co-operationand Development*

)(*Alain jounot et ChristaineLallement*, ***" Développement durable vers une nouvelle gouvernance desentreprises"***, *Afnor, France,2003,p:75*

---

(1) عبد الرزاق جبار، "**عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين**"، بحث مقدم في الملتقى الدولي السابع حول "**الصناعة التأمينية –الواقع العملي وآفاق التطوير**–"، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2012/04/03، ص: 10.

(2) *CarineSauser,* ***"Analyse et contrôle des scénarios financiers dans le cadre d'un modèle interne -Application au stress pour l'étude des facteurs de risques -"****, Mémoire présenté devant l'Institut de Science Financière et d'Assurances pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, Université Claude Bernard, Lyon 1, 2010, p: 06.*

(3) ***Voir*** *: - Philippe Jurgensen,* ***"les perspectives du contrôle prudentiel"****, revue d'économie financière, N°80, 3-2005, Paris, pp: 05-06.*

- Michel Piermay, ***"Les limites de la conception du risque selon Solvabilité II",*** *article dans le livre de ChristianWalter,* ***Nouvelles normes financières -S' organiser fixe à la rise-****, Springer,2010, p: 80.*

(4) *Bank Negara Malaysia,* ***"Risk-Based Capital Framework for Insurer ",*** *Version 3.0, 20/06/2013, p: 05.*

(5) عدنان عبد المجيد قباجة، "**أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص: 36.

(6) عبيد بن سعد المطيري، "**تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة السعودية العربية**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، مجلد 10، ع3، 2003، ص: 284.

(*) *Organization for Economic Co-operationand Development*

(7) *Alain jounot et ChristaineLallement*, ***" Développement durable vers une nouvelle gouvernance desentreprises"***, *Afnor, France,2003,p:75.*

عرض التجربة المغربية في مجال التميز السياحي ومجالات الاستفادة منها محليا

أ. مرزوق سارة

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2-الجزائر

merzougue.sara@gmail.com

الملخص:

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا من خلال استغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استغناؤها عن مصادر الثروة الناضبة، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصبح لها دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية كالاجتماعية، وعلى هذا تسعى الحكومة المغربية إلى جعل هذا القطاع نشيط كبديل عن قطاع الفسفاط.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة المغربية، المغرب، عائدات السياحة، رؤية 2020.

Abstract

The tourism sector is considered one of the most important sectors in view of the large financial returns it can provide in the medium and long term and the opportunities it provides to create wealth and alleviate many economic problems. Many countries have found in this industry an strategic alternative through the exploitation of its tourism resources in a manner that ensures that it is freed from the sources of the poor wealth It is the first industry in terms of employment and has a key role in economic and social development. For that, The Moroccan government seeks to make this sector active as an alternative to the phosphate sector.

Key words: Tourism - Marocain Tourism – Marocco - Tourism Incoms – view 2020.

JEL: Z19 - Other

مقدمة

لقد حظي القطاع السياحي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بأهمية قصوى وعناية بالغة من قبل العديد من الدول والحكومات، وذلك لما له من نتائج وآثار إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأيضا في الحقل البيئي والعمراني، كما أن له أثر بارز في حياة المجتمعات والشعوب. إن القطاع السياحي يعمل على تحريك وإعطاء الحيوية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ويبعث الروح والنشاط في الاقتصاد الوطني برمته، وبما أن القرن الواحد والعشرون يعتبر قرن صناعة السياحة، فإن ذلك قد أدى إلى تبني أسلوب التخطيط السياحي وإيجاد كل الآليات والسبل التي من شأنها تطوير القطاع السياحي، حيث أن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر وتوافر الإمكانيات في الحقل السياحي، فهي مهمة وطنية لعديد الوزارات والمؤسسات والهيئات والأفراد بحيث أنهم يشكلون جميعا حلقة متكاملة تعمل من أجل تطوير وتنمية السياحة وتسويقها قصد زيادة الاستثمار فيها وفي ربحيتها.

وبالرغم من الدور الكبير والمساهمة الفعالة للسياحة في دعم الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل، فإنها تتميز بقلة الكلفة ولا تتطلب العديد من الإمكانيات المادية ولا الكثير من الثروات، كما أنها صناعة إيكولوجية صحية، مدرة للثورة، تمتص البطالة وتخدم التنوع الثقافي والحضاري.

وهو ما تفطنت له المغرب التي وجهت استثمارات هائلة نحو دعم القطاع السياحي، مستغلة في ذلك المتغيرات الطبيعية والحضارية والتجهيزية، ليقدم هذا القطاع في المقابل دعم كبير للاقتصاد و**الدخل الوطني، فهي مصدر من مصادر الدخل الأجنبي (العملة الصعبة) الذي يعود بالفائدة على ميزانية الدولة، فمن خلالها تنتعش وسائل النقل والمواصلات والفنادق، والمعاملات البنكية والمصرفية، والنشاط التجاري وغيرها من الخدمات التي تشبع رغبات مختلف شرائح المجتمع،** حيث مثلت عائدات السياحة 7.92 مليار دولار في سنة 2016، وبذلك يمكن اعتبار التجربة المغربية مثال يمكن للحكومة الجزائرية أن تحتذي به في مجال دعم السياحة كقطاع بديل عن المحروقات.

إشكالية الدراسة

كل هذه الحيثيات مجتمعة تدعونا لطرح التساؤل التالي:

ما أهم عوامل نجاح التجربة المغربية في مجال التميز السياحي ؟ وما هي المجالات التي يمكن للجزائر الاستفادة منها ؟

ويمكننا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية:

- ✓ فيما تتمثل أهمية السياحة ؟
- ✓ ما هو واقع السياحة في المغرب ؟
- ✓ كيف يمكن للجزائر الاستفادة من تجربة المغرب في مجال السياحة ؟

فرضيات الدراسة

كإجابات أولية على التساؤلات الفرعية، نقترح الإجابات التالية:

- ✓ السياحة من أهم القطاعات والركائز للاقتصاد، ومحرك لعجلة التنمية، ولها أثار إيجابية عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.
- ✓ تملك المغرب مقومات سياحية هائلة تمكنها من أن تكون من بين أهم الوجهات السياحية في منطقة شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ إمكانية استفادة الجزائر من التجربة المغربية في مجال التميز السياحي وذلك لتشابه الخصائص والمقومات التاريخية والثقافية والطبيعية والبشرية بين البلدين.

أهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياحة في الاقتصاد وذلك بفضل آثارها الايجابية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع عرض تجربة المغرب في القطاع السياحي كبديل استراتيجي للثروات المنضبة وتوضيح سبل ومجالات استفادة السياحية الجزائرية منها.

محاور الدراسة

ومن هذا المنطلق وبغية الإجابة على التساؤلات الواردة أعلاه، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى محورين أساسين هما:

- **الأول:** مدخل نظري للسياحة.
- **الثاني: عرض التجربة المغربية في المجال السياحي.**
- **الثالث: مجالات الاستفادة من التجربة المغربية لتنمية السياحة الجزائرية.**

➢ **المحور الأول: مدخل نظري للسياحة**

أولا- تعريف السياحة: لقد تعددت تعاريف السياحة ومن الصعب إيجاد تعريف واحد وشامل لها حيث يقف تعريفها على حسب اختلاف نوعها، كما أن تعريفها يختلف من مجتمع إلى أخر. وسوف نعطي في بحثنا هذا بعض التعاريف للسياحة.

أ- السياحة لغة:

ذكر في معجم مقاييس اللغة بأن السين والياء والحاء أصل صحيح، يقال ساح في الأرض، والسيح هو الماء الجاري. ومما يدل على صحة هذا القياس قولهم "ساح الظل إذا فاء" بمعني رجع من المغرب إلى المشرق.[37]

وفي كتاب المفردات في ألفاظ القرآن: "ساح فلان في الأرض: مَرَّ مَرَّ السائح، قال تعالى ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر﴾ [38] ورجل سائح في الأرض وسائح. [39]

وفي المعجم الوسيط: السياحة هي التنقل من بلد إلى بلد طلب للتنزه أو الاستطلاع والكشف. [40]

ب- السياحة في القرآن والسنة:

وقد وردت السياحة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حيث يقول الله عز وجل في كتابه الكريم ﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين﴾ [41] حيث نفهم من خلال الآية الكريمة أن الله عز وجل أن السائحين هم المتنقلون عبر أرجاء الأرض بغرض تهذيب النفوس ولقاء العلماء والصالحين وتأمل عجائب وأثار قدرة الله تعالى. [42] وورد في الأحاديث الصحيحة قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم-: "إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله". [43] وقال الإمام ابن تيمية: (ما يفعل أعدائي بي؟ إن قتلوني فقتلي شهادة، وإن حبسوني فسجني خلوة، وإن نفوني فنفيي سياحة). [44]

ج- أما اصطلاحا: فكما سبق ذكره فإنه لا يوجد تعريف موحد للسياحة، فالاقتصاديون ينظرون إليها من جهة الطلب على المعروض من الخدمات السياحية مثل الفنادق والشقق المفروشة والمخيمات وكل وسائل الإقامة والترحيل. [45]

وعلماء الاجتماع ينظرون إلى السياحة على أنها رغبة في التعرف على أنماط أخرى من العلاقات الاجتماعية أو ثقافات وعادات وتقاليد الشعوب الأخرى. [46]

وحسب تعريف منظمة السياحة العالمية [47] World Tourism Organization (WTO) التابعة لهيئـــــة الأمم المتحدة: هي السفر بهدف الترفيه أو التطبيب أو الاكتشاف، وتشمل السياحة توفير الخدمات المتعلقة بالسفر. والسائح هو الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين (80) كيلومترا على الأقل من منزله. [48]

تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة: السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار. [49]

وعموما يمكننا أن نعرف السياحة بأنها هي السفر والانتقال والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي بطرق مشروعة لأي غرض كان (عدا العمل والإقامة الدائمة) لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تتجاوز 365 يوما.

ثانيا- أنواع السياحة: تتميز السياحة بكثرة أنواعها ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع كما يلي:

01- حسب جنسيات السياح: تقسم إلى 03 أقسام هي:

أ - **السياحة الداخلية:** وهو النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة داخل حدود دولتهم، حيث ينتقل السائح من مدينة إقامته إلى مدينة أخرى داخل حدود الدولة التي يقيم فيها، بشرط قضائه ليلة واحدة على الأقل في المكان المزار بغرض الترفيه والاستجمام أو أيضا لأسباب دينية أو لحضور ملتقيات وندوات وليس بغرض العمل.

ب - **السياحة الإقليمية:** وهي النشاط السياحي الذي يتم بين عدة دول مجاورة تكون منطقة سياحة واحدة مثل دول جنوب آسيا (اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند..) أو الدول العربية كالخليج العربي أو دول الشام أو المغرب العربي، وتتميز السياحة الإقليمية بقلة التكاليف نظرا لقرب المسافة وتعدد وسائل النقل.

ج - **السياحة الدولية:** وهو النشاط السياحي الذي يتم بانتقال السواح من بلدانهم إلى بلد ما وهذا النوع من السياحة تشجعه معظم دول العالم، من أجل الحصول على العملات الصعبة وهو يتطلب خدمات سياحية متنوعة وتطور البنى التحتية واستقرار الأمن، وكذا انخفاض الأسعار. [50]

02- حسب هدفها: في ظل الاهتمام المتزايد للحكومات والدول بالسياحة وتطور التخطيط السياحي، وارتفاع نسبة الاستثمارات في مجال السياحة مع تزايد حدة المنافسة، وتزايد عدد الرحلات والمسافرين بسبب تطور المواصلات التكنولوجية والإلكترونية وتشعب العلاقات الدولية اقتصاديا واجتماعيا وإعلاميا مع الانفتاح الغير المسبوق منذ سنوات العشرية الأولى للألفية الثالثة، فتخطت السياحة الحدود الضيقة للسياحة القديمة، وأصبحت في زمن العولمة متشعبة الفروع وتداخلت أنواعها وأصبحت تدخل في معظم مجالات الحياة اليومية وانتشرت وعمت كل مكان. مما أدى إلى تطور أنواعها بالإضافة إلى ظهور أنواع وأشكال حديثة ومختلفة في عصر انفتاح بوابة العولمة. ومن الأنواع السياحية المتعارف عليها عالميا ومحليا:

أ - **السياحة العلاجية:** تكمن في هذا النوع من السياحة الحاجة للعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى، وهي تنقسم حسب الوسائل الطبيعية المستخدمة في العلاج وهي تتمثل في السياحة المناخية، والسياحة العلاجية المعدنية والسياحة العلاجية البحرية.

ب – السياحة الترفيهية: تكمن فيها الحاجة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد.

ج – السياحة الرياضية: ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضات المعروفة مثل: تسلق الجبال، رياضة الصيد، رياضة ركوب السيارات والدراجات.

د – السياحة الثقافية: تهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الشخص وهي مرتبطة بالتعرف على التاريخ والمواقع الأثرية والشعوب وعادتها وتقاليدها وهذا النوع من السياحة مشهور ومعروف في مصر واليونان وإيطاليا.

هـ – السياحة الدينية: وتعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية والتي من أشهرها، مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذلك الفاتيكان في روما بالنسبة للمسيحيين. [51]

و – السياحة الصحراوية: يمارس هذا النوع من السياحة في الصحاري الواسعة التي تتمتع بها بعض الدول كالجزائر ودول الخليج وذلك من أجل ممارسة بعض الرياضات التي تحتاج إلى مساحات شاسعة كالرالي ومعالجة بعض الأمراض عن طريق الرمال والاستمتاع بغروب الشمس مثل الغروب بجبال الهقار بالجزائر وكذا بأشعتها الدافئة وأيضا من أجل الاستمتاع بجمال الواحات. [52]

ز – السياحة الجبلية: أو سياحة المناظر الطبيعية، تعود أصولها إلى القرن التاسع عشر مع اكتشاف الجبل كمكان للاسترخاء وممارسة مختلف الرياضات الجبلية، وعرف هذا النوع السياحي بأوروبا خصوصا وذلك مع بداية إنشاء المنتجعات السياحية الجماعية في المملكة المتحدة مثل منتجعات ساوثند ومارجيت وبلاكبول، فأصبحت مناطق مثل جبال اسكتلندا وجبال الألب السويسرية أماكن سياحية مهمة في أوروبا.

ح – سياحة التأمل: ويعتبر من أرقى أنواع السياحة العالمية، وهو منتج سياحي جديد على المستوى العالمي، بدأ أول تسويق له على المستوى العربي في الأردن حيث تم إطلاق أولى فعالياته في 2014/02/14 في البحر الميت.

ط – سياحة الفضاء: وهي أحدث أنواع السياحة المبتكرة، في صناعة السياحة التنافسية الدولية، وأكثرها كلفة على الإطلاق، فقد تصل إلى تكلفة الرحلة الواحدة بين 20 إلى 40 مليون دولار أمريكي، ويقصد بسياحة الفضاء السفر إلى الفضاء الخارجي، لأغراض ترفيهية أو ترويحية أو مهنية، اشتهرت بتنظيمها دولة روسيا. وقد ظهرت عدد من الشركات الناشئة في السنوات الأخيرة، تأمل بإنشاء صناعة سياحة الفضاء. ضلت رحلات الفضاء السياحية إلى وقتنا الحالي محدودة وغالية التكلفة. وكالة الفضاء الروسية هي الوحيدة التي تقدّم هذه الخدمة إلى وقتنا الحاضر. [53]

إن هذا الكم الهائل من أنواع السياحة هو نتيجة تطور صناعتها ونتيجة زحفها إلى مقدمة القطاعات الاقتصادية في كل دول العالم تقريبا، كما يوجد هناك العديد من أنواع السياحة لا يسع المقام لذكرها مثل سياحة التسوق وسياحة الأعمال وسياحة المؤتمرات والسياحة البحرية وسياحة المغامرات والسياحة التراثية والسياحة المعتمة (زيارة الأماكن التي ارتبطت بالموت سابقا والمآسي الإنسانية)، وهناك أيضا نوع من السياحات المحظورة والمتحفظ بشأنها ويطلق عليها السياحة السلبية وهي سياحة المخدرات والسياحة الجنسية وسياحة الانتحار.

ثالثا- أهمية السياحة: بالنظر إلى الدور الكبير للسياحة في الاقتصاد العالمي فمن الطبيعي أن يكون لها أهمية كبيرة وانعكاسات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وحتى السياسية والثقافية. وفيما يلي سنتطرق إلى أهمية السياحة:

01- اقتصاديا:

- حسب المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) [54] ومنظمة السياحة العالمية (WTO) فإن السياحة تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ما يتراوح بين 3 و 5% من الناتج المحلي الإجمالي، و 30 % من صادرات الخدمات في العالم. [55]

- وحسب معطيات المنظمة العالمية للسياحة فقد أحصت عدد السواح سنة 2015 بـ 1.18 مليار سائح مرتفعا بنسبة 4.4 % عن سنة 2014، وهو ما يقابله 1232 مليار دولار كإيرادات للدول المضيفة بنسبة نمو تقدر بـ 3.6 % عن سنة 2014، وهو ما يدل على أهمية هذا النشاط في الحياة الاقتصادية. [56]

- جلب الاستثمارات الجديدة إلى بلدانها، والتي تساعد بشكل كبير على توفير الأموال، مثل الاستثمارات الضخمة التي يتم إنشاؤها بسبب السياحة هي الفنادق الكبرى ومراكز التسوق وغيرها من الاستثمارات الكبرى. [57]

02- اجتماعيا:

- توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة من خلق مناصب العمل المباشرة أو غير مباشرة حيث أن النشاط السياحي يتطلب يد عاملة كبيرة، وحسب منظمة السياحة العالمية (WTO) فإن الإسهام الإجمالي للسياحة في العمالة (بما فيها فرص العمل غير مباشرة) يقدر بـ 7 و 8 % من مجموع الوظائف، وهو الأمر الذي يجعل دور قطاع السياحة فريد في تحقيق نمو عالمي قوي ومستدام. [58]

- تحسين مستوى معيشة السكان حيث تنشأ عن النشاط السياحي انعكاسات على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات، وتحسين نمط حياتهم، وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين والوافدين من السياح. [59]

03- ثقافيا: أما على الصعيد الثقافي فان السياحة لها تأثير كبير وذلك من خلال النقاط التالية:

- تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.

– توفير التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني وللمواقع الأثرية التاريخية.

– تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات، بين السائح والمجتمع المضيف. [60]

04– سياسيا:

– إن تطوير وتنمية القطاع السياحي وما ينجر عنه من نتائج ايجابية في دفع الاقتصاد الوطني يساهم بشكل كبير في حل المشكلات الاجتماعية (البطالة، التضخم والإجرام...) وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي للدولة وتدعيم ثقة الشعب بالحكومة، وهو ما يعني تحقيق الاستقرار السياسي. [61]

– تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول. [62]

05– بيئيا: تساعد السياحة الطبيعية على تعزيز المحافظة على الحياة البرية والموارد الطبيعية، مثل: الغابات المطيرة فهي تعتبر حاليا من أماكن الجذب السياحية في العالم، كما تساعد السياحة في الحصول على التمويل للحفاظ على الحيوانات والحدائق البحرية من خلال الحصول على رسوم الإدخال، ورسوم المرشد، وتوفير مصادر أخرى للعمل، وبالتالي تقليل المشاكل مثل الصيد المفرط للأسماك، وإزالة الغابات في البلدان النامية. [63]

- **المحور الثاني: عرض التجربة المغربية في المجال السياحي، وما هي الدروس التي يمكن للجزائر الاستفادة منها**

تعمل المغرب على منافسة البلدان السياحية بالمنطقة وخاصة وأن لديه مميزات سياحية منها الموقع الجغرافي وقربه من دول أوروبا خاصة الغربية منها وطبيعته الخلابة وامتداد شواطئه على البحر الأبيض المتوسط وكذا المحيط الأطلسي بالإضافة إلى الزخم التراثي والإسلامي الذي تزخر به لذلك عملت على تطوير هياكلها السياحة وهذا ما سنتطرق إليه.

أولا– تقديم عام:

01– الموقع: تقع المملكة المغربية في الزاوية الشمالية الغربية من قارة إفريقيا، عاصمتها الرباط، وتحدها الجزائر من الشرق والجنوب، والبحر الأبيض المتوسط من الشمال، والمحيط الأطلسي من الغرب، ولا يفصلها عن أوروبا سوى مضيق جبل طارق.[64].

02– المناخ: يختلف مناخ المغرب حسب المناطق، فهو متوسطي بالشمال، محيطي بالغرب، صحراوي بالجنوب. أما المناطق الساحلية فتتمتع بمناخ معتدل. [65]

03- المواصلات: في عام 2015م بلغت أطوال الطرق البرية في المغرب 59,513كم، منها 30,374كم معبدة، أما شبكة السكك الحديدية فيبلغ طولها 1,607كم حتى عام 1997م، منها 271كم من الخطوط المزدوجة، و1,336 من الخطوط المنفردة، أما عن النقل الجوي يضم 19مطارا، منها ثلاثة دولية هي مطارات: الدار البيضاء والرباط وطنجة، أما النقل البحري يوجد بالمغرب 24 ميناء بحريا أغلبها لتصدير البضائع بينما يعد ميناء طنجة الميناء الرئيسي لخدمات الركاب. [66]

ثانيا- أنواع السياحة المغربية: يقدم المغرب لزائره سلسلة من الاختيارات السياحية المتنوعة، التي تناسب كافة الأذواق. وهذا لتنوع غاباتها وصحاريها وجبالها وأوديتها وبحارها وشلالاتها .والسياحة في المغرب أنواع تختلف باختلاف الهوايات والاهتمامات، ويمكن تلخيصها في التالي:

أ- **سياحة المدن العتيقة:** تركز النشاط السياحي الرسمي في المغرب خلال عقود على الموروث الثقافي الذي تعرضه المدن العتيقة الغنية بمآثرها التاريخية وصناعاتها التقليدية وثقافتها الشعبي، مثل مدينة فاس أول مدينة إسلامية في بلاد المغرب حيث تعتبر متحفا مفتوحا ينبض بالتاريخ. يضم جامعة القرويين العريقة وسلسلة من الأسواق التقليدية والفنادق التاريخية. ومراكش الحمراء وقلبها النابض ساحة جامع الفنا التي صنفها هيئة اليونيسكو [67] تراثا إنسانيا عالميا للآداب، وغيرها من المدن مثل مكناس والرباط وسلا.

ب- **السياحة الجبلية:** في الشتاء تشكل جبال الأطلس قطب الجذب السياحي بفضل الثلوج التي تعمم هاماتها. ويتوفر المغرب على مساحات هامة للتزلج على الثلج بمختلف أصنافه، سواء في أوكيمدن بضواحي مراكش، أو في ميشليفن بضواحي إيفران، وتتوفر المنطقتان على تجهيزات رياضية وسياحية. وفي الصيف يأتي دور هواة رياضات تسلق الجبال التي تنشط بصفة خاصة في ضواحي مراكش، كما يصل المولعون بزيارات المغارات العميقة وخاصة منها تلك الواقعة في ضواحي مدينتي أغادير جنوبا وتازة في الشمال الشرقي. وتتوفر جبال الأطلس وجبال الريف على أهم المحميات في البلاد، وخصوصا محميات سوس ماسة وتوبقال.

ج- **السياحة الصحراوية:** تعتبر السياحة الصحراوية المنافس الأول لسياحة المدن العتيقة. وقد اتخذت هذه السياحة عاصمتها في مدينة ورزازات التي أثارت اهتمام كبار المنتجين السينمائيين العالميين، حتى أصبحت تسمى هوليوود إفريقيا.

د- **السياحة الرياضية:** بذلت السلطات المغربية جهودا خاصة لجعل النشاط الرياضي في خدمة السياحة. واعتمدت بصفة خاصة على لعبة الغولف باعتبارها رياضة كبار رجال المال والأعمال، فبنت قرى سياحية حول سلسلة من ملاعب الغولف عبر أرجاء البلاد. وقبل ذلك كانت الجبال توفر فضاء ملائما للطيران الشراعي، كما أن البحيرات الطبيعية الواقعة في مختلف جهات البلاد كانت وما زالت تثير اهتمام هواة ألعاب المياه الهادئة. وفي الوقت نفسه تشكل البلاد في مختلف مناطقها فضاء رحبا لممارسة رياضتي القنص والصيد.

هـ- السياحة الشاطئية: يمتلك المغرب 3500 كلم من الشواطئ ثلثها على البحر الأبيض المتوسط والبقية على المحيط والأطلسي. وهو ما يجعل منه وجهة مفضلة من وجهات هواة السياحة مغاربة وأجانب. وتعتبر أغادير التي تعتبر عاصمة لهذا النوع من السياحة. [68]

و- السياحة الدينية: هيلولا: أو موسم الحاخام داود بن باروخ هاك كوهي هو موسم حجيج اليهود المغاربة المقيمين بالمغرب وخارجه بدوار تنزرت في ضواحي تارودانت جنوب المغرب في منتصف ديسمبر من كل سنة وذلك منذ أكثر من 220 سنة. [69]

ثالثا- التجربة المغربية في مجال التميز السياحي: تعمل المغرب على منافسة البلدان السياحية الكبرى وذلك من خلال العمل على تنويع المنتوج السياحي والترويج له، وهي تسعى لأن تكون من بين 20 الدول الأولى في السياحة العالمية وذلك بحلول العام 2020. وخاصة أن لديها مميزات سياحية منها الموقع الجغرافي وقربه من دول أوروبا الغربية وطبيعتها الخلابة وامتداد شواطئها وبالإضافة إلى الزخم التراثي والإسلامي الكبير.

01- مقومات السياحة المغربية:

أ- المقومات الطبيعية: والتي تتمثل بموقعها الجغرافي والاستراتيجي المميز، ومناظرها الطبيعية الجذابة، وتضاريسها المتنوعة من شواطئ، وجبال وأودية وبحيرات وشلالات وصحراء وكثبان رملية وواحات.

ب- المقومات الحضارية: تمتلك المغرب تراثا حضاريا عريقا يتمثل في العادات الاجتماعية الأصيلة، والمآثر العمرانية، والفنون الشعبية.

ج- المقومات التجهيزية: تتمثل في الفنادق الضخمة والمصنفة، والمخيمات غير المصنفة، إضافة للمركبات السياحية الضخمة. [70]

02- المتغيرات الرئيسية للسياحة في المغرب:

أ- الطاقة الإيوائية: يمكن توضيح تطور الطاقات الاستيعابية للفنادق المصنفة بمعيار عدد الأسرة من خلال الجدول التالي:

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الأسرة	95180	174019	187874	200091	211974	221611	231334	242624

- المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المغربية. الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar/node/2979

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد الأسرة في الفنادق المصنفة خلال الفترة 2010-2016 حيث قدرت الزيادة بـــ28.27% أي بزيادة قدرها 68605 سرير. كما أن هدف الحكومة المغربية هو إنشاء 200 ألف أسرة جديدة مع حلول سنة 2020 وذلك من أجل توسيع الطاقة الاستيعابية للفنادق لاستقبال عدد مضاعف من السياح الوافدين.[71]

ب- التدفقات البشرية: سيتضمن هذا العنصر توضيحا لمستوى وعدد وحركة السياح الوافدين إلى المغرب، وذلك من خلال الجدول التالي:

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد السياح	4278120	9288338	9342133	9375156	10046264	10282944	10176762	10331731

- المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المغربية. الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar/node/2976

نلاحظ من خلال الجدول تطور في عدد السياح الوافدين للمغرب خلال الفترة 2010-2016 حيث قدرت الزيادة بـــ10.09% أي بزيادة قدرها 1043393 سائح. كما أن هدف الحكومة المغربية هو استقطاب 20 مليون سائح مع حلول العام 2020. [72]

ج- الليالي السياحية: يعمل المغرب على جلب أكبر عدد السياح ومن أجل إطالة مدة الإقامة عمل على رفع الطاقة الاستيعابية للفنادق وهو ما تم التطرق إليه سابقا حيث ارتفع عدد الأسرة من 174019 سنة 2010 إلى 242624 سرير سنة 2016. أما عن عدد الليالي التي قضاها السياح بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة فكانت حسب الجدول التالي:

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الليالي	67553931	18020305	1686766	17485762	19114129	19633475	18424251	19254930

- المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المغربية. لموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar/node/2978

يتبين من خلال الجدول أن هناك تطور في الليالي السياحية خلال الفترة 2010-2016 وهذا راجع لزيادة عدد السياح الوافدين للمغرب.

د- عائدات السياحة: تلعب السياحة دورا هاما في الاقتصاد المغربي حيث تحتل موقع الريادة في قطاع الخدمات، وسنوضح عائداتها من خلال الجدول التالي:

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العائدات	2.22	8.18	9.10	8.49	8.20	9.07	7.76	7.92

- المصدر: بيانات البنك الدولي. الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=MA

من خلال الجدول يتبين لنا أن مستوى عائدات السياحة المغربية مرتفع نسبيا رغم تذبذبه، مع انخفاضه خلال سنتي 2015و2016 ويمكن إرجاع ذلك للتضخم وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع عدد السياح الصينيين خاصة بعد إعفائهم من التأشيرة من قبل الحكومة المغربية حيث يعتبر السائح الصيني من أكثر السياح اقتصادا وأقلهم إنفاقا. وكما سبق التطرق إليه أن هدف الحكومة المغربية هو استقطاب 20 مليون سائح مع حلول العام 2020 فإنها تهدف إلى مضاعفة العائدات السياحية إلى 140 مليار درهم (15 مليار دولار)، مع التركيز على سياحة الأثرياء والطبقات الوسطى وتجنب سياحة الإغراق الأقل دخلا على رغم كثافة الوافدين. [73]

04- أهمية السياحة في الاقتصاد المغربي:

- تشغل السياحة مكانة هامة في البنية الاقتصادية للمغرب، إذ تعتبرها الحكومة كأكثر قطاع استراتيجي من أجل دعم وتسريع التنمية الاقتصادية.

- تفتح السياحة المجال للاستثمار في رؤوس الأموال، وأن تولد عائدات كثيرة وتخلق مناصب شغل مهمة، كما تعتبر مصدرا حيويا لجلب العملة الصعبة.

- السياحة ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعد الفوسفاط حيث تساهم بحوالي 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

- يعتبر القطاع السياحي مصدرا ممتازا للشغل بمساهمته في خلق 515 000 منصب شغل مباشر سنة 2016، أي ما يمثل حوالي 5 % من إجمالي نسبة الشغل في مختلف قطاعات الاقتصاد.

- قدرت العائدات المحصلة من طرف السياح غير المقيمين الذين أقاموا بالمغرب سنة 2016 (دون احتساب مصاريف النقل الدولي) بحوالي 63.2 مليار درهم (أي حوالي 6.9 مليار دولار). ومثلت هذه العائدات من العملة الصعبة حوالي 9% من صادرات السلع والخدمات وغطت 7 % من عجز الميزان التجاري سنة 2016. [74]

05- مشاكل القطاع السياحي: بالرغم من تميز السياحة المغربية وعائداتها الكبيرة ومقوماتها إلا أنها تعاني من بعض المشاكل التي تؤثر سلبا على تطور القطاع السياحي بالبلاد. ومن أبرز هذه المشاكل ما يلي:

- ارتفاع النشاط السياحي في ليالي الصيف وانخفاضه في باقي الفصول.

- عدم وجود تنظيم للرحلات الجوية، نتيجة عدم احترام الوكالات للوقت.
- تعرض السياح للكثير من المضايقات، لا سيما في أماكن تجمعهم بسبب ضعف وعي المجتمع بثقافة السياحة.
- ضعف في وسائل التنشيط، وجودة الخدمات المرتبطة بالقطاع السياحي. [75]
- تركز السياحة في المغرب إلى حد كبير في وجهتين رئيستين اثنتين هما مراكش وأكادير، والتي تمثل أكثر من نصف ليالي المبيت الدولية. ولا يسمح هذا التركيز الجغرافي بإبراز كافة إمكانات المغرب. [76]

06- التدابير للنهوض بالسياحة المغربية: لقد وضعت الحكومة المغربية إستراتيجية للنهوض بالقطاع السياحي أطلقت عليها تسمية "**رؤية 2020**" تقوم على أبرز العناصر التالية:

– الاستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب. ويتمثل طموحها في أن تكون البلاد من بين أكبر 20 وجهة عالمية بحلول عام 2020 وفرض نفسها كمرجع في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

– مضاعفة حجم القطاع وطاقته الاستيعابية بإنشاء 200 ألف سرير جديد.

– مضاعفة عدد السياح الوافدين خاصة من دول أوروبا والبلدان الناشئة.

– خلق 470 ألف منصب شغل مباشر جديد بحلول العام 2020.

– مضاعفة عائدات القطاع إلى حوالي 15 مليار دولار سنويا (140 مليار درهم) بحلول العام 2020.

– التأطير المؤسسي للقطاع السياحي وذلك من خلال إنشاء الهيئة العليا للسياحة المكلفة بالإشراف على القطاع.

– وقد تم تحديد 06 برامج مهيكلة تتمحور حول الثقافة والشواطئ والطبيعة. وتركز هذه البرامج على السياحة المستدامة وعلى تحقيق قيمة مضافة عالية. وهي:

- المخطط الأزرق 2020 الذي يتمحور حول عرض الشواطئ.
- البيئة/التنمية المستدامة، ويهدف إلى تعزيز الموارد الطبيعية والقروية مع الحفاظ عليها.
- التراث والموروث التاريخي الذي يهدف إلى تعزيز الهوية الثقافية للمغرب.
- التنشيط والرياضة والترفيه، والذي يطمح إلى خلق عرض ترفيهي متنوع يكمل البنية التحتية السياحية.
- مواقع تجارية صغيرة ذات قيمة مضافة عالية ذات صلة بسياحة الأعمال، والرفاهية والصحة.

• برنامج السياحة الداخلية "بلادي" الذي من شأنه أن يساعد على تلبية تطلعات المغاربة من خلال تقديم منتوج مناسب.

– كما تضمنت رؤية 2020 برنامج للابتكار والتنافسية السياحية يتمحور حول دعم محدد للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا دعم شبكات الإحالة على امتداد سلسلة القيمة السياحية.

– ولتسهيل الحصول على الموارد المالية، أنشأت الدولة الصندوق المغربي للتنمية السياحية (FMDT) حيث سيساعد هذا الصندوق في بناء ثقة المستثمرين وإعطاء دفعة قوية للمشروعات الكبرى التي تندرج في إطار رؤية 2020. وبموازاة ذلك، سيتم وضع تحفيزات لدعم الاستثمار والسياحة، حيث سيتم توجيهها نحو المناطق الأقل نموا، وكذا نحو فرص جديدة للتنمية.

– وفيما يتعلق بالنقل، سيضع المكتب الوطني المغربي للسياحة (ONMT) ووكالات التنمية السياحية (ADT) استراتيجيات محددة لدعم الخدمات الجوية وزيادة جاذبية المناطق السياحية.

– كما سيتم إنشاء مراكز للتميز في التكوين في كل منطقة لضمان ملائمة التكوين مع متطلبات سوق العمل. وستتمخض هذه المراكز عن شراكة بين القطاعين العام والخاص. [77]

➢ **المحور الثالث: مجالات الاستفادة من التجربة المغربية لتنمية السياحة الجزائرية:**

لا يمكن أن تطبق الجزائر تجربة المغرب بحذافيرها فلكل دولة تجربتها الخاصة بها، وما يصلح هنا قد لا يصلح هناك، ومن المجحف مقاربة الجزائر بالمغرب التي لم تمر بمثل ما مرت به الجزائر من العشرية السوداء وتأثيرها السلبي على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى الاجتماعية، لكن من خلال عرضنا للتجربة المغربية في المجال السياحة، استخلصنا مجموعة من الفوائد التي يمكن للجزائر أن تأخذ بها أو ببعضها ما من شأنه أن يحقق الكثير للجزائر ويعود بالفائدة عليها من أجل تصويب أوضاعها في القطاع السياحي، ومن هذه الدروس أو الفوائد هي:

1. **تبادل الخبرات:** ضرورة التبادل السياحي وتنمية الاستثمارات وتبادل الخبرات بين الجانبين الجزائري والمغربي، مع الاستفادة من التجربة المغربية في تعظيم مردود المنتج السياحي والاهتمام بهذه الصناعة.

2. **دعم الاقتصاد الريعي باقتصاد بديل (السياحة):** الاهتمام بالقطاع السياحي كرافد للاقتصاد الوطني يعتبر عملا داخليا بالغ الأهمية إذا ما أرادت إيجاد بدائل لمحركات النمو بعيدا عن الصادرات النفطية وما يرتبط بها من أزمات وتدهور في معدلات التبادل الدولي، والعمل على تعزيز الترابط بين القطاع السياحي وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3. **تسويق السياحة الجزائرية:** العمل على استقطاب السياح الجزائريين (السياحة الداخلية) والتوجه نحو السوق العربية وتكثيف العمل على جلب واستقطاب السياح العرب، وتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال

من داخل الجزائر وخارجها، ومحاولة تسويق الجزائر كوجهة سياحية من خلال التشهير والترويج للإمكانيات التي تزخر بها الجزائر طبيعيا وثقافيا وعمرانيا.

4. **التكوين:** تكوين إطارات وكوادر وتحسين أداء وكالات السفر وتأطيرها، وتنظيم دورات تكوينية وزيارات عمل ميدانية للمسؤولين ومدراء مراكز البحث والتطوير والقيادات الإدارية في مختلف القطاعات للاستفادة من تجربة المغرب السياحية. والعمل على توفير طاقم من المرشدين السياحيين ذوي الخبرة والأخلاق الحميدة.

5. **دعم وتهيئة البنى التحتية:** تطوير البني التحتية مثل الطرقات والفنادق والمواصلات ومراكز الراحة والاستجمام وغيرها.

6. **تحسين الخدمات السياحية:** ترقية نوعية الخدمات السياحية المقدمة واستهداف سياحة رجال الأعمال والطبقات الراقية من خلال بناء المنتجعات والمراكز الصحية وبناء ملاعب القولف والتنس وغيرها، وكذا استحداث السياحة الترفيهية. وتنظيم رحلات سياحية يومية للمناطق السياحية المتوفرة في الجزائر. وأيضا من خلال تأجير سيارات وحافلات مع سواق يتقنون مختلف اللغات خاصة الانجليزية منها من أجل ضمان التواصل مع السياح الأجانب.

7. **الدعم المادي:** تشجيع الاستثمار في بناء الفنادق والمنتجعات وذلك عن طريق تسهيل الاستثمار في مختلف الولايات كما يجب تنويع الحوافز مثل الإعفاء الضريبي خصوصا في السنوات الأولى لافتتاح المشاريع. وكذا مراجعة الأسعار المطبقة خاصة في الفنادق وأسعار النقل الجوي.

8. **الصناعات التقليدية والحرف:** دعم الحرف والصناعات التقليدية وتنميتها وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار فيها كونها تعتبر داعم للسياحة وعامل جذب للسياح الأجانب.

9. **الصيانة:** صيانة وترميم المناطق الآثرية وكذا حفظ وصيانة المخطوطات.

10. **الأمن:** تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية، مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السواح، وتبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السياح مثل ألآت التصوير والهواتف النقالة وغيرها أو البضائع التي تحتاجها صناعة التنمية السياحية مثل الأجهزة في الفنادق والأثاث.

خاتمة

أثبت قطاع السياحة جدارته في دعم اقتصاد الدولة على عدة أصعدة، بالإضافة إلى كونه الصناعة الصديقة للبيئة، وبذلك فان معظم الحكومات توجه اهتماما بليغ لهذا القطاع، وعلى غرار هذه الحكومات نجد أن الحكومة المغربية تهدف إلى جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد، ويتمثل طموحها في أن تكون البلاد من بين أكبر 20 وجهة عالمية سياحية بحلول عام 2020 وفرض نفسها كمرجع في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الجوار، خاصة وأن لديها

إمكانيات ومميزات سياحية وتراث حضاري وثقافي وإسلامي، حيث تعمل على تطويرها نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها القطاع السياحي في الاقتصاد المغربي بعد الفوسفات.

فقد استطاعت عبر السنوات استقطاب أعداد لا بأس بها من السياح بمختلف الوافدين فقد بلغ عدد الوافدين سنة 2016 (10331731 سائح) بعدما كان سنة 2010 بـ 9288338 سائح محققة بذلك إيرادات تقدر بـ 7.92 مليار دولار سنة 2016.

قائمة المراجع والمصادر

أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، **معجم مقاييس اللغة (تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون)**، ج3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق–سوريا، 1979، ص120.

القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية 2.

راغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن (تحقيق صفوان عدنان الداودي)**، ط1، دار القلم، دمشق–سوريا، 1992، ص 431.

إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، **المعجم الوسيط**، ط 4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص 467.

القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية 112.

لجنة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، مج 4، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، ص 23. متوفر على: http://waqfeya.com/book.php?bid=8146

محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، حديث 2093**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1988.

إسماعيل القريتلي، **ابن تيمية ... معارك الفكر والسلاح**، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news تاريخ التصفح: 2018/03/07.

محمد العطا عمر، **صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية: أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، دمشق، 4–2010/07/6، ص 9.

محمد العطا عمر، **المرجع السابق**، ص 9.

منظمة السياحة العالمية (WTO) هي منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بشؤون الدول من الناحية السياحية، وتصدر الإحصائيات المتعلقة بالطلب والعرض السياحي على مستوى العالم، ومقرها في العاصمة الاسبانية مدريد. والأمين العام لها حاليا هو الأردني طالب الرفاعي. موقع المنظمة: http://www.unwto.org

الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9 تاريخ التصفح: 2018/05/04.

أسعد الراوي أبو رمان، **تنشيط السياحة المحلية في إطار واقع المنتج التراثي الأردني**، ورقة بحثية مقدمة إلى معرض ومؤتمر السياحة التراثية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 23–25 ماي 2010، ص 08.

حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجيستير في تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير–جامعة فرحات عباس–سطيف–الجزائر، 2012، ص ص 28–29. متوفرة على:

http://www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2012/bouamoucha.pdf

بلال رحالية، شعبان فرج، **الاستثمار السياحي كمدخل لتنمية المناطق الحدودية بين الواقع و التحديات – دراسة حالة مدينة سوق أهراس –** ، الملتقى الدولي الأول حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية واقع وأفاق، جامعة محمد الشريف مساعدية–سوق أهراس–الجزائر، يومي 16 و17 نوفمبر 2016، ص 06. متوفرة على: http://bit.ly/2gdB70X

سميرة عميش، **دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995–2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف1– الجزائر، 2015، ص 40. متوفرة على:

http://www.univ-setif.dz/Tdoctorat/2015/SEG/Amiche%20samira.pdf

الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9 تاريخ التصفح: 2018/05/04.

المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC): هو منتدى لصناعة السفر والسياحة. وهو مؤلف من أعضاء من مجتمع الأعمال العالمي ويعمل مع الحكومات لزيادة الوعي حول صناعة السفر والسياحة، ومقره في لندن. الرئيسي التنفيذي لها حاليا هي قلوريا مانزو. موقع المجلس: https://www.wttc.org/

حسب رسالة مفتوحة إلى رؤساء الدول الحكومات موقعة من طرف كل من الأمين العام المنظمة السياحة العالمية (WTO) والرئيس والمدير التنفيذي للمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC). متوفر على:

http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/docpdf/finalgoldenbookopenlettertextar_1.pdf

مقال بعنوان: **نمو إيرادات السياحة العالمية بنسبة 3.6%**، على موقع روسيا اليوم بالعربية RT على الرابط: https://arabic.rt.com/

الموقع:
https://www.ouarsenis.com/vb/attachment.php?s=3b372ae81d1a7ba825b8bff434d25cb2&attachmentid=5801&d=1317307782 تاريخ التصفح: 2018/04/26.

رسالة المنظمة السياحة العالمية (WTO) والمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)، **مرجع سبق ذكره.**

مصطفى يونسي، **دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر–**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة–الجزائر، مج5، ع13، 2013، ص 231. متوفر على:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/3295

مصطفى يونسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 232.

مصطفى يونسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 232.

بلال رحالية، شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

الموقع: http://traveltips.usatoday.com/positive-negative-effects-tourism-63336.html تاريخ التصفح: 2018/04/26.

الموقع: https://www.marefa.org تاريخ التصفح: 2018/05/12.

الموقع: https://www.marefa.org تاريخ التصفح: 2018/05/12.

الموقع: https://www.marefa.org تاريخ التصفح: 2018/05/12.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وتعرف اختصاراً باليونسكو (UNESCO)، هي وكالة متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة تأسست عام 1945 ومقرها بباريس ترأسها حالياً الفرنسية أودري أزولاي.

الموقع : http://www.mza3et.com/morocco323.html تاريخ التصفح: 2018/05/12

الموقع:

https://www.ouarsenis.com/vb/attachment.php?s=3b372ae81d1a7ba825b8bff434d25cb2&attachmentid=580

1&d=1317307782 تاريخ التصفح: 2018/05/12

الموقع:

http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D

8%A7%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9 تاريخ التصفح:

2018/05/12

الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar/node/191 تاريخ التصفح: 2018/05/13.

محمد الشرقي، **عائدات السياحة المغربية**، على الرابط: http://www.alhayat.com/Home تاريخ التصفح: 2018/03/13.

الموقع : http://www.tourisme.gov.ma/ar/node/191 تاريخ التصفح: 2018/05/13

وزارة السياحة والصناعة التقليدية المغربية، على الرابط: http://www.tourisme.gov.ma/ar/lsyh-blrqm/rqm-ryysy تاريخ التصفح: 2018/03/13.

الموقع:

http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D

8%A7%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9 تاريخ التصفح:

2018/05/12.

وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، إستراتيجية السياحة: رؤية 2020، على الرابط:

https://www.finances.gov.ma/ArMa/pages/strat%C3%A9gies/strat%C3%A9gie-du-secteur-du-tourisme--la-vision-2020.aspx?m=%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1&m2=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1 تاريخ التصفح: 2018/05/13.

وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، إستراتيجية السياحة: رؤية 2020، على الرابط:
https://www.finances.gov.ma/ArMa/pages/strat%C3%A9gies/strat%C3%A9gie-du-secteur-du-tourisme--la-vision-2020.aspx?m=%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1&m2=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1 تاريخ التصفح: 2018/05/13.

---

[37] أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، **معجم مقاييس اللغة (تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون)**، ج3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، 1979، ص120.

[38] القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية 2.

[39] راغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن (تحقيق صفوان عدنان الداودي)**، ط1، دار القلم، دمشق-سوريا، 1992، ص 431.

[40] إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، **المعجم الوسيط**، ط 4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص 467.

[41] القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية 112.

[42] لجنة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، مج 4، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، ص 23. متوفر على: http://waqfeya.com/book.php?bid=8146

[43] محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، حديث 2093**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1988.

[44] إسماعيل القريتلي، **ابن تيمية ... معارك الفكر والسلاح**، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news تاريخ التصفح: 2018/03/07.

[45] محمد العطا عمر، **صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية: أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، دمشق، 4-2010/07/6، ص 9.

[46] محمد العطا عمر، **المرجع السابق**، ص 9.

[47] منظمة السياحة العالمية (WTO) هي منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بشؤون الدول من الناحية السياحية، وتصدر الإحصائيات المتعلقة بالطلب والعرض السياحي على مستوى العالم، ومقرها في العاصمة الاسبانية مدريد. والأمين العام لها حاليا هو الأردني طالب الرفاعي. موقع المنظمة: http://www.unwto.org

[48] الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9 تاريخ التصفح: 2018/05/04.

[49] أسعد الراوي أبو رمان، **تنشيط السياحة المحلية في إطار واقع المنتج التراثي الأردني**، ورقة بحثية مقدمة إلى معرض ومؤتمر السياحة التراثية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 23-25 ماي 2010، ص 08.

[50] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر-** ، مذكرة ماجيستير في تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير-جامعة فرحات عباس-سطيف-الجزائر، 2012، ص ص 28-29. متوفرة على:

http://www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2012/bouamoucha.pdf

[51] بلال رحالية، شعبان فرج، **الاستثمار السياحي كمدخل لتنمية المناطق الحدودية بين الواقع و التحديات – دراسة حالة مدينة سوق أهراس –** ، الملتقى الدولي الأول حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية واقع وأفاق، جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس-الجزائر، يومي 16 و17 نوفمبر 2016، ص 06. متوفرة على: http://bit.ly/2gdB70X

[52] سميرة عميش، **دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف1- الجزائر، 2015، ص 40. متوفرة على:

http://www.univ-setif.dz/Tdoctorat/2015/SEG/Amiche%20samira.pdf

[53] الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9 تاريخ التصفح: 2018/05/04.

[54] **المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC)**: هو منتدى لصناعة السفر والسياحة. وهو مؤلف من أعضاء من مجتمع الأعمال العالمي ويعمل مع الحكومات لزيادة الوعي حول صناعة السفر والسياحة، ومقره في لندن. الرئيسي التنفيذي لها حاليا هي قلوريا مانزو. موقع المجلس: https://www.wttc.org/

[55] حسب رسالة مفتوحة إلى رؤساء الدول الحكومات موقعة من طرف كل من الأمين العام المنظمة السياحة العالمية (WTO) والرئيس والمدير التنفيذي للمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC). متوفر على:

http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/docpdf/finalgoldenbookopenlettertextar_1.pdf

[56] مقال بعنوان: **نمو إيرادات السياحة العالمية بنسبة 3.6%**، على موقع روسيا اليوم بالعربية RT على الرابط: https://arabic.rt.com/

[57] الموقع:

https://www.ouarsenis.com/vb/attachment.php?s=3b372ae81d1a7ba825b8bff434d25cb2&attachmentid=5801&d=1317307782 تاريخ التصفح: 2018/04/26.

[58] رسالة المنظمة السياحة العالمية (WTO) والمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)، **مرجع سبق ذكره.**

[59] مصطفى يونسي، **دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر-**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة-الجزائر، مج5، ع13، 2013، ص 231. متوفر على:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/3295

[60] مصطفى يونسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 232.

[61] مصطفى يونسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 232.

[62] بلال رحالية، شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[63] الموقع: http://traveltips.usatoday.com/positive-negative-effects-tourism-63336.html تاريخ التصفح: 2018/04/26.

[64] الموقع: https://www.marefa.org تاريخ التصفح: 2018/05/12.

[65] الموقع: https://www.marefa.org تاريخ التصفح: 2018/05/12.

[66] الموقع: https://www.marefa.org تاريخ التصفح: 2018/05/12.

[67] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وتعرف اختصاراً باليونسكو (UNESCO)، هي وكالة متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة تأسست عام 1945 ومقرها بباريس ترأسها حالياً الفرنسية أودري أزولاي.

[68] الموقع : http://www.mza3et.com/morocco323.html تاريخ التصفح: 2018/05/12

[69] الموقع:
https://www.ouarsenis.com/vb/attachment.php?s=3b372ae81d1a7ba825b8bff434d25cb2&attachmentid=580
1&d=1317307782 تاريخ التصفح: 2018/05/12

[70] الموقع:
http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D
8%A7%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9 تاريخ التصفح:
2018/05/12

[71] الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar/node/191 تاريخ التصفح: 2018/05/13.

[72] محمد الشرقي، **عائدات السياحة المغربية**، على الرابط: http://www.alhayat.com/Home تاريخ التصفح: 2018/03/13.

[73] الموقع : http://www.tourisme.gov.ma/ar/node/191 تاريخ التصفح: 2018/05/13

[74] وزارة السياحة والصناعة التقليدية المغربية، على الرابط: http://www.tourisme.gov.ma/ar/lsyh-blrqm/rqm-ryysy تاريخ التصفح: 2018/03/13.

[75] الموقع:
http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D
8%A7%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9 تاريخ التصفح:
2018/05/12.

[76] وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، إستراتيجية السياحة: رؤية 2020، على الرابط:
https://www.finances.gov.ma/ArMa/pages/strat%C3%A9gies/strat%C3%A9gie-du-secteur-du-tourisme--la-vision-2020.aspx?m=%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1&m2=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1 تاريخ التصفح: 2018/05/13.

[77] وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، إستراتيجية السياحة: رؤية 2020، على الرابط:
https://www.finances.gov.ma/ArMa/pages/strat%C3%A9gies/strat%C3%A9gie-du-secteur-du-tourisme--la-vision-

2020.aspx?m=%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1&m2=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8
%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1 تاريخ التصفح: 2018/05/13.

أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية وتطبيقية للفترة 1974-2015م.

الدغباجي المختار الحمروني **عايض بن عامر الدوسر**

hamrounidagba@yahoo.fr mr.ayidh@gmail.com

جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية

الملخص:

تناولنا في هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية وذلك باستعمال المنهج الوصفي والتطبيقي. في الجانب الوصفي استعرضنا اثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد السعودي و تطرقنا الى سياسات و مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية. في الجانب التطبيقي اختبرنا العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1974– 2015. أهم النتائج لهذه الدراسة هي : أولا, يلعب النفط دور كبير في كافة القطاعات الاقتصادية في المملكة و خاصة في تمويل الاستثمار الرأسمالي. ثانيا, تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية في الأجل القصير و الطويل.

الكلمات المفاتيح: الاستثمار الرأسمالي, تقلبات أسعار النفط، نموذج تصحيح الخطأ، المملكة العربية السعودية

Abstract

This paper examines the impact of oil price fluctuations on capital investment in Saudi Arabia by using descriptive and econometric study. In the descriptive one we reviewed effects of oil price fluctuations on the Saudi economy and discussed the policies and climate of investment in Saudi Arabia. Then, the econometric part tested the relationship between the oil price fluctuations and capital investment in Saudi Arabia for the period 1974 - 2015. The main results of this study are: First, oil has an important effect on all sectors of the Saudi economic, especially in the financing of capital investment. Second, oil price fluctuations have a significant impact on capital investment in Saudi Arabia in short and long run.

Keys Words : Oil price fluctuations ,Capital investment,VECM, KSA

JEL classification: Q43, E31,E22,

مقدمة

يعتبر النفط من أكثر السلع حساسية للأزمات سواء كانت سياسية أو اقتصادية، وهو ما يؤدي الى حدوث اضطرابات وتقلبات كبيرة في سعره، هذه التقلبات والاضطرابات تأثر بشكل مباشر وغير مباشر في ربحية وجدوى الاستثمارات ومن ثم في قرار الاستثمار وحجمه.لهذا نعتبر أن الدراسة التي سنقوم بها مهمة لأنها تمكننا من معرفة مدى تأثر الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية كدولة منتجة ومصدرة للنفط بتقلبات أسعار النفط، وذلك بهدف تفادي الاثار السلبية الناتجة عن هذه التقلبات.

1) القطاع النفطي واقتصاد المملكة العربية السعودية

يمكن اعتبار الاقتصاد السعودي اقتصاد السلعة الواحدة و ذلك لاعتماده بشكل كبير جدا على القطاع النفطي في إيرادات و نفقات الدولة و لقد حقق اقتصاد المملكة العربية السعودية معدلات نمو قوية خلال السنوات الماضية الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط، فازداد الإنفاق الحكومي تبعاً لزيادة الايرادات النفطيةالتيتساهم كثيرا في تغطية الانفاق الاستثماري في المملكة العربية السعودية وتمويل مشاريع التنمية المختلفة خاصة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة. نظراً لهذا الارتباط القوي بين القطاع النفطي و الاستثمار فإن مراحل نمو الاقتصاد السعودي تتأثر إيجاباً وسلباً تبعاً للتغيرات التي تحدث في هذا القطاع. ويمكن إبراز أهمية ودور القطاع النفطي في المملكة من خلال النقاط التالية:

أ- مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة لاقتصاد الدولة و يمكن تقسيمه الى الناتج المتكون من القطاع النفطي و الناتج المتكون من القطاع الغير نفطي. في المملكة العربية السعودية الناتج المحلي الاجمالي يعتمد بنسبة كبيرة جدا على القطاع النفطي و لهما نفس الاتجاه (الشكل 1)

ب-

شكل 1: مساهمة القطاع النفطي والغير نفطي في إجمالي الناتج المحلي 1974 – 2015

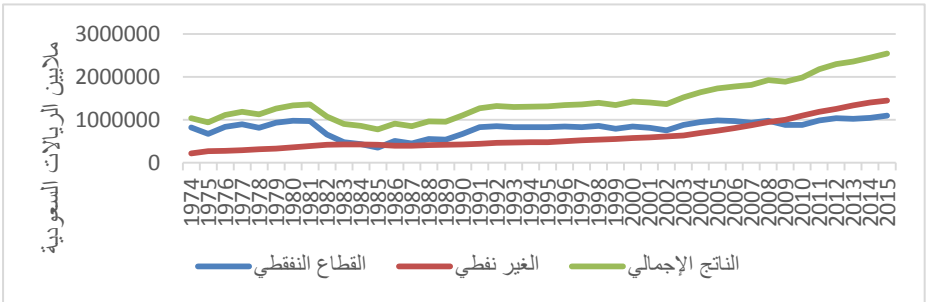

عمل الدارس، مصدر البيانات: هيئة الإحصاء، جدول (1)

ت- ارتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي صادرات المملكة:

تشير بيانات هيئة الإحصاء العامة أن نسبة صادرات القطاع النفطي أخذت النسبة الأكبر من إجمالي صادرات المملكةفخلال العشر سنوات الماضية تراوحت نسبتها بين 83% و 90%، وهذا يدل على أهمية هذا القطاع الذي يعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة الضرورية اللازمة لتمويل الاستيراد بكافة أشكاله و لتمويل نفقات الدولة.

جدول 1 : مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإرادات. بالنسبة المئوية

	مساهمة القطاع النفطي في GDP	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات		مساهمة القطاع النفطي في GDP	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات		مساهمة القطاع النفطي في GDP	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات
1974	79.4	94	1988	58.1	57	2002	55.5	78
1975	71.9	90	1989	57.1	66	2003	58.6	79
1976	75.6	89	1990	61.6	78	2004	58.1	84
1977	75.6	87	1991	65.8	**	2005	57.4	89
1978	72.6	88	1992	65.5	76	2006	55	90
1979	74.3	90	1993	64.3	75	2007	51.9	87
1980	73.5	92	1994	64.1	74	2008	51.1	89
1981	71.5	89	1995	63.7	72	2009	47.1	85
1982	61.6	76	1996	63.3	76	2010	45	90
1983	53.1	70	1997	61.8	78	2011	45.9	93
1984	51	71	1998	62	56	2012	45.8	92
1985	46	66	1999	59.3	71	2013	43.9	90
1986	56.4	56	2000	59.9	83	2014	43.2	87
1987	53.5	65	2001	58.2	81	2015	42.1	86

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (2016)

ث- يوفر القطاع النفطي العديد من الفرص الوظيفية:

وذلك من خلال استقطاب العمالة السعودية وتدريبهم في المعاهد المتخصصة بهذا القطاع ومن ثم انخراطهم في المجال الوظيفي فيه.

ج- تزويد السوق المحلي باحتياجاته النفطية:

إن وجود قطاع نفطي كبير في المملكة سهل تزويد المنتجين والمستهلكين باحتياجاتهم النفطية بأسعار رخيصة وثابته مقارنة بالدول الأخرى

2) دور المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمي:

تعتبر المملكة العربية السعودية أغنى بلد نفطي في العالم و تلعب دورا هاما ورئيسيا في سوق النفط العالميوذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق باقتصاديات الانتاج السعودي و منها ما يتعلق بالسياسة النفطية للمملكةحيث يمثل حجم الاحتياطيات النفطية السعودية تقريبا خمس الاحتياط النفطي العالي مما يجعلها قادرة على زيادة الإنتاج و تعديل السوق العالمية بسهولة. كما تعتبر تكاليف انتاج النفط السعودي و استخراجه من أرخص التكاليف مقارنة ببقية الدول النفطية في العالم. أيضا تلعب المملكة العربية السعودية دورا مهما في دعم مسيرة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) منذ انشائها في العراق سنة 1960 مما جعل منها منظمة ذات وزن في المشهد النفطي العالمي في الدفاع على مصالح أعضائها بعدما كانت عرضة لنهب و استغلال ثرواتها من طرف الدول المتقدمة التي كانت شركاتها الكبرى تستخرج و تصدر و تسعر النفط بسياسات لا تخدم الا مصالحها.

على مستوى السياسات النفطية فان المملكة تحرص دائما على توازن و استقرار الاقتصاد العالمي من خلال تبني سياسات تعديلية بزيادة انتاج النفط أو خفضه حسب الطلب و العرض العالمي. هذه السياسة ساعدت على مواجهة العديد من الأزمات السياسية على المستوى العالمي و حالت دون وقوع أزمات اقتصادية عالمية كارثية. ويمثل الشكل أدناه دليل على دور سياسات المملكة في تعديل السوق النفطية العالمية حسب الأزمات الاقتصادية.

شكل 2 : الإنتاج الشهري من النفط الخام 1990-2014.

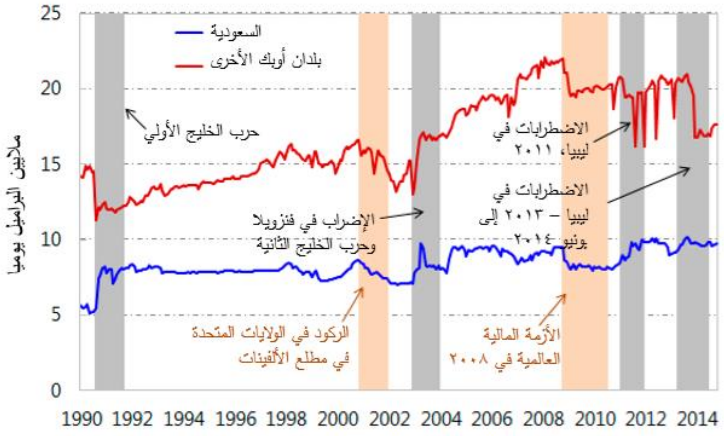

صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات مبادرة بيانات النفط المشتركة JODI ومؤسسة Bloomberg

3) تقلبات أسعار النفط و أسبابها

الإنتاجية الفائضة للنفط حسب بعض الخبراء فان السوق العالمية للنفط شهدت تغير هيكلي خاصة بعد الانخفاض الكبيرللطاقة الخفيف و أصبح الانتاج العالمي يعتمد بشكل كبير على النوعية الثقيلة والحامضة. مقابل ذلك يشهد العالم ارتفاع للطلب على المنتجات النفطية عالية الجودة وذات التلوث القليل للبيئة. هذا التغير الهيكلي في سوق النفط كان سببا في ارتفاع أسعار النفط بشكل دائم خاصة مع بلوغ الإنتاج العالمي ذروته وبداية عصر نضوب النفط.

حسب بعض الخبراء الآخرين فان أسعار النفط تخضع لتغيرات دورية و يعتبرون أن تلاشي الطاقة الإنتاجية يعود إلى أسباب مختلفة مثل الأزمات السياسية و الاقتصادية والكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وأعاصير وغيرها. حسب هؤلاء فان ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يمثل في الحقيقة استجابة للتغيرات في هذه العوامل و يكون اذن بشكل مؤقت.كما يعتبر أصحاب نظرية التغيرات الدورية أن الصناعة النفطية بدورها تمر بدورات متتالية ترتفع فيها الأسعار الى أن تصل إلى ذروتها ثم تبدأ بعد ذلك بالانخفاض إلى أن تصل إلى أدنى مستوي لها ثم تعاود الصعود مرة أخرى.

شكل 3: تقلبات أسعار النفط لسلة أوبك 1974 -2015 .

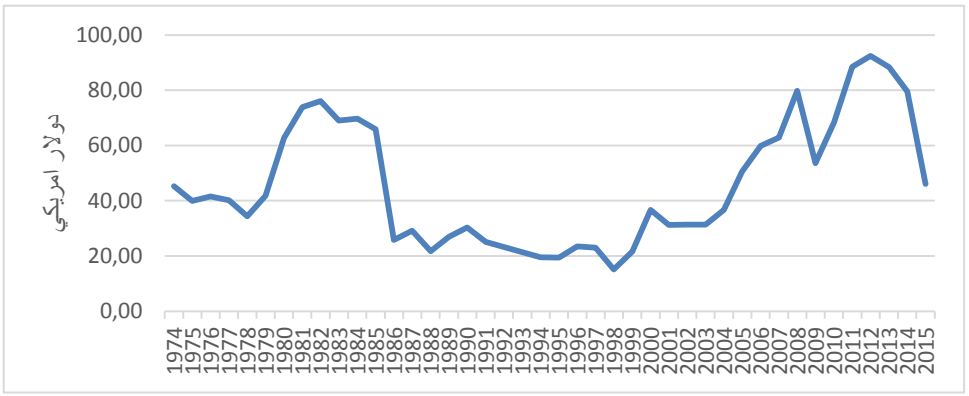

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (2016)

بالإضافة للعوامل السابقة فان تذبذب أسعار النفط يتأثر أيضا بسياسات منظمة الأوبك و قراراتها كما حدث سنة 2014 عندما قررت التوقف عن القيام بدورها التقليدي كمنتج متمم للنفط واعتمدت سياسة مغايرة تهدف الى الدفاع عن حصتها السوقية دون الاهتمام بانعكاس ذلك على مستويات الأسعار مما أدى الى انخفاض حاد في أسعار النفط زادت من خطورته الأزمة الاقتصادية في تلك الفترة. يمكن القول اذن انه في مثل هذه الأزمات من الضروري أن تعيد دول الأوبك النظر في سياساتها و تخفض من إنتاجها ليتلاشى فائض العرض في السوق وتعود أسعار النفط الخام عند مستويات مقبولة، وهذا هو الحل الأنسب لضمان استقرار سوق النفط العالمي خاصة في غياب جهة أخرى بحجم منظمة الاوبيك تكون قادرة على تحمل مسؤولية ضبط أداء سوق النفط العالمي. مصلحة أوبك ومصلحة السوق والصناعة النفطية تقتضي أن تصحح هذه المنظمةاستراتيجيتها وتتحمل مسؤوليتها التقليدية من خلال تعديل إنتاجها بما لا يضر بمصلحة أعضائها وحصصهم العادلة في السوق من جهة و الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. أما استمرار منظمة الاوبك في الدفاع عن حصتها السوقية فانه يبقي أسعار النفط الخام عند مستويات منخفضة و يكون له تأثير سلبي على الصناعات النفطية من خلال تراجع حجم الاستثمارات الموجهة لهذه الصناعات الذي يؤدي يدوره الى تراجع حجم الإنتاج النفطي وارتفاع الأسعار مستقبلا مع انخفاض حجم المعروض النفطي. انخفاض حجم المعروض النفطي سيكون بدوره سببا في مزيد من الاستثمارات النفطية التي قد تزيد في الإنتاج أكثر من حجم الطلب و تؤدي الى انخفاض أسعار النفط من جديد و يكون الوضع في شكل حلقة دائرية من انخفاض اسعار النفط بسبب فائض في العرض العالمي الى ارتفاعها بسبب عجز العرض العالمي.يمكن القول اذن أنه في غياب جهة قادرة على ضبط مستوى العرض النفطي فان البيانات و الصدمات

النفطية التاريخية تدل على أن السوق العالمية للنفط شهدت تاريخيا تذبذبات عنيفة جداً و ألحقت أضرار بالاقتصاد العالمي.

4) الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية

نظرا لأهمية الاستثمار في النمو بصفة خاصة و تحسين الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة فان اقتصاد المملكة العربية السعودية عرف تطورات مهمة في مجال الاستثمارمثل إنشاء المدن الصناعية وتدفق الاستثمارات الاجنبية وإتاحة الفرص لغير السعوديين في الاستثمار في العقارات وغيرها . سنبينفي ما يلي مفاهيم الاستثمار الرأسماليكما تناولتها المراجع العلمية و سنوضح اهدافه وأنواعه كماسنستعرض أهم محفزات الاستثمار ومعوقاته في المملكة العربية السعودية . كما سنحلل أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الرأسمالي في المملكة.

4-1) الاستثمار الرأسمالي مفهومه أهميته و أهدافه :

المقصود بالاستثمار الرأسمالي في هذه الدراسة هو انفاق القطاع الخاص و القطاع العام الذي يكون سببا في زيادة الانتاج و المخزون السلعي . بالنسبة للاستثمار الرأسمالي الخاص المحلي و الأجنبي يشمل اقامة المشاريعو يتعلق برأس المال المستخدم في انتاج السلع و الخدمات أما الاستثمار الرأسمالي الحكومي فهو يشمل كل ماتنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية لإقامة المشروعات العامة من طرق وموانئ ومستشفيات ومدارس و جسور و وغيرها.

يرى كثير من رجال الاقتصاد مثل شمبيتيروكينز و غيرهم أن الاستثمار الرأسمالي يلعبدورا كبيرا في الناتج المحلي الاجمالي و معالجة البطالة و الميزان التجاري و زيادة تكوين رأس المال و الطاقة الانتاجية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى و يعتبر من أهم العناصر المكونة للطلب الكلي. فزيادة الاستثمار الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الطلب لأنه يمثل عنصر انفاق و زيادة العرض من خلال المضاعف. يلعب الاستثمار الحكومي دور مهم في عجلة التنمية و تحسين مستوى معيشة الافراد من خلال توفير الخدمات مثل الصحة و التعليم و النقل وتجهير البنية التحتية للدولة و الحد من البطالة و غيرها مما يساعد على تحسين الإنتاجية و متوسط دخل الفرد. كما أن الاستثمار الحكومي له تأثير اجابي على الاستثمار الخاص لما يوفره من وفورات إجابيه تساعد على تحسين الانتاجية و زيادة الانتاج في القطاع الخاص. الاستثمار الرأسمالي الخاص أيضا له أهمية بالنسبة للاقتصادلا تقل عن أهمية الاستثمار الحكومي وذلك من خلال مساهمته في زيادة النمو الاقتصادي و زيادة القدرة الانتاجية الوطنية و توفير السلع و الخدمات و الحد من البطالة و زيادة الطلب الكلي و تحسين الميزان التجاري و غيرها من المزايا الأخرى مثل تحسين القدرة التنافسية بين و داخل القطاعات و التنوع في مجالات الاستثمار و مواكبة التقدم التكنولوجي و غيرها.

4-2) الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية:

بسبب الايرادات البترولية بذلت المملكة جهودا كبيرة لتشجيع الاستثمار الرأسمالي و جعلته من أولويات استراتيجياتها و مخططاتها التنموية الشاملة و ذلك منذ المنتصف الثاني من السبعينات و بالتحديد منذخطة التنمية الخمسية الثانية 1975-1979 وخطة التنمية الثالثة 1980-1984 حيث رسمت المملكة أهداف و سياسات استثمارية متوافقة مع برامج التنمية العامة و تهدف الى تنوع القاعدة الاقتصادية ودعم الاستثمار بشكل عام و القطاع الصناعي بشكل خاص. في هذا الاطار استثمرت المملكة في البداية في عديد من المشاريع التنموية الضخمة لبناء البنية التحتية لكونها أهم ركائز ومقومات التنمية و قدمت العديد من التسهيلات و المساعدات للمستثمرين الخواص ايمانا منها بأهمية الاستثمار الرأسمالي الخاص و دوره المكمل للقطاع العام و في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فتم انشاء عديد المؤسسات لتشجيع الاستثمار و تمويله على غرار صندوق الاستثمارات العامة التابع لوزارة المالية. هذا الأخيريساهم في تمويل المشاريع الانتاجية ذات الطابع التجاري سواء كانت تابعة للحكومة أو لمؤسسات و صناديق الاقتراض الصناعي المرتبطة بها أو المؤسسات العامة سواء كانت هذه المشاريع تنفذ من قبل الجهات الحكومية أو بالمشاركة مع جهات خاصة. كما تم انشاء الهيئة العامة للاستثمار لتنظيم ومراقبة الاستثمار و تشجيعه من خلال تقديم الحوافز و التسهيلات الضرورية للمستثمرين المحليين و الاجانب و توفير مناخ استثماري مشجع و مطمئن يسمح بتحقيق أقصى قدر من الكفاءة للمستثمرين لتنمية أعمالهم من خلال مكاتب الخدمة الشاملة المحلية والدولية. كما أنشأت المملكة صندوق المئوية الذي ساهم في تمويل المستثمرين و الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" و التي تهدف الى تطوير أراضٍ صناعية متكاملة الخدمات حيث عملت "مدن" على إنشاء المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة. تشرف الهيئة حالياً على أكثر من 34 مدينة صناعية ما بين قائمة وتحت التطوير في مختلف مناطق المملكة، كما توجد مؤسسات أخرى تعتني بدعم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية كصندوق التنمية الصناعي و الزراعي وغيرها.

ينقسم هيكل الاستثمار الرأسمالي في المملكة إلى الاستثمار في القطاع النفطي(استثمارات التنقيب واكتشاف للنفط واستخراجه) و الاستثمار في القطاع غير النفطي الذي يشمل:

الاستثمار الحكومي: خاصة في البنية التحتية مثل المدارس والمستشفيات والطرقات والمؤسسات الإنتاجية الخاصة بالدولة. هذا الاستثمار يمثل رأس المال الاجتماعي و يهدف الى تحقيق الربحية الاجتماعية و له دور مهم و فعال في خلق القاعدة الأساسية لتشجيع ومساعدة القطاع الخاص.

الاستثمار الخاص: و يشمل الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي الذي اتسعت مجالاته مع ما توفره الدولة من مناخ ملائم و مع التطورات الاقتصادية المتتالية في العالموخصخصة بعض القطاعات الاقتصادية الحكوميةوسعي

المملكة لتوطين الاستثمارات المحلية المهاجرة والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية مما ساعد على تحسن ربحية المشاريع الخاصة و ارتفاع الاستثمار الخاص.

شكل 4: الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية 1974 -2015.

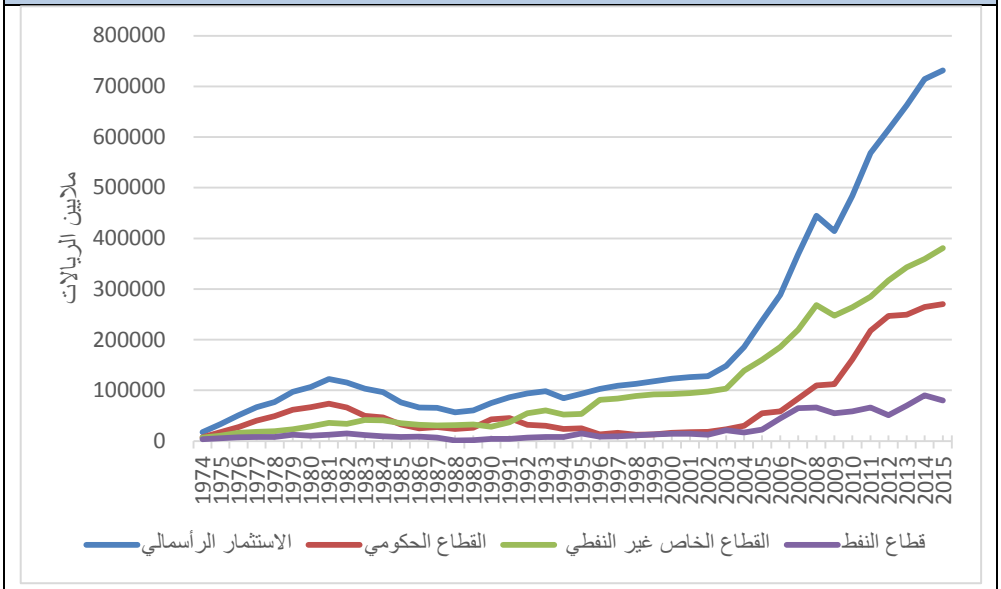

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي (2015)

يبين الشكل أعلاه أن مساهمة القطاع الحكومي الغير نفطي في الاستثمار الرأسمالي كانت مرتفعة في الفترة الممتدة من سنة 1974 الى سنة 1984. بعد هذه الفترة نلاحظ انخفاض الاستثمار الحكومي الغير نفطي الى حدود سنة 2004 و ارتفاع فان الاستثمار الخاص غير النفطي. هذا التطور يفسر بحاجة المملكة للكثير من الاستثمارات الرأسمالية الحكومية في بداية العملية التنموية خاصة في مجال البنية التحتية و الصحة و التعليم وغيرها. بعد ذلك اعتمدت المملكة على استراتيجيات تهدف الى التقليل من الاعتماد على القطاع الحكومي في القيام ببعض المشاريع الرأسمالية التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص و تشجيعه عليها عن طريق الخصخصة وإنشاء عديد من المؤسسات لهذه المهمة.

لجأت المملكة كغيرها من عديد الدول للخصخصة لأنها تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية و تحسين كفاءة أداء القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني من خلال إلغائها للمزايا الاحتكارية و تركيز أنشطة القطاع العام بعيداً عن المجالات التجارية وتشجيع المنافسة و الاستثمارات الأجنبية. كما تسمح الخصخصة عبر الية المنافسة الداخلية بين الشركات المحلية و الأجنبية من مواكبة التقدم التكنولوجي واستخدام تقنيات جديدة وطرق مبتكرة جديدة في المنظومة الانتاجية مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. وتساهم الخصخصة أيضا في تحقيق أهداف اجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة.

مع تشجيع الاستثمار الخاص بدأت المشاريع الخاصة تشق طريقها تدريجياالى أن تغلب القطاع الخاص غير النفطي على القطاع الحكومي بشقيه النفطي والغير نفطي في عام 1992 عندما وصلت مساهمة القطاع الخاص الغير نفطي في الاستثمار الرأسمالي حوالي 54686 مليون ريال مقابل 39289 مليون ريال في القطاع الحكومي بشقيه النفطي و الغير نفطي. وأستمر هذا الوضع إلى الوقت الحالي بل أنه تضاعف إلى أكثر من الضعف خلال الاعوام الماضية. تجدر الملاحظة الى أن الاستثمار في القطاع النفطي مرتبط كثيرا بتقلبات أسعار النفط حيث يرتفع فيها عندما ترتفع أسعار النفط و العكس بالعكس.

3-3) آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي و على الاستثمار الرأسمالي:

نظرا لأهمية النفط فان تقلبات أسعاره لها تأثيرات مباشرة و غير مباشرة على المستوى الاقتصادي و السياسي لا في الدول المنتجة والمصدرة للنفط فحسب و إنما أيضا في الدول الصناعية المستوردة والمستهلكة للنفط. سبب هذه التأثيرات هو أن النفط يمثل المصدر الأول للطاقة عالميا (وأحيانا المصدر الوحيدفي بعض الدول) و يعتبر سلعة إستراتيجيةبامتياز في فترات السلم و الحرب. لذلك فان أسعار وحجم الإنتاج ومقدار استهلاك النفط وحماية منابعه تشكل عناصر أساسية في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول.

لا يشك أحد في أن تقلبات أسعار النفط تأثر بصفة مباشرة و غير مباشرة في حجم التجارة العالمية للسلع النفطية ومشتقاتها و غيرها من السلع و الخدمات الأخرى. كما تأثر تقلبات أسعار النفط على وضع الدول الدائنة والمدينة من خلال تأثيرها على أسعار الصرف و معدلات التضخم العالمية، فزيادة أسعار النفط مع بقاء جميع العوامل الأخرى (الدخل، الذوق، نوع السلعة ...) على حالها ثابتة يعني زيادة أسعار كل المنتجات والسلع والخدمات التي يدخل النفط في صناعتها وبالتالي تحدث حالة ارتفاع في المستويات العامة للأسعار العالمية فتزداد معدلات التضخم وتتدهور تبعاً لذلك مستويات المعيشة.

كما تأثر تقلبات أسعار النفط على المؤسسات والأسواق المالية المختلفة في جميع دول العالم بسبب ما تؤدي إليه من حدوث تغيرات في الفوائض البترولية لدى الدول المصدرة له. تحتفظ عديد البنوك و المصارف العالمة بفوائض بترولية مودعة من الدول المصدرة للنفط و تمثل هذه الفوائض نسبة كبيرة جدا من موارد هذه البنوك والمصارف العالمية. كل تغير في أسعار النفط يؤدي حتما الى تغير هذه الفوائض و يؤثر على أنشطة هذه المؤسسات المالية و أصبحت أسهم الشركات النفطية العالمية تباع في بورصات عالمية.

كغيرها من الدول تأثرت المملكة بتقلبات أسعار النفطحيث ضلت الإيرادات النفطية متذبذبة بسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط الخام (رغم استقرار الصادرات). انخفاض الإيرادات النفطية دفع المملكة إلى الاقتراض

أحيانا و سحب جزء من احتياطاتها الماليةلتأمين مستوى معين من الإنفاق الحكومي يسمح بتمويل المشاريعالتنموية و تقديم الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية كالتعليم و الصحية و غيرها. كما أن انخفاض الإيرادات النفطية بسبب تقلبات أسعار النفط أدى الى عجز في ميزانية الدولة كما هو الحال في ميزانية2014 حيث وصل العجز الفعلي إلى 65537 مليون ريال وكذلك في ميزانية 2015 عندما وصل العجز إلى 145000 مليون ريال حسب بيانات مؤسسة النقد السعودي. العجز في ميزانية الدولة يؤدي الى تعطيل و تأخير بعض المشاريع الاستثمارية العامة.

4-3) أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الرأسمالي:

تلعب تقلبات أسعار النفط دور كبير في تحديد حجم واتجاهات الاستثمارات العالمية النفطية و الغير نفطية بين الدول أو داخل التكتلات و المنظمات الاقتصادية. فكلما أدت تقلبات أسعار النفط إلى ارتفاع الإيرادات النفطية إلا و زاد الاهتمام بالاستثمارات في القطاع النفطي والاكتشافات النفطية.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية يبين الشكل التالي مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الاستثمار الرأسمالي الحكومي نظرا لاعتماد المملكة بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية لتمويل استثماراتها. حيث نلاحظ من خلال الشكل علاقة طردية بين الإيرادات النفطية و الاستثمار الرأسمالي خلال الفترة 1974- 2015. عندما تنخفض أسعار النفط تنخفض الإيرادات النفطية و ينخفض نتيجة لذلك الاستثمار الرأسمالي الحكومي و كذلك الاستثمار الرأسمالي الخاص لأن الدولة تساهم في تمويل جزء منه.

شكل5: الإرادات النفطية والاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية 1974 -2015

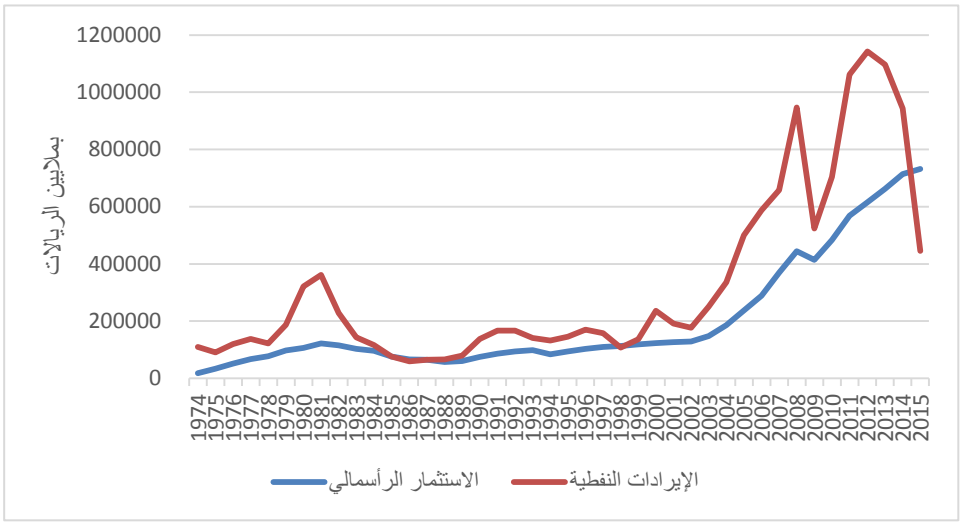

المصدر البيانات: البنك الدولي، مؤسسة النقد العربي السعودي (2015).

5) أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة أولا إلى سرد بعض الدراسات التطبيقية السابقة التي لها علاقة بآثار تقلبات أسعار النفط. هذا السرد يسمح لنا من التموقع بين هذه الدراسات من خلال استغلال بعض سلبياتها أو نقائصها ومعالجة ما يمكن له معالجته حتى تكون لنا إضافة واضحة في هذا البحث. في مرحلة ثانية سنختار نموذج قياسي يسمح لنا باختبار العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والاستثمار الرأسمالي في المملكة خلال الفترة 1970–2015 مع إضافة متغيرات أخرى لها تأثير على الاستثمار الرأسمالي مثل الاحتياطيات المالية وسعر الفائدة.

5–1) الدراسات السابقة:

تطرق عديد من الباحثين إلى أثر تقلبات أسعار النفط أو الصدمات النفطية على متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستثمار و النمو الاقتصادي و البطالة وأسعار الصرف و التضخم و الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والمديونية غيرها. أغلب الدراسات رغم اختلافها من حيث المنهجية و العينات و طبيعة البيانات (time series أو panel data) التي استعملتها فقد بينت وجود علاقة تكامل في المدى القصير و المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وإجمالي الاستثمارات (الحكومية و الخاصة) و المديونية في الدول المصدرة و الدول المستوردة للنفط (فاطمة الزهراء (2013), فوزان سليم الهروط (2011), **Axel PierruIsah** , **(2017) Wada Gulcay Tuna**), **Goblan J Algahtani (2016) Nwanna, I.O., ,RubinaVohra (2017)** **(Eyedayi, A.M. (2016),Ali-Ahmad, H.J., Mokhtarul, W.I.K. (2011)**

كما بينت الدراسات السابقة وجود علاقة طردية بينالعوائد البترولية المرتبطة بأسعار النفط ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المنتجة والمصدرة للنفط داخل دول منظمة الأوبيك و خارجها (فاطمة الزهراء (2013) الجراح والمحيميد (1997), داود سعدالله (2012), **Elmi, Z.M. and M. Jahadi, ,Benramdane, A. (2017)** **Akinlo, T., Apanisile, O.T. (2015), Slim ,ZiedFtiti, KhaledGuesmi, FrédéricTeulon and** ,**(2011)** **Chouachi (2016)**. هذه العلاقة الطردية بين الايرادات النفطية و الاستثمار الرأسمالي تفسر المشاريع التنموية للدول المصدرة للنفط على غرار الجزائر و المملكة العربية السعودية و العراق و غيرها في فترة السبعينات التي تزامنت مع ارتفاع ملحوظ لأسعار النفط. أما في فترة الثمانينات فقد تميزت هذه الدولة بما في ذلك المملكة العربية السعودية بانخفاض في الاستثمار الرأسمالي الحكومي بسبب انخفاض أسعار النفط. هذه الأثار كان لها تأثير على اليات السياسات المالية في عديد من الدول التي خفضت من الانفاق الحكومي بسبب توسع عجز الميزانية

Hassan B. Ghassan and Hassan R. Alhajhoj(2015),Wiafe, Emmanuel ,RubinaVohra (2017))
(A. and Barnor, Charles and Quaidoo, Christopher (2014)Berument, H. and N.B. Ceylan(2005)

ولقد نادت الدراسات السابقة اعتمادا على النتائج التي توصلت اليها بعديد من التوصيات للحد من الاثار السلبية لتقلبات أسعار النفط. من أهم هذه التوصيات التي لها علاقة بدراستنا يمكن أن نذكر:

- خصخصة بعض المشاريع لإشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الرأسمالية من جهة و تشجيع الاستثمار الأجنبي لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- أهمية وضع السياسات الضرورية تتلاءم مع الواقع الاقتصادي لكل دولة لتفادي الآثار السلبية لاضطرابات أسعار النفط التي لا مفر منها بسبب خصائص وتعقيدات سوق النفط.
- تبني استراتيجيات اقتصادية تهدف الى التقليل من الاعتماد على النفط من خلال الاستثمار في مصادر بديلة للطاقة خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط و الاستثمار في قطاعات اقتصادية حكومية تساعد على تحسين ايرادات الدولة بالنسبة للدول المصدرة للنفط.
- ضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع على نمو الإنتاجية وضرورة توسيع الأوعية الضريبية على لزيادة المردودية المالية.
- ضرورة تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات.

2-5) النموذج القياسي

النموذج القياسي الذي تم اعتماده في هذه الدراسة هو التالي:

$$(1) Inv = f(OP, R, I)$$

$$(2) \quad Inv_t = \alpha_0 + \alpha_1 OP_t + \alpha_2 R_t + \alpha_3 I_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Inv: الاستثمار الرأسمالي الحقيقي بالريال السعودي.

OP: أسعار النفط الحقيقية لسلة أوبك بالريال السعودي.أسعار النفط تعتبر المتغير المفتاح في هذه الدراسة واستعملنا بيانات أسعار النفط الحقيقية لسلة أوبك لأن المملكة العربية السعودية تعتبر من أهم دول هذه المنظمة. حسب فرضيات الدراسة فإنه من المنتظر أن تكون علاقة أسعار النفط بالاستثمار الرأسمالي علاقة طردية.

R: الاحتياطيات المالية الحقيقية بالريال السعودي. الاحتياطيات المالية لها تأثير إيجابي مزدوج على الاستثمار الرأسمالي حيث أن توفر احتياطيات مالية ضخمة لدى الحكومة يساهم في زيادة الاستثمار العام و يحسن المناخ الاستثماري بالنسبة للقطاع الخاص من خلال تقديم تسهيلات حكومية للمستثمرين. كما تساعد الاحتياطيات المالية أيضاً على تحمل الصدمات الاقتصادية والمالية وتجاوزها مما يعطي الاقتصاد أمان واستقرار يجذب بدوره الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

I: سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل الرئيسة المؤثرة في الاستثمار الرأسمالي حيث يؤثر بشكل مباشر على استثمار القطاع الخاص الذي يعتمد على الاقتراض لتمويل مشاريعه. نظريا من المنتظر أن تكون العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الرأسمالي علاقة عكسية. نظراً لعدم توفر بيانات عن سعر الفائدة على الريال السعودي تغطي فترة الدراسة فقد تم استخدام سعر الفائدة على الدولار الأمريكي وذلك للارتباط الوثيق بين الريال السعودي والدولار الامريكي.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

سنستعمل سلاسل سنوية للمتغيرات السابقة خاصة بالاقتصاد السعودي خلال الفترة 1974-2015.
سوف نقوم في ما يلي بتقدير هذا النموذج القياسي ابتداءً باختبار استقرار بيانات المتغيرات المدرجة في النموذج وإجراء التعديلات اللازمة بناءً على نتيجة الاختبار، ومن ثم سوف نقوم بالكشف عن إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه. في حالة وجودتكامل مشترك سوف نقوم بإدراج نموذج تصحيح الخطأ، وبعد ذلك نقدر النموذج لمعرفة طبيعة العلاقات ببين المتغير التابع (الاستثمار الرأسمالي) والمتغيرات المستقلة (سعر النفط، الاحتياطيات المالية، سعر الفائدة) في الأجل القصير و في الأجل الطويل. في الأخير سنحلل نتائج هذا النموذج و نقدم التوصيات الضرورية لهذه الدراسة.

5-2-1)استقرار المتغيرات:

بعد تطبيق اختبار ديكي فيلر الموسع ADF للكشف عن استقرار البيانات ومعرفة احتوائها على جذر الوحدة من عدمه، تمكنا من الحصول على النتائج التالية:

جدول 2: اختبار استقرار بيانات متغيرات النموذج.

	level	1st difference ا	القرار

	None	Trend & Intercept	Intercept	None	Trend & Intercept	Intercept	
	1.99	3.529	2.938	1.949	3.526	2.936	القيم الحرجة عند 5%
ساكنه عند I(1)	3.25	3.835	3.430	1.006	0.529	1.487	INV
ساكنه عند I(1)	6.17	6.146	6.152	0.017	1.493	1.129	OP
ساكنه عند I(1)	3.41	4.794	3.670	0.956	0.858	2.867	R
ساكنه عند I(1)	4.70	4.786	4.658	0.753	2.067	1.702	I

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن متغيرات النموذج مستقرة في الفرق الأول و بالتالي توجب علينا تغيير صيغة النموذج إلى الفروق واللوغاريتم لتجنب الحصول على نتائج زائفة، فأصبح النموذج على الشكل التالي:

$$d(\log(inv))_t = \alpha_0 + \alpha_1 d(\log(op))_t + \alpha_2 d(\log(r))_t + \alpha_3 d(\log(i))_t + \varepsilon_t \quad (3)$$

5-2-2) التكامل المشترك:

سيتم الكشف عن إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع وكلاً من المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار انجل-جرانجر (1987) ذي المرحلتين:

- **المرحلة الأولى** : تقدير العلاقة في الأجل الطويل: وضع أنجل جرانجر شروط لهذه المرحلة وهي:

أ- أن تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة (عند المستوى) ومتكاملة فيما بينها من نفس الدرجة.

ب- أن تكون بواقي النموذج الأصلي ساكنه عند المستوى.

بالنظر إلى بيانات النموذج نجد أن الشرط الأول من شروط هذه المرحلة متحقق حيث أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة I(1)، و بالتالي سوف نقوم بالكشف عن سكون بواقي النموذج الأصلي لمعرفة تحقق الشرط الثاني من عدمه (الجدول التالي).

جدول 3: اختبار سكون بواقي النموذج الأصلي عند المستوى.

	Intercept	Trend and Intercept	None
t-Statistic	3.965635	3.860767	t-Statistic=3.997298
القيم الحرجة 5%	2.936942	3.526609	1.949319

من خلال تطبيق اختبار ديكي فيلر على بيانات بواقي النموذج الأصلي، نجد أنه عند المستوى كانت القيمة الجدولية أصغر من القيمة المحسوبة وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو عدم وجود جذر وحدة في بيانات المتغيرات مما يعني أنها ساكنة.

المرحلة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ: إن المتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار، فبعد تحقق شرطي التكامل المشترك فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يصبح نموذج تصحيح الخطأ، وذلك بإضافة بواقي النموذج الأصلي مبطئة كمتغير مستقل إلى النموذج القياسي لكي يتبين لنا العلاقات في الأجلين القصير والطويل، فيصبح النموذج كالتالي:

$$D(\log(inv))_t = \alpha_0 + \alpha_1 d(\log(op))_t + \alpha_2 d(\log I)_t + \alpha_3\ d(\log(i))_t + \alpha_4 EC(-1) + \varepsilon_t \quad (4)$$

5-2-3) تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على نموذج تصحيح الخطأ تحصلنا على النتائج التالية:

جدول 4 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام OLS.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.140891	0.039243	3.590239	0.0010
D(LOG(OP))	0.328347	0.086147	3.811450	0.0005
D(LOG(R))	0.116744	0.056044	2.083075	0.0446
D(LOG(I))	-0.079259	0.026438	-2.997924	0.0050
EC(-1)	-2.11E-06	5.99E-07	-3.531640	0.0012
R^2 =0.58	Adjusted R^2 =0.53	F =12.2	Prob(F)=0.00003	N=41

هذه النتائج تسمح لنا بكتابة المعادلة التالية التي توضح طبيعة و معنوية العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة:

$$D(L(INV)) = 0.1409 + 0.3283*D(L(OP)) + 0.1167*D(L(R)) - 0.0793*D(L(I)) - 0.000002*EC \quad (5)$$

t-Student (3.590239) (3.811450) (2.083075) (-2.997924) (-3.531640)

R^2 =0.58 , Adjusted R^2 =0.53 , F^4 =12.2 , N=41

تدل هذه النتائج على وجود علاقة موجبة و معنوية بين سعر النفط و الاستثمار الرأسمالي و هو ما يعني أن أي ارتفاع في أسعار النفط يزيد في الاستثمار الرأسمالي لأنه يزيد في إيرادات المملكة من مبيعات النفط. نلاحظ أيضا وجود علاقة طردية و معنوية بين الاحتياطات المالية و الاستثمار الرأسمالي: و هذا يدل على أن ارتفاع الاحتياطات المالية يمنح كثيرا من الثقة و يشجع على الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية. بالنسبة لسعر الفائدة فان النتائج تدل على وجود علاقة سلبية و معنوية بينه و بين الاستثمار الرأسمالي و هذا ما تنص عليه النظريات الاقتصادية حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يكون له تأثير سلبي على القيمة الحالية الصافية للمشاريع و يحد من مردوديتها مقارنة بالاستثمارات المالية كالادخار و شراء الأسهم و غيرها.

كما تدل النتائج على معنوية معامل تصحيح الخطأ الذي بدوره يصحح انحرافات المتغيرات عن المسار المتجهة إليه، كما يدل على وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

نتائج هذه الدراسة متوافقة مع عديد من نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع كدراسة الزهراء(2013) الخاصة بالجزائر و دراسة الهروط (2011) الخاصة بالأردن و دراسة الجراح والمحيميد (1997) الخاصة بالمملكة العربية السعودية و غيرها من الدراسات الأخرى التي بينت أن أسعار النفط و الاحتياطات النفطية لها تأثير ايجابي في الأجل الطويل على الاستثمارات الرأسمالية أما سعر الفائدة فله تأثير سلبي.

5-3) تحليل السلوك الحركي للنموذج:

سوف نقوم بهذا التحليل من خلال تحليل تجزئة التباين و من خلال دوال نبضات الاستجابة وذلك لما لهذين التحليلين من أهمية بالغة حيث يساعد تحليل التباين لنموذج متجه الانحدار الذاتي على تحديد نسبة تأثير كل متغير في الاستثمار الرأسمالي بشكل مستقل، وبعبارة أخرى فإن تحليل تجزئة التباين تعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى كل على حدة. أما دوال نبضات الاستجابة فان أهميتها تكمن في تعرفيها للسلوك الحركي للنموذج حيث تقوم الاستجابة الفورية بمتابعة تأثير الصدمة لكل عامل اقتصادي في الاستثمار الرأسمالي والمدة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة حتى تتلاشى.

5-3-1) تجزئة التباين Variance decompositions:

في هذا النوع من التحليل يتم قياس نسبة مساهمة متغيرات النموذج في تباين متغير ما وبالأخص المتغير التابع، أي قياس نسبة شرح كل متغير من متغيرات النموذج لتباين المتغير التابع خلال فترة زمنية مستقبلية.

يوضح الجدول التالي نتائج تجزئة تباين الاستثمار الرأسمالي الذي هو بمثابة المتغير التابع في هذا النموذج والذي تبلغ نسبة مساهمته في التباين على نفسه في السنة الخامسة 83.42665%، كما نلاحظ أن مساهمة سعر الفائدة و الاحتياطيات المالية في تباين الاستثمار الرأسمالي كانت على التوالي 11.66175%، و 4.566055%. و تساوي نسبة مساهمة سعر النفط في تباين الاستثمار الرأسمالي 345540%. من خلال مقارنة نسب السنة الخامسة مع السنة العاشرة نلاحظ أن نسبة مساهمة جميع المتغيرات المستقلة في تزايد مع الوقت، ما عدا المتغير التابع الذي هو في تناقص مع مرور الزمن.

جدول 5: تجزئة التباين للمتغير التابع الاستثمار الرأسمالي.					
Period	S.E.	INV	I	OP	R
1	22975.28	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	36513.43	99.72260	0.013825	0.168577	0.094999
3	46099.67	97.57289	1.180816	0.288551	0.957742
4	55399.64	91.25103	5.840524	0.398358	2.510085
5	65944.16	83.42665	11.66175	0.345540	4.566055
6	77634.77	76.61998	15.70584	0.256756	7.417420
7	90239.93	70.84330	17.51321	0.375618	11.26787
8	103687.9	65.65874	17.83678	0.735223	15.76926
9	117857.2	61.09730	17.46537	1.184824	20.25251
10	132564.7	57.34322	16.88534	1.580911	24.19053

5-3-2) دوال نبضات الاستجابة:Impulse Response Function

تساعددوال نبضات الاستجابة على معرفة السلوك الحركي للنموذج بالمستقبل، حيث توضح دالة نبضات الاستجابة تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغيرات المستقلة على سلوك المتغير التابع في المستقبل.

يدل الشكل التالي على مدى استجابة الاستثمار الرأسمالي للصدمات بمقدار انحراف معياري واحد في جميع متغيرات النموذج. نلاحظ أن صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاستثمار الرأسمالي تؤثر فيه إيجاباً وبشكل دائم ويزداد تأثيرها مع مرور الزمن. في حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة فإن الاستثمار الرأسمالي يستجيب لها بعد السنة الثانية بشكل سلبي ويتزايد هذا التأثير مع مرور الزمن. أما صدمات سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد فلها أثرين مختلفين الأول في الأجل القصير حيث تكون استجابة الاستثمار الرأسمالي سلبية و ذلك لأن النفط جزء من مكونات الاستثمار في إنتاج سلعة ما وبالتالي فان ارتفاع

سعر النفط يؤثر سلباً على الاستثمار الإنتاجي لهذه السلعة. لكن بعد السنة الخامسة نلاحظ بأن الاستجابة تكون موجبة وتتزايد مع مرور الزمن. في حال حدوث صدمة للاحتياطيات المالية بمقدار انحراف معياري واحد فإن استجابة الاستثمار الرأسمالي تكون موجبة ومتزايدة زمنيا.

شكل 6: استجابة المتغير التابع لصدمات بمقدار انحراف معياري واحد في متغيرات النموذج.

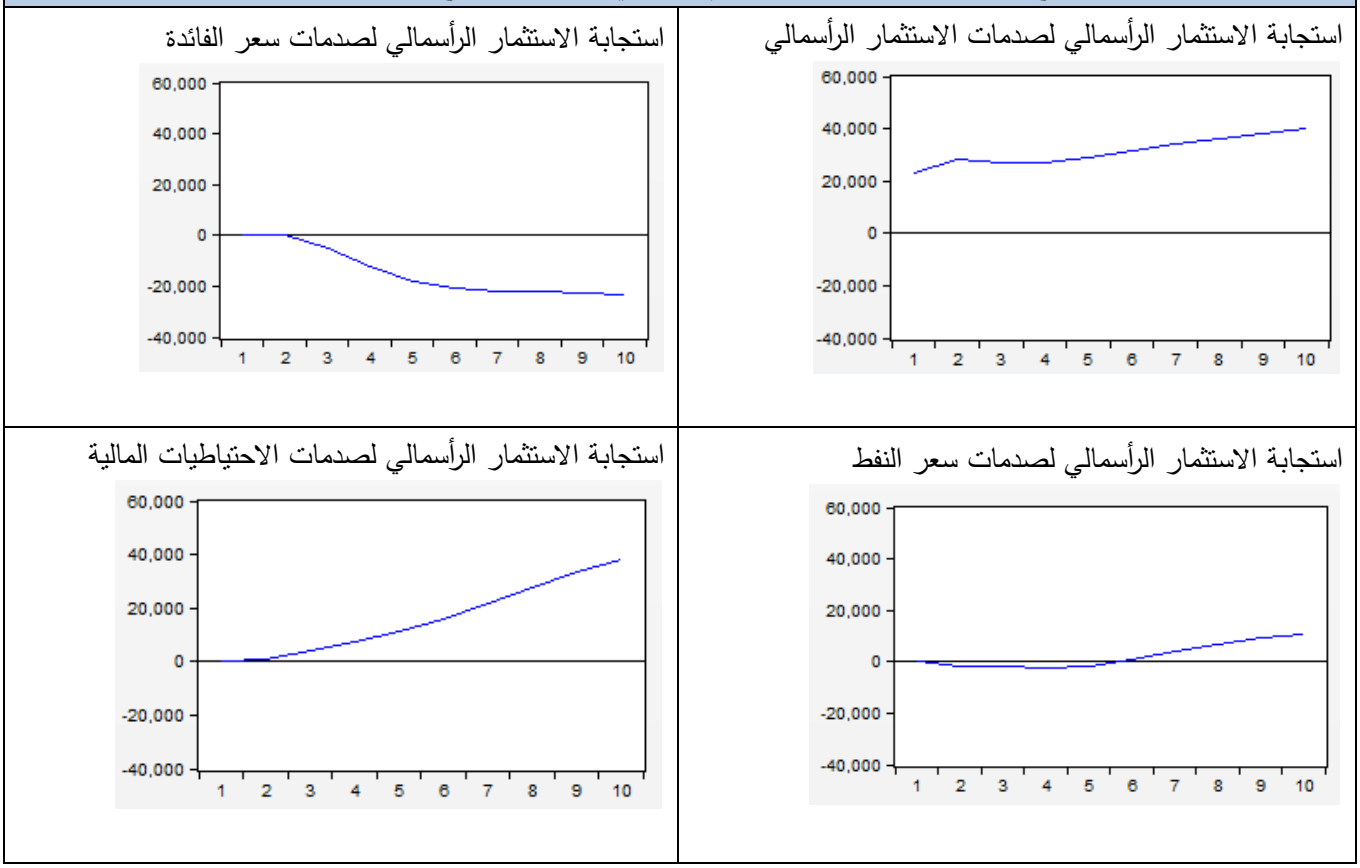

الخلاصة

بينا في هذه الدراسة باستعمال الأسلوب البياني و القياسي أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير واضح على الاستثمار الرأسمالي في المملكة العربية السعودية . النتائج تدل على أن الاستثمار الرأسمالي يرتفع لما ترتفع أسعار النفط و العكس بالعكس. هذه النتائج تسمح لنا بالتوصيات التالية التي من شأنها أن تحد من مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الرأسمالي بصفة خاصة و على الاقتصاد بصفة عامة في المملكة و غيرها من الدول الأخرى التي تعتمد استثماراتها كثيرا على النفط.

- من المهم الاعتماد على استراتيجيات اقتصادية تسمح بتنويع القاعدة الاقتصادية مثل تنمية القطاع الغير نفطي و تشجيع الاستثمار الأجنبي و إبراز الجوانب والفرص الاستثمارية له في مختلف القطاعات

لتخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية و تنويع مصادر السيولة والتمويل المستقبلية. رؤية المملكة 2030 تصب في هذا الاتجاه لأنها تسعى تهدف إلى التنويع في إيرادات الدولة و تبحث على حلول استراتيجية لمرحلة ما بعد النفط.

- لا بد من تطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالاستثمار بشكل يسمح بمزيد من استقطاب الاستثمارات الإنتاجية الغير نفطية التي يعود نفعها على المجتمع والدولة. ويحد من عزوف الاستثمارات الأجنبية.
- مزيد الاعتماد على اقتصاديات المعرفة في برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستفادة من دورها الكبير في رفع الإنتاجية و النمو.
- اعتماد سياسات ضريبية مدروسة تساعد على تنمية إيرادات الدولة بدون أن تكون عبئا ثقيلا على المستثمرين و المستهلكين كما هو الحال في عديد من الدول.
- ضرورة خصخصة بعض المؤسسات الحكومية للرفع من إنتاجيتها و تبني سياسات شراكة استراتيجية و قوية مع القطاع الخاص في بعض المجالات و القطاعات.

المراجع:

أبو غرارة(2002)، " مناخ الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية: المزايا والتحديات"، مكتبة العبيكان، الرياض.

الجراح والمحيميد(1997)، " الانفاق الحكومي و الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية "، دراسات الخليج و الجزيرة العربية– العدد 86.

أنس الحجي(2006)، مستقبل أسعار النفط بين نظريتين: أسعار عالية أم منخفضة، مجلة الاقتصاد الإلكترونية، عدد 26.

داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000 –2010) مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011 –2012).

حسني علي خربوش، محفوظ أحمد جودة و عبد المعطي رضا ارشيد (1996)، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن. دار زهران.

حسن عمر(2000)، الاستثمار والعولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

طارق الرشيد وسامية محمود (2010)،" سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام EVIEWS"، جي تاون للنشر الخرطوم، الخرطوم.

عبدالرحمن السلطان(2014)، "التغلب على نقمة الموارد: دروس مستفادة من النرويج وتشيلي"، مجلة الدراسات والبحوث، كلية التجارة بجامعة بنما.

عبدالرحمن السلطان(2015)، " إلى أين ستتجه أسعار النفط ؟"، جريدة الاقتصادية، العدد 15657.

عبدالمطلب عبدالحميد(2015)، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية.

عبدالله الطاهر(1984)، "مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، جامعة الملك سعود، الرياض.

عبدالفتاح قنديل وسلوى سليمان(1987)، "مقدمة في علم الاقتصاد"، القاهرة، دار النهضة العربية.

عبدالقادر محمد (2005)، "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

سمير ليلو(2015)، "تأثير هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العراقي وعلى التنمية المستدامة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين.

سيد الخوالي(1988)، "كتاب اقتصاديات البترول"، مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع.

فرهاد محمد الآهدي(2000)، "اقتصاديات الطاقة والبترول"، قسم الاقتصاد، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مكتبة الأنجلو، القاهرة.

منتدى الرياض الاقتصادي(2007)، "تطوير إدارة الفوائض المالية وأساليب توظيفها"، الدورة الثالثة، الرياض.

تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية لخطط التنمية.

الغرفة التجارية بالقاهرة(1998)، "وسائل تشجيع الاستثمار الخاص في مصر"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

Akinlo, T., Apanisile, O.T. (2015), The impact of volatility of oil price on the economic growth in sub-saharan Africa. British Journal of Economics, Management and Trade, 5(3), 338-349.

Ali-Ahmad, H.J., Mokhtarul, W.I.K. (2011), Role of oil price shocks on macroeconomic activities: An SVAR approach to the Malaysian economy and monetary responses. Energy Policy, 39(12), 8062-8069.

Alquist, R., et O. Coibion (2014). Commodity-Price Comovement and Global Economic Activity, document de travail no 20003, National Bureau of Economic Research.

Arezki R., Blanchard O. (2014), « Seven Questions About The Recent Oil Price Slump », 22 décembre. Disponible à l'adresse : http://blog-imfdirect.imf.org/2014/12/22/seven-questions-about-the-recent-oilprice-slump/

Aune F. R., Mohn K., Osmundsen P. b, Rosendahl K. (2010), « Financial market pressure, tacit collusion and oil price formation », Energy Economics, p. 389–398.

Axel Pierru and WalidMatar (2012), The Impact of Oil Price Volatility on Welfare in the Kingdom ofSaudi Arabia: Implications for Public Investment Decision-Making. USAEE Working Paper No.21101722110127

Axel PierruIsah Wada Gulcay Tuna (2017), Crude oil price volatility and energy mix in Saudi Arabia. Energy sources, vol 12, Issue 6.

Benramdane, A. (2017), Oil price volatility and economic growth in Algeria. Energy Sources, Part B. Economics, Planning, and Policy, 12(4), 338-343.

Berument, H. and N.B. Ceylan(2005), The impact of oil price shocks on the economic growth of the selected MENA countries. Proceedings of the Economic Research Forum (ERF) 12th Annual Conference, December 19-21, 2005, Cairo, Egypt.

De Santis R. (2003), Crude oil price fluctuations and Saudi Arabia's behaviour, Energy Economics, 25(2), pp. 155-173.

Christiane Baumeister and Lutz Kilian (2016), Forty Years of Oil Price Fluctuations: Why the Price of Oil May Still Surprise Us. Journal of Economic Perspectives—Vol 30, N 1 pp 139–160.

Elmi, Z.M. and M. Jahadi, (2011), Oil price shocks and economic growth: Evidence from OPEC and OECD. Aust. J. Basic Applied Sci., 5: 627-635.

Chuku, A.C., E. Effiong and N. Sam, (2010), Oil price distortions and their short-and long-run impacts on the Nigerian economy. http://econpapers.repec.org/paper/pramprapa/24434.htm.

Goblan J Algahtani (2016), The Effect of Oil Price Shocks on Economic Activity in Saudi Arabia: Econometric Approach. International Journal of Business and Management; Vol. 11, No. 8, pp 124-133.

Ha Nguyen Huong Nguyen Anh Pham (2017), Impact of Oil Price Fluctuations on Financial Markets Since 2014. Policy Research Working Paper 7957, World Bank.

Hassan B. Ghassan and Hassan R. Alhajhoj(2015), Long Run Dynamic Volatilities between OPEC and non-OPEC Crude Oil Prices. Applied Energy , Vol. 169, pp. 384-394.

Iklaga, F.O. and O.P. Evbuomwan, (2012), Macroeconomic impact of oil price shocks on oil rich economies: Evidence from Nigeria using a structural VAR approach. Proceedings of the 31st USAEE/IAEE North American Conference, November 4-7, 2012, Austin, Texas

Irene Henriques and Perry Sadorsky (2011),The effect of oil price volatility on strategic investment, Energy Economics N 1 vol 33, PP 79-87.

Lescaroux, F. and V. Mignon, (2008), On the influence of oil prices on economic activity and other macroeconomic and financial variables. Working Paper No. 2008-05, Centre D'etudes Prospective Et D'informationsInternationales (CEPII), April 5, 2008

Mgbame, C.O., Donwa, P.A., Onyeokweni, O.V. (2015), Impact of oil price volatility on economic growth: Conceptual perspective. International Journal of Multidisciplinary Research and Development, 2(9), 80-85.

Nwanna, I.O., Eyedayi, A.M. (2016), Impact of crude oil price volatility on economic growth in Nigeria (1980-2014). IOSR Journal of Business. . Vo 18, Issue 6, PP 10-19.

ReinhardEllwanger, Benjamin Sawatzky et KonradZmitrowicz (2017), Les facteurs à l'origine de la baisse des prix du pétrole en 2014. Revue de labanque du Canada, pp 1-16.

RubinaVohra (2017), The Impact of Oil Prices on GCC Economies. International Journal of Business and Social Science Vol. 8, No. 2, pp 7-14.

Sarzaiem, A. (2007), Impacts of oil price shocks on economic variables in a VAR model. Quarterly Energy Economics Review, 4(12), 27-51.

Schmidbauer H., Rösch A. (2012), « OPEC news announcements : effects on oil price expectation and volatility », Energy Economics, 34(5), pp 1656-1663.

Wiafe, Emmanuel A. and Barnor, Charles and Quaidoo, Christopher (2014), Oil price shocks and domestic price investment in Ghana MPRA Paper on line https://mpra.ub.uni-muenchen.de/60777/

ZiedFtiti, KhaledGuesmi, FrédéricTeulon and Slim Chouachi (2016), Relationship Between Crude Oil Prices And Economic Growth In Selected OPEC Countries. The Journal of Applied Business Research, Vol 32, N 1, pp 11-22.

تحليل عدم تماثل أثر التضخم في سرعة دوران النقود

باستخدام نموذج : NARDL وطريقة الانحدار التدريجي

حالة الجزائر

د.مصطفى جاب الله

جامعة المسيلة –الجزائر

aliaisraa@yahoo.fr

ملخص :

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل عدم التماثل او التناظر قي العلاقة بين التضخم باثريه السالب والموجب على سرعة دوران النقد في الجزائر بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي وبعض المنهاج القياسية و آراء مختلف نظريات المدارس الاقتصادية في علاقة سرعة تداول النقد بمحدداتها والعوامل المؤثرة على تغيرها والمنهج المتعلق بالدراسات الإحصائية والقياسية من دراسة صفة سكون المتغيرات إلى دراسة علاقة التكامل المتزامن إلى استخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع غير الخطية NARDL وتحديد الفترة المثلى للتوزيع , بالإضافة إلى نماذج تصحيح الخطأ وتمييز الأجل القصير عن الأجل الطويل , حيث تم استخدام بيانات 34 عاما كعينة إحصائية , والاستعانة ببعض الاختبارات الإحصائية اللازمة لذلك وقد بينت نتائج الاختبارات وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك)

الى جانب وجود عدم تماثل (عدم تناظر) قي تأثير التضخم على سرعة دوران النقود قي الجزائر .

الكلمات المفتاحية : سرعة دوران النقود ، عدم التماثل، النماذج غير الخطية للانحدار الذاتي ذات الفجوات الموزعة ،طريقة الانحدار التدريجي

abstract

This paper seeks to analyze the asymmetry or of the relationship between inflation by positive and negative effects on velocity off money in Algeria, based on descriptive analytical methodology and some standard curriculum and the views of different theories of economic schools in relation to the speed of circulation of cash with its determinants and factors affecting their change and the methodology of studies The study of the status of variables to the study of the relationship of simultaneous integration to the use of NARDL and the identification of the optimum distribution period, as well as the error correction and short-term discrimination models. With some statistical tests required for this. The results of the tests showed a long-term equilibrium relationship (joint integration)

As well as an asymmetry in the effect of inflation on velocity off money in Algeria.
Keywords: speed of money rotation, asymmetry, nonlinear ardl, stepwise least squares

JEL classification : E4.E5.E31.E51

مقدمة :

تعرف سرعة دوران النقد بأنها ذلك المتوسط من عدد مرات استخدام ورقة نقدية واحدة لشراء السلع والخدمات أو الناتج النهائي خلال فترة زمنية عادة ما تكون مرنة وبتعريف حسابي فهي بنسبة الدخل الحقيقي إلى الكتلة النقدية وتبرز أهمية سرعة تداول النقد في تحديد الطلب الكلي وكيفية التحكم فيه من خلال التحكم في أدوات السياسة النقدية وتعد سرعة تداول النقد مناظرة للطلب على الأرصدة النقدية وتبرز بحق دور النقود في الاقتصاد سواء من منظور الطلب أو العرض.

الإطار النظري لسرعة دوران النقد

ترتكز سرعة تداول النقد على الأهمية التي تحصى لها النقود في جميع الاقتصاديات و مكانتها في جميع مناحي الحياة و الأهمية القصوى في تحديد الطلب الكلي بكيفية التحكم فيه و من ثم إيجاد المكانة اللازمة لها في اقتصاد ما ، إذ أن هناك طرقا كثيرة للتحليل النقدي لكن جوهره يتمثل في علاقة الدخل بالتكلفة النقدية أي سرعة دوران النقد

تعريف سرعة دوران النقد

–تشير سرعة دوران النقد إلى متوسط استخدام الأوراق النقدية لشراء السلع و الخدمات و ذلك من خلال فترة زمنية معينة

–أو هي عدد مرات استخدام وحدة النقود في عمليات البيع و الشراء خلال فترة زمنية معينة

–و يمكن تعريفها بأنها النسبة بين الدخل النقدي (الناتج الداخلي الخام) و الكتلة النقدية (كمية النقود)

و الناتج المحلي الخام هو النقد التدفقات من المعاملات خلال فترة عادة ما تكون نسبة ، أما كمية النقود فهو رصيد يمكن قياسه خلال لحظة معينة من الزمن

و بما أن سرعة التداول النقد متعلقة بالكتلة النقدية أي عرض النقود فهي مرتبطة كذلك بطلب النقود فهي ترتبط عكسيا مع الطلب على النقد

و لعل احد أسباب التغيير في مجموعة تداول النقد عبر الزمن تسعى أن تتم ترجمته في مجموعة من العوامل التي تغير مكانة النقود نسبة أدوات الدفع الأخرى فيما يتعلق بالسيولة و الوسائل الأخرى لتجميع الأصول المالية و كذلك بالنسبة لتلك العوامل التي تؤثر على الكلب لعرض المعاملات إضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية طويلة الأجل مثل النمو الاقتصادي ، مستوى الأسعار ، معدلات الفائدة ، أسعار الصرف ، و العوامل المؤسساتية كتطور الأسواق المالية و الابتكارات المالية [1]

النظريات الاقتصادية المفسرة لسرعة دوران النقد :

ترتبط دراسة سرعة تداول النقد بمفهوم النقد عموما و بالطلب على النقود بوجه اخص و تندرج الدراسات ابتداء من إسهامات الكلاسيك و حتى يومنا هذا

و سوف نحاول أن نحصر دراستنا في ثلاث مدارس :

–المدرسة الكلاسيكية أو نظرية كمية النقود و ثباتها عموما

–النظرية الكينزية و تغيير الكثير من المواقف الخاصة بثبات أو تغير هذه السرعة

–و أخيرا النظرية النقدية ابتداء من ميلتون فريدمان و محاولة إحياءه بعض النظريات الكلاسيكية فيما يتعلق بالثبات النسبي لسرعة تداول النقد.

المدرسة الكلاسيكية التقليدية:

ظهرت أفكار هذه المؤسسة في القرن 19 و يصنفها المختصين في الفكر الاقتصادي إلى المدرسة الحدية و هناك من يسميها تسمية أدق و هي نظرية كمية النقود ، فهذه المؤسسة ترى بأن النقود ما هي إلا وسيط للتبادل و من ثم فهي تعتمد على دافع المبادلات ، فالأفراد يعرضون سلعا و خدمات و يطلبون مقابلها نقودا و بما أن النقود تتمتع بخاصية و هي القبول العام في كل المبادلات بين السلع و الخدمات فإن النقود المستلمة سوف تنفق بعد حين و إلى جانب خاصية وساطة التبادل اعتقد الكلاسيك أن النقود مخزن للقيمة

و ترى نظرية كمية النقود في صورتها المبسطة إلى سرعة تداول النقد على استقراريتها في المدى القصير و بافتراض أن الاقتصاد عند مستوى التوظيف التام ، فإن الإنتاج يتصف بالثبات في المدى القصير و يعني ذلك أن المستوى العام للأسعار بنفس تغير كمية النقد و هذا عن طريق توسع البنوك في منح الائتمان (الاقتراض) و عليه يمكن القول أن مستوى السعر هو موازن الطلب و عرض النقود

وعند تحليل سرعة تداول النقد نذكر صيغتين :

1–صيغة Fisher:

يعتمد هذه الصيغة على حجم السلع المبادلة أو حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد و هي ترى بأن كمية النقود في سرعة تداولها تتساوى مع المستوى العام للأسعار في حجم المبادلات و يمكن أن تختصر جبريا في المساواة التالية [2]

$$M \times V = P \times T \qquad (1)$$

حيث M = كمية النقد في اقتصاد ما

V= سرعة دوران النقد

P= المستوى العام للأسعار الذي يوازن بين الطلب على النقود و عرضها

T= حجم المبادلات و تعبر عنها بالدخل الحقيقي

و حيث أصبحت V تمثل عدة مرات تداول النقد سنويا لشراء الناتج من السلع و الخدمات المعبر عنه بـ T فإن قيمتها هي حسب صيغة ارفينغ فيشر

$$V = \frac{p \times T}{M}$$

و نتيجة لمعايير حساب الدخل فقد أصبح من العسير تضمين المعاملات الخاصة بالسلع و الخدمات في الفترة الحالية إلى جانب التطور في حساب الدخل الوطني الذي يركز على الإنتاج الجاري أي المشتريات النهائية و بذلك حل الدخل الوطني محل المعاملات و أصبحت المعادلة هي

$$MV = PY$$

$$V = \frac{p \times Y}{M} \qquad (3)$$

و طبقا لما سبق نستنتج أن هناك علاقة طرديا من كمية النقود و سرعة تداولها من جهة و علاقة طردية بينهما و بين مستوى الأسعار

و علاقة عكسية بين مستوى الأسعار و الدخل و هذا ما يوضحه الشكل التالي 3

شكل (1) العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار

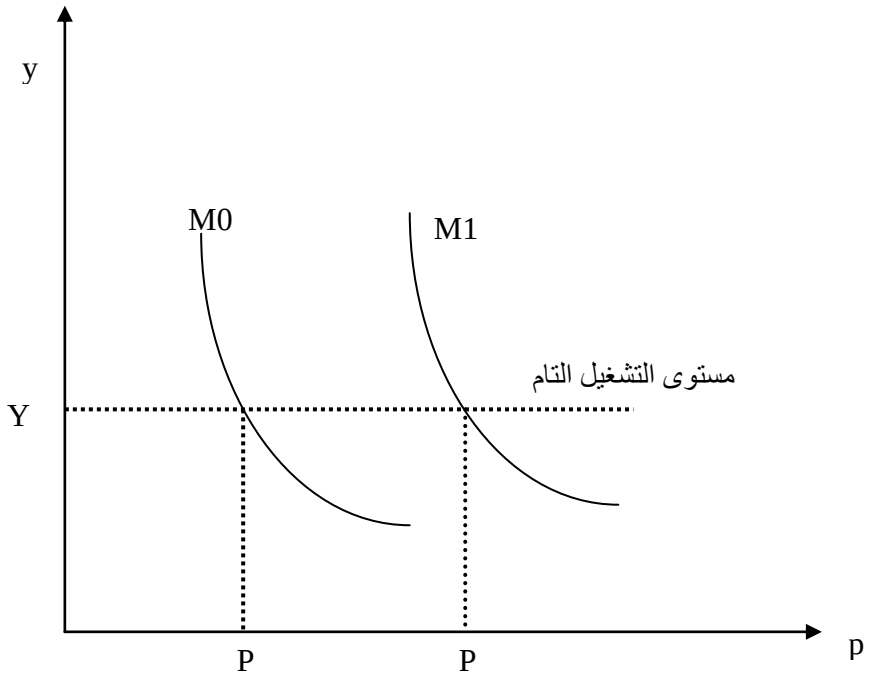

المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار زهران 1999 ، ص 183

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انه عند مستوى التشغيل التام و في حالة ثبات الدخل عند هذا المستوى فإن أي زيادة أو انتقال في كمية النقود من M0 إلى M1 سوف تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P0 إلى P1 هذا من جهة و من جهة أخرى نلاحظ الميل السالب لكل من M0 و M1 مما يعني وجود علاقة عكسية بين Y و P

صيغة مارشال (أو صيغة كامبريدج)

و تسمى أيضا الأرصدة النقدية الحاضرة و تنطلق هذه الصيغة من أن النقود هي مخزن للقيمة ، و نتيجة لذلك فإن الطلب على النقود ينشا عند الكمية التي يريد لها الأفراد الاحتفاظ بالنقد في شكل أرصدة نقدية حاضرة أن هذه الصيغة لا تختلف عن سابقتها في الجوهر كثيرا غير أن الاختلاف البارز يكمن في رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة و هذا يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج 4 .

ثم الدخل و أخيرا المستوى العام للأسعار و ترى هذه الصيغة أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بنسبة من مداخليهم في شكل أصول مالية لعدة أسباب تسمى بمبدأ التفضيل النقدي و من بين هذه العوامل التي تدعوا للاحتفاظ بالنقد في شكل أرصدة عاطلة

-أسعار الفائدة -ثروة الفرد -تسهيلات الشراء -التوقعات

و تصاغ دالة الطلب على النقد اعتمادا على هذه الصيغة كما يلي

$$Md = K \times Y \qquad (4)$$

حيث :Md = تمثل طلب النقد

K = يمثل التفضيل النقدي أي النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة و تصاغ رياضا كما يلي :

$$\mathrm{K} = \frac{\mathrm{Md}}{\mathrm{y}} \qquad (5)$$

و بما أن $y = P \times$ و بتعويضها في المعادلة (3) نجد :

$$Md = K \times P \times Y \quad (6)$$

و لما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي (K) و سرعة تداول النقود (V) هي علاقة عكسية أي :

$$K = \frac{1}{\mathrm{v}}$$

فإن دالة الطلب على النقود تصبح حسب صيغة كامبريدج

$$Md = \frac{1}{\mathrm{V}} \times P \times Y$$

و عند توازن سوق النقد يتساوى الطلب على النقود مع عرضها

$$Md = Ms\,, \quad MV = PY$$

و تصبح كمية النقد

$$M = K(P \times Y)$$

مع تسجيل ملاحظة هي أن العلاقة بين الدخل و التفضيل النقدي (مقلوب سرعة تداول النقود) هي علاقة طردية و هذا ما يوضحه الشكل التالي

شكل (2) معادلة التفضيل النقدي 5

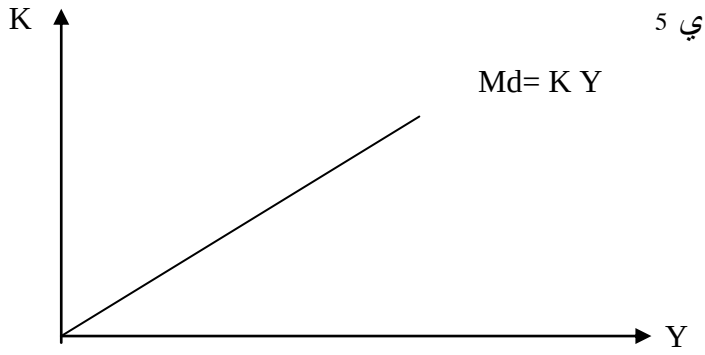

المصدر ضياء مجيد الموسوي : الاقتصاد النقدي البنوك المركزية و البنوك التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ، ص 55

النظرية الكينزية في تفسير سرعة دوران النقد :

لقد ظلت أفكار الكلاسيك سائدة في التفسيرات الاقتصادية عموما و في التحليل النقدي بوجه خاص حتى أزمة الكساد العالمي سنة 1929 ، حتى أحدث كينز ثورة في أفكار تلك النظريات بإسهاماته في مجال التحليل النقدي

و حتى نختصر الرؤيا الكينزية حول تفسيرات النقد فهو يعتمد على عرض النقود الثابت عبر الزمن و لا يتأثر سعر الفائدة

الشكل (2) التفسير الكينزي لعرض النقود 6

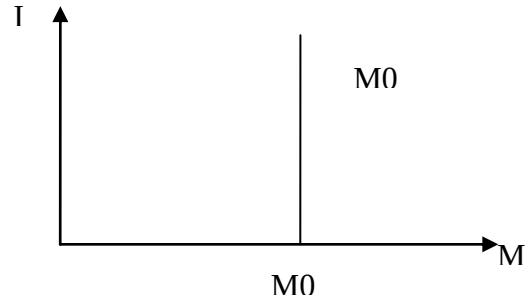

المصدر مصطفى رشدي شيحة : الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية للنشر ، 1985 ، ص 304.

أما الطلب على النقود فتحكمه دوافع حصرها كينز في ثلاثة دوافع و هي :

دافع المعاملات : الذي يعتمد فيه طلب النقود على الدخل و علاقته طردية

دافع الاحتياط : و هو يعتمد على الدخل و لكنه يميل إلى الدخل المتوقع أكثر و علاقته طردية

دافع المضاربة : يعتمد هذا الدافع على معدل الفائدة الذي يتغير عكسيا معه

لتكون دالة الطلب الإجمالية على النقود حسب كينز و هي

$$Md = f(Y, i)$$

و حتى نتمكن من إدراك سرعة تداول النقد في الطرح الكينزي فإن طلب النقود الحقيقية هي :

$$\frac{Md}{P} = f(Y,i) \quad \frac{Md}{P} = KY - h\,i \qquad (7)$$

و من خلال المعادلة الأخيرة نلاحظ أن الإضافة الأخيرة هيh التي تمثل درجة استجابة كمية الطلب الحقيقي للنقد لتغير سعر الفائدة

و بما أن عرض النقود لا يعتمد على الدخل و الفائدة نظرا لثباته و مستوى الأسعار P ثابت في هذا الموضوع عند P0 فإن التوازن في سوق النقد صحيح

$$\frac{Ms}{\mathrm{P}} = \frac{\mathrm{M0}}{\mathrm{P0}}$$

و بالعودة إلى المعادلة (7) عند الثبات نجد :

$$\frac{M0}{P0} = KY - h\,i \quad (8)$$

حيث أن دالة تفضيل السيولة الخاصة بمعدل تداول النقد هي : $\frac{PY}{M}$ و هذا يعني حسي كينز أن معدل التداول ليس ثابتا كما يدعي الكلاسيك بل يتغير مع الفائدة لتصبح مساواة سرعة تداول النقد هي :[7]

$$V = \frac{PY}{M} = \frac{Y}{f(Y,i)} \qquad (9)$$

النظرية النقدية في تفسير سرعة دوران النقد :

افترض Friedman مؤسس النظرية النقدية أو مدرسة شيكاغو أن الأفراد يرغبون بالاحتفاظ بكمية حقيقية من الأرصدة النقدية و ليس بكمية اسمية لذلك فدالة الطلب على النقود عند Friedman هي

$$\frac{Md}{\mathrm{p}} = f(\,yp\, \times r^b - rm, re^{-rm}, \pi^2, n - rm, u)$$

حيث أن : هي الطلب على النقود بأرصدة حقيقة

π^2 : معدل التضخم المتوقع

r^b : العوائد المتوقعة من السندات

re: العوائد المتوقعة من الأسهم

n : الثروة البشرية

u : الأذواق و التفضيلات [8]

و بتحليل أعمق يفترض Friedman أن الطلب على الأرصدة الحقيقة من النقود تتأثر ايجابيا بثروة الأفراد و هذا ما يعبر عنه بالدخل الدائم و يكون اقل تغيرا منه بالدخل الجاري عند الكلاسيك [9]

و يمكن إعادة صياغة معادلة الطلب على النقود السابقة كدالة لسرعة تداول النقد كما يلي :

$$V = \frac{PY}{M} = \frac{Y}{f(\,yp\, \times r^b - rm, re^{-rm}, \pi^2, n - rm, u)}$$

و بما أن التغيرات تعد طفيفة في معدلات الفائدة بل و ثابتة نسبيا حسب Friedman فيمكن صياغة المعادلة الأخيرة كمايلي :

$$V = \frac{PV}{M} = \frac{Y}{f(\text{yp})}$$

و هذا يعني انه في ظل ثبات العوامل الأخرى فان سرعة تداول النقد تتحدد بالدخل الاسمي عموما و الدائم منه على وجه الخصوص

و العلاقة بين الدخلين الاسمي و الدائم حسب فريدمان يمكن التنبؤ بها و تعني استقرارية دالة طلب النقد و بالتالي يمكن التنبؤ بسرعة تداول النقد

و حتى في حالة فرضية عدم استقرار سرعة تداول النقد فإن عرض النقود هو المحدد الرئيسي للدخل الاسمي مثلما نصت عليه النظرية الكمية للنقد ، و من هنا نفهم أن دالة الطلب على النقد التي وضعها Friedman هي صيغة مجدد للنظرية الكمية لأنها تؤدي إلى نفس النتيجة حول أهمية النقود في الإنفاق الكلي

و لقد اعتقد فريدمان في نظريته حول النقد أن التغير في معدل الفائدة له اثر طفيف على العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى بالنسبة للنقود

كما أيقن من نظريته هذه أن دالة الطلب على النقود تتمتع بالاستقرارية و أن معدل دوران النقد قابل للتنبؤ به لان النقود هي محدد للإنفاق الكلي

قياس سرعة دوران النقد :

يمكن قياس سرعة النقد بعدة طرق غير أن أهمها هو تلك النسبة الموجودة بين احد مكونات المجمع النقدي بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام و من الناحية الكمية تمثل السرعة مقلوب السيولة النقدية

و هذه النسب بين الناتج المحلي الخام و المجتمعات النقدية تتفاوت بين البلدان حسب تطور اقتصادها و نظامها المصرفي فنجدها تصل حتى V5 عند بعض البلدان غير أن V2 تعبر عن المؤشر الأكثر استخداما من بين تلك المؤشرات الخاصة بقياس سرعة تداول النقد

و على العموم فان سرعة تداول النقد تقاس كمايلي :[10]

$$\mathrm{v_i} = \frac{GDPr}{\mathrm{Mi}}$$

علما بأن GD PR هو الناتج الحقيقي أو الناتج المحلي الخام مقيما بالأسعار الجارية

Mi : هو كمية النقود حسب المجمع بمعنى أن

$$\mathrm{v_1} = \frac{GDPr}{\mathrm{M1}}$$

$$\mathrm{v_2} = \frac{GDPr}{\mathrm{M2}}$$

$$V_3 = \frac{GDPr}{M3}$$

و هكذا و كلاما نلاحظ فإن هذه العلاقة هي مقلوب الرصيد النقدي K أي :

$$V = \frac{1}{K} \qquad K = \frac{1}{V}$$

الدراسات السابقة :

يرى الكثير من الباحثين أن الدراسات السابقة التي طبقت و ركزت الاهتمام حول سرعة تداول النقد كانت نادرة و خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية وعلى سبيل المقارنة سوف نحاول في هذا المحور سرد بعض الدراسات السابقة في الدول النامية و منها :

دراسة المقابلة سنة 1999 [11]

و هي عبارة عن سلسلة زمنية ممتدة من 1963 و 1990 في الاقتصاد الأردني حيث تمت بقياس اثر كل من التضخم و الدخل ا لفردي و عدد الفروع البنوك التجارية مع مؤشري سرعة تداول النقد v1 و v2 و يرى الباحث انه من الضروري استبعاد اثر سعر الفائدة و ذلك لعدم استقراريتها بعد 1990 بسبب التعويم

دراسة Chowdhury (1994) [12]

اعتمد هذا الباحث على دراسة مقطعية تخص 23 بلدا ناميا خلال الفترة الممتدة بين 1955-1988 و استعمل مؤشري سرعة تداول النقد و هما v1 و v2 إلى جانب مؤشر الأسعار بالجملة للمبيعات و مخفض الناتج المحلي الإجمالي و قسم الاقتصاد إلى قطاعين زراعي و غير زراعي و قد توصل إلى نتائج منها :

1-أن توقع التضخم له تأثير سلبي على الطلب على النقد

2-أن الميل الحدي للطلب على النقد في القطاع الزراعي أعلى منه في القطاع غير الزراعي

دراسة للمعيجل 2004 :

و تناولت رسالة ماجستير حول محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية بدراسة قياسه للسلسلة زمنية من 1968-2002 و كانت المتغيرات المحددة الدخل الحقيقي ، معدل الفائدة ، عدد أجهزة الصرف ، قيمة عمليات سوق الأسهم أما المتغيرات التابعة فقد شملت المقاييس الثلاثة لسرعة تداول النقد و هي v1 و v2 و v3 مع إدخال اللوغاريتم على بعض المتغيرات المدروسة و بعد تطبيق التكامل المشترك و تقنياته المعروفة توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها :

-وجود علاقة عكسية بين v1 و v2 و v3 من جهة و الدخل الحقيقي و قيمة الأسهم المتداولة من جهة أخرى

-العلاقة بين المتغيرات الثلاثة و معدل الفائدة و أجهزة الصرف كانت كذلك عكسية

-نتائج سرعة تداول النقود v1 و v2 أفضل من نتائج v3 لأنها مرتبطة بعرض النقود M2 الذي يستخدم في تمويل الودائع الجارية و هذا دائما في حالة اقتصاد المملكة العربية السعودية 13

محددات سرعة دوران النقد:

أن النقود كمتغير فاعل و مهم في أي اقتصاد نجده يتأثر بالكثير من العوامل و المتغيرات نادرة و يتأثر بهار تارة أخرى و ذلك ضمن تنسيق تشابكي في الاقتصاد و في واقع الأمر هناك الكثير من العوامل التي لا يمكن حصرها و الإلمام بها تحدد سرعة تداول النقد و لذلك سوف نكتفي بالمحددات الرئيسية منها ، و لهذا سوف نحاول تقسيم محددات سرعة تداول النقد إلى مجموعتين الأولى خاصة بالمحددات النوعية و الثانية هي وهي الأكثر تفرعا وسوف نخصصها للمحددات الكمية

أ-المحددات النوعية :و هي تلك المحددات التي لا يمكن قياسها مباشرة مثال ذلك :

-عادات الدفع السائدة في المجتمع و توقعاتهم إزاء دخولهم

-أنظمة الدفع و أساليب البيع في الاقتصاد كالتقسيط مثلا

-تطور الجهاز المصرفي و روح الابتكار فيه

-تحسن المواصلات و سرعة الاتصال

-درجة انتظام استلام الدخل سواء كان بالأشهر أو الأسابيع

-استخدام التقنية في أنظمة الدفع

-ميولات الأفراد الادخارية أو الاستهلاكية

-تطور السوق المالي في الاقتصاد

ب-المحددات الكمية : و هي كثيرة جدا و ترتبط بالسياسة النقدية و سوق النقد بشكل متفاوت و منها :

-عدد البنوك و فروعها في سوق النقد

-تقلبات أسعار صرف الحقيقة للعملات

-سعر الفائدة

-التضخم و مستوى الأسعار و التوقعات الخاصة بالتضخم

-نسبة الودائع الادخارية إلى الودائع الجارية 14

-نسبة النقد المتداول خارج المصارف إلى عرض النقود

-نسبة الكتلة النقدية M1 إلى M2 أو ما يعرف عليه بالتطور المالي

-نسبة حجم القروض المقدمة من الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع

-نمو عرض النقود و خاصة منه M2 في الاقتصاد

-عدد آلات السحب الآلي في البلد
-نسبة الادخار من الناتج المحلي الخام
-الدخل الحقيقي للمجتمع
-نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

المنهج القياسي :

سوق نقوم باختبار العلاقة او الأثر الذي يمارسه التضخم سواء كان موجبا او سالبا على سرعة دوران النقد وقي حالة تباين هذا الاثر قان العلاقة لا تصبح خطية بين المتغيرين ، قاذا وجدت علاقة تكاملية طويلة الاجل مع اختلاق استقرارية المتغيرين بين المستوى والفرق الاول (دون القرق الثاني) قان شروط تطبيق نماذج ARDL متوفرة واذا تباين تاثير التضخم بين الاثر الموجب والاثر السالب قان العلاقة لا تصبح خطية ونتحول الى نماذج NARDL ،وقي مايلي

الصيغة الأولى : لا تحتوي على ثابت ولا اتجاه زمني

$$\Delta y_t = \mathrm{y}_{\mathrm{t}-1} + \lambda\, u_{\mathrm{t}}$$

الصيغة الثانية : تحتوي على الحد الثابت فقط

$$\Delta y_t = c + \lambda\, y_{\mathrm{t}-1} + u_{\mathrm{t}}$$

الصيغة الثالثة : و تحتوي عل الحد الثابت و الاتجاه الزمني

$$\Delta y_t = c + B_t + \lambda\, \mathrm{y}_{\mathrm{t}-1} + u_{\mathrm{t}}$$

NARDLنقوم بالخطوات التالية :

1-اختبار معايير فترات الإبطاء و هي :

-معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE
-معيار معلومات ا كايكي AIC
-معيار معلومات شوازر SBC
-معيار معلومات حنان و كوين HQ

2-دراسة الاستقرارية او صقة السكون باستخدام احد اختبارات الاستقرارية مثل adf،p-p، kpss مع اشتراط استقرارية السلسلتين اما قي المستوى او قي القرق الاول

3-تقدير العلاقة بين المتغيرين باستعمال الانحدار التدريجي stepwise least squares

وهذا بعد استحداث متغيرات العلاقة التوازنية بين المتغيرين حسب هذا الجدول

المتغير قي الاجل القصير	التفسير	المتغير قي الاجل الطويل	التفسير
Dvom	تفاضل المتغير التابع	Vom	المتغير التابع
dinf	تقاضل المتغير المستقل	Vom(−1)	المتغير التابع مؤخر بفترة
Dinf(−1)	تفاضل المتغير المستقل مؤخر بفجوة	Inf(−1)	المتغير المستقل مؤخر بفترة
Dinf_p	تفاضل المتغير المستقل بالاثر الموجب	Inf_p	المتغير المستقل بالاثر الموجب
Dinf_n	تفاضل المتغير المستقل بالاثر السالب	Inf_n	المتغير المستقل بالاثر السالب

وتعتمد الفجوات على الحالة المدروسة حسب معايير التاخير والمتمثلة قي فجوة تاخير واحدة Hp=1 حسب ما سوف نراه.

وهذا ما أكده اختبار معايير التأخير ، وباستخدام برنامج e views وذلك لبيانات عينة سنوية من 34:مشاهدة ومن أجل السيرورة الديناميكية للسلاسل الزمنية قمنا بتحديد قترات الابطاء أو التأخير

تحديد فترات الإبطاء :

بما أن منهج هذه الطريقة يعتمد على توزيع فترات الإبطاء أو التأخير فقد تحصلنا على معطيات خاصة بالتأخير للمتغيرات النموذج حددناها في الجدول التالي مع الإشارة إلى أن الأرقام 0، 1 ، 2 ،.... تمثل فترات التأخير

جدول رقم 01 : فترات الإبطاء للنموذج

المتغير	LR	FPE	AIC	SC	HQ
VOM	1	1	1	1	1
INF.	1	1	1	1	1

من إعداد الباحث : بالاعتماد على نتائج برنامج eviews 08

مع الإشارة إلى أن عملية التأخير المتواصل تتحدد باختبار LM أو الارتباط الذاتي التسلسلي و تتم توقيف فترات التأخير على أساس هذا الاختبار ، ففي حالة عدم وجود ارتباط ذاتي يمكن إضافة فترات الإبطاء و في حالة التأكد من الارتباط الذاتي نتوقف عن التأخير ، و بقراءة الجدول السابق نلاحظ أن اغلب المتغيرات تراوح تأخيرها بين فترت زمنية و فترتين و هذا بالاعتماد على اصغر قيمة في كل معامل

دراسة الاستقرارية او صفة السكون:

و يتم هذا الاختبار بالاستعانة ببعض الاختبارات الخاصة بالاستقرارية و قد اخترنا منها الأكثر استعمالا و هو ADF و إن كان البعض يرى أن اختبار KPSS صالح في العينات الصغيرة

و بعد اجراء الاختبار تحصلنا على الجدول التالي وانطلاقا من نتائج اختبار الاستقرارية قاننا السلسلة الزمنية vom ساكنة قي مستواها اما السلسلة inf قانها تحتوي على جذر الوحدة قي مستواها ما جعلنا نقبل الفرضية الصقرية ولم نستقر الا بعد إجراء الفرق الأول، و الملاحظ هنا ان تكامل السلاسل الزمنية هو مزيج بين I(0) و I(1) وهذا من شروط استخدام منهج ARDL

جدول رقم 02 : اختبار الاستقرارية (السكونADF)

السلسلة الزمنية	قرار الرتبة	المستوى		الفرق I	
		ثابت	ثابت و اتجاه عام	ثابت	ثابت و اتجاه عام
Vom	I(0)	* -5.12	* -5.06	/	/
Inf	I(1)	/	/	* -4.03	* -4.00

*: معنوي عند 1% من إعداد الباحث بناء على نتائج Eveiws8

**: معنوي عند 5%

:

و يتم هذا الاختبار بالاستعانة ببعض الاختبارات الخاصة بالاستقرارية و قد اخترنا منها الأكثر استعمالا و هو ADF و إن كان البعض يرى أن اختبار KPSS صالح في العينات الصغيرة

اختبار التكامل المتزامن :

كما أسلفنا سابقا فإن نماذج ARDL يكون أكثر فاعلية في العينات الصغيرة و بالتالي يحتاج اختبار التكامل فيها إلى نوع خاص من الاختبارات يسمى اختبار Wald بالمقارنة مع إحصائية Fisherغير المعيارية و يكون القرار كمايلي :

H0 : قيمة F.Wald المحسوبة اقل من I(1)

لا يوجد تكامل متزامن

H1 : قيمة F.Wald المحسوبة اكبر من I(1) يوجد تكامل متزامن على المدى الطويل بين المتغيرات المدروسة و I(0) و I(1) هي حدود التكامل المشترك و لهذا سمي هذا الاختبار باختبار الحدود

جدول رقم 03 : اختبار التكامل المتزامن F.Wald

العلاقة	إحصائية F.Wald test	الاحتمال	K

F(vom/,inf,)	5.26	0.007	2
الحدود	I(0)	I(1)	
%1	3.93	5.23	
%5	3.12	4.25	
%10	2.75	3.79	

المعطيات من إعداد الباحث بناء على نتائج Eveiws8

وبناء على الجدول أعلاها فإننا أمام فرضيتين

H0: C2=C3=C4= 0 لا يوجد تكامل مشترك

H1 : C2≠C3≠C4 ≠ 0 يوجد تكامل مشترك

و عليه و بما أن قيمة F.Wald = 5.26 و هي اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند 1% أي اكبر من 5.23 و بالتالي نقر بوجود تكامل مشترك بين vom و التضخم باثريه الموجب والسالب و هذا على المدى الطويل و من الناحية الإحصائية فإننا مطالبين بالتقدير بنماذج nardl لان العلاقة هنا غير متناظرة وهذا راجع لعدم تساوي معالم الاجل الطويل وقبولنا للفرضية البديلة وبالتالي عدم خطية العلاقة بين المتغيرين

جدول رقم 04 : تقدير نموذج NARDL باستخدام طريقة Stepwise

المتغير	القيمة المقدرة	الاحتمال prob
C	1.54	0,0047
vom(−1)	−1.24	0.0000
Inf_p (−1)	0.04	0.015

Inf_n(−1)	0.03	0.0318
Dinf_n (−1)	−0.029	0.35
Dinf_n)	−0.03	0.39

R^2	0.63	DW	2 .05
Adj R^2	0.56	AIC	1.99
F	8.98	Prob F	0.000

من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eveiws8

و بما أن خصائص نماذج NARDL تتميز بفصل الأجل القصير عن الطويل ، و ذلك بحسب المرونات فإنه يمكن تقسيم هذا الأثر إلى قسمين :

الاجل الطويل : وذلك بقسمة معاملات الاجل الطويل اي كلا من c(3)/c(2)− وتساوي

. 0.032=0,04/1.24− هذا الاثر الموجب اما الاثر السالب فيحسب(2) c/(4)c− ويساوي −/

−0,03 1 .24=0 .02

ونتحصل قي نهايه المطاف على نموذج العلاقة طويلة الأجل التالي

VOM=1.54+0 .03inf_p+0.02inf_n

ونلاحظ ان مرونة الاثر الموجب اكبر من الاثر السالب وهذا دليل على ان التضخم يؤثر قي سرعة دوران النقود أكثر بالاثر الموجب منه بالاثر السالب وان كانت المعلمتين كلاهما معنويتين حسب احصائية t−student

اختبار عدم التماثل:

يرتكز هذا الاختبار على قبول او عدم قبول فكرة التماثل او التناظر قي التاثير بمعنى هل التضخم يؤثر بشكل متساو على سرعة دوران النقود ؟ ام لا؟ اذا كان الجواب بنعم قان العلاقة بين المتغيرين هي خطية وبالتالي تتساوى مرونتا الاثر طويل الاجل (لان العلاقة هي علاقة طويلة الاجل والعكس اذا كان الجواب بلا وتصبح العلاقة بين المتغيرين غير خطية ولاتتساوى المرونتان وهذا يدقعنا الى اختبار القرضيتين التاليتين

H0: C(3)/C(2)=C(4)/C(2) لايوجد عدم التماثل قي العلاقة

H1: /C(3)/C(2) ≠C(4)/C(2) يوجد عدم التماثل قي العلاقة

وبالاستعانة باختبار WALD حسب الجدول نجد

القرضية	قيمة– F wald	الاحتمال	القرار
H0: C(3)/C(2)=C(4)/C(2) H1: C(3)/C(2) ≠C(4)/C(2)/	4.27	0.04	رفض H0يوجد عدم تماثل قي التاثير طويل الاجل بين inf_p و inf_n على vom

الاختبارات التشخيصية :

1–اختبار الشكل الدالي : نختر مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي و المشار إليه اختصارا بـ **RESTE** لـ **RAMSEY**

	Value	**Df**	**Prob**
F–statistic	6.22	3.22	0.047
Likelihood	2.04	3	0.05

و بالنظر إلى قيمة الاحتمال (Prob) التي تعادل أو تقل عن 0.05 فيمكن قبول الشكل الدالي للمتغير التابع v2 وفق محدداته التفسيرية

2–اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي :

أو اختبار Breusch–G odfroy LM و يعتمد على خلو أو عدم خلو السلسلة من الارتباط الذاتي التسلسلي باستخدام

و يشير هذا الاختبار إلى التوقف عن الإبطاء عند الفترة الثانية كما يشير إليه إحصائية X^2

ويعتمد على القيمة الاحصائية $n*R^2$ =1.51 باحتمال prob=0.46 اكبر من 0.05 دلالة على خلو سلسلة البواقي من الارتباط الذاتي التسلسلي

3-**اختبار الشكل الطبيعي للإخطاء :** فمن هذا الاختبار نختبر مدى توزع الأخطاء طبيعيا باستخدام ثلاثة معايير نذكرها في هذا الجدول

جدول رقم (07) : التوزيع الطبيعي للأخطاء

الاختبار	X^2	الاحتمال P
Skewness	0.73	/
Kurtosis	7.59	/
Jarque- Bera	31.11	0.00000

من إعداد الباحث بناء على معطيات برنامج Eviews8

و بالنظر إلى معنوية الاختبارات نقر بتوزيع الأخطاء طبيعيا في هذا النموذج

-**اختبار فرضية ثبات التباين :** أو اختبار ARCH و يشير هذا الاختبار إلى رفض او قبول فرضية ثبات القياس و انطلاقا من قيمة OBS*R – Squared التي تساوي 10.31 باحتمال prob=0.066 اكبر من 0.05 ما يعني قبول قرضية تجانس اوثبات التباين

وخلاصة لاختبارات البواقي قان النموذج لايعاني من المشاكل المتعلقة للاخطاء

النتائج العامة و التوصيات :

يمثل الدراسة علاقة بين سرعة دوران النقد و التضخم باثريه الموجب والسالب

-تختلف سرعة دوران النقود باختلاف التضخم

-اهتمت الكثير من النظريات بتفسير النقود و كان لسرعة دورانها جانب كبير من هذه التفسيرات

-توجد الكثير من المحددات لسرعة دوران النقد في الجزائر

-تتأثر سرعة دوران النقد بالوضع التوازني من طلب و عرض النقود

-في الجزائر تتأثر سرعة دوران النقد بصفة خاصة بالتضخم وباثره الموجب بصفه اخص

أما المحددات النوعية فهي كثيرة جدا و من بينها عادات الدفع في النظام النقدي و ميول الأفراد الادخارية

-فيما يخص العلاقة التفسيرية بين vomكمتغير تابع و المتغيرات التفسيرية الاخرى فقد وافقت اغلبها النظرية الاقتصادية

-نظرا لأن النموذج في شكله الخطي اتصفت متغيراته بالتكامل المتزامن و ضعفه من الناحية القياسية في حالة تقديره بطريقة ols فقد عمدنا إلى استخدام نموذج NARDLالذي كيفناه لكي يكون صالحا للتقدير

-اعتمدنا قي التقدير على طريقة الانحدار التدريجي التي stepwise التي تعمد على التخلص من المتغيرات غير المعنوية

-اتصف النموذج عموما بعدم الاستقرار و قد يعود هذا لكثرة التصحيحات الهيكلية في مسار السياسة التقديرية و النظام المصرفي عموما و خلال فترة الدراسة مثال ذلك قانون النقد و القرض 90-10 تخفيض العملة سنة 94 القانون المتمم لرقم 11-03

-التباين الواضح بين السياسة النقدية الانكماشية خلال فترة التسعينات و السياسة التوسيعية ابتدا ء من 2005 كان له الأثر الأبرز على عدم استقرار نموذج يطبق على حالة الجزائر

التوصيات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها في ورقتنا هذه يمكن إعطاء بعض التوصيات و الاقتراحات على وضع السياسة النقدية عموما:

- أوضحت نتائج البحث أن عرض النقود M3 لا يزال منخفضا في الجزائر أي الودائع شبه الزمنية و يمكن أن نوصي بتطوير هذا النوع من الودائع لأنه يعبر بحق عن تطور الجهاز المصرفي
- الاهتمام بتطوير الأسواق المالية و زيادة كفاءتها و تشجيع إنشاء مراكز الاستثمارات المالية و خاصة بورصة الجزائر
- عصرنة الجهاز البنكي الجزائر و خاصة فيما يتعلق بوسائل الدفع و آلية استخدامها حتى يرتفع معدل سرعة النقود
- تسريع التجارة الالكترونية و أنظمة الدفع فيها
- زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد و محاولة تحويل المجتمع الاستهلاكي إلى مجتمع ادخاري
- يجب ألا تتحول الموجودات النقدية و خاصة بالعملة الصعبة إلى وسائل لدفع الديون المحلية بل تتعداها إلى وسائل الائتمان المصرفي.
- التحكم قي التضخم النقدي خصوصا باعتباره احد محددات كمية النقود والسياسة النقدية بصفة عامة

المراجع والإحالات :

-Gordon David , Leeper Eric : velo city trends are influenced by policy expectations , FRB of atalante v2 11 n°1 , 1998 , pp1, 2

[2] -Marc Montoussé ; economie monétaire et financiere ed bréal 2000 , p95

3- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار زهران 1999 ، ص 183

4- محمد صالح عبد القادر ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، دار الفرقان ، مصر 1997 ، ص 70.

5- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2004 ، ص 17

6- ضياء مجيد الموسوي : الاقتصاد النقدي البنوك المركزية و البنوك التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ،ص 55

7- مصطفى رشدي شيحة : الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية للنشر ، 1985 ، ص 304.

[8] -Mishkin Frederic . the economics of money banking and financial markets 4ed 1994 , collens , p554

[9]- اكرم حداد ، مشهور مذهلول النقود و المصارف دار وائل الاردن 2005 ، ص 121

10-بنابي فتيحة ، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بومرداس ، 2009 ، الجزائر ص 91

11- عبدلي ادريس ، محاولة بناء نموذج قياس للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية VAR 1970-2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة ن جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2007- ص 28.

12- على المقابلة العوامل المؤثرة على سرعة تداول النقود في الاردن، مجلة اليرموك مجلد 11 العدد 4 ، الاردن ، 1995،ص 298

13- Abdur Choud hury : factors determing in income velocity of money in a developing economy Applied economics , vol 31 , n°9 , septembre , 1999, pp1137-1144

14- -محمد بن صالح بن سليمان المعيجل : محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 2004 ، ص 111-112

15- علي المقابلة : مرجع سابق ص31.

16- محمد عبد الله الجراح : مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود ن مجلة جامعة دمشق ن المجلد 27 ، العدد 1 ، 2011 ، ص 14

أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي

د.فروانة حازم atiaf_1998@hotmail.com

د.عباس عبد الحفيظ abbasabdelhafidh@gmail.com

جامعة تلمسان، الجزائر

الملخص:

وقد مكن استخدام الحاسوب من التخلص من المشاكل المرافقة للأنظمة اليدوية في معالجة البيانات، وإلى الاستفادة من مزاياه التي تحققها نظم الرقابة الداخلية كالدقة والتماثل، فالحاسوب هو أكثر دقة من الإنسان في معالجة البيانات وتنفيذ العمليات المتشابهة بشكل متماثل، ولا يملك دوافع الخيانة أو عدم الولاء للمؤسسة.

كما أن للعملية الرقابية دور هام مكمل ومترابط مع الوظائف الإدارية الأخرى، سواء من حيث الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنشأة، أو من حيث محاولة تحديد كفاءة الإدارة وهي تسعى لتحقيق الأهداف المرجوة، وفي هذه الدراسة يسعى الباحث إلى البحث في أثر الرقابة الإدارية على كفاءة الأداء من وجهة نظر المدراء.

كلمات مفتاحيه:الرقابة الالكترونية، الرقابة على المدخلات، الرقابة على المخرجات، المخرجات على الملفات، البنك الإسلامي.

Abstract

The use of the computer to eliminate the problems associated with manual systems in the processing of data, and to take advantage of the advantages achieved by internal control systems such as accuracy and symmetry, the computer is more accurate than human in the processing of data and the implementation of similar operations in a symmetrical, and does not have the motives of treason or lack of loyalty to the Foundation .

The audit process also plays an important role in complementing other administrative functions, both in terms of the optimal use of the resources available to the establishment, and in terms of trying to determine the efficiency of management. It seeks to achieve the desired objectives. In this study, Directors' point of view.

Keywords: Electronic control, input control, output control, file output, Islamic Bank**.**

JEL : E59

المقدمة:

تختلف مكونات الإدارة كماً ونوعاً من منشأة إلى أخرى حسب حجمها. وعن طرق هذه المكونات تستطيع إدارة المنشأة الناجحة تقديم سلع وخدمات وأفكار اجتماعية واقتصادية للمستهلكين، كما وتعمل على تحقيق الربح، وتوفير معلومات ضرورية لعملية الاتصال، ولعملية اتخاذ القرارات وترشيدها (عشماوي، 2000: 287).

أدى ظهور تكنولوجيا المعلومات إلى ثورة كبيرة في مجال تشغيل البيانات بحيث يصعب أن نتصور منشأة كبيرة ترغب في القضاء على الصعاب التي يواجهها نظام المعلومات التقليدي إلا استخدمت نظاماً يعتمد في المقام الأول على الحاسب الإلكتروني وهناك الكثير من الأسباب التي عجلت باستخدام الحاسب الإلكتروني في المجالات المحاسبية والإدارية، حيث النمو الهائل في أحجام المشروعات وعدم مناسبة الطرق اليدوية التقليدية في مسايرة الاتجاهات الحديثة لتشغيل البيانات بالسرعة والدقة المناسبة (جاموس، 1991: 10).

كما يعتبر الحاسوب من أحدث الوسائل وأكثرها كفاءة وفاعلية في معالجة البيانات، وتشغيل أنظمة المعلومات، وهذا الدور يمكن تحقيقه عن طريق تأسيس أنظمة للمعلومات المحاسبية يتم تشغيلها باستخدام الحاسوب، فالحاسوب بحد ذاته ليس الغاية وإنما هو أداة تستخدم بواسطة نظام معين هو نظام المعلومات المحاسبية لمعالجة البيانات وتخزينها وتحويلها إلى معلومات مفيدة تزود بها الإدارات المختلفة لتساعدها في تنفيذ وتطوير أعمالها، فوجود الحاسوب دون توفر النظام المناسب لا يساوي شيئاً بل على العكس قد يؤدي إلى المزيد من الهدر في الموارد المالية والبشرية (الكخن، 1988: 3).

ولا يمكن أن تؤدى الرقابة بشكل منفصل عن الوظائف الإدارية الأخرى من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنشيط لأداء الأفراد وتحفيزهم وتدريبهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، كما أنه لا يمكن أن تؤدى الرقابة بمعزل عن المتغيرات المتنوعة المؤثرة على الأداء الإداري، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العملية الإدارية، أي أن العملية الرقابية تتأثر بأسلوب الإدارة المطبقة عملياً في المنشأة ثم بالمتغيرات الخارجية المتمثلة بالعوامل الحكومية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجيا والقانونية والأخلاقية (الحبيبي، 1990: 229).

مشكلة الدراسة:

لقد شهد استخدام الحاسوب تطوراً كبيراً في جميع مجالات الحياة، كما أنه يعتبر أداة إدارية مهمة وعنصراً هاماً من عناصر الإنتاج، وأصبح استخدام الحاسوب في مجال الرقابة أمراً ضرورياً للتقليل من حدوث الأخطاء والغش والتزوير، وتحقيق الدقة والسرعة في المؤسسات المختلفة، وهنا ظهرت الحاجة إلى دراسة أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي؟

أسئلة الدراسة:

من خلال صياغة مشكلة الدراسة، يستطيع الباحث صياغة السؤال الرئيس الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه على النحو التالي:

ما أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي؟

كما وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يختلف أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي باختلاف جنس الموظف؟
2. هل أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي باختلاف خبرة الموظف؟
3. هل يختلف أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي باختلاف مكان سكن الموظف؟

أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تشكل هذه الدراسة محاولة لتقديم إطار للجوانب الرقابية لمختلف الأطراف التي تكون على تماس مع قسم معالجة البيانات مثل العاملين في هذا القسم أو المستفيدين المستخدمين له أو المختصين إلكترونياً.
2. أصبحت التكنولوجيا ضرورة في المؤسسات المتوسطة والكبيرة التي تهدف إلى تحقيق فعالية أكبر في أنشطتها، مما أبرز أهمية الرقابة في المؤسسات بسبب ظهور بيئة رقابية جديدة تختلف عن البيئة الرقابية التقليدية.
3. إن انتشار استخدام أجهزة الحاسوب في المنشآت المختلفة وتزايد اعتماد إدارات هذه المؤسسات يتطلب مراعاة السرية والمصداقية في استخدام الأجهزة بشكل كبير لتقديم الحماية والثقة في نظم الحاسوب ضد التلاعب وسوء استخدام البرمجيات والمعدات، وهذا يتطلب وضع ضوابط ونظم رقابية تحقق الدقة والثقة في هذه النظم.

أهداف الدراسة:

ترنو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي.
2. محاولة تشجيع القائمين على باقي مؤسسات القطاع الخاص على إدخال نظم المعلومات الحديثة إلى أنظمتها الرقابية.
3. محاولة إيصال الفائدة إلى ذوي الاختصاص من تكنولوجيا والأنظمة الرقابية، وذلك ضمن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: سرعة انجاز المعاملات

المتغير المستقل: الرقابة الإلكترونية، جنس الموظف، خبرة الموظف، سكن الموظف.

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي تعزى إلى متغير جنس الموظف.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي تعزى إلى متغير خبرة الموظف.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي تعزى إلى متغير مكان سكن الموظف.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي

الحدود الزمانية: 2015–2016م

الحدود البشرية: موظفي البنك الإسلامي

الحدود المكانية: غزه

مصطلحات الدراسة:

الرقابة: هو النشاط الذي تمارسه الإدارة في المؤسسة للتأكد من أن العمل فيها يسير وفقاً للسياسات والخطط الموضوعة لتحقيق أهداف المؤسسة والكشف عن الانحرافات والعمل على إصلاحها (الحبيبي، 1990: 231).

مفهوم الرقابة:

ربما يكون لفظ رقابة أكثر المصطلحات التي ينقصها التحديد في اللغة الإنجليزية وذلك لأنه يعبر عن معان كثيرة وهي في ذات الوقت معان متباينة ولقد تعددت بعض المعاني لكلمة فهي (النميان، 2001: 16):

1. تحمل معنى مراجعة شيء أو فحصه للتأكد من حسن سيرة أو مقارنة شيء بما ورد في مصدر أو أصل.
2. هي تعني تنظيم أو ضبط أو تعديل.
3. كذلك تعبر عن المقارنة مع مستوى أو معيار.
4. تشير أيضاً إلى معنى الكبح أو الضبط أو التقييد.

ويشير تعريف آخر إلى أن الرقابة الإدارية بأنها عملية مستمرة تستهدف التأكد من قانونية الإدارة ومدى تطابقها للغاية المرسومة، في حدود الوقت المعين والتكاليف المقررة والنتيجة المرجوة. (حبيش، 1991: 109)

وفي تعريف آخر للرقابة الإدارية يشير إلى أنها عملية ترشيد علمي للقرارات التي يتخذها المسؤولون في دورة العمل الكاملة، والتي تبدأ بالتخطيط والتنظيم والتنسيق ثم تستمر مع التنفيذ، وتكتمل بالمتابعة والتقييم لتبدأ دورة جديدة. (الوقاد، 1980: 9)

خصائص الرقابة:

1. الرقابة المستمرة الفاعلة التي تعمل على سرعة اكتشاف الأخطاء والتعرف على أسبابها، والقيام بإبلاغ المسؤولين في المنشاة في الوقت المناسب لكي يتم التصحيح، أو التعديل.
2. الرقابة الاقتصادية الفعالة، أي ألا تكون تكلفة العملية الرقابية باهظة، إذ لا بد من الحرص على عملية التوازن الاقتصادي بين عائد الرقابة من جهة وتكلفتها من جهة أخرى.
3. على الرقابة الفعالة أن تتوقع–معتمدة على الخبرة وشيء من التنبؤ– حدوث الأخطاء. وتعمل على اتخاذ الاحتياطيات اللازمة حرصا منها على تجنب كل الأخطاء والانحرافات.
4. لا بد وان تتصف الرقابة بالقدرة على التمييز، بين الأخطاء الرئيسية والثانوية. وان تركز على معرفة أسباب تلك الأخطاء لاقتراح كيفية المعالجة بعدئذ.
5. أن تكون الرقابة مرنة، وسهلة الفهم بالنسبة للعاملين رؤساء ومرؤوسين. ويستوجب هذا الأمر أن تكون المعايير المستخدمة في الرقابة، مرنة ومفهومة بما فيه الكفاية. وان تكون لها قدرة التكيف مع تغير ظروف التنفيذ. وهذا يعني أن تكون الرقابة واضحة وشفافة.
6. أن تضمن الرقابة التي من شانها اقتراح البدائل والحلول، اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية المناسبة، وتحديد انسب الطرق لمعالجة الانحراف ومنع حدوثه مستقبلا.
7. أن تتم الرقابة بطريقة يشعر معها العاملون أنها أداة لمساعدتهم على تحسين الأداء، وليس لتخويفهم وتصيد أخطائهم.
8. أن تكون الرقابة الإدارية موضوعية وواقعية في تأدية وظيفتها. ويتطلب هذا التوافق النظام الرقابي مع حجم المنظمة ومع طبيعة الأنشطة التي تؤديها تلك المنظمة.
9. ضمان الرقابة لسرعة استرجاع المعلومات، أي سرعة التعرف على النتائج وردود الفعل، وإبلاغها للإدارة العليا، لكي تتصرف على ضوء ذلك حسبما يمليه الموقف الإداري الراهن.
10. ضرورة تجانس النظام الرقابي مع هيكل الخطة المعدة للتنفيذ. فالخطة هي التي تمد النظام الرقابي بالمعايير المناسبة، والتي يلزم أن تكون مجددة بدقة (الصباح، 1996: 26).

أنواع الرقابة:

أولاً: الرقابة من حيث التوقيت الزمني وتصنف إلى ثلاثة أنواع وهي:

1. رقابة تنبؤية أو تقديرية، حيث يمكن للإدارة التنبؤ باتجاهات أحداث مستقبلية ومن ثم اتخاذ الإجراءات على ضوء هذه التنبؤات.
2. الرقابة أثناء العمل، وهذا النوع من الرقابة يتم ممارسته بغرض القياس الفوري للانحرافات وفقاً لما تم تحديده من معايير.
3. الرقابة التاريخية، ويقصد بها ممارسة الرقابة الإدارية بعد حدوث الأداء، أو قياس النتائج بعد تحقيقها. وهذا النوع من الرقابة لا يعالج الأخطاء السابقة وإنما يمنح مؤشرات لتجنب الأخطاء في المستقبل (علاقي، 1985: 650).

ثانياً: الرقابة من حيث الكيفية وتصنف إلى نوعين هما:

1. الرقابة العامة: وهي الرقابة الخاصة بمتابعة العمل ككل وهي أهم أدوار القيادات في المنظمات ويعتمد نجاحها على قدراتهم وكفاءتهم في تقليل أخطاء الأداء.
2. الرقابة بالاستثناء: هي أسلوب يستخدم في المنظمات المتعددة النشاطات حيث تتم الرقابة بتحديد عمل معين ويتركز عليه رسم الخطط وتحديد الأهداف، ومن ثم التركيز على رقابة الانحرافات أثناء العمل (عشماوي، 1980: 274).

ثالثاً: الرقابة من حيث الأهداف وهي نوعين:

1. الرقابة الإيجابية: وهي تسعى إلى ترشيد الأداء والتأكد من حسن سير النشاطات في ضوء العلاقات الإنسانية ومنع الأخطاء قبل حدوثها.
2. الرقابة السلبية: وهي تهدف إلى اكتشاف الأخطاء وتحديدها وتحديد المسؤولية الإدارية على من وقع فيها وتطبق العقوبات بحقهم (ياغي، 1987: 88).

رابعاً: الرقابة حسب المعايير وتصنف إلى نوعين هما:

1. الرقابة على أساس القواعد والإجراءات: حيث تتم مطابقة التصرفات التي تصدر عن المنظمات بمجموع من الأنظمة والقواعد والإجراءات المحددة مسبقاً.
2. الرقابة على أساس النتائج: حيث يتم قياس النتائج التي تحققها الأجهزة العامة وفق معايير يمكن قياسها موضوعياً ويكون التركيز هنا على النتائج التي تحققها المنظمات دون قياس مدى مشروعية التصرفات (عاشور، 1985: 382).

خامساً: الرقابة حسب موقعها من الأداء وهي على صورتين:

1. الرقابة السابقة: تهدف إلى ضمان جميع القرارات والأنشطة التي سيتم ممارستها وفق ما نصت عليه أنظمة ولوائح قبل التنفيذ.
2. الرقابة اللاحقة: وتهدف إلى تقييم تصرفات وأنشطة الوحدات بعد حدوثها (عاشور، 1985: 384).

أغراض الرقابة:

1. إخضاع المنشأة، وما لها من سلطات وصلاحيات للرقابة الفعالة، لتبني المنشاة وما تمارسه من أنشطة ضمن القوانين المنصوص عليها.
2. مراقبة نشاطات وأعمال موظفي الإدارة. بحيث يكون المعيار هو الإجراءات القانونية المعمول بها في المنشاة، إلى جانب عنصري الجودة والإنتاجية.
3. التأكد من حسن استخدام الموارد المادية والبشرية في المنشاة، أي أن تقوم الرقابة بتحديد ما تم تنفيذه عن طريق تقييم الأداء واتخاذ الإجراءات العلاجية، حتى يتماشى الأداء مع الخطط الموضوعة.
4. العمل على تحقيق الوفر المادي في عمليات التنفيذ، ومحاولة الحد من الإسراف، والعمل على مطابقة المسائل المالية مع حدود القواعد المقررة.
5. رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الفنية حيث أن العمليات الفنية تؤدى وفقا للأصول المقررة وعلى الوجه المطلوب.
6. توفير بدائل وأساليب حديثة لحل المشكلات، وتلافيها في المستقبل، تلك المشكلات التي تعترض انسياب العمل التنفيذي.
7. الكشف عن ميزات وإبداعات أفراد المنظمة لمكافأتهم وتحفيزهم، والتأكد من الحقوق والمزايا المقررة لهم، مع ضمان المساواة للجميع أمام القانون.
8. ضمان اتخاذ القرارات السليمة على مختلف المستويات الإدارية، وتنفيذ هذه القرارات بأفضل صورة.
9. التأكد من ارتباط أفراد التنظيم أداءً وولاءً مع المصلحة العامة للتنظيم.
10. التأكد من أن المستويات الإدارية العليا في المنظمة هي على إلمام كاف بما يجري من أعمال في المستويات الإدارية الأخرى للمنظمة (زين الدين، 1984: 249).

أهداف الرقابة:

هناك تطور ملحوظ على أهداف الرقابة فقد كانت مقتصرة على اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير الموجودة في الدفاتر والسجلات وأن المراقب قد قصر نفسه على اكتشاف تلك الأخطاء كما كانت تهدف إلى التحقق من دقة الحسابات والسجلات إلا أننا نرى أن هناك تطوراً في مهمة المراقب بعدما كان يقتصر على اكتشاف تلك الأخطاء وإلى إبداء رأيه الفني المحايد في تقرير عن نتيجة فحصه وأن عليه أن يطمئن الطوائف العديدة التي تعتمد على

البيانات المحاسبية عن صحة ودقة تلك البيانات ودرجة الاعتماد عليها، ومع تطور أهداف الرقابة فإننا نستطيع أن نوجز أهداف الرقابة بشكل عام من خلال النقاط التالية (محمود، 2012: 24):

مراقبة الخطة ومتابعة وتنفيذها والتعرف إلى ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المنشود:

1. تقسيم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفاً منها.
2. تحقيق أقصى كفاية انتاجية ممكنة عن طريق محو الإسراف في جميع النشاطات.
3. تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ومن جهة البنك الفيدرالي الأمريكي أن الرقابة على البنوك ما يلي:

1. حماية حقوق المودعين.
2. بث الثقة في الجهاز المصرفي والنظام المالي، ومن ثم التقليل من مخاطر الخسارة التي يمكن للمودعين وغيرهم من الدائنين أن يتعرضوا لها.
3. العمل على إيجاد نظام مالي يتسم بالكفاءة والتنافسية.
4. حماية المستهلكين

الرقابة الإلكترونية:

تتمثل الرقابة في نظام الحاسوب في الجوانب التالية:

أ. **الرقابة على المدخلات:** لأجل توفير تأكيد معقول من أن المعلومات التي تم استلامها للتشغيل هي معلومات مخولة من شخص مسئول وتم تحويلها إلى لغة الحاسوب بطريقة أصولية، ولم يتم تغييرها أو التلاعب بها وذلك من خلال طرق الرقابة العديدة المستعملة

ب. **الرقابة على التشغيل:** الرقابة على التشغيل تعتبر من أهم أنواع الرقابة على الحاسوب، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المؤسسة (الشركة) تتعرض لخسائر جسيمة نتيجة للتشغيل غير الصحيح، وصعوبة اكتشاف الفشل والانحرافات، ولهذا يجب التأكد من أن إجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة

ج. **الرقابة على المخرجات:** الرقابة على المخرجات تمثل دقة ومعقولية المعلومات التي تم تشغيلها، وكذلك تشمل الحفاظ على سرية المعلومات وعدم توزيعها إلا إلى المسئولين والمخولين باستلامها، والأخطاء في المخرجات تكون نتيجة منطقية للأخطاء أو الانحرافات في مرحلتي المدخلات والتشغيل

د. **الرقابة على الملفات:** هذه الرقابة هي لأجل التأكد من أن جميع الملفات قد تم وضع عالمات عليها لبيان: اسم الملف، وتاريخ ووقت إنشائه، واسم العملية (النشاط).

وهذه الرقابة صممت لتوفير تأكيد معقول من أن التسجيل والتشغيل والتقارير في الحاسوب قد تمت بصورة جيدة ولكل إقرار (تأكيد أو أرصدة) من إقرار الإدارة وعلى مدقق الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار الرقابة ولكل نشاط أو

عملية اقتصادية، وعلى سبيل المثال، ارسال قوائم الذمم المدينة أو تحضير كشوفات الرواتب (قشطة، 2012: 33).

الدراسات السابقة:

دراسة قشطة (2013) بعنوان: علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية–قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية–قطاع غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب الاستبانة لجمع البيانات، وقام الباحث باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية وقد شملت الدراسة 6 مصارف وطنية، وتم توزيع 241 استبانة على عينة من العاملين في المصارف الوطنية بمسميات وظيفية مختلفة، وقد أظهرت الدراسة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية العاملة بقطاع غزة، وكذلك أوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في آراء أفرا د العينة حول علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية العاملة بقطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة باستثناء متغير المسمى الوظيفي الذي أظهر فروقات ذات دلالة احصائية بين المشغلين وكل من مدراء الفروع والمراقبين.

دراسة الخالدي (2011) بعنوان: أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم عمل استبانة مكونة من 5 أجزاء، وأظهرت نتائج البحث أن الاهتمام بالتدريب المستمر والتطوير واستخدام التقنيات الحديثة والالتزام بالسياسات الإدارية على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية، وعلى ضبط العمل، كما يقلل من فرص التلاعب وعلى تحقيق الأهداف الموضوعة، ويؤدي إتباع أساليب الرقابة التنظيمية في المصارف الفلسطينية إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، ورغم الحصار المفروض على قطاع غزة، إلا أنه يتوفر لدى المصارف الفلسطينية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية مقومات الرقابة الداخلية بمستوى يساعد هذه

المصارف على تعزيز الشفافية وتحقيق أهدافها، وهو ما يشكل ضمانة للاستثمارات المالية لدى المصارف في فلسطين.

دراسة مصلح (2007) بعنوان: أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة، وذلك من خلال تقييم مدى تطبيق هذه الإجراءات في ظل استخدام الحاسوب، وقد قسم البحث إجراءات الرقابة إلى الرقابة التنظيمية والرقابة على إعداد وتطوير النظام والرقابة لمنع الوصول إلى الحاسوب والبيانات والملفات والرقابة على أمن البيانات والملفات، وتشمل رقابة التطبيقات رقابة المدخلات ورقابة التشغيل ورقابة المخرجات، واستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي لدراسة الجوانب النظرية، وقد بينت نتائج الدراسة أن المصارف

تقوم بتطبيق إجراءات الرقابة العامة إلا أن هناك ضعف في تطبيق بعض هذه الإجراءات، كما أن هناك تطبيق بدرجة عالية لإجراءات رقابة التطبيقات.

دراسة القضاة (2010) بعنوان أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال بيان أثرها على فاعلية الرقابة المحاسبية، وفاعلية الرقابة الإدارية، وفاعلية الضبط الداخلي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن تطوير وتحسين النظام المحاسبي المعمول به حاليا في البنوك التجارية الأردنية يلبي احتياجات كافة الأطراف المعنية بالعملية الرقابية من المعلومات، وضرورة قيام مديري الإدارات المختلفة في البنك بالتنسيق والتعاون مع دائرة الرقابة الداخلية الموجودة وخصوصا عند وجود نشاط أو عملية مصرفية يقوم بها البنك لأول مرة وذات أثر مالي كبير، وأن يتم التعاون والتنسيق ما بين المختصين بالنظم المحاسبية ودائرة الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لتذليل المشاكل التي قد تواجه المدققين.

دراسة فضيلة (2007) بعنوان دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، ومن أجل ذلك وحسب تحديد معايير الفعالية لهذا النظام والمتمثلة في: الأهداف التشغيلية التي يجب تحقيقها، صدق المركز المالي المصرح به في التقارير المالية، ومدى التطابق مع القانون والأنظمة السارية المعمول بها ومدى احترامها، وانطلاقا من هذه القواعد الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال التي كانت محل دراسة وتحليل في الجانب النظري، ودراسة حالة متمثلة في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي–بنك، وقد استخدمت الباحثة عدة مناهج علمية في البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، وبناءً عليه فقد استخدمت المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم عامة خاصة تلك المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، ومنهج التحليل من خلال تحليل المعطيات والأرقام والتعديلات، كما تم استخدام المنهج الإحصائي الاستقرائي من خلال الاستعانة ببعض الجداول والملاحق والاعتماد على بعض القوانين والأنظمة والأوامر، ومن بين الأدوات المنهجية المتبعة أيضا أسلوب دراسة الحالة عندما تناولت نموذج نظام الرقابة الداخلية

للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي–بنك وتقييمه على مستوى المقر الرئيسي للصندوق الوطني وعلى مستوى وكالة تنبية–الصندوق الجهوى وكالة 827 التابعة له، وقد توصلت الباحثة إلى أهداف كان من أبرزها: أن نظام الرقابة الداخلية ضرورة حتمية في جميع المؤسسات المالية، وأن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية من شأنه دعم الأهداف المتوخاة من هذا النظام، لأن فشله يرجع إلى وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي على المؤسسات التي ترغب في بناء نظام فعال للرقابة الداخلية أن تجري تحليلا للتكاليف والمنافع لأنه مكلفا للغاية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنك الإسلامي.

<u>عينة الدراسة</u> :

تكونت عينة الدراسة من 14 موظف وموظفة من العاملين في البنك الإسلامي، والجدول رقم (1) يبين خصائص العينة الديموغرافية:

جدول رقم (1) : الخصائص الديموغرافية للعينة :

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
الجنس			
ذكر	7	50.0	ـــــ
انثى	7	50.0	
الخبرة العلمية			
1–5 سنوات	6	42.9	ـــــ
6–10	6	42.9	
أكثر من 10 سنوات	2	14.2	
مكان السكن			
مدينة	0	0.0	ـــــ
قرية	8	57.1	
مخيم	6	42.9	

يوضح الجدول السابق خصائص العينة الديموغرافية ، وهي كما يلي :

1) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس: وجد أن 50% من أفراد العينة هم ذكور، و 50% إناث.
2) توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة: 42.9% من1-5 سنوات، 42.9% من 6-10 سنوات، وكان 14.2% أكثر من 10 سنوات.
3) توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان السكن: وجد أن 57.1% من سكان القرية، و 42.9% من سكان المخيم، ولم يكن هناك أحد من المدينة.

أداة الدراسة:

تم بناء أداة الدراسة على شكل استبانة من خلال الاستفادة من مشرفين تربويين ودراسات سابقة، وقد كانت الاستبانة مكونة من قسمين الأول عبارة عن المعلومات العامة والقسم الثاني من فقرات الاستبيان.

صدق أداة الدراسة:

جدول رقم (2) : نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة :

الرقم	الفقـــــرة	قيمة(ر)	الدلالة الإحصائية
فعالية الرقابة الإلكترونية في سرعة إنجاز المعاملات			
.1	يتم حفظ المعلومات والملفات على وسائط تخزين الكترونية	0.605*	0.022
.2	هناك دليل مكتوب لنظم وإجراءات عمليات الحاسوب في البنك	0.429	0.126
.3	تساعد الرقابة الالكترونية على مراقبة الحاسوب المركزي مما يقلل من نسبة الخطأ	0.480	0.082
.4	الرقابة الالكترونية تساعد على معرفة النقص والخلل	0.243	0.403
.5	هناك تحديد للبرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول إليها	0.426	0.129
.6	تسرع الرقابة الإلكترونية من المصادقة النهائية من قبل الإدارة وقسم معالجة البيانات قبل التنفيذ	0.539*	0.047
7.	تنظم الرقابة الالكترونية المدخلات عن طريق نموذج معين والتأكد من وجود موافقة.	0.385	0.174
8.	يتم التأكد من مدى معقولية تقارير المخرجات وذلك بمقارنتها مع التقارير السابقة.	0.413	0.142
فعالية الرقابة الإلكترونية في بيئة العمل			
9	هناك تعديلات دورية مستمرة لتطوير النظام سعياً لمواكبة التطور التكنولوجي الرقابي	0.496	0.071
10	النظام قادر على إخراج التقارير المطلوبة في الوقت المناسب.	0.398	0.159
11	مخرجات الرقابة الالكترونية تعطي معلومات دقيقة وتعبر عن واقع العمل.	0.316	0.271
12	هناك مصادقة على تطوير النظام التكنولوجي من قبل الإدارة المستفيدة.	0.559*	0.038

13	الرقابة الالكترونية تساعد على تطوير العمل	0.636*	0.015
14	توفر الرقابة الإلكترونية وسائل أمنية لحماية الحاسوب مثل الغرف المغلقة وكاميرات المراقبة.	0.733**	0.003
15	يتم استخدام برامج متطورة لحماية الحاسوب من الفايروسات	0.576*	0.031
16	يعمل الرقابة الالكترونية على تسجيل المحاولات غير الناجحة للوصول إلى النظام.	0.687**	0.007
فعالية الرقابة الإلكترونية على أداء العاملين			
17	تتيح الرقابة الالكترونية اتخاذ القرارات المناسبة	0.063	0.830
18	الرقابة الإلكترونية تحفز العاملين على في البنك	0.126	0.668
19	الرقابة الالكترونية تساعد الإدارة في معرفة الموظف المجتهد	0.331	0.247
20	هناك كلمات مرور محفوظة خاصة بالموظفين المختصين للوصول إلى النظام.	0.516	0.059
21	تحتوي المخرجات على بيانات كافية لتتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية.	0.587*	0.027
22	يتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة من الحاسوب مع المجاميع المعدة يدوياً قبل المعالجة.	0.850**	0.000
23	هناك مراجعة دورية لنظام الرقابة الإلكترونية من قبل قسم التدقيق الداخلي أو من قبل مدقق خارجي.	0.436	0.120
24	توجد إجراءات كافية تضمن تصحيح وإعادة تشغيل البيانات التي رفضت البرامج تشغيلها.	0.456*	0.043
25	تتم مقارنات بعد إجراء التعديلات على الملفات قبل تعديلها.	0.535*	0.049

يتضح من الجدول السابق أن غالبية قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائيا، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين الفقرات وأنها تشترك معا في قياس أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، على ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

ثبات الأداة :

جدول رقم (3) : نتائج معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لثبات أداة الدراسة :

البي	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
ثبات أداة الدراسة	14	25	0.86

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ، إذ بلغت قيمة الثبات (0.86)، وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة عالية (جيدة جدا) من الثبات.

المعالجة الإحصائية:

للمعالجة الإحصائية تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وكذلك استخدم اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات حسب المتغيرات المستقلة في الدراسة،كما تم

حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا للتحقق من صدق الأداة الإحصائي وثباتها وذلك ضمن برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

نتائج الدراسة

تضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة , وفيما يلي عرضا لتلك النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما **أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي**

جدول رقم (4):الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي:

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي	14	3.76	0.46	كبيرة
فعالية الرقابة الالكترونية في سرعة انجاز المعاملات	14	3.83	0.51	كبيرة
فعالية الرقابة الالكترونية في بيئة العمل	14	3.68	0.63	كبيرة
فعالية الرقابة الالكترونية على أداء العاملين	14	3.75	0.46	كبيرة

تبين من الجدول السابق أن درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي كانت (بدرجة كبيرة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للقياس (3.76)، مع انحراف معياري (0.46). كما أنها كانت بدرجة كبيرة في كل محور على حدة، كما هو موضح في الجدول السابق.

أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي.

جدول رقم (5):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي ، مرتبة حسب الأهمية:

الرقم	الفقـــــــرة	قيمة(ر)	الدلالة الإحصائية	الدرجة
فعالية الرقابة الالكترونية في سرعة انجاز المعاملات				
1	يتم حفظ المعلومات والملفات على وسائط تخزين الكترونية	4.14	0.77	كبيرة
7	تنظم الرقابة الالكترونية المدخلات عن طريق نموذج معين والتأكد من وجود موافقة.	4.00	0.78	كبيرة

2	هناك دليل مكتوب لنظم وإجراءات عمليات الحاسوب في البنك	3.92	1.07	كبيرة
4	الرقابة الالكترونية تساعد على معرفة النقص والخلل	3.92	0.73	كبيرة
3	تساعد الرقابة الالكترونية على مراقبة الحاسوب المركزي مما يقلل من نسبة الخطأ	3.92	0.99	كبيرة
5	هناك تحديد للبرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول إليها	3.78	0.80	كبيرة
6	تسرع الرقابة الإلكترونية من المصادقة النهائية من قبل الإدارة وقسم معالجة البيانات قبل التنفيذ	3.57	0.85	كبيرة
8	يتم التأكد من مدى معقولية تقارير المخرجات وذلك بمقارنتها مع التقارير السابقة.	3.42	1.22	كبيرة
فعالية الرقابة الالكترونية في بيئة العمل				
17	تتيح الرقابة الالكترونية اتخاذ القرارات المناسبة	4.07	0.82	كبيرة
13	الرقابة الالكترونية تساعد على تطوير العمل	4.00	0.78	كبيرة
15	يتم استخدام برامج متطورة لحماية الحاسوب من الفايروسات	3.92	1.07	كبيرة
9	هناك تعديلات دورية مستمرة لتطوير النظام سعياً لمواكبة التطور التكنولوجي الرقابي	3.92	1.07	كبيرة
10	النظام قادر على إخراج التقارير المطلوبة في الوقت المناسب.	3.71	0.82	كبيرة
12	هناك مصادقة على تطوير النظام التكنولوجي من قبل الإدارة المستفيدة.	3.71	1.06	كبيرة
11	مخرجات الرقابة الالكترونية تعطي معلومات دقيقة وتعبر عن واقع العمل.	3.71	1.20	كبيرة
14	توفر الرقابة الإلكترونية وسائل أمنية لحماية الحاسوب مثل الغرف المغلقة وكاميرات المراقبة.	3.28	0.99	متوسطة
16	يعمل الرقابة الالكترونية على تسجيل المحاولات غير الناجحة للوصول إلى النظام.	3.21	1.25	متوسطة
فعالية الرقابة الالكترونية على أداء العاملين				
25	تتم مقارنات بعد إجراء التعديلات على الملفات قبل تعديلها.	4.14	0.66	كبيرة
18	الرقابة الإلكترونية تحفز العاملين على في البنك	4.07	0.73	كبيرة
20	هناك كلمات مرور محفوظة خاصة بالموظفين المختصين للوصول إلى النظام.	4.00	0.87	كبيرة
23	هناك مراجعة دورية لنظام الرقابة الإلكترونية من قبل قسم التدقيق الداخلي أو من قبل مدقق خارجي.	3.85	0.94	كبيرة
24	توجد إجراءات كافية تضمن تصحيح وإعادة تشغيل البيانات التي رفضت البرامج تشغيلها.	3.57	0.93	كبيرة
19	الرقابة الالكترونية تساعد الإدارة في معرفة الموظف المجتهد	3.42	1.08	كبيرة
21	تحتوي المخرجات على بيانات كافية لتتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية.	3.35	1.15	متوسطة
22	يتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة من الحاسوب مع المجاميع المعدة يدوياً قبل المعالجة.	3.28	1.26	متوسطة

يبين الجدول السابق ترتيب الفقرات حسب الأهمية في أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، وقد كانت الفقرات الأكثر أهمية للمجال الأول هي: يتم حفظ المعلومات والملفات على وسائط تخزين

الكترونية، وكانت الفقرات الأقل أهمية هي: يتم التأكد من مدى معقولية تقارير المخرجات وذلك بمقارنتها مع التقارير السابقة.

وكانت الفقرات الأكثر أهمية للمجال الثاني هي: تتيح الرقابة الالكترونية اتخاذ القرارات المناسبة، والفقرات الأقل أهمية هي: يعمل الرقابة الالكترونية على تسجيل المحاولات غير الناجحة للوصول إلى النظام.

وكانت الفقرات الأكثر أهمية للمجال الثالث هي: تتم مقارنات بعد إجراء التعديلات على الملفات قبل تعديلها، والفقرات الأقل أهمية هي: يتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة من الحاسوب مع المجاميع المعدة يدوياً قبل المعالجة. **اختبار الفرضيات**

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α = 0.05 في درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (6):نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ذكر	7	3.88	0.51	11.447	0.336
أنثى	7	3.63	0.41		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α = 0.05 في درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α = 0.05 في درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير مكان السكن.

جدول رقم (7):نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير مكان السكن.

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
قرية	8	3.70	0.48	12	0.632
مخيم	6	3.83	0.47		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α = 0.05 في درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير مكان السكن.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α = 0.05 في درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير الخبرة العملية.

الجدول (8):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير الخبرة العملية.

الخبرة العملية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-5 سنوات	6	3.75	0.48
6-10	6	3.63	0.32
أكثر من 10 سنوات	2	4.16	0.84

جدول رقم (9):نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) للفروق في درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير الخبرة العملية.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2	0.417	0.208	0.938	0.420
داخل المجموعات	11	2.441	0.222		
المجموع	13	2.858	ـــــ		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α = 0.05 للفروق في درجة أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي، تعزى لمتغير الخبرة العملية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

هدفت هذه الدراسة التفسيرية الوصفية الى التعريف على "أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة إنجاز المعاملات في البنك الإسلامي"، كما هدفت التعرف إلى دور متغيرات الدراسة (الجنس، الموقع الوظيفي،وسنوات الخبرة) على ذلك.

وتكونت عينة الدراسة الحالية من (14) فرد من العاملين في البنك الإسلامي في محافظة غزه، وتم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية وتم استخدام الإستبانة لملائمة أغراض الدراسة، وتكونت الإستبانة من (25) فقرة، وشمل

التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام اختبار (ت) بالإضافة إلى اختبار (معامل التباين الأحادي) لتحليل البيانات الخاصة بالدراسة، بالإضافة إلى المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة مرتبة تنازلياً.

وبعد الإطلاع على الدراسات السابقة للدراسة وتحليل نتائج الإستبانة توصلت الباحثة إلى العديد من الاستنتاجات منها:

- إن استخدام الأدوات الالكترونية مثل جهاز (Code reader) وشبكات الحاسوب يساعد في تطبيق الرقابة الالكترونية في البنوك وتزيد من فعاليتها، وتساعد في إعطاء تغذية عكسية ومعرفة أسباب المشكلات وبالتالي تلافيها في المرات القادمة.
- إن الرقابة الإلكترونية تساعد في تطوير العمل وتطويره ومعرفة مكامن النقص والخلل فيه.
- الرقابة الالكترونية تساعد الإدارة في معرفة الموظف المجتهد والموظف المهمل، واتخاذ الإجراءات المناسبة بحكمة.
- إن الوظيفة الرقابية لرئيس القسم على عمل الموظفين من قبل رئيس القسم تعد من الأمور الهامة من أجل ضبط العمل.
- إن الرقابة الالكترونية تحفز العاملين في البنك على تقديم أفضل مستوى لهم وبشكل سريع.
- الرقابة الالكترونية تزيد من إنتاجية الموظفين في البنك، وذلك لخوفهم من فقدان مناصبهم في حال التراخي أو الإهمال.

التوصيات:

1. لا بد أن يتم توعية لمواطنين بأن الرقابة عليهم هي من أجل تحسين العمل وتسهيله وليس سيفاً مسلطاً عليهم.
2. لا بد أن يتم تعيين مراقبين وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم في مجال الرقابة الإلكترونية.
3. ضرورة وجود تنظيم فعال من خلاله يعرف الموظف مهامه المتعلقة به على مدار العام.
4. **قائمة المراجع:**

5. جاموس، ياسر (1991)، مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب، جامعة حلب، سوريا.
6. الكخن، دلال خليل (1988)، الرقابة المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية وتطبيقاتها على البنك المركزي الأردني، الجامعة الأردنية، عمان.
7. مصلح، ناصر عبد العزيز (2007)، أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة.
8. زين العابدين، سامي (1984)، أصول علم الإدارة، جدة: دار العلم للطباعة والنشر.

9. الصباح، عبد الرحمن (1996)، مبادئ الرقابة الإدارية: المعايير والتقييم والتصحيح، عمان: دار زهران.
10. عاشور، أحمد صقر (1985)، الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
11. عشماوي، سعد الدين (2000)، الإدارة: الأسس وتطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية والأمنية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
12. علاقي، مدني عبد القادر (1985)، الإدارة دراسة: تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، جدة: مكتبة تهامة.
13. الوقاد، حسين رضا (1980)، الرقابة المالية، الرياض: ديوان المراقبة العامة.
14. ياغي، محمد عبد الفتاح (1987)، الرقابة في الإدارة العامة، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.
15. يوسف، سمير (1983)، إدارة المنظمات، القاهرة: مكتبة غريب.
16. الحبيبي، علي (1990)، الإدارة العامة، القاهرة: مكتبة عين شمس.
17. حبش، فوزي (1991)، الأدارة العامة والتنظيم الإدراي، بيروت: دار النهضة العربية.
18. محمود، عبير (2012)، مدى كفاءة أنظمة الرقابة على أداء البنوك الإسلامية في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
19. قشطة، عصام (2012)، علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية في قطاع غزة، جامعة الأزهر، غزة.
20. فضيلة، بوطورة (2007) دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-بنك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
21. قضاة، غسان مصطفى (2010)، أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن.
22. الخالدي، ناهض(2011)، أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
23. النميان، عبد الله عبد الرحمن (2001) الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية.